الجمهورية العربية السورية
جامعة دمشق
كلية العلوم السياسية
قسم العلاقات الدولية

أثر العولمة في التوازن الدولي

The Impact of Globalization on The International Equilibrium

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في العلاقات الدولية

إعـــداد الطالب:

عـــلاء بسّام مهنّا

إشراف:

المشرف المشارك	المشرف العلمي
د. محمد حسون	**د. أحمد ناصوري**
الأستاذ المساعد في كلية العلوم السياسية	الأستاذ المساعد في كلية العلوم السياسية
قسم العلاقات الدولية– جامعة دمشق	قسم العلاقات الدولية– جامعة دمشق

العام الدراسي

٢٠١٤– ٢٠١٥

تصريح

أصرح أن هذا البحث " أثر العولمة في التوازن الدولي ".

لم يسبق أن قُبل للحصول على أية درجة علمية، ولا هو مقدم حالياً للحصول على درجة علمية أخرى.

المرشح

عــلاء بــسّام مــهــنّــا

(شهادة)

نشهد بأن العمل المقدم في هذه الرسالة هو نتيجة بحث علمي قام به المرشح **عــلاء بســّام مــهــنــّا** بإشراف الدكتور **أحمد ناصوري** (المشرف العلمي) الأستاذ المساعد في قسم العلاقات الدولية بكلية العلوم السياسية- جامعة دمشق، والدكتور **محمد حسون** (المشرف المشارك) الأستاذ المساعد في قسم العلاقات الدولية بكلية العلوم السياسية- جامعة دمشق

وإن أية مراجع أخرى ذكرت في هذا العمل موثقة في نص الرسالة.

المرشح	المشرف المشارك	المشرف العلمي
علاء بسام مهنا	**د. محمد حسون**	**د. أحمد ناصوري**

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ ١٦/ ١٢ / ٢٠١٤ ، من قبل لجنة الحكم المؤلفة من السادة:

- الدكتور ابراهيم سعيد: الأستاذ في قسم الجغرافيا في كلية الآداب- جامعة دمشق ..... عضواً.

- الدكتور أحمد ناصوري: الأستاذ المساعد في قسم العلاقات الدولية بكلية العلوم السياسية- جامعة دمشق ..... عضواً مشرفاً.

- الدكتور: عبد العزيز المنصور: الأستاذ المساعد في قسم العلاقات الدولية بكلية العلوم السياسية- جامعة دمشق ..... عضواً.

- الدكتور جاسم زكريا: الأستاذ المساعد في قسم القانون الدولي بكلية الحقوق- جامعة دمشق ..... عضواَ.

- الدكتور خالد المصري: المدرس في قسم العلاقات الدولية بكلية العلوم السياسية- جامعة دمشق ..... عضواً.

مخطط البحث

مقدمة ١

الفصل الأول: مفهوم العولمة وأدواتها ٧

المبحث الأول: تعريف العولمة ونشأتها ٨

المطلب الأول: تعريف العولمة ١٠

أولاً: تعريف العولمة في الفكر الغربي ٩

ثانياً: تعريفات العولمة في الفكر العربي ١٢

المطلب الثاني: نشـــأة العــولــمـــة وأشكالها ١٥

أولاً: نشأة العولمة ١٥

ثانياً: أشكال العولمة ١٩

المبحث الثاني: أدوات العولمة وآلياتها ٢٤

المطلب الأول: صندوق النقد الدولي ٢٥

المطلب الثاني: البنك الدولي ٣٠

المطلب الثالث: منظمة التجارة العالمية ٣٤

المطلب الرابع: الشركات المتعددة الجنسيات ٤٠

المبحث الثالث: مفهوم القوة والعولمة ٤٥

المطلب الأول: مفهوم القوة في العلاقات الدولية ٤٥

المطلب الثاني: أثر العولمة في مفهوم القوة ٥٣

الفصل الثاني: التوازن الدولي في ظل العولمة ٦٠

المبحث الأول: مفهوم التوازن الدولي والعوامل المؤثرة فيه ٦١

المطلب الأول: مفهوم التوازن الدولي ٦١

المطلب الثاني: وسائل تحقيق التوازن الدولي في العلاقات الدولية ٦٤

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في التوازن الدولي ٦٨

المبحث الثاني: النظام الدولي " الجديد " والتوازن الدولي ٨٠

المطلب الأول: المنظور الأمريكي للنظام العالمي "الجديد" ٨٠

المطلب الثاني: الاستراتيجية الإمبراطورية للولايات المتحدة الأمريكية ٨٤

الفصل الثالث: مظاهر اختلال التوازن الدولي ٩٤

المبحث الأول : السيادة الوطنية ودور الدولة ٩٥

المطلب الأول: مفهوم السيادة في العلاقات الدولية ٩٦

المطلب الثاني: أثر العولمة على السيادة الوطنية ٩٨

المبحث الثاني: ازدياد الفوضى والعنف في ظل النظام الدولي "الجديد" ١١٠

المطلب الأول: المجتمع الدولي فوضوي ١١١

المطلب الثاني: المجتمع الدولي منظم ١١٣

المبحث الثالث: الأزمة المالية العالمية ١٢٧

المطلب الأول: أسباب الأزمة المالية العالمية ١٢٨

المطلب الثاني: تداعيات الأزمة المالية على الاقتصاد الدولي وسياسة الولايات المتحدة الخارجية ١٣٣

أولاً- تداعيات الأزمة على الاقتصاد الدولي والأمريكي ١٣٣

ثانياً- تداعيات الأزمة على السياسة الأمريكية وأهدافها **١٣٨**

الفصل الرابع: النظام الدولي وإمكانية التعددية القطبية (أمثلة تطبيقية) ١٤٦

المبحث الأول: الاتحاد الأوروبي بين الإمكانيات والمعوقات..... ١٤٧
المطلب الأول: إمكانيات الاتحاد الأوروبي ١٤٧
أولاً: الإمكانيات العلمية والتكنولوجية ١٤٨
ثانياً: الإمكانيات الديموغرافية ١٤٨
ثالثاً: الإمكانات الجيوسياسية ١٤٩
رابعاً: الإمكانيات الاقتصادية ١٥٠
خامساً: الإمكانيات السياسية والعسكرية الأمنية ١٥٢
المطلب الثاني: التحديات التي تواجه مستقبل الاتحاد الأوروبي ١٥٥
أولاً: العلاقة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ١٥٦
ثانياً: التحديات الداخلية ١٦٢
المبحث الثاني: إمكانية بروز الصين كقطب دولي..... ١٦٦
المطلب الأول: عناصر قوة الصين وإمكانياتها كقطب دولي مؤثر ١٦٦
أولاً: الإمكانيات الجغرافية والديموغرافية ١٦٦
ثانياً: الإمكانيات الاقتصادية ١٦٩
ثالثاً: الإمكانيات السياسية والجيواستراتيجية ١٧١
رابعاً: الإمكانيات العسكرية والعلمية والتكنولوجية ١٧٤
المطلب الثاني: العلاقات الصينية- الأمريكية ١٧٦
المبحث الثالث: عودة روسيا الاتحادية ١٨٤
المطلب الأول: الإمكانيات الروسية ١٨٥
أولا: الإمكانيات الاقتصادية ١٨٥

ثانياً: الإمكانيات العلمية والعسكرية ١٨٦
المطلب الثاني: السياسية الخارجية الروسية وبروز روسيا كقطب دولي ١٨٨
أولاً: أولويات السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة (١٩٩١ – ٢٠٠٠).. ١٩٠
ثانياً: توظيف القدرات الاستراتيجية وعودة القطب الروسي ١٩٣
المبحث الرابع:الولايات المتحدة الأمريكية وإمكانية استمرار الهيمنة ٢٠٧
المطلب الأول: مقومات القوة الأمريكية..... ٢٠٧
المطلب الثاني: تراجع الهيمنة الأمريكية وإعادة هيكلة النظام الدولي ٢١٤
الخاتمة ٢٢٢
النتائج ٢٢٣

كلمة شكر

في نهاية هذه المرحلة من العمل والدراسة والبحث، لا بد من توجيه الشكر والعرفان لكل من أسهم في إنجاز وإغناء هذا البحث.

ونخص بالذكر، الأستاذ الدكتور أحمد ناصوري، والأستاذ الدكتور محمد حسون، لكل كلمة وحرف وتوجيه تفضلا به لإثراء الأطروحة وإنجازها على ما هي عليه.

وأيضاً نتوجه بالشكر لكل الإداريين العاملين في كلية العلوم السياسية، وخاصة الآنسة زينب قيدبان لما بذلته من جهود معنا.

الإهداء

مهما قلت وكتبت.. لن أعبر لك عما بداخلي

هذا ما وعدتك به .. فهو بفضلك ولك

أبي الغالي

صبرت .. لِما رأيته من صبرك

وعملت.. لِما لمست من جهدك

واستكنت.. لِما سمعته من كلامك

تعب سني عمري أقدمه لك

أمي الحنونة

سند حياتي .. وملجأي في غربتي

مسكن آلامي وأفراحي.. عند شواطئك رست مرساتي

إليك يا معشوقة عمري أتوج أعمالي

زوجتي الحبيبة رزان

هذا ما أهديته لأبي.. فأنظرني ماذا تهديني

قرة عيني ولدي كرم

إلى نفسي .. وذاتي

إلى مرآتي في حياتي

أهديك نتاج عمري

أخي صفوان .. أبو غسان

معزوفة ابتدأت.. ونغمة ترنّمت

إليك أيتها الأنشودة

زوجة أخي.. رنيم.. أم غسان

ابتعدتي.. فكنت الأقرب

تفتّحتي.. فكنت الأجمل

لك أهدي نتاجي

أختي الغالية لمى

إليك أيها الواعد.. الرزين

إليك أيها الهادئ..

صهري العباس

إليك أيها الحضن الدافئ

إليك أيها الحنون.. يا من عجز قلمي وكلماتي عن وصفك

إليك يا من شجعني وكان الداعم الأكبر لي

إليك يا من كان له الفضل الأكبر علي

الأستاذ المهندس غسان مهنا

المقدمة

حفل النصف الثاني من القرن العشرين بجملة من المتغيرات السياسية والاقتصادية التي شكلت مجتمعة تمحوراً لدول العالم حول قطبين رئيسين، الأول: القطب الغربي الرأسمالي، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والثاني: القطب الشرقي الاشتراكي، بقيادة ما كان يُعرف بالاتحاد السوفياتي. وقد ظهر عقب الحرب العالمية الثانية مباشرة انقسام بين هذين القطبين، ليعطي بعداً أيديولوجياً "للتوازن الدولي". وفي خضم الصراع الخفي والمعلن بين القطبين المذكورين، انبثقت معطيات ومتغيرات أفضت في النتيجة إلى تلاشي القطب الاشتراكي، وهيمنة القطب الرأسمالي على مجرى الأحداث والتطورات الدولية، من خلال تنظيماته ومؤسساته السياسية والاقتصادية على حدٍّ سواء، والتي يمكن إجمالها بالسعي الحثيث لتدعيم أركان "منظومة" العولمة وإلغاء للحدود الوطنية.

لقد كان للولايات المتحدة، منذ بداية تسعينيات القرن العشرين، القول الفصل في تحديد معالم العلاقات الدولية الجديدة، وبدا مع هذا المتغير، بأن نظاماً دولياً جديداً يتشكل تدريجياً، يكون للولايات المتحدة بموجبه مركز القيادة والهيمنة، إلا أن ثمة عدداً من الدول تتطلع إلى منافستها أو مزاحمتها، ولا سيّما من الاتحاد الأوروبي، أو الصين أو روسيا الاتحادية لتحقيق نوع من التوازن، إن لم يكن ثنائياً مع الولايات المتحدة، فإنه متعدد على المدى البعيد.

وفي هذا السياق، هناك من يقول بأننا بصدد التحول إلى نظام تعددي توافقي مرن (متعدد المستويات)، لاسيما في ضوء الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، إذ إن مؤشرات القوة النسبية بين عدد من القوى الدولية تشير إلى تبوء دول إضافية مكانة عليا في النظام الدولي، فحسب هذه المؤشرات لم تعد الولايات المتحدة وحدها المؤهلة لقيادة النظام الدولي والهيمنة عليه. وإنما ستنضم إليها الصين أو الاتحاد الأوروبي أو روسيا الاتحادية، وربما جميعها.

لقد كان، ولا يزال، للعولمة بأدواتها المختلفة، والتي يأتي في مقدمتها " صندوق النقد والبنك الدوليين، ومنظمة التجارة العالمية، والشركات المتعددة الجنسية"، تأثير كبير

على "التوازن الدولي"، من خلال العمل على إلغاء الحدود السياسية وتقليص السيادة الوطنية للدول، وصولاً إلى نشر الفوضى والعنف في النظام الدولي. وهذه السمة أصبحت ملازمة له، حتى أن مظاهر وآليات الصراع والتنافس بين الدول، من أجل المزيد من القوة، بدأت تأخذ مناحي أخرى وأشكالاً مختلفة.

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

١- إظهار وتحليل بنية النظام الدولي في ظل العولمة.

٢- تبيان مفهوم العولمة وأشكالها وأدواتها وأثرها في مفهوم القوة.

٣- إيضاح كيفية تأثير العولمة على إعادة توزيع عناصر القوة بين الوحدات الفاعلة في النظام الدولي.

٤- تحليل مفهوم التوازن الدولي والعوامل المؤثرة فيه، ولا سيما بعد انتهاء الحرب الباردة وظهور القطبية الأحادية

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أنه محاولة لاستجلاء المعطيات والظواهر والمفاهيم التي أثرت فيها العولمة، ولا سيما التوازن الدولي، وتحليلها وإيضاح دلالاتها ونتائجها المباشرة والاحتمالية. وخصوصاً إعادة انتشار عناصر القوة بين القوى الفاعلة، والذي سيقود بعض هذه القوى المتطلعة للريادة والقيادة نحو اعتماد استراتيجيات محاولة إعادة بناء النظام الدولي، وذلك بالاستفادة من العولمة، إذ إن عملية إعادة التوزيع هذه ستزيد من صعوبة سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي، نتيجة ارتفاع تكاليف الهيمنة مقارنة بالعوائد، الأمر الذي سيدفعها لتبني استراتيجيات تتوخى من خلالها إشراك القوى الأخرى الفاعلة في تحمل تكاليف وحل القضايا الدولية.

مشكلة البحث:

يتعامل البحث مع مشكلة مفادها: أنه وفي ظل الأحداث المتسارعة التي تشهدها العلاقات الدولية، والناجمة عن تفاعلات العولمة بمختلف آلياتها وأدواتها، بما تنطوي عليه من تحرير التجارة، والثورة العلمية والتكنولوجية، وتعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات، والتراجع النسبي لدور الدولة الوطنية، وفرض النموذج الاقتصادي الرأسمالي على دول الأطراف، بذريعة الإصلاح الاقتصادي. فقد تمت إعادة توزيع عناصر القوة بين مختلف الوحدات الفاعلة في النظام الدولي، وباتت تكاليف الهيمنة الأمريكية على هذا النظام تفوق بكثير عوائدها، كما ترافق ذلك مع بروز دول استفادت من العولمة ومفرزاتها، وامتلكت عناصر قوة جديدة. ما قد يؤدى إلى اختلال في التوازن الدولي القائم.

أسئلة البحث:

طرحت مشكلة البحث مجموعة من التساؤلات، أهمها:

- ما العولمة وما أشكالها وآلياتها ؟
- ما مفهوم التوازن الدولي والعوامل المؤثرة فيه ؟ وما بنية النظام الدولي المسمى "جديداً"؟
- ما أثر العولمة في اختلال التوازن الدولي؟ وما النتائج المترتبة على ذلك؟
- هل ستستمر الهيمنة الأمريكية على تفاعلات النظام الدولي؟ أم ستؤول تلك التفاعلات إلى تقليص هذه الهيمنة لصالح بروز قوى كبرى غير قانعة بالتوازن القائم؟

فرضيات البحث:

تتمحور فرضيتا البحث حول مايلي:

١. العولمة تعيد توزيع عناصر القوة على القوى الفاعلة في النظـــام الـــدولي، الأمر الذي يؤدي إلى نمو متباين لقوى هذه الدول، وبالتالي، سيختل التوازن الدولي وينتقل إلى أشكال أخرى.

٢. إن ارتفاع تكاليف الهيمنة مقابل العوائد، نتيجة إعادة توزيع عناصر القـــوة، سيقلّص من فرص الولايات المتحدة الأمريكية لفرض هيمنتها لصالح قوى كبرى صاعدة.

النطاق الزماني:

يمتد النطاق الزماني للدراسة من العام ١٩٩١ حتى وقت إعداد هذه الدراســـة، مـــع التركيز على العام ٢٠٠٨. إذ إن عام ١٩٩١ شهد تحولات نوعية وتفـــاعلات دوليـــة هامة جداً، تمثلت في انتهاء الحرب الباردة، وتفكك المعسكر الشرقي (بزعامة الاتحـــاد السوفياتي)، وتفرّد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم والهيمنة عليـــه، وإعلانهـــا على لسان رئيسها آنذاك "جورج بوش الأب" ولادة "النظام الدولي الجديد". أما اختيـــار عام ٢٠٠٨، فيعود إلى أحد أهم الأحداث في القرن الحادي والعشرين، ألا وهو الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي شكلت نقطة تحول هامة في مسار العلاقات الدولية.

ولا ضير من الرجوع إلى أعوام سابقة على العام ١٩٩١، إن كان ذلك يخدم البحث.

منهاج الدراسة:

اعتمد الباحث على المناهج البحثية التالية:

- المنهاج التاريخي: للتعرف على المراحل التي مرّ بها التوازن الـــدولي أثنـــاء الحرب الباردة، والعوامل المؤثرة فيه.

- المنهاج الوصفي التحليلي: لدراسة وتحليل أهم التغيرات والتفاعلات التي طرأت على بنية المجتمع الدولي في ظل العولمة، وأثرها في التوازن الدولي.
- المنهاج الاستشرافي: وسيتم توظيفه في محاولة للتنبؤ بمستقبل التوازن الدولي، وأي من الدول " الصين أو الاتحاد الأوروبي أو روسيا الاتحادية " قادرة على منافسة القطب الأوحد.

الدراسات السابقة:

١- غاير لوند يستاد: نهاية الحرب الباردة ودور أوروبا الجديد وتردي الولايات المتحدة، في هوغان مايكل جي (محرر)، ترجمة محمد أسامة القوتلي، (دمشق، وزارة الثقافة، ١٩٩٨). خلص الكاتب إلى أنه، رغم معاناة الولايات المتحدة من تراجع نسبي في جوانب كثيرة، واحتمال استمرار هذا التراجع، إلا أنها ستبقى القطب الأوحد والأقوى في العالم، ولن تستطيع اليابان ولا أوروبا تحدي الولايات المتحدة على هذا الموقع. ولكن ما تحققه قوى كبرى من تطور في الميادين كافة، بالاستفادة من نتائج العولمة، قد يؤدي إلى خسارة الولايات المتحدة الأمريكية موقعها المتفرّد في النظام الدولي. وبالتالي، من الأهمية بمكان دراسة إمكانية بروز الاتحاد الأوروبي، والصين، وروسيا الاتحادية، كقوى منافسة للقطبية الأمريكية، وهذا ما سيركز عليه الباحث.

٢- عبد القادر محمد فهمي: دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٠). يتحدث المؤلف عن النجاحات التي حققتها الصين منذ انتهاء الحرب الباردة، وخاصة في المجال الاقتصادي، وذلك من خلال الجمع بين اقتصاد السوق والنهج الاشتراكي (ضمن إطار ما يسمى باقتصاد السوق الاشتراكي)، ويرى بأن هناك عوائق كثيرة أمام الصين لتغدو قوة عظمى، متفوقة عسكرياً على الصعيد العالمي. إلا أن الكاتب أغفل الضغوط الأمريكية التي تتعرض لها الصين، نتيجة تنامي قوتها الاقتصادية، كما يغفل التحالف الروسي الصيني الذي بات يهدد موقع القطب الأوحد، وهذا ما سيتطرق إليه الباحث.

٣- يامن يسوف: واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية- رسالة ماجستير في العلاقات الدولية- جامعة دمشق- كلية العلوم السياسية- ٢٠٠٩. تتحدث الرسالة عن مفهوم التوازن الدولي وواقعه بعد الحرب الباردة وعن ازدياد درجة التكامل الدولي في ظل نظام دولي يتسم بالفوضى، كما تتحدث الرسالة بشكل بسيط عن أثر العولمة على التوازن الدولي والاحتمالات المستقبلية لهذا التوازن. وما يضيفه هذا البحث على الرسالة، هو كيف أن العولمة تلعب دوراً كبيراً في إعادة توزيع عناصر القوة على القوى الفاعلة في النظام الدولي، وبالتالي فإن هناك دولاً سخّرت العولمة ومفرزاتها في زيادة قواها النسبية، ما أدى إلى اختلال التوازن الدولي القائم على الهيمنة الأمريكية، ولا سيما بعد الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالاقتصاد الأمريكي وأثرت بشكل مباشر على توجهات السياسة الخارجية الأمريكية وانسحابها أو تراجعها في عدد من قضايا ومناطق في العالم.

٤- جاسم زكريا: مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر- رسالة دكتوراه في القانون الدولي العام- جامعة عين شمس- مصر- ٢٠٠١. وعلى الرغم من أهمية هذه الرسالة، إلا أن التطورات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية، أفرزت معطيات جديدة لم تتعامل معها الرسالة، ولا سيما الأزمة المالية العالمية، والآلية التي أعادت العولمة من خلالها توزيع عناصر القوة على القوى الفاعلة في النظام الدولي، وما أنتجه ذلك من انعكاس إيجابي على القوة السياسية لهذه الدول، وخاصة الاتحاد الروسي والصين. وكيف أن هذه التفاعلات أضعفت قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على الاستمرار في فرض هيمنتها على العالم بسبب ارتفاع تكاليف الهيمنة مقارنة بعوائدها.

تقسيم الدراسة:

قام الباحث بتقسيم البحث إلى مقدمة وأربعة فصول وخاتمة.

الفصل الأول: العولمة. ويتناولها الباحث من خلال ثلاثة مباحث، لتعريف العولمة وإيضاح مضمونها، وتبيان أشكالها وآلياتها، بالإضافة لتحليل مفهوم القوة في ظل العولمة.

الفصل الثاني: التوازن الدولي في ظل العولمة. وسيتحدث الباحث فيه عن مفهوم التوازن الدولي والعوامل المؤثرة فيه، وماهية النظام الدولي "الجديد".

الفصل الثالث: مظاهر اختلال التوازن الدولي، من خلال دراسة ثلاثة محاور أساسية هي السيادة الوطنية ودور الدولة، ازدياد الفوضى والعنف في ظل النظام الدولي الجديد، والأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

الفصل الرابع: النظام الدولي وإمكانية التعددية القطبية (أمثلة تطبيقية). وسيتناول الباحث أربعة أمثلة، هي: الصين، والاتحاد الأوروبي، وروسيا الاتحادية، والولايات المتحدة الأمريكية.

مصطلحات البحث:

تضمن البحث بعضاً من المصطلحات، ودلالاتها لدى البحث تفيد في الآتي:

- **العولمة:** بالمعنى المجرد تعني نظاماً يتضمن مجموعة من الإجراءات والتفاعلات والآليات والسياسات والممارسات التي تهدف إلى تحويل العالم إلى قرية صغيرة.
- **التوازن الدولي:** هو المبدأ أو السياسة التي تهدف في صورتها المجردة إلى حفظ استقلال كل دولة في النظام الدولي، وهو **الحالة** التي تتميز بالتوزيع المتوازن أو شبه المتوازن للقوة بين القوى الأساسية داخل النظام السياسي الدولي، ولا يستدعي التوازن أن تكون القوة موزعة بين الأطراف الأساسية بشكل مطلق، وإنما نسبي.
- **القطبية الدولية:** كيفية توزيع عناصر القوة بين مختلف الوحدات المؤلفة للنظام الدولي وما يترتب عليها من علاقات قوى بين تلك الوحدات، وقد تأخذ القطبية شكلاً أحادياً أو ثنائياً أو متعدداً.
- **النظام الدولي:** مجموع الوحدات وتفاعلاتها كافة التي توجد في بيئة النظام (سواء كانت من الدول أو المنظمات أو الشركات المتعددة الجنسيات).

- **السياسة الخارجيـــة:** مجموعة الإجراءات والقرارات التي تتخذها الدولـــة فـــي علاقاتها الخارجية بغية تحقيق مصالحها.
- **الهيمنة:** امتلاك طرف لعناصر قوة تمكنه من فرض إرادته على طرف آخـــر، ومحاولة فرض إرادته على الأطراف الأخرى، وبالتالي هي طموح يتوافر لدى الدول لتعزيز أدوارها ومكانتها الدولية.

الفصل الأول
مفهوم العولمة وأدواتها

يأتي هذا البحث في الوقت الذي مازال فيه اختلاف الدلالات يكتنف العولمة في تناوله وتداوله بين العديد من العلماء والمفكرين والمثقفين في ساحة الفكر العربي المعاصر. وقد نجد الأمر ذاته – بمستويات مختلفة– في ساحة الفكر الإنساني المعاصر عامة، وهو أمر طبيعي في لحظة ميلاد أي مفهوم أو حتى مجرد صياغة مصطلح جديد.

هذا الاختلاف في الدلالة نتيجة لاختلاف الرؤى أو المواقف، وتنوع المناهج الفكرية والسلوكية إزاء المتغيرات الشاملة التي تتولّد، وما تزال، موضوعياً في بنية العلاقات والمفاهيم والقيم والصراعات السياسية والاقتصادية والثقافية – القومية منها والدولية –. كما أنّه نتيجة لطبيعة التعامل والتفاعل – إيجاباً أو سلباً– مع الثورة العلمية في مجالات المعلوماتية والاتصالات، وما أفضت إليه هذه الثورة من منجزات تكنولوجية باهرة، لا تتوقف أبداً عن التغيير والتطوير الخلاّق للعديد من المعطيات الموضوعية والرؤى الثقافية السائدة.

ولعل دلالات العولمة تخضع بالنسبة لكل من الدول المتقدمة والنامية لدراسة مكثفة وجدل سياسي حاد.

المبحث الأول: تعريف العولمة ونشأتها

يحيط جدل واسع بمفهوم العولمة كمفهوم نظري، لكونها ذات أبعاد مركبة اقتصادية، سياسية، ثقافية، اجتماعية... الخ، تناولها المختصون في مجال العلاقات الدولية، ولا سيما في الشؤون الاقتصادية الدولية.

ويعزو البعض العولمة إلى حركة الإيقاع السريع التي باتت تشكل روح العصر، ما حتّم ابتداع مصطلح جديد لمفهوم كان محل تفكير سمي "بالكوننة". وهو ما يؤكّده د."صبري حافظ"، إذ يرى بأن الصورة الجنينية الأولى لمصطلح العولمة هو تعبير القرية الكونية، والذي كان أول من أطلقه عالم الاجتماع الكندي "مارشال ماك لوهان" عند صياغته لمفهوم القرية الكونية في أواخر خمسينيات القرن العشرين، إذ اهتم ببلورة فكرة زيادة سرعة حركة المعلومات عبر المسافات الجغرافية في كرتنا الأرضية التي تحولت إلى مجرد قرية واحدة يعرف كل شخص فيها ما يدور في أي مكان بها، وعلاقة تغير مفهومنا للزمن والمكان بتغير مفهومنا للثقافة وللإنسان ذاته، وبفتح آفاق جديدة أمام الإنسان بما يترتب عليها من بلورة لطاقات جديدة. ولكننا لم نسمع عن فكرة العولمة بهذا الشكل المطرد إلا بعد مجموعة من المتغيرات السياسية والاقتصادية المهمة التي أعقبت سقوط حائط برلين، وانهيار المعسكر الاشتراكي، والحديث عن نهاية التاريخ[1].

وقد ارتبطت العولمة بمجالات حياتية مختلفة. فالتي تركّز على البعد الاقتصادي يعبّر أصحابها عن اتجاهات مؤسسات اقتصادية عالمية لم تكن موجودة في السابق، أما التي تركّز على البعد الثقافي فهي تعدّ الثقافة سلعة، والتي تركّز على البعد السياسي، تُعنى بالتركيز على أحادية السياسة العالمية، والتي تركّز على البعد الاجتماعي يبرز فيها المجتمع المدني العالمي. كما يمكن أن تصنف على اختلافها إلى تعريفات غربية وأخرى عربية، وهو ما سيتم توضيحه.

---

[1] صبري حافظ: "العولمة والثقافة القومية- آليات الهيمنة والمقاومة"- مجلة إبداع- القاهرة- الهيئة المصرية العامة للكتاب- العددان (٢، ٣)- شباط- آذار- ١٩٩٩- ص ٩- ٢٤.

المطلب الأول: تعريف العولمة

أولاً: تعريفات العولمة في الفكر الغربي:

إن إشكالية تعريف العولمة ترجع في الأصل إلى تعدد المداخل المعتمدة في تحليلها، والذي أدى إلى كثرة التعريفات المعطاة لها وتباينها[١]. لذا فإن ما سيتم إيراده من تعريفات يكون في أساسه التباين المقدّم في التعريف.

يرى "أنتوني ماجرو" أن ثمة أربع عمليات أساسية للعولمة: المنافسة بين القوى العظمى، الابتكار التكنولوجي، انتشار عولمة الإنتاج والتبادل والتحديث[٢]، في حين يرى "جيمس روزناو" أن العولمة تقيم علاقة بين مستويات مختلفة للتحليل: الاقتصاد، السياسة، الثقافة، الإيديولوجيا، وكذلك إعادة تنظيم الإنتاج، وتداخل الصناعات عبر الحدود، وانتشار أسواق التمويل، وأيضاً تماثل السلع المستهلكة لمختلف الدول، والتقاطع مع نتاج الصراعات بين الفواعل الوطنية والمجموعات المهاجرة، وفي ظل هذا كله فإن إيجاد صيغة منفردة تصف كل هذه الأنشطة تبدو مهمة صعبة[٣].

كما اعتبر "بيتر ماركوس" بأن العولمة لا تحمل شيئاً جديداً، ولكنها شكل جديد للرأسمالية الذي امتدت فيه العلاقات الرأسمالية إلى المناحي الإنسانية كافة[٤].

ومن أقدم تعاريف العولمة، تعريف "رولاند روبرتسون" الذي يؤكد بأن العولمة هي اتجاه تاريخي نحو انكماش العالم، وزيادة وعي الأفراد والمجتمعات بهذا الانكماش. ولهذا التعريف شقان: أولهما: تركيزه الشديد على فكرة انكماش العالم بما يعني ذلك من تقارب المسافات والثقافات وترابط الدول والمجتمعات، وثانيهما: الوعي بهذا الانكماش وهو ما حدث فعلاً[٥].

ويذهب "روبرت كوهن، وجوزيف ناي" إلى ربط العولمة بالاعتماد المتبادل، ويعتبران بأن الخلاف القائم حول تعريفهما يرجع في الأساس إلى تعدد المنطلقات والخلفيات التي يُنظر منها لهما، وأنهما مفهومان متشابهان من حيث شمولية الانتشار. أما "توماس فريدمان" فإنه ينطلق في تحليلاته بالتسليم بأن حقبة الحرب الباردة قد قامت

---

(١) مصطفى عبد الغني: المثقف العربي والعولمة- (القاهرة- الهيئة المصرية العامة للكتاب- ٢٠٠٠)- ص ١٨.
(٢) السيد يسن: العولمة والطريق الثالث- القاهرة- الهيئة المصرية العامة للكتاب- ١٩٩٩- ص ١٥.
(٣) المرجع السابق- ص ١٦.
(٤) Marcuse, Peter: "The Languages Of Globalization"- Monthly Review, vol 52, (July, August), 2000, P 2.
(٥) عبد العزيز المنصور: "العولمة والخيارات العربية المستقبلية"- مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية- المجلد ٢٥- العدد الثاني- ٢٠٠٩- ص ٥٦٢.

على أساس مبدأ توازن القوى. وهناك من يتعرض لهذه الظاهرة عرضاً عند الحديث عن النظام الدولي ومفهوم السيادة، بقوله: "إن هناك عدة أنماط فيما يتعلق بالثقافة المعاصرة، مثل أنماط العمارة والطعام والحياة اليومية والأثاث واللباس، كلها يمكن أن تعد عالمية الوجود، وإن هذا يترافق بتغيرات في ظروف الحياة السياسية[١].

وهناك من تطرق للعولمة كمفهوم مستقل، واعتبر أنها قد تأخذ مظهرين أساسيين:

١- العولمة كظاهرة شمولية، والتي ترجع بداياتها إلى القرن التاسع عشر بظهور الاتصالات اللاسلكية (البرق) ١٩٥٨، والشروع في إنشاء "اقتصاد العالم" وإقرار السياسات التعاونية والتبادل الثقافي.

٢- العولمة كظاهرة أحادية البعد، لكونها تقوم في الأساس على اقتصاديات المنفعة وإقرار العلاقات الاقتصادية الليبرالية في جوانب العلاقات الإنسانية كلها[٢].

أما "أنتوني جيدنز" فقد عرّف العولمة بأنها مرحلة جديدة من مراحل الحداثة وتطورها، تتكاثف فيها العلاقات الاجتماعية على الصعيد العالمي، وحدوث تلاحم بين الداخل والخارج، وربط بين المحلي والعالمي بروابط اقتصادية وسياسية وثقافية وإنسانية. ولا يعني هذا إلغاء المحلي والداخلي، ولكن أن يصبح العالم الخارجي له حضور العالم الداخلي ذاته في تأثيره في سلوكيات الأفراد وقناعاتهم وأفكارهم، والنتيجة هي بروز العامل الداخلي وتقويته. في حين يرى "بريترون بادي" أن العولمة هي عملية إقامة نظام دولي يتجه نحو التوحد في القواعد والقيم والأهداف، مع إدعاء ادماج مجموع الإنسانية ضمن إطاره... ويضيف: ويعود مسار العولمة إلى تاريخ طويل رغم أنه يبدو جديداً، إلا أنه لا تستطيع أية مجموعة أو أية أرض أو مجتمع الإفلات من النظام العالمي الذي يهيمن على الكرة الأرضية[٣].

وفي كتابه (عالم واحد)، يصف "بيتر بينارت" العولمة بأنها نرجسية القوة في أن ترى عالماً واحداً يمثل رؤيتها. أما "دافيد راتكوب" فيرى بأنه يجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تعمل على نشر ثقافتها بكل الطرق والوسائل، لأن الثقافة

---

[١] جاسم محمد زكريا: مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر- رسالة دكتوراه في القانون الدولي العام- جامعة عين شمس- مصر- ٢٠٠١- ص ٤٤٤.

[٢] Byers, Micheal: International Politics (Oxford- Oxford University – Press- 2000) P. 247- 249.

[٣] عبد العزيز المنصور: العولمة والخيارات العربية المستقبلية- مرجع سبق ذكره- ص ٥٦٢.

الأمريكية خليط متعدد، وهي من نتاج ثقافة عالمية، ويجب أن تمس ثقافة الشعوب. ويذهب معه في ذلك "تورمان جونسون"، إذ يرى أن الصادرات الأمريكية ليست أجهزة وبرادات وعربات فحسب، ولكنها أفكار أيضاً، وعندما نبدأ بتصدير الأفكار والفلسفات والسلوك وطرق المعيشة، فإن هذا يصبح هجوماً على ثقافات الغير، ومن ثم فالثقافة الأمريكية هي الثقافة العالمية التي يجب أن تُنشر في العالم لما تحمله من ثقافات عصرية متنوعة[١]. ويذهب معه في ذلك الأمريكي "توم فريدمان"، والذي يقول: " نحن أمام معارك سياسية وحضارية فظيعة، العولمة هي الأمركة، والولايات المتحدة قوة مجنونة، نحن قوة ثورية خطيرة، وأولئك الذين يخشوننا على حق. إن صندوق النقد الدولي قطة أليفة بالمقارنة مع العولمة. في الماضي كان الكبير يأكل الصغير، أما الآن فالسريع يأكل البطيء"[٢].

ولكن من جهة أخرى، قام "بول هيرست وجراهام تومبسون" " بمساءلة العولمة "، في دراسة مهمة تحمل العنوان ذاته، إذ توصلا فيها إلى أن العولمة أسطورة لعالم بلا أوهام تروجها الرأسمالية العالمية للمبالغة في درجة عجزنا في وجه القوى الاقتصادية على رغم أن الأسواق الكوكبية مسيطرة، وهي لا تواجه أي تهديد من أي مشروع سياسي عكسي قابل للبقاء. وقد كان التفسير العقلاني القديم للأساطير البدائية أنها كانت طريقة لإخفاء عجز الإنسانية عن مواجهة قوى الطبيعة، وفي حالتنا نحن أمام أسطورة تبالغ في درجة عجزنا في وجه القوى الاقتصادية المعاصرة [٣].

وفي السياق ذاته، يصل الأمر في مدار بحث العولمة إلى الحد الذي يحذّر فيه الأستاذ البريطاني "جون غراي"، أستاذ السياسة في جامعة أكسفورد ومستشار حكومة "مارغريت تاتشر"، من أوهام رأسمالية العولمة والسوق الحرة التي ترفع علمها الولايات المتحدة الأمريكية ومؤيديها في بريطانيا وفي أنحاء العالم، وأن هذا النظام إذا تُرك ليأخذ مداه ويُحكم سيطرته سيجلب حروباً وصراعات وفقراً، فضلاً عن أن هذه الأوهام لن تجعل من القيم الغربية قيماً عالمية، وإنما هي تصنع عالماً تعددياً لا رجعة فيه، كما أن الارتباط المتزايد بين اقتصاديات العالم لا يعني نمو حضارة اقتصادية

---

[١] أحمد مجدي حجازي: العولمة بين التفكيك وإعادة التركيب-(القاهرة- الدار المصرية السعودية- ٢٠٠٤)- ص ٢٠- ٢١.

[٢] مصطفى العبد الله الكفري: "آثار العولمة الاقتصادية على الدول العربية"- مجلة الفكر السياسي- اتحاد الكتاب العرب- دمشق- السنة الثانية عشرة- العدد ٣٧- ربيع ٢٠١٠- ص ١٠٠.

[٣] بول هيرست- جراهام تومبسون: مساءلة العولمة- الاقتصاد الدولي وإمكانات التحكم- ترجمة: ابراهيم فتحي-(القاهرة- المجلس الأعلى للثقافة - المشروع القومي للترجمة- ط ١- ١٩٩٩)- ص ١٠ – ١١.

موحدة، ولكنه يعني ضرورة إيجاد وسيلة للتعاون بين ثقافات اقتصادية ستظل دائماً مختلفة[١].

وعلى النقيض من ذلك، فإننا لا يمكن إغفال أنه قد ساد بعد انتهاء الحرب الباردة، خطاب تبشيري يروج للعولمة، ومن أبرز رموزه الكاتب الصحفي الأمريكي "توماس فريدمان" الذي يسعى لتسويق وترويج العولمة، باعتبارها طوق النجاة وطريق المستقبل لكل بلدان العالم على اختلاف مستويات تطورها. وهذا الخطاب التبشيري يروج للعولمة ومزاياها وقدرتها على تعميم الرخاء والمساواة بين البشر والاستفادة من أحدث إنجازات العلم والتكنولوجيا، من خلال ضغط المسافات وتقريب البعيد، باختصار إنه يروج "للعولمة السعيدة" بلا آلام ولا دموع[٢].

هذه كانت أهم المداخل الغربية المعتمدة في تعريف أو توضيح مفهوم العولمة. فماذا عن قرينتها عند العرب؟

ثانياً: تعريفات العولمة في الفكر العربي:

إن الزخم الذي أوردته التعريفات الغربية السابقة هي ذاتها في الأطروحات العربية، بل إن الكثير لا يخرج عن الأبعاد الأولى التي أوردها الغربيون، وسيعرض الباحث بإيجاز هذه التعاريف وإيراد المختلف منها.

تظهر العولمة كمفهوم في أدبيات العلوم الاجتماعية كأداة تحليلية لوصف عمليات التغيير في مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة والاتصال. ويرى "السيد يسن" بأن صياغة أي تعريف شامل للعولمة لابد أن يأخذ بعين الاعتبار ثلاث عمليات تكشف عن جوهرها: العملية الأولى تتعلق بانتشار المعلومات، بحيث تصبح مشاعة لدى جميع الناس، والعملية الثانية تتعلق بتذويب الحدود بين الدول، والعملية الثالثة هي زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات. وكل هذه العمليات قد تؤدي إلى نتائج سلبية بالنسبة لبعض المجتمعات وإيجابية بالنسبة للبعض الآخر، إلا أن

---

[١] جون غراي: الفجر الكاذب- أوهام الرأسمالية العالمية- ترجمة: أحمد فؤاد بليع- (القاهرة- المجلس الأعلى للثقافة- المشروع القومي للترجمة- ط١- العدد ١٢٤- كانون الثاني- ٢٠٠٠)- ص ٥: ص ٣٢٢.

[٢] راشد عبد المجيد: الكارثة والوهم- مستقبل سياسة الإصلاح الاقتصادي بمصر في ظل العولمة- (القاهرة- مكتبة مدبولي- ط١- ٢٠٠٧)- ص ٢٧٥.

جوهرها يتمثل في سهولة حركة الناس والمعلومات والسلع بين الدول على النطاق الكوني[١].

ويعرفها "عمر محي الدين" بأنها: "زيادة درجة الارتباط المتبادل بين المجتمعات الإنسانية، من خلال عمليات انتقال السلع ورؤوس الأموال وتقنيات الإنتاج والأشخاص والمعلومات". والعولمة ظاهرة ارتبطت بنشوء الرأسمالية الصناعية العالمية، وإن الفهم الصحيح لهذه الظاهرة يجب أن ينصب على تحديد طبيعة الارتباط المتبادل، سواء أكان ناشئاً عن علاقة متكافئة أم علاقة غير متكافئة، أي بين تابع ومتبوع، أو كيفية توزيع عائد عمليات انتقال هذه الوسائل والأدوات[٢].

ويعرفها البعض بكونها أحد أشكال الهيمنة الغربية الجديدة التي تعبر عن المركزية الأوروبية في العصر الحديث، والتي بدأت منذ الكشوفات الجغرافية في نهاية القرن الخامس عشر، والعولمة تعبير عن مركزية دفينة في الوعي الأوروبي تقوم على عنصرية عرقية وعلى الرغبة في الهيمنة والسيطرة[٣].

وعرفها آخرون بقولهم: إن العولمة هي حدث كوني له بعده الوجودي، إنها ظاهرة جديدة على مسرح التاريخ، أوجدت واقعاً تغير معه العالم عما كان عليه بجغرافيته وحركته، بنظامه وآليات اشتغاله، بإمكانياته وآفاقه المحتملة[٤]. أما الدكتور "أحمد ثابت" فإنه يعتبر بأن الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة الأكثر تأثيراً في صناعة وإدارة عمليات العولمة، من خلال استخدام ثلاث آليات كبرى هي: التكنولوجيا- الاقتصاد- الامبراطورية، وأنه في هذا الإطار تبرز مفاهيم أساسية حاكمة للعلاقات والتفاعلات العالمية، ومن أهمها مفهوما: التماثل أو التجانس والهيمنة، إذ يعد من أهم مصاحبات العولمة السعي لخلق التشابه أو التجانس بين ثقافات وأنماط تفكير واستهلاك، بدرجة لم تُتبع فيما مضى، وبغض النظر عن التباعد المادي والجغرافي[٥].

ويرى المفكر السوري "صادق جلال العظم"، أن العولمة هي وصول نمط الإنتاج الرأسمالي، عند منتصف القرن العشرين تقريباً، إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول، إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج

---

[١] مجموعة من المؤلفين: العرب والعولمة- (مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت- ٢٠٠٠)- ص ٢٧.
[٢] المرجع السابق- ص ٣٥ .
[٣] حسن حنفي- صادق جلال العظم: ما العولمة؟- (دمشق- دار الفكر- ٢٠٠٠)- ص ٤٤ - ٤٥.
[٤] جاسم محمد زكريا: "مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر"- مرجع سابق- ص ٤٤٧.
[٥] أحمد ثابت: "نزعات السيطرة وأثرها على حوار الثقافات"- مجلة شؤون عربية- العدد ١١٠- ٢٠٠٢- ص ٦٩.

ذاتها، أي أن ظاهرة العولمة هي بداية عولمة الإنتاج والرأسمال الإنتاجي وقوى الإنتاج الرأسمالية، وبالتالي علاقات الإنتاج الرأسمالية أيضاً، ونشرها في كل مكان مناسب وملائم خارج مجتمعات المركز الأصلي للدولة[١].

ويدعو البعض إلى ضرورة التمييز بين مصطلحي العالمية والعولمة*، كالدكتور "جاسم محمد زكريا" والدكتور "ابراهيم سعيد"، وهذا ما يذهب معه الباحث أيضاً، فالأولى ليست سوى تعبير عن واقع جغرافي معين يفتح على الثقافات الأخرى، واحتفاظ بالخلاف الإيديولوجي، على خلاف العولمة التي هي إفراز لواقع سياسي يُبنى بالدرجة الأولى على فكرة الهيمنة والاحتواء. بمعنى أنه يشيع في العالم نمطاً واحداً للدولة الغالبة أو المهيمنة. وبعبارة أخرى، فإن العالمية إنما تشير إلى وجود مجموعة من القيم العالمية أو غير الوطنية، مشتركة فيما بين الشعوب المختلفة، ومن دون أن يعني ذلك بالضرورة وجود رغبة أكيدة لدى دولة أو دول معينة للسيطرة على الآخرين أو احتوائهم[٢]. بينما تهدف العولمة إلى احتواء العالم كله، واختراق ثقافة الآخرين وتمييعها وفرض نوع معين من الثقافة وصولاً إلى صدام الحضارات وتدمير الحدود السياسية بين الدول بطرق شتى، فيما تعني العالمية الحفاظ على الهوية الثقافية وتبادل الثقافات والخبرات بين الشعوب، وبالتالي فهي تحترم الفروق والاختلافات بين الشعوب كنتيجة طبيعية لاختلاف البيئات الجغرافية والخصائص التاريخية[٣]

بينما يرى "مسعود ضاهر"، أن نظرية العولمة ليست سوى الوجه الآخر للهيمنة الامبريالية على العالم تحت الزعامة المنفردة للولايات المتحدة الأمريكية. ويبدو أن زيادة دور ونفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في العالم، سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو الإعلامية، ودورها في إشاعة أفكار الليبيرالية الجديدة، عن طريق سيطرتها على المؤسسات المالية الدولية، وكذلك على منظمة التجارة العالمية، وأهمية دور إمبراطوريتها الإعلامية، جعل الأمر يبدو وكأنه محاولة منها لأمركة العالم، وليس فقط عولمته[٤].

---

[١] ابتهال محمد داود- علي سميران: "العولمة والمؤسسات المالية والنقدية الدولية"- المجلة السياسية والدولية- جامعة المستنصرية- الإصدار ١٢- السنة- ٢٠٠٩- ص ٤٢.

* انظر جاسم محمد زكريا: "مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر"- مرجع سابق- ص ٤٥٠

[٢] حسن نافعة- وآخرون: العولمة: قضايا ومفاهيم- (القاهرة- إصدارات جامعة القاهرة- ٢٠٠٠)- ص ٧٤.

[٣] ابراهيم سعيد: ما بين الجغرافية السياسية ومخاطر الجيبولوتيك والعولمة- (دمشق- دار الأوائل- ط١- ٢٠٠٦)- ص ٢٢٢- ٢٢٣.

[٤] ابتهال محمد داود،- علي سميران: "العولمة والمؤسسات المالية والنقدية الدولية"- مرجع سابق ص ٤٣

من جهة أخرى، يذهب كثيرون، كالباحث المصري "رمزي زكي"، إلى تعريف العولمة من خلال السياسات الليبيرالية الحديثة التي تعتمد عليها، فهي ترسم لنا صورة المستقبل بالعودة للماضي السحيق للرأسمالية. فبعد قرن طغت عليه الاشتراكية، تلوح في الأفق حركة مضادة تقتلع كل ما حققته الطبقة العاملة والطبقة الوسطى من مكتسبات. وقد أدى هذا إلى تراجع دور الدولة وحصره في "حراسة النظام"، وتفاقم التفاوت في توزيع الدخل والثروة بين المواطنين. فكل هذه الأمور ليست في الحقيقة إلا عودة الأوضاع ذاتها التي ميزت البدايات الأولى للنظام الرأسمالي إبان مرحلة الثورة الصناعية (١٧٥٠- ١٨٥٠)، وهي أمور سوف تزداد سوءاً مع السرعة التي تتحرك بها عجلات العولمة المستندة إلى الليبيرالية الحديثة[١]. ويرى الدكتور "ابراهيم سعيد" أن العولمة بالمعنى الخاص تُستخدم من النواحي الاقتصادية (عولمة اقتصادية)، النواحي السياسية (النظام السياسي الأمثل)، النواحي الثقافية (عولمة ثقافية)، النواحي الإجتماعية (عولمة الأنماط الإجتماعية). فالعولمة ظاهرة شمولية ذات أبعاد متداخلة ومركبة بشكل معقد تعكس الواقع في مختلف جوانبه وأبعاده[٢].

المطلب الثاني: نشأة العولمة وأشكالها

أولاً: نشأة العولمة

ثمة تصور لكيفية صياغة مفهوم العولمة في محيط نشأته الغربية على أساس أن العولمة فكرة محورية لرسم خارطة للوضع العالمي. وينطلق هذا التصور من أن ما يسمى "العولمة" يمكن فهمه بأفضل صورة بأنه يشير إلى مشكلة الشكل الذي يصبح العالم من زاويتها موحداً، ولكن دون أن يندمج بصورة وظيفية ساذجة. ويطرح هذا التصور رؤيته عن كيفية صياغة مفهوم العولمة في محيط نشأته الغربية بالاستناد إلى المنهج التاريخي _ بالأساس _ بطرحه الطريق التاريخي الزمني للحالة الراهنة التي تتسم بدرجة عالية من الكثافة والتعقيد العالميين، بوصفه وتقسيمه إلى خمس مراحل[٣]:

---

[١] جاسم محمد زكريا: مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر- مرجع سابق- ص٤٤٨.

[٢] ابراهيم سعيد: ما بين الجغرافية السياسية ومخاطر الجيبولوتيك والعولمة- مرجع سابق- ٢٢١.

[٣] رولاند روبرتسون: رسم خارطة للوضع العالمي- العولمة كفكرة محورية- ترجمة: عبد الوهاب علوب- منشور في كتاب "ثقافة العولمة- القومية والعولمة والحداثة"- المجلس الأعلى للثقافة- المشروع القومي للترجمة- القاهرة- العدد ١٣٢- ط١- ٢٠٠٠- ص ١٧- ٢٧ . وينظر أيضاً: راشد عبد المجيد: الكارثة والوهم- مستقبل سياسة الإصلاح الاقتصادي بمصر في ظل العولمة- مرجع سابق- ص ٢٨٠- ٢٨١. وأيضاً: عبد العزيز المنصور: العولمة والخيارات العربية المستقبلية- مرجع سابق- ص ٥٦٤- ٥٦٥. وأيضاً: باسم غدير: اقتصاد المعرفة- (حلب- دار شعاع للنشر والعلوم- ٢٠١٠)- ص ١٤٠.

١- المرحلة الأولى: المرحلة الجنينية:

استمرت في أوروبا منذ أوائل القرن الخامس عشر وحتى أواسط القرن الثامن عشر، وشهدت النمو الأولي للجماعات القومية، وإبراز مفاهيم الفرد، وظهور أفكار عن الإنسانية.

٢- المرحلة الثانية: المرحلة الأولية:

استمرت في أوروبا منذ أواسط القرن الثامن عشر وحتى السبعينيات منه، وتميزت بالتحول نحو فكرة الدولة المتجانسة، وتبلور مفاهيم عن العلاقات الدولية، وزيادة هائلة في عدد المؤسسات والهيئات المختصة بالنظم والاتصال الدولي، وطرح قضية النزعتين القومية والدولية.

٣- المرحلة الثالثة: مرحلة الانطلاق:

وتمتد من سبعينيات القرن الثامن عشر وحتى أواسط عشرينيات القرن العشرين، وتميزت بظهور مفاهيم عالمية لمجتمع دولي "مقبول"، وضم بعض المجتمعات غير الأوروبية إلى "المجتمع الدولي"، والحرب العالمية الأولى، وتأسيس عصبة الأمم.

٤- المرحلة الرابعة: مرحلة الصراع:

واستمرت من عشرينيات القرن العشرين وحتى أواسط الستينيات منه، وشهدت صراعاً على الهيمنة العالمية، وكانت أبرز ملامحها نشوب الجدل حول مصطلحات العولمة والتي ظهرت في أواخر مرحلة الانطلاق، ونشوب صراعات دولية حول أساليب الحياة والجدل حول طبيعة الإنسانية ومستقبلها بعد ظهور القنبلة الذرية، وتأسيس الأمم المتحدة.

٥- المرحلة الخامسة: مرحلة الشك أو عدم اليقين:

وبدأت في ستينيات القرن العشرين واتجهت نحو التأزم في أوائل تسعينياته، ومن سماتها ضم العالم الثالث وارتفاع درجة الوعي العالمي، ونهاية الحرب الباردة ومرحلة القطبية الثنائية، وانتشار الأسلحة النووية، وتزايد عدد المؤسسات والحركات الدولية بصورة كبيرة، والاهتمام بالمجتمع المدني العالمي والمواطنة، وتزايد تعقيد مفاهيم الفردية بسبب الاعتبارات النوعية والعرقية والعنصرية.

هذا، ويُرجع "جان نيدرفين" العولمة إلى أوائل القرن السادس عشر، مؤكداً بأن ما يتغير بمرور الزمن هو مدى وعمق وعي العالم بوصفه مكاناً واحداً. ويرى أن العولمة المعاصرة تشير إلى مسائل ثقافية وذاتية تنطوي على وعي بالحالة الإنسانية العالمية[١]. ويتفق "محمود أمين العالم" معه في هذا الطرح، إذ إن العولمة – حسب رأيه – هي ظاهرة تاريخية تشكلت في الأنساق الإقطاعية في أوروبا في القرن السادس عشر، وتتسم بنمط إنتاجي هو نمط الإنتاج الرأسمالي، الذي أخذ يمتد نتيجة لطبيعته التوسعية التنافسية داخل أوروبا ثم خارجها، بمختلف أساليب التدخل والسيطرة العسكرية والتجارية والثقافية، وشمل أرجاء العالم، وأصبح يمثل حضارة عصرنا[٢].

ويقرن صندوق النقد الدولي العولمة بعملية تحرير التجارة في أوروبا، على أثر إلغاء بريطانيا قوانين عام ١٨٤٦ لتتوسع لباقي الدول، بمقتضى معاهدة "كوبدين شفالييه" عام ١٨٦٠ بين بريطانيا وفرنسا، والتي خفّضت من قيمة التعرفة الجمركية بين البلدين، وإقرار شرط الدولة الأَولَى بالرعاية، والذي وافق بموجبه الطرفان على منح الطرف الآخر أي تخفيض في معدلات الرسوم الجمركية يتم إقراره بالنسبة لطرف ثالث، وهو ما حفّز باقي الدول للإسراع إلى توقيع اتفاقيات مماثلة مع فرنسا، لتعرف أوروبا في مجملها تخفيضاً لهذه التعرفة في العقدين اللاحقين لهذه المعاهدة. وأضحى مفهوم "العولمة" بعد الحرب العالمية الثانية يعني التكامل العالمي الوثيق للأسواق، سواء سلع أو خدمات أو أسواق رأس المال في جوانب متعددة، وعلى أنها استئنافٌ للاتجاه السائد في الاقتصاد الدولي منذ أكثر من قرن[٣].

مما تقدم فإن صياغة تعريف دقيق وشامل للعولمة تبدو مسألة شاقة نظراً لتعدد تعريفاتها، والتي تتأثر أساساً باتجاهات الباحثين وقناعاتهم الأيدولوجية إزاء العولمة رفضاً أو قبولاً، واختلاف مجال تعريفها. إلا أن الملاحظ أن هناك مجموعة من القواسم المشتركة التي تجمع بين مختلف التعاريف والشروحات السابقة، أهمها[٤]:

١- الجوهر الحقيقي للعولمة في مختلف التعاريف السابقة هو اقتصادي، إذ تسعى دول المركز المسيطرة إلى تحرير التجارة وفرض النموذج الاقتصادي

---

(١) جان نيدرفين: العولمة والتهجين- محدثات العولمة- ترجمة: عبد الوهاب علوب- (القاهرة- المجلس الأعلى للثقافة – ٢٠٠٠)- ص ١٢١.
(٢) محمود أمين العالم: الفكر العربي بين الخصوصية والكونية- (القاهرة- دار المستقبل العربي- ط١- ١٩٩٦)- ص ١٢٤.
(٣) محمد حسين أبو العلا: ديكتاتورية العولمة- قراءة تحليلية في فكر المثقف- (القاهرة- مكتبة مدبولي- ٢٠٠٤)- ص ١٢١.
(٤) عبد العزيز المنصور: العولمة والخيارات العربية المستقبلية- مرجع سبق ذكره- ص ٥٦٢ - ٥٦٣. وينظر أيضاً: مصطفى العبد الله الكفري: آثار العولمة الاقتصادية على الدول العربية- مرجع سابق- ص ٩٨: ص ١١٤.

الرأسمالي على دول الأطراف بحجج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، وليس خافياً على أحد أن المسؤول المباشر عن هاتين العمليتين هما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

٢- معظم الباحثين يتفقون على أن الهدف من العولمة هو هيمنة دول المركز القوية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، على دول الأطراف الضعيفة.

٣- تجاوز الأفكار والخبرات والنظم والسلع والمشكلات لبيئتها المحلية، وعبورها للحدود السياسية والجغرافية على مستوى العالم.

٤- الاتجاه المتزايد نحو التكتل الاقتصادي للاستفادة من التطورات التقنية الهائلة.

٥- ثورة الاتصالات وتقدم وسائلها، وتزايد درجة الارتباط والتشابك بين اقتصاديات العالم المختلفة.

٦- تعاظم دور الثورة التقنية وتأثيرها في الاقتصاد الدولي (التغيرات السريعة في أسلوب الإنتاج ونوعية المنتج)، بالإضافة إلى التطور الجاري في وسائل الإعلام، وتأثيرها على طبيعة البشر وتطلعاتهم وسلوكهم، وأثر ذلك على اختلاط الحضارات والثقافات.

٧- تدويل النشاط الإنتاجي والمالي واندماج أسواق المال، وتغير هيكل الاقتصاد الدولي وبالتالي تغير مراكز القوى الاقتصادية العالمية.

٨- تآكل دور الدولة الوطنية، وذوبان الحدود والعوائق أمام كل المعطيات والعناصر المكونة للعولمة.

٩- معظم الباحثين، ولا سيّما العرب والمسلمين، يجمعون – والباحث مع هذا الرأي- على أن النظام الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية هو نموذج العولمة الذي تسعى لفرضه على العالم دون مراعاة للخصوصية، مرّة بالمحاباة والحوافز والمعونات (طبعاً ليس من الخزانة الأمريكية وإنما من المؤسسات والهيئات التي تمسك بها بقوة، وعلى رأسها صندوق النقد والبنك الدوليين..)، ومرّات عدة بالترهيب والضغط والتلويح بورقة حقوق الإنسان، والتدخل حتى تصل للاحتلال المباشر (أفغانستان- العراق- ليبيا).

وهنا لابد من الإشارة والتأكيد على أن هناك مجموعة من الوقائع الأساسية التي أدت لحضور ظاهرة العولمة بشكل طاغٍ، وهي[1]:

أ- تضخم الشركات المتعددة الجنسيات كإحدى الآليات المهمة للعولمة الاقتصادية، فهي المثال الحي للرأسمال العالمي، وتمثل أحد الفواعل الرئيسة في عولمة الإنتاج والأداة الأساسية لممارسة السيطرة الاقتصادية الجديدة، لا سيّما مع تحولها إلى امبراطوريات امبريالية.

ب- قيام نظام العولمة على إطار مؤسسي – وهو ما يكمّل الشق الأول- تملك الولايات المتحدة الأمريكية السيطرة المباشرة عليه، مكوّن من ثالوث اقتصادي عالمي (استثماري- نقدي- تجاري)، متمثّل في البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية.

ت- عجز دولة الرفاه عن تأمين حياة رغيدة ومستوى معيشة مقبولة لمواطنيها.

ث- الطفرة التكنولوجية المتأتّية من التوظيف الضخم لاستثمارات الشركات المتعددة الجنسيات، بهدف استغلال إمكانياتها وتحسين قدراتها التنافسية.

ج- انهيار الاتحاد السوفياتي وسيطرة القطب الأوحد، والحديث عن نهاية التاريخ، والانتصار الحاسم للديمقراطية الليبرالية واقتصاد السوق.

ح- فشل هيئة الأمم المتحدة ومنظماتها في إنشاء نظام عالمي "جديد" تلعب فيه دوراً رئيساً لفرض احترام القانون الدولي والشرعية الدولية على الجميع، وخاصة بعد انتهاء الحرب الباردة.

ثانياً: أنواع العولمة

١- العولمة الاقتصادية:

إن الجانب الاقتصادي يمثل جوهر العولمة ومنبع كل صفاتها الأخرى غير الاقتصادية، فهو الأساس الذي تعمل قوى العولمة على فرضه من خلال المؤسسات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات التي تمثل ذراع العولمة الطويل، والتكتلات الاقتصادية التي تمثل أداة الاحتواء المعولم.

---

[1] راشد عبد المجيد: الكارثة والوهم- مرجع سابق- ص ٣١٢- ٣١٣. وأيضاً ينظر: باسم غدير : اقتصاد المعرفة- مرجع سابق- ص ١٤٣.

وبالتالي، فالعولمة الاقتصادية تعني نظاماً اقتصادياً عالمياً مفتوحاً تزول فيه العوائق أمام حركة السلع والبضائع والخدمات وعوامل الإنتاج، وخاصة رأس المال العابر للحدود الدولية، وتغدو فيه التجارة الدولية الحرة هي القاعدة، وهذا يؤدي في النهاية إلى تكامل اقتصادي عالمي متزايد في أسواق السلع والخدمات ورأس المال، وتتحول فيه السوق إلى نظام اقتصادي عالمي تفرض فيه الشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات الدولية الحاكمة، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، انسجاماً، بل تطابقاً وتكاملاً بين جميع الأقطار مهما كانت مواقعها وتفصيلاتها[١]. وبالتالي، فالنتيجة لذلك هو انفلات سلطة الضبط الاقتصادي من الدولة الوطنية وانتقاله إلى المستوى العالمي، وهو ما يفرض على الدولة الوطنية إعادة صياغة سلطاتها ووظائفها، وخصوصاً في مجال رسم وتوجيه السياسات الاقتصادية.

٢- العولمة السياسية:

ما جاءت العولمة الاقتصادية إلا لتكون طريقاً لعولمة سياسية، يكون الهدف منها هو التدخل في الشؤون الداخلية للدول ومحاولة فرض الهيمنة عليها، والتدخل في شؤونها السياسية على أراضيها ومقدّراتها. فالاقتصاد والهيمنة عليه وعولمته هو الطريق الممهد السالك للسيطرة على الآخر الضعيف، وسلبه حريته وقدرته على اتخاذ القرار، بل التدخل في نظام الحكم القائم فيه، وإملاء وجهات النظر والقرارات التي يرغب فيها الطرف القوي[٢]. وبالتالي، فإن العولمة السياسية تعني تقليص فاعلية الدولة ودورها، واعتبار الشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات المالية الدولية شريكاً للدولة (بالفرض) في صنع قراراتها السياسية. وهذا يعني أن مبدأ السيادة أخذ بالتآكل نتيجة علاقات الدول فيما بينها في مختلف المجالات، وبالتالي فإن هذا يعني "نقلاً لسلطة الدولة واختصاصاتها إلى مؤسسات عالمية تتولى تسيير العالم وتوجيهه، وهي بذلك تحل محل الدولة وتهيمن عليها"[٣].

---

[١] عبد الهادي الرفاعي- وليد عامر- سنان علي ديب: "العولمة وبعض الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عنها"- مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية- المجلد ٢٧- العدد ١- ٢٠٠٥- ص٢٠٠.

[٢] عبد العزيز المنصور: العولمة والخيارات العربية المستقبلية- مرجع سابق- ص ٥٧٠.

[٣] عبد الهادي الرفاعي- وليد عامر- سنان علي ديب: العولمة وبعض الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عنها- مرجع سابق- ص ٢٠٢.

وإذا كان الإجماع محققاً بين أساتذة العلاقات الدولية على أن الدولة هي اللاعب الرئيس في العلاقات الدولية لأنها تتمتع بالسيادة، فإن الحضور الطاغي للعولمة ألحق تراجعاً لهذا التربع المطلق، وأصبح الجدل حول مفهوم السيادة يأخذ أبعاداً جديدة في ظل التنظيم الدولي وفي ظل أحكام القانون الدولي العام، بحيث أصبحت نظرية السيادة لا تتفق مع التطور الحاصل في العالم.

٣- العولمة الثقافية:

الثقافة بمعناها الواسع هي مجموع السمات الروحية والمادية والفكرية والعاطفية التي تميز مجتمعاً بعينه أو فئة بعينها، وتشمل الفنون والآداب وطرائق الحياة والإنتاج الاقتصادي، كما تشمل الحقوق الأساسية للإنسان ونظم القيم والتقاليد والمعتقدات[١].

ويتفق أغلب الباحثين- والباحث مع هذا الرأي- على أن العولمة الثقافية ما هي إلا عملية تعميم الثقافة الأمريكية على العالم بمختلف الوسائل. ويحاول بعض الكتّاب الأمريكيين الإيحاء بأن هناك صفات سلبية في الثقافات الأخرى، مما يؤدي إلى سيطرة الثقافة الأمريكية على هذه الثقافات. وتتمثل هذه العوامل السلبية في أنها ثقافات نخبة أو صفوة، إنها ثقافات مكبلة بالقيود وذات توجهات دينية، وتستخدم لغة لا تفهمها إلا فئة قليلة من الصفوة أو من رجال الدين. ومن ثم فهي لا تلبي احتياجات الإنسان المعاصر الذي يبحث عنها في الثقافات الوافدة إليه أو الغازية لمجتمعه[٢].

وهذا النمط من التفكير والآلية الحركية لسلوك المنفعة والاحتواء يلقى رواجاً في تكتيك الإدارة السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية واستراتيجيتها، باختلاف رموز هذه الإدارة في شبه إجماع، ثم التعبير عنه في أكثر من مكان وأكثر من مناسبة. ومن أجل هذا التوجه، وظّف المال والخبراء والمؤسسات الثقافية والإعلامية الكبرى وأجهزة المخابرات الأمريكية، وهذا ما تفعله وكالة المخابرات المركزية الأمريكية الـ CIA التي لديها جيش من الصحفيين والمراسلين والباحثين، مهمتهم طرح نظريات وصياغة

---

[١] عبد الجليل كاظم الوالي: "جدلية العولمة بين الاختيار والرفض"- مجلة المستقبل العربي- مركز دراسات الوحدة العربية- العدد ١- آذار- ٢٠٠٢- ص ٧١.

[٢] أحمد ثابت: "العولمة والخيارات المستقلة"- مجلة المستقبل العربي- مركز دراسات الوحدة العربية- العدد ٢٤٠- شباط- ١٩٩٩- ص ١٩.

أخبار وصناعة الدعايات المؤيدة للسياسة الأمريكية، وتبرير كل ما تفعله بالشعوب الأخرى[١].

٤- العولمة العسكرية والأمنية:

هي الذراع القوية للعولمة السياسية بالدرجة الأولى، ثم العولمة الاقتصادية، لأن نشر المفاهيم الخاصة بالقوي، سواء كانت مفاهيم سياسية أم اقتصادية، ووضع اليد على المقدرات، وتنصيب الأنظمة السياسية الموالية، كلها تحتاج إلى ذراع قوية رادعة يمكنها فرض الإرادة بالقوة[٢]. وتتمثل أبرز أبعادها في:

أ- الإبقاء على التحالف الأطلسي، ومحاولة توسيع نطاقه واختصاصاته ونطاق عملياته.

ب- محاولة الإخلال بالتوازن الاستراتيجي العالمي من خلال تبني مشروع الدرع الصاروخية.

ت- الهيمنة العسكرية المطلقة للولايات المتحدة الأمريكية وتصرفاتها الأحادية الجانب، دونما مراعاة للشرعية الدولية وقواعد القانون الدولي في حال وجود تهديد لأمنها القومي، وخاصة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ وحربها على ما يسمى "الإرهاب".

٥- العولمة الإعلامية والاتصالاتية:

أصبح الإعلام مرتبطاً بالبنية السياسية والاقتصادية والثقافية الدولية، وعالم الإعلام في الوقت الحاضر هو عالم بلا دولة وبلا أمة، لأن الحكومات فقدت السيطرة على فضائها الجوي، وأصبح الفضاء اللامحدود هو المكان الذي تتحرك فيه العولمة الإعلامية أو هو وطن الإعلام. هذا الوطن الذي أضحت مقاليد التحكم فيه حكراً على مجموعة من الدول، على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية[٣]. ومن الأمثلة الواضحة التي تشير وتؤكد سيطرة وسائل الإعلام الغربية، وخاصة الأمريكية، اتفاق /١٥/ شركة أمريكية وأوروبية ويابانية على مشروع يهدف إلى تطويق الكرة الأرضية

---

[١] عبد العزيز المنصور: العولمة والخيارات العربية المستقبلية - مرجع سبق ذكره- ص ٥٦٨.

[٢] المرجع السابق - ص ٥٧٠.

[٣] عمر، السيد أحمد: "إعلام العولمة وتأثيره في المستهلك"- مجلة المستقبل العربي- مركز دراسات الوحدة العربية- العدد ٢٠- آذار- ٢٠٠١- ص ٧٤.

بكوكبة من الأقمار الصناعية، تسهّل الاتصال والتقاط البث الفضائي المباشر دون الحاجة إلى الأطباق (الستالايت)، أو أية خدمة أرضية. هذه الشبكة الكونية للشبكات كما أسمتها الإدارة الأمريكية هي البنية التحتية الكونية للمعلومات في عصر العولمة[١].

بالمجمل، يذهب الباحث مع رأي "راشد عبد المجيد"[٢] إلى أنه من المفيد والضروري النظر والتعامل مع العولمة على ثلاث مستويات كما يلي:

المستوى الأول: العولمة كإيديولوجيا:

يُنظر إلى العولمة على أنها إطار فكري يقوم على فكرة انتصار الحضارة الغربية، ويدّعي تدشين مرحلة جديدة في التاريخ البشري تستند على مجموعة من الأطر الأيديولوجية، كالليبرالية الجديدة. وهنا تنطلق العولمة من تحطيم المسلمات والمفاهيم والقيم والافتراضات القائمة واستبدالها بأخرى بديلة لم تخلُ من التناقض في معظم الأحيان.

المستوى الثاني: العولمة كعملية:

بمعنى أنها مرحلة تاريخية أو هي بمثابة تطور نوعي جديد في التاريخ الإنساني، ومن ثم فهي محصلة تطور تاريخي تراكمي له جذوره. وبالتالي فالعولمة في هذا المستوى تعني ظهور قوى جديدة تتحكم في الاتجاهات العالمية (الشركات المتعددة الجنسية- المؤسسات المالية الدولية- أسواق المال العالمية)، وظهور شبكات من التفاعل لا تعرف الحدود ولا تعترف بسيادة الدول.

المستوى الثالث: العولمة كمنظومة:

وهنا يمكن فهم العولمة كنظام ومجموعة من الإجراءات والتفاعلات والآليات والسياسات والممارسات المقصودة، والصادرة عن القوى الكبرى في العالم (خصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية). وقد حاولت هذه القوى بشكل واعٍ ومتعمد فرض شروطها على كل المجتمعات بشكل يخدم مصالحها وبأدوات تهيمن عليها، مثل الصندوق والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية والشركات المتعددة الجنسيات والأمم المتحدة، ومن ثم أصبحت العولمة في هذا المستوى تعني التدخل في الشؤون الداخلية للدول من الناحية السياسية، وعمليات "الإصلاح الاقتصادي"، والاختراق الإعلامي والثقافي.

---

[١] عبد الجليل كاظم الوالي: جدلية العولمة بين الاختيار والرفض- مرجع سابق- ص ٦٨.

[٢] راشد عبد المجيد: الكارثة والوهم- مرجع سابق- ص ٣١٥- ٣١٧.

المبحث الثاني: أدوات العولمة وآلياتها

لاشك أن العالم يعيش عصر العولمة، وما زال يتعرف على نتائجها، لكن العالم لا يعرف إلى أين تتجه هذه العولمة، وما هي نهايتها. وتبدو العولمة، وفي ظل المعطيات والحقائق القائمة والملحوظة، كمجرد فصل جديد في التاريخ الإنساني، لكن هذا الفصل ما زال غير مدوّن تدويناً كاملاً، كل ما يُعرف عن هذا الفصل التاريخي الجديد هو عنوانه البارز "العولمة"، فيما عدا ذلك، فإنّ الكلمات والفقرات الأولى كلّها لا تكفي بمفردها لتحديد ماهيّة هذا الفصل، أو الجزم بتفاصيله.

وممّا لاشك فيه أيضاً أن استمرارية التفاوت "الطبقي" العالمي المهيمن في ظل تنظيم دولي يدّعي الحضارة والمدنية، ويزعم بوجود قانون دولي ناظم للعلاقات بين وحداته الرئيسة، وعلى الرغم من غلبة الطابع السياسي على التنظيم الدولي، فقد ظلّ الاقتصاد دافعاً رئيساً لمعظم تفاعلاته وفقاً لنمطية أحادية غالبة. من أجل ذلك كله، كان الركن الاقتصادي في التنظيم الدولي المعاصر مُرتكزاً أساسياً للفلسفة التي ينهض عليها ذاك التنظيم بمحددات الإرادة الدولية الغالبة ووفقاً لرؤاها. وتحدد مجال الاقتصاد الدولي بمقومات صاغتها الدول الرأسمالية الغربية، والتي انتقلت عبر هذا التنظيم من الصراع من أجل الهيمنة إلى التوافق لتحقيق الغاية ذاتها، وأسندت مهمة التنفيذ في جوانبها المالية والنقدية والاقتصادية إلى الشركات المتعددة الجنسيات ومؤسسات بريتون وودز، (صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير)، ولاحقاً منظمة التجارة العالمية.

المطلب الأول: صندوق النقد الدولي:

تبلورت فكرة صندوق النقد الدولي في تموز عام ١٩٤٤، أثناء مؤتمر عقد في مدينة "بريتون وودز" بولاية نيوهامبشير الأمريكية، عندما اتفق ممثلو خمس وأربعين دولة على إطار للتعاون الاقتصادي، يستهدف تجنب تكرار كارثة السياسات الاقتصادية الفاشلة، التي أسهمت في حدوث الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن العشرين[١].

وأثناء المؤتمر قُدّمت ورقتا عمل، الأولى: بريطانية وتضم مشروع "اللورد كينز"، والثانية: أمريكية وتضم مشروع "مستر وايت"، وهنا لابد من الإشارة إلى أن الفلسفة الأساسية لكلا المشروعين كانت متشابهة تقريباً، وتتصف بالليبيرالية، وإقامة نظام دولي شامل. ورغم هذا التطابق في الأسس، فإن الخطتين تختلفان من حيث الجوهر، فالمقترح الأمريكي يركز على أن مسؤولية اتخاذ الإجراءات لإصلاح الأوضاع الاقتصادية، وتصحيح ميزان المدفوعات، تقع على كاهل المدين وحده، بينما المقترح البريطاني عبّر عن مصالح الدول المدينة، وعلى رأسها بريطانيا آنذاك، ويرى أن مسؤولية إجراء الإصلاحات تقع على الطرفين، المدين أولاً ثم الدائن، حيث من واجب الدولة ذات الفائض العمل على تخفيض الفائض في ميزان مدفوعاتها أيضاً[٢].

وفي نهاية المناقشات، أخذ بالمبدأ الأمريكي، ذلك أن الولايات المتحدة كانت المسيطر على المباحثات، وكونها الدولة التي بمقدورها تقديم السيولة اللازمة لتعديل موازين مدفوعات الدول الأخرى.

وفي كانون الأول ١٩٤٥، ظهر صندوق النقد الدولي إلى حيز الوجود، عند توقيع تسع وعشرين دولة على اتفاقية تأسيسه، وكانت أهدافه التي تضمنتها هذه الاتفاقية[٣]:

١- تشجيع التعاون النقدي الدولي.

٢- تيسير التوسع والنمو المتوازنين في التجارة الدولية.

---

[١] موقع صندوق النقد الدولي على الانترنيت: http://www.imf.org/external/pubs/ft/exrp/what/ara/whata.htm#wher

[٢] ميثم صاحب عجام: التمويل الدولي- (الأردن- عمان- دار زهران - ط١- ٢٠٠٦)- ص١٦٩-١٧٠.

[٣] نص اتفاقية بريتون وودز: اتفاقية المؤتمر النقدي والمالي للأمم المتحدة المنعقد في بريتون وودز /١- ٢٢ تموز ١٩٤٤/- (دمشق- وزارة المالية- مطبعة الجمهورية العربية السورية- ١٩٤٦)- ص ٣.

٣- العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف، والمحافظة على نظم الصرف السليمة بين الأعضاء، وتجنب التنافس في تخفيض قيم العملات.

٤- العمل على إنشاء نظام متعدد الأطراف للمدفوعات، والعمل على التخلص من قيود مراقبة أسعار الصرف التي تعرقل التجارة العالمية.

٥- بعث الاطمئنان والثقة في الأعضاء بجعل موارد الصندوق تحت تصرفهم، لقاء ضمانات مناسبة.

٦- وطبقاً لما سبق، تقصير أمد الفترات التي تختل فيها موازين المدفوعات الدولية للأعضاء، والحد من وطأة اختلال التوازن.

وأصبحت اتفاقية بريتون وودز سارية المفعول، عندما عقد محافظو الصندوق أول اجتماع لهم في مدينة هافانا (ولاية جورجيا – الولايات المتحدة الأمريكية) في آذار ١٩٤٦.

وفيما يتعلق بموارد الصندوق، فمن حق أية دولة اكتساب العضوية في الصندوق، عن طريق المساهمة في رأسماله بحصة محددة تكون هي الأساس في تحديد قوتها التصويتية، وحقها في المشاركة في اتخاذ القرارات. وتتكون الموارد المالية للصندوق من المصادر التالية[1]:

- حصص الدول الأعضاء في رأس المال.
- العمولات التي يحصل عليها الصندوق من معاملاته مع الدول الأعضاء.
- الأرباح التي يحصل عليها في حالة بيع الذهب.
- الفوائد التي يحصل عليها من استثمار بعض أمواله في أذونات الخزانة الأمريكية.

وعلى الرغم من خلو الاتفاقية المنشئة للصندوق من الضوابط التي يمكن بموجبها تحديد حصة كل عضو في الصندوق، إلاّ أنّها أوضحت الطريقة التي يتم بها سداد حصة كل دولة فيه، إذ يجب أن تدفع الدولة العضو حصتها فيه على أساس (٢٥%)، من قيمة الحصة بالذهب (الآن أصبحت بحقوق السحب الخاصة)*، والباقي (٧٥%)

---

[1] ميثم صاحب عجام: التمويل الدولي- مرجع سابق- ص ١٧٨-١٧٩ .

* إن **وحدة حقوق السحب الخاصة** إنما هي قيود محاسبية في دفاتر صندوق النقد الدولي، وليست مغطاة بالذهب أو بأية عملة أخرى، قيمتها تنشأ من أن الدول الأعضاء قد وافقت على ذلك. ويتم توزيع هذه الوحدات على الدول الأعضاء بنسبة حصصهم، وتستخدم في تسوية العجز المؤقت في ميزان المدفوعات للدول الأعضاء، ولا يجوز استخدامها لتمويل أغراض أخرى. للمزيد حول هذا الموضوع، يمكن الرجوع إلى: كامل بكري: الاقتصاد الدولي، التجارة والتمويل- (مصر- جامعة الاسكندرية- ٢٠٠١)- ٣٦٨، وأيضاً: زينب عوض الله: الاقتصاد الدولي، نظرة عامة على بعض القضايا- (مصر- الاسكندرية- دار الجامعة الجديدة للنشر- ١٩٩٩)- ص ١٦٩.

تدفع بالعملة الوطنية. ويتم إيداع الدولة لحصتها، إمّا في الصندوق ذاته، أو في البنوك الأربعة التي حددها الصندوق لإيداع موارده فيها، وهي: بنك فرنسا، بنك بريطانيا، البنك الاحتياطي الفدرالي بنيويورك، والبنك الاحتياطي الفدرالي في الهند[١].

ومن ملاحظة ما جرت العادة عليه في كيفية تحديد حصص الأعضاء في رأسمال الصندوق، نجد أن الحصص تتحدد وفق الأسس التالية[٢]:

١. حجم الناتج المحلي (الدخل القومي).
٢. حجم الاحتياطي النقدي، وكمية الذهب المتوفرة لدى الدولة.
٣. حجم التجارة الدولية والمدفوعات.
٤. عدد السكان.

مما تقدّم، فإن الحصة تعكس الحجم الاقتصادي لكل دولة بالنسبة لمجموع الأعضاء. وتكمن أهمية حصة العضو في أنها هي التي تحدد القوة التصويتية للعضو الواحد، ذلك أنّ القوة التصويتية تُحسب على أساس عدد الدولارات التي يسهم بها العضو الواحد في رأسمال الصندوق.

فكل دولة تمتلك (٢٥٠) صوتاً، بالإضافة إلى صوت واحد عن كل جزء من حصتها يعادل مائة ألف دولار، ونتيجة لذلك تتمتع الولايات المتحدة الأمريكية بأكبر مجموع من الحصص، وبالتالي من الأصوات[٣]. ويضم الصندوق في عضويته /١٨٧/ دولة.

أما الهيكل التنظيمي للصندوق فيتألف مما يلي:

١-مجلس المحافظين: هو السلطة العليا في الصندوق، ويضم ممثلين عن الدول الأعضاء، هؤلاء يكونون عادة إمّا وزراء مالية الدول الأعضاء، أو حكام المصارف المركزية فيها[٤].

٢-المجلس التنفيذي: يتألف من أربعة وعشرين مديراً، وتخصص مقاعد مستقلة فيه للدول المساهمة الخمس الكبرى، وهي: الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة، وينتخب المجلس المدير العام للصندوق[٥].

---

[١] زينب عوض الله : الاقتصاد الدولي، نظرة عامة على بعض القضايا- مرجع سابق- ص١٥٩ .
[٢] ميثم صاحب عجام: التمويل الدولي- مرجع سابق- ص ١٧٩ .
[٣] زينب عوض الله : الاقتصاد الدولي، نظرة عامة على بعض القضايا- مرجع سابق- ص١٦١ .
[٤] عادل حشيش: العلاقات الاقتصادية الدولية- (مصر- الإسكندرية- دار الجامعة الجديدة للنشر- ٢٠٠٠)- ص١٥١.
[٥] موقع صندوق النقد الدولي على الانترنيت: مرجع سابق
http://www.imf.org/external/pubs/ft/exrp/what/ara/whata.htm#wher

٣-المدير العام: ينتخبه المجلس التنفيذي لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد، وهو يمارس الأعمال المعتادة للصندوق وفقاً لتوجيهات مجلس المديرين التنفيذيين، لكن ليس من حقه التصويت في هذا المجلس، فيما عدا التصويت المرجح في حالة انقسام عدد الأصوات داخل المجلس. ووفقاً لاتفاقية الصندوق، لا يجوز أن يكون المدير محافظاً أو مديراً تنفيذياً، وجرت العادة ألاّ يكون المدير العام أمريكي الجنسية. وفي عام ١٩٤٩، أنشئ منصب نائب مدير الصندوق الذي يعينه مجلس المحافظين، وذلك لكي يتولاه شخص أمريكي دائماً[١].

٤-مجموعة الخبراء المتخصصين: يقوم مدير الصندوق ونائبه بتعيين مجموعة من الخبراء والمتخصصين بتحليل المسائل المالية والنقدية وأعضاء هذه المجموعة هم في الغالب من أبناء ذات الدولة التي ينتمي إليها المدير التنفيذي. وهكذا تهيمن الدول الكبرى على عملية تعيين الخبراء في الصندوق[٢].

٥-مجموعة الموظفين الإداريين: يعمل في الصندوق حوالي ألفين وخمسمائة موظف، ينتمون إلى مئة وثمانية وخمسين دولةً، ومعظم موظفي الصندوق يعملون في واشنطن[٣].

وبالنسبة للحصانات والامتيازات، فإنّ محافظي الصندوق ومديريه التنفيذيين ومناوبوهم أعضاء هيئة الموظفين، يتمتّعون بعدد من الحصانات والامتيازات التي نصّ عليها اتفاق الصندوق. وبصفة خاصة، فإنهم محصنون ضد المساءلة القضائية عن الأعمال التي يقومون بها بصفتهم الرسمية، وذلك إذا لم يرفع الصندوق عنهم هذه الحصانة، كما أنه لا تفرض ضرائب على المرتبات والبدلات التي يصرفها الصندوق لموظفيه[٤]. أما فيما يتعلق بالقروض والتّسهيلات التي يمنحها الصندوق، فنكتفي هنا بعرضها فقط[٥]:

١- ترتيبات المساندة.

---

[١] محمد حافظ الرهوان- أحمد جامع: العلاقات الاقتصادية الدولية – (القاهرة- شركة مطابع الطوبجي- ١٩٩٩)- ص١٥٣-١٥٤.

[٢] ميثم صاحب عجام: التمويل الدولي – مرجع سابق – ص ١٩٦.

[٣] موقع صندوق النقد الدولي على الانترنيت: مرجع سابق

http://www.imf.org/external/pubs/ft/exrp/what/ara/whata.htm#wher

[٤] محمد حافظ الرهوان - أحمد جامع: العلاقات الاقتصادية الدولية- مرجع سابق- ص ١٥٥.

[٥] للمزيد حول هذا الموضوع يمكن الرجوع : موقع صندوق النقد الدولي:

http://www.imf.org/external/pubs/ft/exrp/what/ara/whata.htm#wher

وأيضاً:عبد المطلب عبد الحميد: العولمة الاقتصادية، منظماتها- شركاتها- تداعياتها- (مصر-الإسكندرية- الدار الجامعية- ٢٠٠٦)-ص ٧٣-٧٤.

وأيضاً: ماري فرانس ليريتو: الصندوق النقدي الدولي وبلدان العالم الثالث- ترجمة: هشام متولي- (دمشق- دار طلاس- ط١- ١٩٩٣)- ص٥١.

٢- تسهيلات الصندوق الممتدّة.

٣- تسهيل التكيّف الهيكلي الأساسي و المعزز.

٤- تسهيل التمويل التعويضي والطوارئ.

٥- التّسهيلات النفطية.

٦- تسهيلات إضافية: تتضمن: صندوق الائتمان، وتسهيل التمويل المنظم أو الشامل، وتسهيلات التمويل التكميلي.

والخلاصة من كل ما تقدّم هي أن معظم الدول النامية تعاني من عجز مزمن في موازين مدفوعاتها، وهذا العجز يحتاج إلى قروض وتسهيلات كبيرة وطويلة الأجل، يعجز عنها صندوق النقد الدولي وأيضاً المنظمات الدولية الأخرى. ومعنى ذلك أن البلدان النامية ستتنافس فيما بينها للحصول على القروض، وهو ما سيؤدي تدريجياً إلى ازدياد وصعوبة شروط الاقتراض في وقت بدا فيه أن العديد من هذه الدول يفقد قدرته في الحصول على قروض جديدة بسبب تفاقم حجم مديونيته، وعدم إمكانيته على الوفاء بالتزاماته في خدمة هذه الديون. لقد دفعت هذه المشكلة بالصندوق إلى السعي خلال السنوات الأخيرة من أجل زيادة موارده، وتنويع مصادر تمويله، من خلال مضاعفة حصص الأعضاء، والسعي إلى الربط بين حقوق السحب الخاصة وتمويل التنمية والتوسع في الاقتراض الخارجي، والبحث عن ممولين جدد، وهذا التوجه قد يضطر الصندوق للالتجاء إلى الأسواق المالية الدولية، وسيكون لذلك آثاره السلبية على تكاليف القروض وشروط الحصول عليها. وعلى العموم، فإن قدرة الصندوق على تحقيق هذه الطموحات ستبقى رهن الموارد التي توفرها له الدول الصناعية، وما يمكن أن تقدّمه هذه الدول من قروض ومعونات مالية للصندوق هو رهن تطور أوضاع موازين مدفوعاتها وتأثرها بتطور الاقتصاد الدولي.

المطلب الثاني: البنك الدولي

بُعث البنك الدولي للوجود في مؤتمر "بريتون وودز" عام ١٩٤٤، وعـــدد أعضـــائه (١٨٧) عضواً[١]. ويُركّز على سياسات التنمية والاستثمارات وسياسات التكيّف الهيكلي التي تعتمد على الفترة الطويلة، والتي تأتي بعد مرحلة التثبيت الاقتصـــادي، (الشـــغل الشاغل لصندوق النقد الدولي). من هنا، تتضح العلاقة الوثيقة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وقد برزت فكرة إنشاء البنك الدولي من هذا المنطلق، حيث أن صندوق النقد الدولي لا يُمكن أن يقوم بواجباته على نحو فعّال إذا لم تكن هناك قروض طويلـــة الأجل للمساهمة في تحقيق التنمية للدول التي دمرتها الحرب أو التي يُعاني اقتصـــادها من الكساد. لذلك، ركز نشاطه في المراحل الأولى على الـــدول المتقدمـــة، وخاصـــة الأوروبية، للمساهمة في إعادة بناء اقتصادها، وعندما انتهى من ذلك، ركّـــز نشـــاطه على تمويل التنمية في الدول النامية عبر برامج التكيّف الهيكلي. وبهذا الوضع يُمكـــن لنشاط البنك أن يكمّل الأهداف الأساسية لنشاط صندوق النقد الدولي. والجدير بالذكر أن الدولة التي تريد أن تكون عضواً في البنك الدولي، لابد أن تكون عضواً في صـــندوق النقد الدولي قبل ذلك، كما يتحدّد اكتتاب الدول الأعضاء في رأسمال البنك وفقاً لحصة كل دولة في صندوق النقد الدولي[٢].

وتتلخص أهداف البنك الدولي في ترسيخ قواعد السلوك للنظام المالي الدولي، فـــي كل ما يتعلق بالتحركات الدولية لرؤوس الأموال، ســـواء فـــي صـــورة قـــروض أو استثمارات أجنبية مباشرة أو غير مباشرة، بغرض رفع معـــدلات النمـــو الاقتصـــادي وعلاج الاختلالات الهيكلية، وخاصة في البلدان النامية، وذلـــك مـــن خـــلال عـــلاج الاختلال الهيكلي في ميزان المدفوعات، والوصول إلى تحقيـــق التـــوازن الخـــارجي والداخلي، وهو بذلك مكمّل في أهدافه ومهامه لأهداف صندوق النقد الدولي ومهامه[٣].

ويشير الواقع إلى أن هذا البنك ينطوي على ما يسمى بمجموعـــة البنـــك الـــدولي، ويتألف من عدة مؤسسات تملكهما ١٨٧ من البلدان الأعضاء، وهـــي البنـــك الـــدولي للإنشاء والتعمير IBRD والمؤسسة الدولية للتنمية IDA /١٧٠عضـــواً/، ومؤسســـة

---

[١] إريك توسان- داميان ميبه: خدعة الديون- ترجمة: مختار بن حفصة- (دمشق- دار الطليعة الجديدة- ط١- ٢٠٠٥)- ص٨٤.
[٢] عادل حشيش: العلاقات الاقتصادية الدولية- مرجع سابق- ص١٧٠-١٧١.
[٣] المرجع السابق - ص١٧٢.

التمويل الدولية IFC/١٨٢ عضواً/، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار MIGA/١٧٥عضواً/، والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار ICSID /١٤٤ عضواً/ [١].

ويُمثّل المساهمون من خلال مجلس المحافظين، وهم كبار واضعي السياسات في البنك الدولي. ويكون المحافظون من وزراء المالية / أو حكام المصارف المركزية /، ويجتمعون مرة واحدة في السنة، لذلك يفوضون واجبات محددة إلى ٢٥ مديراً تنفيذياً يعملون داخل البنك. وأكبر خمس مساهمين، وهم فرنسا وألمانيا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، يعينون مديراً تنفيذياً من قبلهم، بينما تُمثّل الدول الأعضاء الأخرى بتسعة عشر مديراً تنفيذياً. ويجتمع مجلس المديرين التنفيذيين مرتين كل أسبوع على الأقل للإشراف على عمل البنك. ورئيس البنك يرأس اجتماعات مجلس المديرين التنفيذيين، وهو مسؤول عن إدارة البنك الدولي بصفة عامة. وجرت العادة أن يكون رئيس البنك من مواطني أكبر المساهمين، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، وهي التي ترشحه، وينتخب مجلس المحافظين الرئيس لفترة مدتها ٥ سنوات قابلة للتجديد [٢].

مما تقدم – كما في صندوق النقد الدولي– تسيطر الدول الرأسمالية الكبرى على مفاصل وبالتالي سياسات البنك الدولي وعمله.

ومن الثابت أن البنك الدولي صاغ سياسته وبرامجه في ضوء سياسة صندوق النقد الدولي، لتشكل معاً التحرك المشترك للرأسمالية العالمية من أجل إعادة صياغة استراتيجية وتكتيكات تعاملها مع الدول النامية. والتنسيق كامل ما بين الصندوق والبنك الدوليين، فالدول التي تحتاج إلى خدمات البنك الدولي يجب أن تفوز بجدولة ديونها، وليحقق لها نادي باريس* ونادي لندن** ذلك، عليها أن تأتي بشهادة "حسن سلوك" من

---

[١] موقع البنك الدولي على شبكة الانترنيت http://web.worldbank.org

[٢] المرجع السابق نفسه.

* نادي باريس: هو مجموعة مكونة من ١٩ بلداً (أوروبا الغربية- كندا- الولايات المتحدة الأمريكية- اليابان- استراليا- روسيا) ويقدم نفسه على أنه مجموعة غير رسمية ولا مؤسسة. ليس له وجود شرعي ولا وضع قانوني ونتائج أعماله المدونة في محاضره غير ملزمة للبلدان الدائنة لكن البلدان الدائنة تلتزم بتنفيذها، وفي هذه اللحظة تكتسب قيمة قانونية. المرجع: إريك توسان، داميان ميبه: خدعة الديون- مرجع سابق- ص ١٠٤.

** نادي لندن: يضم هذا النادي الشركات و المصارف الخاصة المانحة للبلدان النامية. وقد أصبحت مصارف الإيداع في السبعينات من القرن العشرين المصدر الرئيس للاقتراض بالنسبة للبلدان المعسرة. في نهاية ذلك العقد، كانت هذه المصارف قد منحت أكثر من(٥٠%) من مجموع القروض التي منحها جميع المقرضين. وحين اندلعت أزمة الديون في عام ١٩٨٢، توجه نادي لندن إلى صندوق النقد الدولي بحثاً عن الدعم. وتلتقي مصارف الإيداع لتنسيق إعادة جدولة ديون البلدان المقترضة. وبدقة أكثر، توصف مجموعات اللجان هذه بأنها استشارية. وتنعقد تلك الاجتماعات في نيويورك أو لندن أو باريس أو فرانكفورت أو في أي مكان آخر حسب ما تفضله البلدان أو المصارف. وقد نصحت اللجان الاستشارية التي شُكلت في ثمانينات القرن العشرين البلدان المدينة لطلب مساعدة صندوق النقد الدولي، وذلك قبل التماس إعادة مصارف الإيداع لجدولة ديونها أو منحها قروضاً جديدة. ونادراً ما تعطي اللجان الاستشارية أموالاً لتمويل مشروع دون ضمان من صندوق النقد الدولي، ولا تفعل ذلك إذا اقتنعت أن البلد يتبع سياسة ملائمة. المرجع: إريك توسان- داميان ميبه: خدعة الديون- مرجع سابق – ص ٢٣٩ .

صندوق النقد الدولي، الذي يربط ذلك بتنفيذ برامجه "الإصلاحية"، من هنا نشأ ما يسمى " المشروطية المتقاطعة " التي تعني الترابط والتداخل بين شروط كل من صندوق النقد والبنك الدوليين.

وعلى ذلك، فالثابت أن التوجه الإيدولوجي لسياسات وبرامج البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يحقق نوعاً من العلاقة الارتباطية المتكاملة، لأنه ينطلق من رؤية واحدة هي أن أزمة المديونية الخارجية والركود الاقتصادي للدول المتخلفة، إنما يعود إلى أخطاء السياسات الاقتصادية الكلية الداخلية التي ارتكبتها هذه الدول، وعليه فإنه للخروج من هذه الأزمة يتعين على الدولة المعنية أن تقوم بإحداث تغيرات جذرية في هذه السياسات، حتى لو تم ذلك بتكلفة مرتفعة وعلى حساب الأهداف الاجتماعية. وذلك على الرغم من أن دراسات الصندوق والبنك الدوليين تشير إلى أن مشكلة الاختلال الذي تعاني منها الدول النامية (الفقيرة) تعود إلى مجموعة من العوامل الخارجية، إلا أن هاتين المؤسستين أهملتا تماماً هذه العوامل عند تشخيصها لمشكلة كل دولة على حدة، مما جعل برامجهما تنصب على الأمور الداخلية فقط.

والبنك الدولي يعمل وفق مبادئ ثمانية مستوحاة من تقرير " لستر بيرسون "، بناء على طلب من روبرت مكنمارا الرئيس الأسبق للبنك الدولي، وذلك لدراسة المناخ الاستثماري المفروض توافره في الدول المتخلفة، لتشجيع انسياب الاستثمارات الأجنبية إلى هذه الدول. وقد ركز تقرير " لستر بيرسون "، الذي رسم في النهاية الخطوط الأساسية لليبيرالية التكيف، على ثمانية مبادئ أساسية، هي [1]:

<u>المبدأ الأول:</u> يتعين على الدول المتخلفة البدء فوراً بتحسين المناخ العام بالنسبة للاستثمار الخاص، محلياً كان أم أجنبياً، ذلك أن المستثمرين الأجانب يشعرون بالخطر إذا كانت البيئة التي تُحيط بهم لا تتعاطف مع المشروعات الخاصة. ويكاد يكون من المؤكد، بصورة عامة، أن تحسين وضع القطاع الخاص ككل يعد من أهم الخطوط الفردية نحو تحسين المناخ بالنسبة للاستثمار الأجنبي في الدول النامية.

<u>المبدأ الثاني:</u> يختص بإبطال مفعول القوى السياسية القابلة للانفجار، والتي غالباً ما يؤدي إليها نشاط الاستثمارات الأجنبية الخاصة. وهنا يُشير التقرير

---

[1] راشد عبد المجيد: الكارثة والوهم: مرجع سابق ص ٩٦- ٩٧.

صراحة: "يبدو أنه من السُبل المهمة لتحقيق ذلك تحقيق استخدام أوسع للمشروعات المشتركة"، إمّا مع رأس المال المحلي أو مع القطاع العام.

المبدأ الثالث: يختص بالضمانات التي يطلبها المستثمرون الأجانب لحماية نشاطهم، ولتفادي الصراعات المعطلة لمصالحهم. وهنا يقترح التقرير فكرة اتفاقيات لضمان وحماية الاستثمارات الأجنبية الخاصة التي تؤمّن المستثمرين ضد مخاطر التأميم والمصادرة وفرض الحراسة، وتكفل لهم تعويضاً ملائماً وحرية تحويل هذا التعويض إلى الدولة الأم حينما تتعرض الاستثمارات الأجنبية لخطر تعديل أو تصفية نشاطها.

المبدأ الرابع: يتعلق بالحوافز التي يتعين على الدولة المتخلفة أن توفرها لجذب رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة. وهنا يشير التقرير إلى "الامتيازات الضريبية التي تمنحها البلدان النامية للاستثمارات الأجنبية"، فضلاً عن تقديم الأراضي بأسعار رخيصة.

المبدأ الخامس: يختص بكيفية اكتشاف الفرص الاستثمارية في الدول المتخلفة، وضرورة العمل على تنفيذ دراسات اقتصادية حول الإمكانات المختلفة للاستثمار في هذه الدول.

المبدأ السادس: يختص بضرورة تطوير القوانين المتعلقة بالشركات لتحقيق درجة أكبر من الانفتاح المالي للمشروعات الأجنبية والمحلية.

المبدأ السابع: يقضي بضرورة السماح للشركات الأجنبية بالاقتراض من أسواق رأس المال المحلية.

المبدأ الثامن: يتعلق بتصفية القطاع العام ونزع مضمونه الاجتماعي. وهنا يقول واضعو تقرير "بيرسون" بصراحة شديدة مايلي: "إننا نوصي بأن تقوم حكومات هذه الدول بإنشاء نظام من الحوافز الإيجابية لجميع الشركات الأجنبية والمحلية على السواء، للمشاركة في الملكية العامة عن طريق بيع الأسهم في أشكال ملائمة"[1].

[1] رمزي زكي: الليبرالية المتوحشة، ملاحظات حول التوجهات الجديدة للرأسمالية المعاصرة- (القاهرة- دار المستقبل العربي- ط١-١٩٩٣)- ص١٨٩-١٩٠.

مما سبق نستنتج بأن الدول التي تلتزم بتطبيق وصفات كل من الصندوق والبنك الدوليين كأنما تفوض هذه المؤسسات الدولية بإدارة واتخاذ قراراتها بالنيابة عنها، ومن ثم تصبح عملية صنع القرار الاقتصادي قد انتقلت من محيطها الوطني، انطلاقاً من ضرورات التنمية في الداخل والاحتياجات الحقيقية للمواطنين، إلى المستوى الدولي عبر مثلث السلطة الجديد في العالم (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية)، التي سيتم الحديث عنها تالياً. فهذه الجهات هي التي تقرر شكل وطبيعة الاقتصاد ككل، ويتبين ذلك من أن سياسات نظام العولمة تتجه إلى دفع الدولة النامية المعنية لأداء دورها كجسر لتكييف الأبنية الإنتاجية لاقتصادها مع الأبنية الإنتاجية للمراكز الرأسمالية[1]. وغني عن البيان بأن عدم الاستقلال الاقتصادي يؤدي إلى عدم الاستقلال السياسي.

المطلب الثالث: منظمة التجارة العالمية:

في الواقع، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حاول المجتمع الدولي أن يضع ترتيباً معيناً، بغية تنظيم اقتصادات المجتمع الدولي، فأوجد مؤسستي بريتون وودز (الصندوق والبنك الدوليين)، إلاّ أنّ العنصر الأهم والأكبر في النشاط الاقتصادي الدولي، وهو التجارة الدولية، كان خارج سياق نشاط هاتين المؤسستين، فسعى المجتمع الدولي لإيجاد صيغة قانونية لذلك[2]. وبالفعل، فقد أُعدّ ميثاق لمنظمة التجارة الدولية (International Trade Organization)، المشهور بميثاق "هافانا" لعام ١٩٤٨، لكن الولايات المتحدة الأمريكية أفشلته من خلال عدم مصادقتها على ميثاق المنظمة المذكورة، مما دفع الدول الأخرى للإحجام عن التصديق لعدم جدواه ما لم تلتزم به الولايات المتحدة، التي وجدت في ذلك الوقت أنه من الأفضل لاقتصادها أن يظل السوق العالمي على ما هو عليه، فهي الرابح الأكبر في الحرب العالمية الثانية من الناحية الاقتصادية، والعالم كله بحاجة لبضائعها في الوقت الذي كانت فيه غير مضطرة للتقيد بالتزامات قانونية دولية تفرض عليها فتح أسواقها أمام البضائع

---

[1] راشد عبد المجيد: الكارثة والوهم- مرجع سابق – ص ٣٦٢.

[2] ياسر الحويش: "منظمة التجارة العالمية قانون للعولمة الاقتصادية"- مجلة مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية- جامعة دمشق- العدد (١٢-١٣)- السنة الرابعة -٢٠٠٤- ص٥٦.

الأجنبية. لكن التجارة الدولية بحاجة إلى مؤسسة قانونية دولية تحكم وتسيّر هذا النشاط الاقتصادي، وكان الحل موجوداً بالفعل، فقد كانت هناك اتفاقية تم تصميمها لتسيير مسائل التجارة الدولية بشكل مؤقت ريثما تقوم منظمة التجارة الدولية، هذه الاتفاقية هي اتفاقية "الغات" لعام ١٩٤٧، التي استمرت بالعمل حتى تحولت واقعياً إلى مؤسسة دائمة استمرت حتى عام ١٩٩٥، وهو العام الذي قامت فيه منظمة جديدة سميت "منظمة التجارة العالمية" (The world Trade Organization)، والتي أصبحت إطاراً قانونياً مُحكماً للعولمة الاقتصادية، فأسندت إليها مهمة "الغات" من ناحية، ووسع نطاق عملها بحيث لم تعد مهمتها مقتصرة على التجارة في السلع كما كانت "الغات" من قبل، بل تعدّته إلى التجارة في الخدمات (كالخدمات المالية والمصرفية والطيران والتأمين..)، والتجارة في حقوق الملكية الفكرية من ناحية ثانية، وأتمت قاعدة المثلث الغائبة، لتكتمل أضلاع المنظمات الاقتصادية الدولية من ناحية ثالثة[١].

وتقوم وظيفة منظمة التجارة العالمية على ثلاثة مبادئ أساسية، هي[٢]:

١-تحرير التجارة الدولية من القيود.

٢-عدم التمييز بين الدول المتخلفة في المعاملات التجارية، وهو المبدأ المعروف بأَولَى الدول بالرعاية والمساواة بين كل الدول.

٣-تحديد قواعد السلوك في المعاملات التجارية، وذلك بتحريم أن تقوم دولة بإغراق سوق دولة أخرى عن طريق بيع سلعة معينة في أسواق التصدير بسعر أقل من السعر الذي تباع به في سوقها الداخلية، كذلك تحريم إعطاء دعم للمنتجين لسلعة معينة بقصد تمكينهم من تصديرها بسعر مخفّض.

ومن الملاحظ أنه في الوقت الذي شجّعت فيه الدول الصناعية المتقدمة المنافسة والأسواق الحرة، تبنّت هذه الدول ذاتها، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، قوانين حماية المنتجات الوطنية، بفرض الرسوم والضرائب المرتفعة على البضائع

---

[١] المرجع السابق- ص٥٧.

[٢] عبد الهادي الرفاعي- وليد عامر- سنان علي ديب: العولمة وبعض الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عنها- مرجع سابق- ص ١٩٩.

الأجنبية المنافسة، وتقديم الدعم لمنتجاتها المحلية عندما تتعرض مصـــالحها للخطـــر، ضاربة بعرض الحائط أول وأبسط قواعد منظمة التجارة العالمية.

وهنا لابد من عرض أهم جولات المفاوضات التي أفضت لـــولادة منظمـــة التجـــارة العالمية[1]:

١- مفاوضات جنيف عام ١٩٤٧- ٢٣ دولة

٢- مفاوضات أنسي (فرنسا) عام ١٩٤٩- ١٣ دولة.

٣- مفاوضات توركواي (بريطانيا) عام ١٩٥٠- ١٩٥١- ٣٨ دولة.

٤- مفاوضات جنيف عام ١٩٥٢- ١٩٥٦- ٣٦ دولة.

٥- مفاوضات جنيف عام ١٩٥٩- ١٩٦٢- جولة ديلون- ٢٦ دولة.

٦- مفاوضات جنيف عام ١٩٦٣- ١٩٦٧- جولة كيندي- ٥٠ دولة.

٧- مفاوضات جنيف عام ١٩٧٣- ١٩٧٤- جولة طوكيو- ٧٨ دولة.

٨- مفاوضات جنيف عام ١٩٨٦- ١٩٩٣- جولة الأوروغواي- ١١٧ دولة.

وتعد جولة الأوروغواي من أهم جولات المفاوضات، فقد كان من أهم نتائجها إحياء فكرة قيام منظمة التجارة العالمية WTO، وإدراج موضوع تجارة الملابـــس والســـلع الزراعية وتجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية على جدول أعمالها، ومن ثـــم جـــاء مؤتمر مراكش/ ١٢- ١٦/ نيسان ١٩٩٤، الذي يعد وثيقة الميلاد الرســـمية لمنظمـــة التجارة العالمية، إذ اعتمد هذا المؤتمر سبع وثائق رسمية تُعدّ ثمرة جهود سبع سنوات من المفاوضات كلها، تهدف إلى الانتقال من الغات إلى منظمة التجارة العالمية[2].

وفي النصف الثاني من عقد تسعينيات القرن العشرين، واجهـــت منظمـــة التجـــارة العالمية صعوبات في إنجاح جولة جديدة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطـــراف، وتجسد ذلك في أحداث سياتل، ودافوس، وبانكوك. ويمكن تلخيص أهم الموضـــوعات الخلافية التي برزت بشدة وتجسدت في التضارب بين مطالب الدول النامية ومصـــالح الولايات المتحدة الأمريكية بالتحديد:

---

[1] معتز نعيم: "أثر الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في سوق العمل في الجمهورية العربية السورية"- مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية- المجلد ٢٣- العدد الثاني- ٢٠٠٧- ص ٢٢١.

[2] المرجع السابق- ص ٢٢٢.

١- ضرورة احترام الالتزامات المجسَّدة في وثائق منظمة التجارة العالمية الناتجة عن جولة أوروغواي، والتي تمنح الدول النامية معاملة أكثر تميزاً.
٢- المطالبة بشروط ملزمة قانوناً في وثائق المنظمة، بدل استخدام مصطلح "حسن النية".
٣- رفض مقترح الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص وضع معايير للقوة العاملة، دون الأخذ بالحسبان خصوصيات القوة العاملة رخيصة الثمن في الدول النامية.
٤- الخلافات القائمة فيما يتعلق بالتدفق العالمي للسلع ورؤس الأموال.

وقد كان للموضوعات المطروحة للمناقشة - والتي ما تزال بغالبيتها العظمى قائمة- دلالات كبيرة: استراتيجيات التنمية والاعتماد المتبادل المتزايد للعالم بتطبيق الدروس المستفادة من الماضي، بحيث تصبح العولمة أداة مؤثرة في التنمية للدول جميعها، وقد تمسكت الدول النامية بمواقفها، مؤكدة ضرورة الأخذ بالحسبان المخاطر التي تصاحب العولمة ومسؤولية المؤسسات المالية الدولية في وضع الآليات المناسبة لتجنب الأزمات المالية[1].

ولا بد من الإشارة إلى أن المؤتمرات الثلاثة السالفة الذكر صاحبتها مظاهرات حاشدة تعكس عدم الرضا عن المصالح الأحادية الجانب للشركات المتعددة الجنسيات والدول المتقدمة.

أما الجولة التاسعة، والتي عرفت بجولة الدوحة لمنظمة التجارة العالمية، فقد هدفت إلى إدماج الدول النامية، وخاصة الصغيرة والفقيرة، في نظام التجارة العالمي، ولهذا سميت " جدول أعمال الدوحة للتنمية "، وشعارها التجارة من أجل التنمية، وبدأت في عام ٢٠٠١ وانتهت في عام ٢٠٠٧، وكان من المتوقع - حسب هذه الجولة- أن يتم استبعاد ١٤٠ مليون شخص من هاوية الفقر بحلول عام ٢٠١٥، إلا أن الواقع لايشير أبداً إلى ذلك، خاصة مع تزايد معدلات البطالة وارتفاع أسعار الغذاء عالمياً واشتداد الفقر في كثير من بلدان العالم، ولاسيما الأفريقية منها.
والجدول التالي يلخص مختلف جولات المفاوضات المتعددة الأطراف للتجارة الدولية.

[1] عبد الله بلوناس: "عولمة الاقتصاد- الفرص والتحيات"- مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية- المجلد ٢٤- العدد الأول- ٢٠٠٨- ص ١٩٢- ١٩٣.

جولات التجارة في ظل الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة/ منظمة التجارة العالمية/ جدول رقم ١/

السنة	المكان/ الاسم	الموضوعات المطروحة	عدد الدول
١٩٤٧	جنيف	الرسوم الجمركية	١٢
١٩٤٩	أنيسي	الرسوم الجمركية	١٣
١٩٥١	توركواي	الرسوم الجمركية	٣٨
١٩٥٦	جنيف	الرسوم الجمركية	٢٦
١٩٦٠-١٩٦١	جنيف/ جولة ديلون	الرسوم الجمركية	٢٦
١٩٦٤-١٩٦٧	جنيف/ جولة كيندي	الرسوم الجمركية وتدابير مكافحة الإغراق	٦٢
١٩٧٣-١٩٧٩	جنيف/ جولة طوكيو	الرسوم الجمركية- التدابير غير الجمركية- الاتفاقيات الإطارية	١٠٢
١٩٨٦-١٩٩٤	جنيف/ جولة أوروغراي	الرسوم الجمركية- التدابير غير الجمركية- القواعد- الخدمات- الملكية الفكرية- تسوية المنازعات- المنسوجات- الزراعة- إنشاء منظمة التجارة العالمية	١٢٣
٢٠٠٢-٢٠٠٤	الدوحة	كل السلع والخدمات- الرسوم الجمركية- التدابير غير الجمركية- مكافحة الإغراق- الدعم الحكومي- اتفاقات التجارة الإقليمية- الملكية الفكرية- البيئة- تسوية المنازعات	١٤٤

المصدر: موقع منظمة التجارة العالمية على الرابط: http://www.wto.org.up

أما فيما يتعلق بالهيكل التنظيمي للمنظمة، فهو باختصار[1]:

١- المؤتمر الوزاري: يتشكل من وزراء التجارة في الدول الأعضاء، يجتمع مرة كل سنتين على الأقل، وهو أعلى مستوى إداري في المنظمة، يتولى مناقشة وإقرار الاتفاقيات التي يتم التوصل إليها أو تعديلها.

٢- الأمانة العامة: تتشكل من أمين عام المنظمة، ومن جهاز إداري تابع له، وتتولى الأمانة العامة تسيير الأعمال اليومية للمنظمة.

٣- المجلس العام: يتكون من مندوبين يمثلون الدول الأعضاء، ويجتمع مرة على الأقل كل شهر، يشرف على جميع المجالس الرئيسة واللجان الفرعية، كما يقوم بفض المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء وغير ذلك من المهام التي يحيلها إليه المؤتمر الوزاري.

٤- المجالس الرئيسة: تتبع المجلس العام ثلاثة مجالس رئيسة، هي: مجلس التجارة بالسلع، ومجلس التجارة بالخدمات، ومجلس حقوق الملكية الفكرية.

٥- اللجان الفرعية: كما يتبع المجلس العام عدد من اللجان الفرعية، منها: لجنة التجارة والبيئة، ولجنة التجارة والتنمية، ولجنة ميزان المدفوعات، ولجنة الميزانية والمالية والإدارة.

٦- مجموعات العمل: عبارة عن مجموعات متخصصة، يشكلها المجلس العام لدراسة مسألة محددة.

٧- جهاز تسوية المنازعات التجارية: هو جهاز خاص يُعنى بتسوية المنازعات الناجمة عن تطبيق الاتتفاقيات، ولكن بموجب نظام المنظمة تبقى المسؤولية الرئيسة واقعة على المجلس الأعلى في تتبع تطبيق القواعد والإجراءات واتخاذ ما يلزم لفرض احترامها.

وحسب المادة ١٢ من اتفاقية إنشاء المنظمة، يمكن لأية دولة أو إقليم جمركي التقدم بطلب انضمام للمنظمة، إلا أن ذلك لا يشمل الاتفاقات التي أقرتها جولة الأورغواي، التي ينبغي القبول بها (٢٤ اتفاقاً) كحزمة واحدة. ويبين تاريخ المفاوضات في إطار الغات، أو في إطار منظمة التجارة العالمية، أنه كلما تأخرت دولة معينة في الانضمام للمنظمة، تقل خياراتها التفاوضية، وتوجب عليها القبول باتفاقات لم تشارك فيها. وفي

[1] منذر خدام: العرب والعولمة- (دمشق- وزارة الثقافة- الهيئة العامة السورية للكتاب- ٢٠٠٩)- ص ٥٥- ٦١.

هذه الحالة يسهل على الدول المتقدمة أن تفرض عليها التزامات تتجاوز حزمة اتفاقات جولة أورغواي، التي اعتمدت في لقاء مراكش ١٩٩٤، كأساس للمفاوضات مع أية دولة جديدة تود الانضمام إلى المنظمة. فعلى سبيل المثال، لا تتضمن اتفاقات الالتزامات أي نص حول الخصخصة، كشرط للعضوية، مع ذلك أُلزمت بلغاريا بأن تقدم برنامجاً زمنياً لانتقال ملكية المشروعات من الدولة إلى القطاع الخاص، كما طُولبت بعض دول أوروبا الشرقية بتخفيض رسومها على الصادرات، وحتى إلغائها التدريجي، علماً أن اتفاقات المنظمة لا تنص على ذلك. وهناك دول (مثل الأردن) أُرغمت على تقديم تنازلات تتعلق بفرض قيود على أسعار السلع والخدمات دون وجود أي مسوغ قانوني. وقد تصل التنازلات إلى حد رفع الحماية عن بعض فروع الاقتصاد الوطني الصناعية، كما حصل مع قرغيزستان، بما يخالف قواعد واتفاقات المنظمة[١].

من هنا، يمكن رؤية وملاحظة التلازم والترابط بين برامج كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مع منظمة التجارة العالمية التي جعل كل منها شروط الاستفادة من ميزاتها الخاصة مشروط بتحقيق وتطبيق التزامات المنظمة أو المؤسسة الأخرى، بما يحقق للدول الغربية التحكم بالاقتصاد الدولي.

المطلب الرابع: الشركات المتعددة الجنسيات:

يرى الدكتور "خالد المعيني" بأن مفهوم الشركة المتعددة الجنسيات، وبالتحديد صفة متعددة الجنسيات، ينطبق على شركات هي في حقيقة الأمر وطنية، أي أن تعبير الشركات المتعددة الجنسيات ينسب ابتداءً من الشركة الوطنية التي تبحث عن توسيع نطاق عملياتها خارج الحدود، وتنتهي بالشركات أو مجموعة الشركات التي تتمكن بنيوياً وتنظيمياً من العمل بمنأى عن أية رقابة وطنية[٢]. ويذهب معه في هذه الرؤية الدكتور "منير الحمش"، الذي يعتبر بأنها: ليست متعددة الجنسيات، إذ إن لها جنسية واحدة، هي جنسية الوطن الأم، إنما تعمل على نطاق عالمي في مرحلة تحول

---

[١] المرجع السابق - ص ٦٤ و ص ٧٠.

[٢] خالد المعيني: الحافات الجديدة، التكنولوجيا وأثرها على القوة في العلاقات الدولية- (دمشق- دار كيوان- ط١- ٢٠٠٩)- ص ٨٥.

الرأسمالية من الرأسمالية القومية إلى رأسمالية ما وراء الحدود القومية[١]. أما المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، فيعرفها بأنها: كل مشروع يمتلك أو يسيطر على موجودات وأصول ومصانع ومناجم ومكاتب بيع وما شابهها، في دولتين أو أكثر، يمكن اعتباره شركة متعددة الجنسيات[٢].

إن نشوء ظاهرة الشركات المتعددة الجنسيات ليس جديداً، ويمكن الإشارة إلى الظروف التي انبثقت الرأسمالية في إطارها، ثم انتشرت في أنحاء العالم في القرن التاسع عشر. فعلى ضوء المذهب القائل (دعه يعمل دعه يمر)، قامت شركات أوروبية عديدة (بريطانية وفرنسية وهولندية وألمانية وأمريكية)، واستوطنت العديد من البلاد، لكي تسيطر بنفسها على عمليات الإمداد بالمواد الخام التي تحتاج إليها، وعلى المنافذ اللازمة لتصريف منتجاتها. وفي مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، شكلت هذه الشركات نقطة تحول هامة في النشاط الاقتصادي، وبرزت كفاعل دولي مهم على الساحة الدولية. وتتجسد خطورة هذه الظاهرة في شمولها على الطبيعة الديناميكية التي جاءت كاستجابة لدوافع حركة رأس المال ودورته أو استجابة لظروف البيئتين القومية والعالمية[٣].

وتعد الشركات المتعددة الجنسيات إحدى أرقى الأشكال الاستثمارية المعاصرة للرأسمالية، والمعيار الذي يضبط النشاط الاستثماري لها من حيث اتساعه أو تقلصه هو معيار حجم الإنتاج الدولي. فالتعليل المنطقي لأسباب نشوء هذه الشركات يندرج في إطار فهم طبيعة الأهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لهذه الشركات، ودورها في خدمة النظام الرأسمالي، طبقاً للمبدأ القائل (ليس لرأس المال وطن، بل وطنه سوق الاستثمار). وتتوزع الإدارات العليا لهذه الشركات مثالثة بشيء من التقريب بين ثلاثة أقطاب هي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان، أما الشركات التابعة فتنتشر إداراتها العليا في جميع أنحاء العالم[٤].

إن ما ينبغي التأكيد عليه هو أن هناك رابطة سببية بين كل من العولمة والشركات المتعددة الجنسيات، فكل منها قد أعطى الآخر واستفاد منه، إذ أسهمت العولمة في إزالة

---

[١] مركز البحوث العربية والأفريقية القاهرة، ومركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية بدمشق- الدولة الوطنية وتحديات العولمة في الوطن العربي- (القاهرة- مكتبة مدبولي- ط١- ٢٠٠٤)- ص ١٢٨.

[٢] شريف طلعت السعيد: العولمة محاولة أولى للفهم- العولمة الاقتصادية- الفوائد والمحاذير- (الكويت- دار سعاد الصباح- ٢٠٠٥)- ص ٥٩.

[٣] خالد المعيني: الحافات الجديدة- مرجع سبق ذكره- ص ٨٥.

[٤] باسم غدير: اقتصاد المعرفة- مرجع سابق- ص ١٥٣.

العقبات التي وضعت في السابق لحماية السوق المحلي، ومن ثم يمكن للشركة التوجه للاستثمار واستيراد متطلبات الإنتاج دون عقبات تجارية (هنا يمكن ملاحظة الدور الذي اضطلعت به منظمة التجارة العالمية وكل من صندوق النقد والبنك الدوليين).

ومن أهم خصائص الشركات المتعددة الجنسية[١]:

١- ضخامة الحجم: فهي تمثل كيانات اقتصادية عملاقة، ومن المؤشرات التي تدل على هذا، حجم رأس المال وحجم استثماراتها وتنوع إنتاجها وأرقام المبيعات والإيرادات التي تحققها. فعلى سبيل المثال، مجموع مبيعات شركة جنرال موتورز أكبر من الناتج الوطني الخام لبلد مثل السعودية أو تركيا أو بولونيا، ولا يمكن بأية حال مقارنته بالدول الأفريقية[٢].

٢- الانتشار الجغرافي- الأسواق: من الخصائص التي تتميز بها الشركات المتعددة الجنسية اتساع مساحة السوق التي تغطيها وامتدادها الجغرافي، خارج الدولة الأم، بما لها من فروع وشركات تابعة في أنحاء العالم. ويساعدها في ذلك التقدم التكنولوجي الهائل، لا سيما في مجال المعلومات والاتصالات. فمثلاً، أحد أقسام شركة "جنرال ألكتريك"، وهو قسم أنظمة القوة، لديه ستة عشر تحالفاً مع اثنتين وستين شركة موجودة في تسع عشرة دولةً، وهذه الأنواع من الاتفاقات أصبحت نمطية لدى جميع الشركات الضخمة بغض النظر عن مقارها الرئيسة[٣].

٣- ازدياد درجة تنوع الأنشطة: فسياساتها الإنتاجية تقوم على وجود منتجات متنوعة ومتعددة، ويهدف هذا التنوع إلى تقليل احتمالات الخسارة. وقد قامت هذه الشركات بإحلال وفورات مجال النشاط محل وفورات الحجم، والتي انتهجتها الشركات الكبرى بعد الحرب العالمية الثانية. ونتيجة لذلك، تتشعب الأنشطة التي تقوم بها هذه الشركات قطاعياً وجغرافياً، وهذا يؤدي إلى تحقيق التكامل الأفقي والرأسي.

---

[١] عصام شيخ الأرض: انعكاسات العولمة على التنمية الاقتصادية- (دمشق- لا يوجد دار نشر- ٢٠٠٦)- ص ٤٩- ١٠٠.

[٢] سعيد الصديقي: الدولة في عالم متغير- الدولة الوطنية والتحديات العالمية الجديدة- (أبو ظبي- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية- ط١- ٢٠٠٨)- ص ٧٣.

[٣] خالد المعيني: الحافات الجديدة- مرجع سبق ذكره- ص ٨٧.

٤- المزايا الاحتكارية والتكيف في طرح المنتج: تحرص هذه الشركات على وجود وحدات متخصصة وقادرة في مجالات التدريب والاستشارات والبحوث العلمية بما تملكه من قدرات مالية وإنتاجية هائلة، لذلك تهتم بأبحاث السوق والتركيز على أساليب الترويج. كما تقوم هذه الشركات بتطوير منتجاتها، بحيث إن أدنى تغيير عليها يجعلها تباع في أية دولة من العالم، وتخطط لمنتجاتها وتوزعها لتتكيف مع السوق العالمية. فعلى سبيل المثال، تكيف شركات ماكدونالد وجباتها لتتلاءم مع الحساسيات المحلية والممارسات الدينية، حيث نجد في الهند شركة Maharaja Macs التي تعتمد على لحم الخروف، وشركة McNuggets النباتية[١].

وعلى الرغم من أن الهدف الأول للشركات المتعددة الجنسيات هو زيادة أرباحها، فإنها أصبحت تقوم بوظائف سياسية خطيرة، وتفرض وجهات نظرها على الدول الضعيفة، وحتى القوية أحياناً، عبر آليات الضغط التي تملكها، مستغلة وزنها الاقتصادي المتنامي، ليشهد العالم مرحلة انعطاف كبرى، تمثلت في المواجهة بين قوتين: القوة السياسية للدول، والقوة الاقتصادية للشركات المتعددة الجنسيات. وربما يُعد الدور الذي قامت به شركة (IT&T) الأمريكية في الانقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس التشيلي المنتخب "سلفادور أليندي" المثال الأكثر رمزية للتأثير السياسي لهذه الشركات وتدخلها في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. لقد أصبحت قوة هذه الشركات تفوق قوة الدول، وفي حالات كثيرة تستعمل هذه الشركات من قبل الامبريالية العالمية لتحقيق بعض الأهداف التي تعجز عنها بالوسائل السياسية الأخرى، وعادة ما تتطابق مصالح الشركات المتعددة الجنسيات ومصالح الدول الأصلية، وهذا ما تعكسه المقولة الشهيرة لـ "تشارلي ويلسون"، المدير الأسبق لشركة جنرال موتورز: " كل ما هو جيد لشركة جنرال موتورز هو جيد لباقي أمريكا"[٢].

والسؤال الذي يُطرح في ظل نظام العولمة القائم على الأحادية القطبية الأمريكية: ما الرابط بين الشركات المتعددة الجنسيات والهيمنة الأمريكية؟

إن البيانات التالية تجيب عن هذا التساؤل:

---

[١] سعيد الصديقي: الدولة غي عالم متغير- مرجع سابق- ص ٧٥- ٧٦.

[٢] المرجع السابق نفسه مباشرة- ص ٧٢ و ص ٧٦.

١- إن للولايات المتحدة الأمريكية من بين الـ ٥٠٠ شركة الأكبر في العالم ١٥٣ شركة، والدول الأوروبية ١٥٥ شركة، بينما لليابان ١٤١ شركة.
٢- هناك ٣٠٠ شركة إعلامية هي الأولى في العالم، منها ١٤٤ شركة أمريكية، و ٨٠ شركة أوروبية، و ٤٩ شركة يابانية.
٣- من الشركات الـ ٧٥ الأولى في مجال نقل المعلومات، هناك ٣٩ شركة أمريكية، و ٢٥ أوروبية، و ٨ يابانية.
٤- من الشركات الـ ٨٨ الأولى في قطاع الخدمات المعلوماتية والاتصالات بعيدة المدى هناك ٣٩ شركة أمريكية، و ١٩ أوروبية، و ٧ يابانية[١].

مما تقدم يمكن القول إن هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام العالمي، ليس بما لديها من ترسانة عسكرية تدميرية هائلة لا تملكها أية دولة في العالم فحسب، بل بقاعدة صناعية تكنولوجية عالية المستوى، وعملة معيارية لجميع شركات العالم هي الدولار.

وتأسيساً على ما سبق، فإن الباحث يرى أنه، ونتيجة لشيوع هذه الشركات وانتشارها السريع، ونهوضها وقيامها بتدويل المنتجات والخدمات وتجارة الاستثمارات في ظل العولمة، وانسلاخ النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي عن كل ما هو إنساني، أصبحت هذه الشركات تتحكم بعصب السياسة الرئيس، الذي هو الاقتصاد، وتسعى في بحثها عن كل ما يعود عليها بالفائدة والربح الوفير، ولو كان على حساب الإنسانية والمجتمعات، وأخذت، من خلال ممارستها للأدوار المختلفة، في التأثير على السياسات الوطنية للدولة المضيفة، واستهداف الأنظمة السياسية المناهضة لسياسات حكومات هذه الشركات أو السعي للمحافظة على أنظمة سياسية معينة وتثبيتها في السلطة، من خلال لعب دور أساسي في صنع السياسة الخارجية لدولها.

[١] باسم غدير: اقتصاد المعرفة- مرجع سبق ذكره- ص ١٥٧- ١٥٨.

المبحث الثالث: مفهوم القوة والعولمة

يمتد مفهوم القوة بجذوره إلى أعماق المجتمعات العالمية كلها، وإن تباينت مركزيته من منظومة إلى أخرى، فالصراع من أجل القوة شامل في الزمان والمكان. هذه الحقيقة أثبتتها التجارب بما لا يقبل الشك. فخلال الفترات التاريخية المتعاقبة، دون اعتبار للحالة السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، فإن الدول قد التقت جميعاً عند هدف السعي في طلب القوة.

والبحث عن القوة هو المبدأ الأساسي في العلاقات الدولية، وترتبط مصلحة الدولة ومصلحة الشعب بشكل وثيق بالقوة. وقد تناول العديد من المفكرين تحديد ودراسة عناصر القوة الشاملة للدولة، مستفيدين من التطورات العلمية والتكنولوجية التي تحققها الحضارة الإنسانية، إذ يدخلون كل جديد ومناسب في حساب تلك القوة. وقد أدخلت حقيقة ودوافع البعد الرقمي والعولمة للقرن الحادي والعشرين بُعداً جديداً للقوة، فأُدخلت في العناصر المُعرّفة للقوة: طبيعة القوة الناعمة، والابتكار، والقوة الذكية، إلى جانب القوة الصلبة [1].

المطلب الأول: مفهوم القوة في العلاقات الدولية

لقد شاب مفهوم القوة في العلاقات الدولية كثير من الغموض الذي رافق تطور الدراسات في هذا الحقل، إذ أصبح هذا المفهوم عرضة للجدل، فهو يغطي نطاقاً متدرجاً من الاحتمالات التي تتراوح من حالة الاقتران بمفهوم (القسر) إلى حالة التأثير. هذا التمييز بين اقتران مفهوم القوة بالإجبار أو التأثير والنفوذ كأدوات لإدارة الصراع شكل نقطة التحول في منحى مفهوم القوة، إذ يتم تمييز أساسي بين القوة المقترنة بفعل الإجبار والقوة المقترنة بمعنى القدرة. فالنوع الأول ينطوي على القسر والإكراه، في حين ينطوي النوع الثاني على أشكال غير قسرية[2]. بمعنى آخر، القدرة هي تلك الإرادة التي تترجم بها القوة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية...، وبدونها

---

[1] صلاح الدين النعيمي: "القوة الصلبة والقوة الناعمة للدولة"- مجلة دراسات فكرية- مركز الدراسات في القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي- مطابع دار البعث - العدد /٢٣/- كانون الثاني- ٢٠١١ - ص ٨٥.

[2] خالد المعيني: الصراع الدولي بعد الحرب الباردة- (دمشق- دار كيوان- ط١- ٢٠٠٩)- ص ٦٤.

تبقى القوة موجودة لكن بدون معنى. فالقوة بالنسبة لدولة ما أو لفرد ما تكمن في القدرة على الانتصار في حركة الصراع.

والسؤال: ما القوة؟ وكيف يمكن تعريفها؟

هناك ثلاثة اتجاهات رئيسة:

* الاتجاه الأول: يرى بأن القوة تعني القدرة على التأثير في الغير. ومن أهم من نادى بذلك "ماكس فيبر" و " هانز مورغانثو" الذي عرف القوة بأنها قدرة الإنسان على التحكم في تفكير وأفعال الآخرين. وهكذا، فإن القدرة على التأثير في سلوك الدول بالكيفية التي تخدم أهداف الدول المتملكة للقوة هي التي تشكل العمود الفقري في تعريف القوة والتعرف إليها، وبدون هذه القدرة قد تكون الدولة كبيرة أو غنية ولكنها ليست قوية.

* الاتجاه الثاني: يعرف القوة بأنها المشاركة في صنع القرارات المهمة في المجتمع.

* الاتجاه الثالث: يجمع جوانب كلا الاتجاهين السابقين[١].

ولأجل إضفاء مزيد من الضوء على مفهوم القوة بهدف تحديده وتأطيره نظرياً وعملياتياً... سيتم استعراض آراء ثلاثة من المفكرين، يعبر كل منهم عن اتجاه أو مدرسة معينة في العلاقات الدولية وهم: "إدوارد كار" ممثلاً عن المدرسة التقليدية، و"روبيرت دال" ممثلاً عن المدرسة السلوكية، و"هانز مورغانثو" رائد المدرسة الواقعية[٢].

أ- مفهوم القوة لدى " إدوارد كار " (المدرسة التقليدية):

قسّم "إدوارد كار" القوة السياسية في المحيط العالمي إلى ثلاثة أقسام، هي:

١- القوة العسكرية: حيث رأى أن الشيء المهم للإدارة العسكرية يكمن في حقيقة أن الشوط الأخير للقوة في العلاقات الدولية هو الحرب، ونظر إلى القوة العسكرية على أنها غاية بحد ذاتها، وليست أداة فحسب.

٢- القوة الاقتصادية: وهي في نظره إحدى أدوات القوة السياسية، وهي مرادفة أو متحدة مع الإرادة العسكرية.

---

[١] غسان العزي: سياسة القوة- مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى- (بيروت- مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق- ٢٠٠٠)- ص ٢٢- ٢٣.

[٢] ثائر كامل الخزرجي: العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات- (عمان- دار مجدلاوي- ٢٠٠٥)- ص ٢١٤-٢١٨.

٣-قوة التحكم بالآراء: فهو ينبه إلى ضرورة إدراك أن التعامل يتم مع تصورات واعتقادات ومشاعر الإنسان، وهي أمور قد لا تخضع لقياس دقيق، وربط بين الدعاية والتطور التقني الاقتصادي والعسكري.

ب- مفهوم القوة لدى " روبرت دال " (المدرسة السلوكية)

يعرف "روبرت دال" القوة بأنها القدرة على جعل الآخرين يقومون بأعمال ما كانوا ليقوموا بها. ولكن عند قياس القوة بمفهوم تغيير سلوك الآخرين يجب أن ندرك ميولهم، وإذا لم نفعل ذلك فقد نخطئ بشأن قوتنا. والتعرف على كيفية تصرف الشعوب أو الأمم مقدماً بدون تدخل من جانبنا أمر صعب[١].

ويحاول "روبرت دال "، في تحديد القوة كعلاقة اجتماعية، تعميم هذه الظاهرة إلى السياسة الدولية، فجعل الدولة تحل محل الفرد، فكل ما يؤثر بالفرد يؤثر بالدولة، وكل ما يعتمد عليه الفرد من موارد وفرص وأشياء تكون مصادر قوة للدولة، وكذلك الوسائل ونطاق القوة فهي عند "روبرت دال" على صعيد الأفراد والمجتمع، ولكن يمكن استعارتها في المجال الدولي فتكون القوة علاقة بين دول معينة. والقوة حسب "روبرت دال" علاقة بين طرفين أو أكثر، فهي القدرة على إلزام الآخرين ليسلكوا وفقاً لأهداف من يمارس هذا الفعل. والقوة برأيه توجد عندما تتوافر ثلاثة عوامل، هي[٢]:

١-أن يكون هناك نزاع على أهداف معينة.

٢-أن يوافق أحد الطرفين على مطالب الطرف الآخر ولو على كره منه.

٣-تفترض علاقة القوة أن أحد الطرفين قادر على إنزال عقوبات يعتبرها الطرف الآخر كفيلة بإلحاق أضرار بالغة.

ت- مفهوم القوة لدى " هانز مورغانثو " (المدرسة الواقعية)[٣]:

تؤكد المدرسة الواقعية على فهم وتفسير السياسات الدولية كما هي عليه لا كما يجب أن تكون، من خلال دراسة المتغيرات والقوى الحقيقية الفاعلة في السياسات الدولية، وبذلك اعتبرت التاريخ وشواهده مادة أساسية لتأكيد صحة تشخيصها وترسيخ القناعة

---

[١] جوزيف ناي: المنازعات الدولية- مقدمة للنظرية والتاريخ- ترجمة: أحمد أمين الجمل ومجدي كامل- (القاهرة- الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية- ط١- ١٩٩٧)- ص ٨٢.

[٢] ثائر كامل الخزرجي: العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات- مرجع سابق- ص ٢١٧-٢١٨.

[٣] خالد المعيني: الحافات الجديدة- التكنولوجيا وأثرها على القوة في العلاقات الدولية- مرجع سابق- ص ٦٥-٦٦. وأيضاً: ثائر كامل الخزرجي: العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات- مرجع سابق- ص ٢١٦.

بأن هناك جوهر للسياسات الدولية نصل إليه عن طريق القوة. وتتلخص المبادئ والأفكار الأساسية النظرية التي صاغها "هانز مورغانثو" كمايلي:

١-في السياسة الدولية، من الممكن التمييز بين الحقيقة والاعتقاد، بين ما هو موضوعي وعقلاني وما هو بعيد عن الحقائق، إذ يجب إخضاع النظرية لاختبار مزدوج من العقل والتجربة.

٢-إن المصلحة هي المعيار الدائم والتي تُحكم بواسطتها الأفعال السياسية وتوجهها. ومن خلال ذلك، فإن نوع المصلحة يعتمد على القرينة السياسية والثقافية التي تصاغ ضمنها السياسة الخارجية.

٣-إن المبادئ الأخلاقية العامة لا يمكن تطبيقها على أعمال الدول في هذه الصياغات النظرية العامة، ولكن يجب تنقيتها وتعديلها مع الظروف المحددة للزمان والمكان. والواقعية تعتبر العقلانية الفضيلة الأسمى في السياسة.

ويعرف "جوزيف س. ناي، الابن" القوة بأنها القدرة على تحقيق أهداف المرء أو أغراضه. وبرأيه فالقوة مثل الحب، يسهل ممارستها عند تعريفها أو قياسها. ويرى "جوزيف ناي" بأن قياس القوة طبقاً لمصادرها يخضع ويتبع الفترة الزمنية أو التاريخية والتطورات التي تحصل في حقل العلاقات الدولية، ومصادر القوة ليست ثابتة ولكنها دائمة التغير في عالمنا الحديث. وحسب " جوزيف ناي"، تعد مسألة تحويل القوة من المشكلات التي تنشأ حين نفسر القوة بمفهوم المصادر أو الإمكانيات. فبعض الدول لها قدرة أكبر على تحويل مصادرها إلى نفوذ فعال، فتحويل القوة هو القدرة على تحويل القوة الممكنة، التي يمكن قياسها كمصادر، إلى قوة حقيقية تقاس بتغير سلوك الآخرين. وعلى ذلك يجب معرفة مهارة الدولة في تحويل قوتها إلى جانب ما تمتلكه من مصادر القوة حتى يمكن التنبؤ الصحيح بالنتيجة[١].

إن مفهوم القوة عام وشامل، يستند إلى عوامل اقتصادية وسياسية وعسكرية وبشرية وتكنولوجية تؤثر في بعضها البعض، وتعد عاملاً لتحقيق سياسة الدولة في مجال العلاقات الدولية. وهناك جملة من المظاهر المنظمة لاستخدام القوة في العلاقات الدولية، أهمها:

---

[١] جوزيف ناي: المنازعات الدولية- مقدمة للنظرية والتاريخ- مرجع سابق- ص ٨٢- ٨٣.

١- التدخلات المباشرة (كالحروب العسكرية) واستخدام القوة العسكرية بشكل مباشر أو غير مباشر.
٢- التحالفات الجماعية (تحالفات سياسية عسكرية كحلف شمال الأطلسي "الناتو"، وتحالفات سياسية اقتصادية كالاتحاد الأوروبي).
٣- التدخلات غير المباشرة (كالعقوبات الاقتصادية والسياسية) أو ما يسمى بأسلوب الحرب غير المعلنة[١].

ومن أبرز الصفات الأساسية المميزة لظاهرة استخدام القوة في العلاقات الدولية، استخدام القوة الجماعية، أي التنظيم الجماعي لظاهرة استخدام القوة التي أخذت تظهر بعد الحرب العالمية الثانية، وخاصة في فترة الحرب الباردة التي أدت إلى تشكيل المنظمات الجماعية المختلفة بهدف تنظيم ظاهرة القوة.

لقد اعتمدت كل مرحلة من مراحل تطور مفهوم الصراع وطبيعته ووسائله على سلطة أو قوة من طبيعة معينة تتناسب مع متطلبات هذه المرحلة، وتميز عصرنا بظاهرة الثورة العلمية والتكنولوجية – إحدى مفرزات وأهم ركائز العولمة – ويمكن القول إن التغيرات التي أحدثتها العولمة من خلال قدراتها التحويلية هي تغيرات جذرية وبعيدة المدى، بل إنها لم تعط كل نتائجها. وملامح التحول لا تعني اكتماله، فقد تظهر في جوانب ولا تظهر في أخرى، وهو ما ينسجم مع التطور والحركية التي تصاحب مفهوم الصراع الدولي.

لقد أعلت التكنولوجيا من مكانة عدد من عناصر القوة وأخّرت أخرى، وأدت إلى تحولات ملموسة في مفاهيم القوة والاستقطاب والتوازن، بل تعدته إلى التأثير في هيكل النظام السياسي الدولي. وتتميز التكنولوجيا بكونها قوة ناعمة ذات قدرات مركبة تختلف عن القوة الصلبة، إذ يحل الجذب محل الضغط، والإقناع محل الإكراه[٢].

يؤكد " ألفن توفلر " بأن القوة في القرن الحادي والعشرين ستكمن، ليس في المعايير الاقتصادية أو العسكرية التقليدية، ولكن في عنصر المعرفة. ففي رأيه، بعد أن كانت المعرفة مجرد إضافة إلى سلطة المال والقوة المادية، باتت جوهرهما الحقيقي.

---

[١] نزار قنوع- سمير ناصر: "جماعات المصالح الاقتصادية الدولية كإحدى المظاهر الجماعية لاستخدام سياسة القوة في العلاقات الدولية " - مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية- المجلد (٢٩)- العدد (١)- ٢٠٠٧- ص ١٠٥-١٠٦.
[٢] خالد المعيني: الحافات الجديدة- مرجع سابق- ص ٧٢.

فالقوة العسكرية ترتبط مباشرة بالقدرة التكنولوجية، أي بالمعرفة التي تكتنزها، وعلى عكس المعايير الاقتصادية والعسكرية فإن المعرفة لا حدود لها ولا تنضب[١].

ومن جملة المفكرين والكتاب المعاصرين الذين تناولوا هذه التغيرات في نمط القوة بدلالة التكنولوجيا، إلى جانب "ألفن توفلر" ، " ليستر ثرو " و " بول كيندي". ومن الناحية النظرية، فإن القوة بدلالة التكنولوجيا تختلف عن القوة بدلالة الإجبار التي طبعت المفهوم التقليدي للقوة بالخصائص التالية[٢]:

١- القوة بدلالة التكنولوجيا لا تعرف النضوب. إذ بالإمكان أن تنتج المزيد منها دائماً.

٢- تقوم القوة بدلالة التكنولوجيا بدور المضاعف للقوة العسكرية والاقتصادية. بمعنى أنها يمكن أن تستخدم إما لزيادة المتاح أو لتقليل القدر المطلوب من أجل تحقيق غرض معين، بما يجعلها أداة هيمنة وتغيير في الوقت ذاته.

٣- الترابط الاندماجي، والذي يعني أن تكاتف عناصر قوة مختلفة سيؤدي إلى حاصل مجموع قوة يفوق الجمع الفردي لمتغيرات القوة.

ولم يذهب " هنري كيسنجر " بعيداً عن ذلك، إذ طبق مفاهيمه المستوحاة من دراسة تاريخ الدبلوماسية الأوروبية في القرن التاسع عشر على النظام الدولي المعاصر، وكانت المشكلات التي فرضتها القدرات التكنولوجية من خلال الإمكانيات التدميرية للأسلحة النووية إحدى نقاط الاهتمام الشديد له، مما جعله يدعو الدول لأن تطور وسائل محدودة لتحقيق غايات محدودة، وحدد ثلاثة شروط أساسية للحرب المحدودة[٣]:

١- أن تكون الحرب المحدودة قادرة على منع العدو من خلق أمر واقع.

٢- أن تكون طبيعة القوة المستخدمة في الحرب المحدودة لا توحي للخصم بأن هذه الحرب – المحدودة- هي مقدمة لحرب شاملة.

٣- أن يرافقها نشاط دبلوماسي ينجح في الإشعار بأن الحرب الشاملة ليست الرد الوحيد على العدوان.

لقد سيطرت على العلاقات الدولية، مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية، قوتان كبيرتان، اعتمدتا في تدبير صراعهما على منظومة الردع النووي... ومنذ بداية

---

[١] غسان العزي: سياسة القوة: مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى- مرجع سابق- ص ٣٥.

[٢] خالد المعيني: الصراع الدولي بعد الحرب الباردة- مرجع سابق- ص ٧٣.

[٣] خالد المعيني: الحافات الجديدة- مرجع سابق- ص ٦٧- ٦٨.

تسعينيات القرن العشرين، أصبح للولايات المتحدة الأمريكية القول الفصل في تحديد معالم العلاقات الدولية حتى وإن بدا أن هناك عدداً من الدول والمجموعات تتطلع إلى منافستها. وباختصار، فإن الميزات الأساسية التي جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تتبوأ هذه المرتبة، فضلاً عن ضخامة ثرواتها وطبيعة النظام الاقتصادي الذي اعتمدته، التحالف القوي بين السياسيين ورجال الأعمال من ناحية، ورجال الفكر ورجال الدين من ناحية ثانية.

فعلى سبيل المثال، ذهبت صحيفة إيكونومست البريطانية، في افتتاحية عدد ١٥ شباط- ٢٠٠٣، بعنوان " هجمة دبابات الفكر "، إلى أنه أصبح لدى الولايات المتحدة الأمريكية عدد كبير من المفكرين الذين احترفوا تهييج القوة الأمريكية واستثارتها، ووضعوا للولايات المتحدة جدول أعمال يتضمن خطة لتغيير الشرق الأوسط كله، وهو ما تتم مشاهدته فيما يسمى "الربيع العربي". وفي ما هو واضح، فإن الرأسمالية الأمريكية تدعم المؤسسات الفكرية، ومؤسسات من نوع مؤسسة التراث، ومركز مانهاتن للدراسات، ومركز هوفر، والمشروع الأمريكي وغيرها الكثير، حتى أصبحت تمارس نفوذاً يتعدى دائرة الفكر، ويصل إلى دائرة رسم السياسات وصنع القرارات. ومن الواضح أن الرأسمالية الأمريكية استطاعت أن توفر رؤى مهمة ومؤثرة في الاستراتيجيات الأمريكية وإداراتها معاً، وأن تكرس العلاقة بين أصحاب رؤوس الأموال والشركات الكبرى من جهة، وصناع القرار السياسي من جهة أخرى، وجعلها علاقة وثيقة جداً. فمعظم الساسة هم أصحاب شركات ومصالح، أو على علاقة بأصحاب الشركات والمصالح، وهذه العلاقة التقليدية استدعت عسكريين مهمين حتى بات رؤساء أركان الحرب، ومعظم قادة الجيوش بعد أدائهم الخدمة العسكرية، يجدون أنفسهم في إطار المصالح الاقتصادية والمالية[١].

إن العديد من النصوص الورادة، سواء على لسان رجال الدين، أو في خطب رجال السياسية والمال، إنما تعكس بقوة الرغبة الجامحة في الهيمنة، وبالتالي فإن الرسالة الأمريكية إنما هي في المحصلة رسالة مصلحتها القومية، وبتحقيق هذه المصلحة تتحقق الرسالة الأمريكية، بالقيم، بالدين، بالقوة، بالتجارة، كما لو أننا إزاء استعادة طبق

---

[١] عامر هاشم عواد: دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الامريكية الشاملة بعد الحرب الباردة- سلسلة اطروحات الدكتوراة (٨٠)- (بيروت- مركز دراسات الوحدة العربية- كانون الثاني- ط١- ٢٠١٠)- ص ٢٢٩- ٢٣١.

الأصل للثلاثية الأوروبية التي استندت في حقب هيمنتها وسيطرتها على العالم إلى ثلاثية العسكري والتاجر والمبشّر.

يقول "هنري كيسنجر": " إن الامبراطوريات لا تهتم بأن تدير شؤونها في إطار نظام دولي، إنها تطمح لأن تكون هي ذاتها النظام الدولي، بالجملة والتفصيل ". وعليه، فإن سياسة الرئيس الأمريكي الأسبق "فرانكلين روزفلت"، مثلا، كانت تعكس مقدار القوة التي بلغتها الولايات المتحدة الأمريكية، وأنها أعظم قوة، وهذه الرسالة بنظره هي القادرة على حراسة وضبط العلاقات الدولية، بحكم القوة التي بلغتها، إلى درجة جعلت "هنري كيسنجر" يقول عن "فرانكلين روزفلت" إنه " رفض التأثير المقترن للقانون الدولي. فالذي لا تستطيع الدول حمايته بقواها الذاتية، لن يحميه الآخرون. والحق الذي لا تدعمه قوة شر هو أكثر إيذاءً من القوة المنفصلة عن الحق " [١].

وعلى أية حال، فالأرضية الواسعة من التيارات الفكرية التي ظهرت في ساحات الجدال بصيغة اتجاهات مطورة للتفكير الاستراتيجي، وخاصة الأمريكي، وما يجب أن تتوجه إليه، يمكن إجمالها في الآتي[٢]:

أ- التيار المثالي: ومؤيدوه يدعون إلى تبني سياسة تقوم على تعميم الأنموذج الأمريكي في الحرية والديمقراطية، وإعادة تنظيم المجتمع الدولي، وتأكيد دور القانون الدولي.

ب- التيار الواقعي: ويرى دعاته ويؤكدون على ضرورة اللجوء إلى القوة ورفع شأن المصلحة القومية في تسيير العلاقات الدولية، مع تأكيد ضرورة تعزيز القدرات العسكرية الأمريكية.

ت- تيار الواقعية الجديدة: وتقوم فلسفته على كون الساحة الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة تتيح للولايات المتحدة فرصة فرض هيمنتها وسياساتها واعتماد التدخل بقوة السلاح.

ومع انتهاء الحرب الباردة، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بفحص أجندات المسؤوليات الدولية التي قد تضطلع بها، ورحبت بتحمل أعباء الدور الاستراتيجي العالمي، والانفراد بعالمية الدور، والأمثلة التاريخية مليئة بالشواهد. وقد أدى التفرد

---

[١] يحيى اليحياوي: "القوة الناعمة، أو في التمظهرات الجديدة للتسلط"- مجلة المستقبل العربي- مركز دراسات الوحدة العربية- العدد ٣٦٩- تشرين الثاني- السنة الثانية والثلاثون- ٢٠٠٩- ص ٢٩- ٣٠.

[٢] عامر هاشم عواد: دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الامريكية الشاملة بعد الحرب الباردة- مرجع سابق- ص ١٩٣.

الأمريكي أثناء العقدين الماضيين إلى سعي الولايات المتحدة لإيجاد أهداف لاستخدام القوة من أجلها، ولم تعد بحاجة إلى إيجاد القوة الكافية لخدمة أهدافها، وهو ما أدى إلى اصطفاف دول عديدة وراءها ووراء سياساتها الأمنية. فكانت ذكية في إضفاء صفة الشرعية على إجراءاتها واستراتيجياتها عن طريق تمريرها عبر الأمم المتحدة[1].

في صلب كل ذلك، أي في صلب سياق القوة الذي اعتمد في الفكر والممارسة الأمريكيين، خرجت مقولة جديدة، مكملة للسياق ذاته، بانية له ومؤطرة، مفادها أن القوة الخالصة وحدها غير كافية لبناء الامبراطورية، أو ضمان هيمنتها وسيطرتها على العالم، إنها بحاجة إلى " قوة ناعمة " تبررها، تمهد لها، وتفسح لها في المجال، إذا لم يكن لتطويع العالم ودفعه إلى القبول بـ " القيم الأمريكية " ، فعلى الأقل لضمان عدم مناهضته لهذه القيم، أو السير على النقيض من الدافعين بها.

المطلب الثاني: أثر العولمة في مفهوم القوة

لقد شكلت إرهاصات العولمة بداية حرب جديدة بأدوات جديدة، ويقول البعض " بما أننا في القرن الحادي والعشرين، فنحن على موعد مع حرب القيم والأنماط الحضارية، وستكون أعنف من جميع الحروب، لأنها ذات أساليب خفية. وربما كانت العولمة ذاتها هي أكثر هذه الأساليب خفاء. فالعولمة في ظل الاختلال الكبير بين الشمال والجنوب، لا يمكنها إلا أن تكون احتلالاً، لأنها في ظل هذا الاختلال بمثابة ضخ المزيد من القوة والحيوية في ثقافة معولمة أصلاً بالنسبة إلى الجنوب، وهي الثقافة الغربية"[2]. العولمة هنا، وما حملته من تطورات تكنولوجية، وتحولات في العلاقات الدولية، إنما غدت أداة من أدوات الحرب النفسية، مع الأخذ بعين الاعتبار تطورات أدواتها كثيراً، والقصد منها تجنب اللجوء إلى القوة العسكرية المكلفة، قدر الإمكان، والمراهنة على درء خطر أو تحصيل غنيمة، دونما كلفة حرب.

وقد فهم الزعماء والمفكرون السياسيون أن السلطة تكمن في القدرة على تحديد أولويات النقاش وإطاره، ولا سيما عندما يكونون قادرين على تحديد أفضليات الآخرين

---

[1] المرجع السابق- ص ١٩٢- ١٩٥.

[2] يحيى اليحياوي: القوة الناعمة، أو التمظهرات الجديدة للتسلط- مرجع سابق- ص ٣٢.

في امتلاك المصادر غير المادية، مثل الثقافة والقيم والمؤسسات...، التي تتمتع بقدرة قوية على جذب الاهتمام، وفي حال التمكن من إقناع مجموعة دول، أو دولة ما، بفعل ما نريد فلا حاجة لإرغامهم على فعل ما يريدون القيام به[1].

ومن أهم من كتب في ذلك، عميد في جامعة هارفود، الأدميرال "جوزيف ناي"، والذي كان رئيس مجلس الاستخبارات الوطني الأمريكي، وكان مساعد وزير الدفاع في عهد إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق "بيل كلينتون"، والذي قدّم مفهوم القوة الناعمة، والذي يتحدد في كونها "القدرة على الاستقطاب والإقناع، إذ بما أن القوة الخشنة تكمن في القدرة على الإجبار والإكراه، المتأتية من القوة العسكرية للدولة، أو من تفوق قدراتها الاقتصادية، فإن القوة الناعمة تتأتى من جاذبيتها الثقافية والسياسية"، أو ما سواها. وبالتالي، فإن مفهوم القوة الناعمة، عند "جوزيف ناي"، قياساً إلى مفهوم القوة الخشنة، التي غالباً ما تجد ترجمتها العسكرية في الحرب المباشرة، وترجمتها السياسية في المضايقة عبر الهيئات الدولية والإقليمية، وترجمتها الاقتصادية عبر الضغط والمقاطعة والحصار والعقوبات الاقتصادية، لا تلجأ إلى القوة في إدراك الأهداف نفسها. يقول "جوزيف ناي": "إنه، وإن أمكن الوصول إلى الأهداف من خلال القوة الخشنة، إلا أنه قد يشكل خطراً على أهدافها وتطلعاتها الاقتصادية والسياسية، وحتى الثقافية". ولما كانت القوة الخشنة هكذا أو أكثر، فإن القوة الناعمة، تستخدم، وللأهداف ذاتها ربما، أساليب رخوة قوامها نشر الأفكار والمعلومات، ودعم قنوات البث الإذاعي والإرسال التلفزيوني، وترويج سلع وخدمات وبرامج معلوماتية، يكون المبتغى منها زعزعة ثقة الناس في طبيعة النظام القائم، أو تشويه صورة القائمين عليه، أو إغراءهم جميعاً بـ "مزايا"، تبدو لمالك القوة الناعمة (والخشنة)، أنها الأمثل والأصلح والأنجع وسبيل "الخلاص الوحيد" [2].

ولذلك، يجب أن تتوافر لدى الدولة القدرة على مواجهة عصر العولمة الذي نعيشه بأسلحته النظرية المستمدة من نشر العلوم العصرية، وتعزيز مراكز الأبحاث، والتواصل والاعتماد الدائم على التكنولوجيا المتطورة والتفاعل الثقافي. فوسائل الإعلام، مثلاً، من عناصر القوة الناعمة، إذ أصبحت وسيلة للتضليل السياسي وأحد

---

[1] صلاح الدين النعيمي- القوة الصلبة والقوة الناعمة للدولة- مرجع سابق- ص ٨٧.

[2] يحيى اليحياوي: القوة الناعمة، أو التمظهرات الجديدة للتسلط- مرجع سابق- ص ٣١.

أصناف الأسلحة التي تستخدمها دول ومجموعات الضغط، ضد دول ذات سيادة، وبعد أن كان الإعلام سلطة رابعة أصبح سلاحاً رابعاً يضاف إلى أصناف الأسلحة البرية والبحرية والجوية، وهو ما استخدمته الولايات المتحدة الأمريكية في غزوها لأفغانستان والعراق وغيرهما، بطريقة دفنت ما تبقى من الحرية الموضوعية الإعلامية. لقد تم دمج الصحفيين بالوحدات العسكرية المقاتلة، وذلك لنقل الأخبار التي تسمح بها القيادة العسكرية. ففي خريف ٢٠٠٨، أنشأت وزارة الدفاع الأمريكية، بسرية تامة، مكتباً للتأثير الاستراتيجي يسعى إلى التلاعب بالرأي العام من خلال وكالات أنباء غير أمريكية، وبشكل خاص وكالة رويترز ووكالة الصحافة الفرنسية، إذ تقوم وسائط الإعلام هذه، والتي تحولت إلى أدوات إعلامية، بتضليل الشعوب[١]. وهو ما يذهب معه د. غسان العزي بقوله: "إن ارتقاء الصورة إلى هذه الأهمية هو الحدث الأبرز في تقدير القوة، ليس صورة الشاشة فحسب، وإنما الصورة التي ينجح البلد في إبرازها عن نفسه أمام الخارج. فالقوة إذا بدت شرعية وتحترم الآخرين وتكرس نفسها، ولو جزئياً، لأهداف ذات علاقة بالصالح الإنساني المشترك، وكانت قادرة على الخلق والإبداع الثقافي وتهتم، برفاهية الإنسان وسعادته وحريته، فإن زعامتها تصبح مطلباً يرفعه الآخرون فيفتحون أمام مصالحها كل الأبواب، وبالتالي المزيد من القوة"[٢].

إن هوليوود لا تنتج أفلاماً فحسب، بل تولّد قوة ونفوذاً. إنها تسهم تحديداً في تظهير صورة الخير والشر في العديد من الأوضاع الاستراتيجية، وهكذا تم استخدامها بحذاقة في الحرب الباردة عبر تظهير أكثر الصور سلبية عن السوفيات والصينيين والكوبيين والفيتناميين. وفي حرب الخليج الثانية، جعلت من "صدام حسين" "خطراً كبيراً"، واليوم تسهم في صياغة إدراك شعبي عام يساوي بين العرب والإرهاب والخطف والجريمة والتخلف. هوليوود تسهم في فبركة إيديولوجيا ليس للرأي العام الأمريكي فحسب، ولكن للرأي العام العالمي كله. وباتت CNN (التي قالت عنها مادلين أولبرايت بأنها العضو السادس في مجلس الأمن الدولي)، رمزاً للإعلام الذي لم يعد مجرد وسيلة نقل، ولكن مصدراً للمعلومة، لأن صورها تبث في وقت الأزمة في مكاتب التحرير كما في أماكن السلطة. إن مواطني دول العالم أجمع باتوا ينشدّون بشكل آلي لهذه الشبكة CNN التي

---

[١] صلاح الدين النعيمي: القوة الصلبة والقوة الناعمة للدولة- مرجع سابق- ص ٨٨.

[٢] غسان العزي: سياسة القوة- مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى- مرجع سابق- ص ٥٢.

باتت قادرة على صياغة رؤية خاصة للعالم تدخل إلى لاوعي المشاهدين (الرؤية والحلم الأمريكي)[١].

وفي هذا السياق، تحاول الولايات المتحدة إعادة صياغة العالم على النموذج الأمريكي، مع التحكم بالموارد وخاصة موارد الطاقة. لقد اعتمدت إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق "جورج بوش الابن" على القوة الصلبة فقط، بينما يولي الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" الأهمية الأكبر للقوة الناعمة في ظل تبنيه لمفهوم القوة الذكية، من خلال الجمع بين القوة الناعمة والصلبة في استراتيجية واحدة تعتمد على مقاربة براغماتية واقعية تقوم على التعاون الدولي متعدد الأطراف. وقد شرحت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة "هيلاري كلينتون" الخطوط العريضة للاستراتيجية الجديدة للأمن القومي الأمريكي، التي أُعلنت في شهر أيار ٢٠١٠، والتي تضمنت ضرورة الأخذ بما أسمته القوة الذكية التي تجمع بين القوة المادية (الصلبة) والقوة الناعمة بمكوناتها الثقافية الإبداعية[٢].

وعلى ذلك، فالدولة المهيمنة عالمياً تمثل شيئاً أكثر أهمية من " القوة العالمية "، من المؤكد أنها دولة قائدة على الصعيد السياسي، لكنها أيضاً وبالقدر ذاته قائدة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً. إن هذا المزيج المعقد من مكونات القوة مهم بوجه خاص من حيث الطريقة التي تستخدمه بها الدولة المهيمنة من أجل تحديد " الأفكار الحاكمة " في المجتمع، وبالتالي على المستوى العالمي، وهذا يعني اختراع النزاعات الليبرالية والترويج لها، وبالتالي فإن القوى غير التقليدية من قبيل السلع الثقافية والتجارية، يمكنها أن تمارس نفوذاً في الشؤون الدولية [٣].

إن المعرفة أصبحت معياراً مهماً، لا بل وأكبر معيار، في القوة والتأثير في العلاقات بين الدول والشعوب. لقد بدأت ترتبط تدريجياً بالتكنولوجيا في مختلف أشكالها وأنواعها وتلاوينها، وأصبحت الصناعات المعرفية، مثل الحواسيب والشبكات والبرامج والتصاميم المعلوماتية والهندسة الوراثية والاتصالات والإعلام وغيرها، هي الأكثر استقطاباً لرؤوس الأموال والقوى العاملة، وما يناط بها من دور هام في نشر الأفكار

---

[١] المرجع السابق- ص ٣٥- ٣٨.

[٢] صلاح الدين النعيمي: القوة الصلبة والقوة الناعمة للدولة- مرجع سابق- ص ٩٢-٩٣.

[٣] أحمد فاروق عبد العظيم: "سياسة القوة في المشروع الأمريكي للنظام العالمي"- مجلة السياسة الدولية- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في مؤسسة الأهرام- العدد ١٥٨- تشرين الأول- ٢٠٠٤- المجلد ٣٩- ص ٣٣.

وترويجها في ظل ثورة المعلومات، حتى إنها تشكل مرحلة عالمية ثالثة، بعد الزراعة والصناعة. ويرتبط بالمعرفة المستوى التعليمي والبحث العلمي والكفاءات العلمية المدربة...، كمعايير لامتلاك قوة المعرفة واقتصادها[1]. وتؤكد معظم الدراسات أن المجتمعات التي تملك المعرفة مرشحة لأن تكون قطباً دولياً في القرن الحادي والعشرين، لهذا تشدد الدول المتقدمة على قطاعي التربية والتعليم، وتجعلهما في رأس أولوياتها. وقد خاض رئيس الوزراء البريطاني الأسبق "طوني بلير" معركته الانتخابية الأولى في وجه المحافظين على خلفية وعود قدمها بإحداث تطوير جذري في هذا المجال. فالتربية، كما قال في مقابلة مع صحيفة لوموند الفرنسية عام ١٩٩٧، هي "القوة المحركة، اليوم، إذا أردنا أن نحظى بقدرة تنافسية في عالم تتحرك فيه الرساميل والتكنولوجيات بسرعة هائلة، فإن الطريقة الوحيدة لنحظى بهذه القدرة التنافسية تقوم على الذكاء والكفاءات. لذلك أقول بأن التربية تمثل العدالة الاجتماعية في يومنا هذا"[2].

مع كل ذلك، يشير "جوزيف ناي" إلى أنه أضحى من الصعب، في العالم المعاصر، استخدام العصا... إذ إن القوة العسكرية، على الرغم من ضرورتها كسياسة ردع وإكراه، فهي أصبحت صعبة جداً.. وأصبحت الحرب أمراً جد مكلف من الناحية المادية..."، وهنا فإن "جوزيف ناي" لا يقلل من مركزية وأهمية القوة الخشنة، لكنه لا يحبذها إلا عندما لا تستطيع أدوات وشعارات القوة الناعمة إتيان أكلها في الزمن المحدد، وبالتالي فالفصل بين القوتين، حسب رأي "جوزيف ناي"، إنما هو "فصل تعسفي" بامتياز، إذ كل استخدام للقوة الصلبة تضمن دوماً استخداماً لوسائل القوة الناعمة، كما أن كل استخدام للقوة الناعمة استند إلى التهديد باستخدام القوة العسكرية أيضاً. وهكذا، فإن القوة الخشنة تقتل، لكن القوة الناعمة تقتل أيضاً، بل في بعض الأحيان أخطر وأفتك على صعيد القتل والنتائج السياسية والاقتصادية، حيث مفاعيلها أشد وطأة وتأثيراً. ففي حالة السودان مثلاً، لا حظنا كيف أن استخدام القوة الناعمة قد تحول تدريجياً إلى تغاضٍ عن استخدام القوة الخشنة، لتمرير ما كانت الولايات المتحدة وأوروبا تريدان تمريره دونما اللجوء إلى القوة العسكرية، حتى وصل الأمر إلى

---

[1] يحيى اليحياوي: القوة الناعمة، أو في التمظهرات الجديدة للتسلط- مرجع سابق- ص ٣٣.
[2] غسان العزي: سياسة القوة- مرجع سابق- ص ٣٨- ٣٩.

إصدار مذكرة باعتقال الرئيس السوداني، وانتهى الأمر بتقسيم السودان، ولم نعد نسمع شيئاً عن تلك المذكرة[١].

مما تم بحثه سابقاً، ويذهب الباحث بعيداً مع الدكتور "عزت السيد أحمد"[٢]، يتضح من خلال مفهوم العولمة أنها وشيجة الارتباط مع القوة، حتى أنه يعسر الفصل بينهما ، ذلك أنه مثلما تحكم الأقوياء في الماضي وصنعوا وكتبوا التاريخ، فسادت ثقافتهم السياسية ومفاهيمهم الاقتصادية والعقائدية، يتحكم اليوم الأقوياء بسيادة هذه القيم والأفكار والسلوكيات. وإذا كان التاريخ في الماضي، في فترة ما، صنعته دولة ما أو امبراطورية ما، فإن التاريخ اليوم، وسيادة مفاهيمه، تصنعه أكثر من دولة بنسب متفاوتة يتوازى وما تملكه كل دولة من هذه الدول من إمكانيات كافة. والواقع المعاش يشير إلى معادلة مفادها: " بإمكانك أن تطالب بما تستطيع تحصيله بالقوة، تقبل وترفض بقدر قوتك "، والمقصود هنا، من عناصر قوة مختلفة تتألف من قوة عسكرية واقتصادية وعلمية وسياسية ...، وبما أننا نعيش مراحل العولمة بما أنتجته من مفرزات أثرت على عناصر القوة بمجملها، إلا أنه يمكن القول: بأن القوة بكل عناصرها تصب في خدمة العسكرية منها، بمعنى أن القوة العسكرية هي فيصل الحسم في ساحة المعركة، وذلك لأسباب عدة، أهمها:

١- القوة العسكرية هي الأس والأساس في فرض الهيمنة والنفوذ، والتاريخ مليئ بالشواهد (الغزو المغولي، الحكم العثماني، الحربين العالميتين، سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية) وعلى عكس ذلك فاليابان وألمانيا مثلاً، رغم ما تمتلكانه من عناصر قوة مختلفة (اقتصادية- علمية- تكنولوجية..)، فإنهما لا تملكان من القرار الدولي أكثر مما تملكه أية دولة نامية إذا كان الأمر يمس مصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

٢- العلاقة الجدلية بين مختلف عناصر القوة، إذ ترفد كل منها الأخرى، بمعنى أن كلاً منها محصلة لنتاج مجموع العناصر الأخرى، لكن تبقى القوة العسكرية هي الحامي والدرع الذي تحتمي به كل العناصر الأخرى.

---

[١] يحيى اليحياوي: القوة الناعمة، أو في التمظهرات الجديدة للتسلط- مرجع سابق- ص ٣٤- ٣٧- ٣٨.

[٢] عزت السيد أحمد: انهيار مزاعم العولمة- قراءة في تواصل الحضارات وصراعها- (دمشق- منشورات اتحاد الكتاب العرب- ٢٠٠٠)- ص٦٨- ٦٩.

٣- ليس غافلاً على أحد أن المجال العسكري هو المجال التطبيقي والعملياتي لكل منجزات التطور العلمي، وأكبر مثال على ذلك أسلحة الدمار الشامل والأسلحة الكيماوية والقوة النووية التي أصبحت تستخدم، ليس في الحروب العسكرية أو كقوة ردع فحسب، بل دخلت في صلب الصناعات الكبرى، أي في صلب الاقتصاد.

٤- إن قدرة أية مؤسسة أو شركة، والمتعددة الجنسيات منها، هي قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية، ولكن في محصلة الأمر تستمد هذه المؤسسات قوتها من قوة دولتها.

نعم إن أساليب استخدام القوة يمكن أن تتغير، بمعنى أن هناك من يرى أن استخدام القوة بصورة مباشرة أمر لم يعد وارداً، ولكن الواقع يشير إلى غير ذلك، والأمثلة تشير إلى أن أهمية القوة العسكرية ستبقى هي ذاتها، لأن الدور الأول في حسم النزاعات سيكون لها.

وتجدر الإشارة إلى أن، استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تقوم على ركيزتين، وهو ما تضمنته استراتيجية الولايات المتحدة في العالم. الأولى: تعزيز القيم الأمريكية في نشر " الديقراطية والحرية وحقوق الإنسان " عالمياً. والثانية: مواجهة التحديات وأهمها " الإرهاب ". والمتابع يرى أن الولايات المتحدة في كلتا الحالتين استخدمت القوة العسكرية في نهاية الأمر، فبالنسبة لنشر " الديمقراطية والحرية " والوقوف خلف شعارات " حقوق الإنسان "، لتحقيق مصالحها، غزت الولايات المتحدة الأمريكية العراق وقسّمت السودان ودمرت ليبيا، وفي مواجهة ما يسمى " الإرهاب " احتلت أفغانستان.

الفصل الثاني:
التوازن الدولي في ظل العولمة

يشهد العالم تحولات جذرية، أثرت وما تزال، في تركيبة النظام الدولي. ولعل أبرز هذه التحولات والمتغيرات هو ما ينتج عن العولمة، بمستوياتها كافة، من مفرزات أدت إلى تغيرات واضحة في بنية النظام الدولي، ويعد التوازن الدولي أهم المكونات التي تتأثر بالعولمة. وإذا ما كانت القوة العسكرية، ولاسيما النووية، هي أداة التغيير الحاسمة في إحداث التغيير المطلوب أو الشامل في بنية النظام الدولي السابق- الثنائية القطبية- فإن التحولات التي شهدها العالم، وخصوصاً الحقبة التي تلت الحرب الباردة، والإنجازات التكنولوجية المتلاحقة وتسارع الابتكارات وثورة الاتصالات والمعلوماتية في ظل العولمة بمستوياتها كافة، جعلت منها أحد أهم عوامل الانفلات والاضطراب التي يعيشها العالم المعاصر، وبالتالي برزت إلى الوجود آليات جديدة في إطار إدارة الصراع الدولي.

في هذا الفصل سيحاول الباحث الإجابة عن عدد من التساؤلات، أبرزها: ما مفهوم التوازن الدولي؟ وما العوامل المؤثرة فيه؟ وهل صحيح أن الدول تتعاطى فيما يخص مصالحها الحيوية أو المباشرة بطرق سلمية فحسب. أم أنها في حقيقة الأمر تتصارع دونها؟ وما مضمون النظام العالمي "الجديد" الذي بشرت به الولايات المتحدة الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي؟

المبحث الأول: مفهوم التوازن الدولي والعوامل المؤثرة فيه

يعيش العالم عصر العولمة، بكل ما تحمله الكلمة من معنى. فمن عالم السياسة إلى عالم الاقتصاد والثقافة والإعلام والاتصالات وصولاً إلى تفاصيل الحياة اليومية، أثرت العولمة ومازالت بكل نواحي الحياة. والعلاقات الدولية ليست استثناءً من هذا التأثر، فعلاقات الدول فيما بينها تأثرت بالعولمة وأدواتها، سواء في زمن الحرب أو السلم، وبالتالي فإن العوامل التي أثرت وتؤثر في التوازن الدولي طرأ عليها تغيرات وتبدلات تبعا للتطورات والمستجدات في عصر العولمة في المجالات كافة. فبعض هذه العوامل ما زال يلعب دوراً هاما في فرض معادلة التوازن الدولي، وبعض هذه العوامل تراجع لحساب تطورات علمية وتقنية أفرزتها العولمة بعملياتها ومستوياتها المختلفة. وفي هذا المبحث سيتم دراسة مفهوم التوازن الدولي والعوامل المؤثرة فيه، وما هي وسائل تحقيق هذا التوازن.

المطلب الأول: مفهوم التوازن الدولي

يحفل أدب العلاقات الدولية بمعاني متعددة لمفهوم التوازن الدولي، ويستخدم في أكثر من شكل ومعنى، بينما يراد به شيئاً معيناً، ذلك لكونه يعكس ظاهرة لا تقتصر على العلاقات الدولية، بل هي موجودة في الطبيعة والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية، وتبعاً لذلك عبّرت عنه مجموعة مفاهيم ونظريات متنوعة ومتعددة، مما يوضح بأن دعاته لم يكونوا يفكرون بعقل واحد [١].

يعرف "روبرت كانتور" التوازن الدولي بأنه حالة من الاتزان الساكن أو المتحرك بين قوى متعارضة. والاتزان يعني حالة الاستقرار المعتادة، التي تنشأ عن تعاون قوى متصارعة أو متضادة. ويستخدم " هانز مورغانثو" مصطلح "التكافؤ" مرادفاً للتوازن، ويعني عنده "الاستقرار ضمن إطار نظام يضم عدداً من القوى المستقلة" [٢]. ويرى الدكتور "عدنان السيد حسين" أن التوازن يقوم على مبدأين أساسيين هما: العمل على

---

[١] ثائر كامل الخزرجي: العلاقات السياسية الدولية- مرجع سابق- ص ٢٦٧.

[٢] حسن طوالبة: نظام الأمن الجماعي في النظرية والتطبيق- (الأردن- اربد- عالم الكتب الحديثة-ط١- ٢٠٠٥)- ص ٤٨.

زيادة القوة الذاتية للدولة كي تتوازن مع قوة دولة أخرى، والعمل على إضعاف القوى المنافسة للدولة. ويفترض ذلك وجود عدد كبير من الدول المتفاوتة في قواها، ما يدفع بعضها إلى إقامة تحالفات أو محاور متكافئة بغية التقليل من احتمالات الحرب، وزيادة فرص السلام، وحماية استقلال الدول المنضوية في المحاور المتقابلة[١]. بينما يرى "ابرامو أورغانسكي"* أن التوازن يرتب أثرين هامين في العلاقات الدولية، يتعلق أولهما بحفظ السلم الدولي، بينما يتعلق ثانيهما بحماية الاستقلال للدول الأعضاء التي انضوت في إطار محاور وتكتلات. لذا فإن سياسة توازن القوى تعتمد على مقومين أساسيين، الأول: الدول الأطراف في تجمعات ومحاور القوى المضادة، يجمعها هدف واحد هو الإبقاء على الاستقرار السائد في علاقات القوى وردع العدوان. الثاني: في أي موقف دولي، فإن التوازن يتحقق عن طريق قدرة نظام توازن القوى على توليد ضغوط متعادلة ومتعاكسة، وبذلك يمكن تفادي أي اختلال في علاقات القوى في توزيعاتها القائمة [٢]. ويرى "مارتن غريفيش" و "تيري أوكالاهان" بأن التوازن يدل بطريقة موضوعية أو وصفية على توزيع القوى بين الدول بشكل متساوٍ أو غير متساوٍ، وهي تدل على حالة لا تتفوق فيها دولة على أخرى. ومن الناحية الفرضية، فإنه يعبر عن سياسة ترويج تساوي القوى، القائمة على افتراض أن عدم توازنها أمر خطير. لذلك، يتعين على الدول الحذرة التي لا تقف في الطرف المتضرر من ميزان القوى أن يتحالف بعضها مع بعض ضد دولة مهيمنة، أو أن تتخذ تدابير أخرى من شأنها أن تعزز قدرتها على وضع حد لأي معتدٍ [٣].

ويشير "سدني فاي" إلى أن التوازن يكون بين دول العائلة الدولية والقادرة على منع أية منها من أن تصبح قوية بما فيه الكفاية لتفرض إرادتها على الآخرين، بمعنى أنه المبدأ الذي يضع ترتيب الشؤون الدولية بالشكل الذي لا يتيح لدولة واحدة لكي تكون بدرجة من القوة لتتمكن من الهيمنة على الآخرين [٤].

ويرى الدكتور "علي عودة العقابي" بأن التوازن يعني حماية الوضع الراهن لتوزيع القوة في نسق دولي معين باعتباره متوازناً وباعتبار الإخلال به إخلالاً بميزان القوة.

---

[١] عدنان السيد حسين: نظرية العلاقات الدولية- (لبنان- بيروت- دار أمواج- ٢٠٠٣)- ص ١٠٦.
* ابرامو فيموكينث أورغانسكي (باحث في العلوم السياسية في جامعة ميتشغان ١٩٢٣- ١٩٩٨)
[٢] ثائر كامل الخزرجي: العلاقات السياسية الدولية- مرجع سابق- ص ٢٧٢.
[٣] مارتن غريفيش- تيري أوكالاهان: المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية-(دبي- مركز الخليج للأبحاث- ٢٠٠٨)- ص ١٥٤.
[٤] ثائر كامل الخزرجي: العلاقات السياسية الدولية- مرجع سابق- ص ٢٦٧-٢٦٨.

كما يضيف " أنه طالما هناك صراع مستمر من أجل القوة وزيادتها من قبل كل دولة، فليس من سبب يمنع قيام الحروب أو استخدام وسائل الإكراه لتحقيق التوازن الدولي[١].

ووجد "آرنست هاس" أن مفهوم التوازن الدولي يضم معاني عدة ويدلل على مايلي:

توزيع القوة، توازن القوات، عدم التوازن، التفوق، الاستقرار، عدم الاستقرار، السلم، الحرب، سياسة القوة، مرشد للسياسة الخارجية [٢].

ويرى الدكتور " محمد طه بدوي" أن هدف التوازن الدولي هو الحيلولة دون قيام الامبراطورية العالمية، من خلال تحقيق توزيع عادل للقوة في نسق دولي معين، والإبقاء على الوضع القائم، والوقوف بوجه زيادة قوة أية دولة، إذا كان في هذه الزيادة تهديد للتوزيع الراهن للقوة، وأخيراً حماية استقلال الدول [٣].

مما تقدم، يمكن القول إن أغلب السياسيين والباحثين والمفكرين أجمعوا على أن التوازن يهدف إلى الاستقرار، سواء حقق الاستقرار والأمن والسلام أم لا... والمهم هو إبقاء الاستقرار أطول فترة من الزمن.

من هنا، يمكن القول وبشكل عام إن التوازن الدولي: هو المبدأ أو السياسة التي تهدف في صورتها المجردة إلى حفظ استقلال كل دولة في النظام الدولي، وهو الحالة التي تتميز بالتوزيع المتوازن أو شبه المتوازن للقوة بين القوى الأساسية داخل النظام السياسي الدولي، أو نظمه السياسية الفرعية، وأثر ذلك في بناء التكافؤ في العلاقات المتبادلة فيما بينها، مع العلم أن التوازن لا يستدعي أن تكون القوة موزعة بين الأطراف الأساسية بشكل مطلق، وإنما نسبي.

ومن المهم هنا تحديد بعض التمييزات الأساسية[٤]، وأولها التمييز بين الأوضاع الدولية بحسب القطبية، ويشتمل على الحالات التالية:

أ- الأحادية القطبية: وهو وضع تفرض فيه دولة واحدة أو قوة عظمى سلطتها على النظام الدولي.

ب- الثنائية القطبية: وتتساوى فيها دولتان أو مجموعتا دول في القوة تقريباً.

---

[١] علي عودة العقابي: العلاقات الدولية: دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات- (بغداد- دار الرواد- ٢٠١٠)- ص١٦٦.

[٢] ثائر كامل الخزرجي: العلاقات السياسية الدولية- مرجع سابق- ص ٢٦٨، وأيضاً: علي عودة العقابي: العلاقات الدولية- مرجع سابق- ص ١٦٥.

[٣] حسن طوالبة: نظام الأمن الجماعي في النظرية والتطبيق- مرجع سابق- ص ٥١.

[٤] مارتن غريفيش- تيري أوكالاهان: المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية- مرجع سابق- ص ١٥٥-١٦٥.

ت- التعددية قطبية: وتتمركز فيه على الساحة العالمية ثلاث قوى عظمى على الأقل.

التمييز الثاني هو بين التوازنات الإقليمية والمحلية من جهة، وتوازن القوى في النظام الدولي عامةً من جهة أخرى. فعلى الرغم من أن المؤرخين غالباً ما يتحدثون عن توازنات القوى في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كما لو أنه كان يمثل مجموع العلاقات الدولية، فإن ذلك لم يستحل حقيقة فعلية إلا في الفترة الوجيزة التي سيطرت فيها الدول الأوروبية على باقي العالم.

أما التمييز الثالث، فيكمن بين توازن القوى الموضوعي والآخر غير الموضوعي. إن إحدى أكبر مشكلات تقييم توازن القوى في القرن الحادي والعشرين هي أن مصادر القوة موزعة على نحو متفاوت بين القوى العظمى، وأنه ما من رابط بين امتلاك مصدر قوة ما والقدرة على السيطرة على محصلته. فعلى سبيل المثال، في الوقت الذي تظهر فيه الولايات المتحدة الأمريكية كدولة مهيمنة بصورة مطلقة من ناحية القوة العسكرية، فإن القوة الاقتصادية موزعة على غيرها من الدول، كأوروبا الغربية والصين واليابان مثلاً.

المطلب الثاني: وسائل تحقيق التوازن الدولي في العلاقات الدولية:

هناك مجموعة من الطرائق والأساليب التي استخدمت، إما على نحو منتظم أو متقطع، لتحقيق التوازن الدولي خلال مسار تطور المنظومة الدولية:

أولاً: سياسة فرق تسد:

تعني العمل على تفتيت قوة كبيرة قائمة بالفعل يُخشى جانبها إلى قوى صغيرة، أو العمل على عرقلة قيام قوة كبيرة في طريقها إلى البروز تفادياً لأثرها على ميزان القوة. وهي تقوم في جوهرها ومضمونها على محاولة الإبقاء على الدول المتنافسة مع دولة في حالة من التفكك والانقسام لإضعاف قواها وخلق الثغرات التي يمكن النفاذ منها ضماناً لعدم حدوث اختلال قوة في غير صالح هذه الدولة[1]. (ولا أدل على مثل هذه

[1] علي عودة العقابي: العلاقات الدولية: دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات- مرجع سابق- ص ١٧٤.

السياسة ما جرى ويجري في الوطن العربي من إجهاض أية محاولة وحدوية أو أي تقارب يمكن أن يغير موازين القوة في المنطقة بما يناقض أو يهدد المصالح الأمريكية وأمن الكيان الصهيوني).

ثانياً: التدخل:

وقد مورس إما في أشكال "دفاعية" أو هجومية. والتدخل الدفاعي يتناقض، بالرغم من كونه عاماً، مع التعريف البديهي للدفاع بوصفه دفاعاً ضد هجوم ما. وإن ما يُنظر إليه بوصفه "تدخلاً دفاعياً" يهدف عادة إلى المحافظة على نظام أو منظومة معينة، بينما يُوجّه "التدخل الهجومي" إلى تغيير هذا الأخير. ويعتمد "التدخل الدفاعي" على الافتراض بأن الدولة، ولا سيما القوة الكبرى، لا تستطيع أن تسمح لتوزيع القوة في المنظومة أن يتغير على نحو ملموس لغير صالحها بتغير السياسة الحكومية لدولة أخرى، ومن أمثلته: التدخل السوفياتي في هنغاريا عام ١٩٥٨ لحماية حكومة "جانوس كادار"، والتدخل الأمريكي في لبنان عام ١٩٥٨ لحماية حكومة "كميل شمعون". أما التدخل الهجومي، فيمارس على نطاق واسع، وقد استخدم لإحداث تغيير في سياسة أو حكومة دولة أخرى أو لإلغاء استقلالها كلياً، وإن الطريقة التي أصبحت فيها كلا دولتي إيطاليا وألمانيا موحدتين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر تمثل تدخلاً هجومياً، وإقامة الحكومات الشيوعية في أوروبا الشرقية بعد الحرب العالمية الثانية مثال واضح على التدخل الهجومي[١].

وقد يأخذ التدخل شكلاً آخر، كالمساعدات الاقتصادية، للتأثير على الشؤون الداخلية لدولة أخرى، فعلى سبيل المثال، كانت الولايات المتحدة تهدف من تقديم المساعدات الاقتصادية للسلفادور إلى التأثير في شؤون تلك البلاد الداخلية [٢].

ثالثاً: سياسات التعويضات:

لايقصد بها التعويضات المالية، بل التعويضات الإقليمية، وقد عدّت هذه السياسة وسيلة مقبولة للإبقاء على التوازن الدولي دون تغيير، واستخدمت في إقرار مبدأ

---

[١] عبد العزيز السعيدوآخرون- النظام العالمي الجديد الحاضر والمستقبل عبر مفاهيم السياسة الدولية في المنظور العالمي- ترجمة: نافع أيوب لبس- (دمشق- منشورات اتحاد الكتاب العرب- ١٩٩٩) – ص ١٥١.

[٢] جوزيف ناي: المنازعات الدولية- مقدمة للنظرية والتاريخ- مرجع سابق- ص ١٩٦.

التوازن في القرن الثامن عشر، إذ شهدت العلاقات الأوروبية ما بين عـــامي ١٨٧٠ و ١٩١٤ سلسلة من المساومات الديبلوماسية بين الدول الأوروبية الكبرى حـــول تقســـيم المصالح الاستعمارية في آسيا وأفريقيـــا. ويمكـــن القـــول إن سياســـة التعويضـــات والمساومات الإقليمية كانت من أكثر الوسائل المطبقة في حفظ التوازن الدولي، وكانت الشغل الشاغل والهدف الرئيس في المباحثات الديبلوماسية بين القوى الكبرى[١].

وأسطع الأمثلة لهذه السياسة معاهدة عام ١٩٠٦، بين بريطانيا وفرنسا وإيطاليا حول أثيوبيا التي قسمت إلى ثلاث مناطق نفوذ، كذلك معاهدة عـــام ١٩٠٧ بـــين بريطانيـــا وروسيا التي قسمت إيران إلى منطقتي نفوذ [٢].

رابعاً: التسلح:

فالدولة التي تعتقد أنها قد تخلفت من حيث القوة عن منافستها ســـوف تســـعى إلـــى تحسين منزلتها النسبية في علاقة القوة بصورة عامة. وبالتالي، فإن التســـلح يمكـــن أن يكون سبباً رئيساً للإخلال في التوازن، كما أنه يتطلب قدرات اقتصادية وتقنيـــة قـــد لا تكون متيسرة في كل المراحل والظروف لدى بعض الدول، وهو ما قـــد يقـــود إلـــى الإخلال بالتوازن الدولي. وعليه، يمكن وصف التوازن في ضوء التسابق في التســـلح من أجل التعادل بأنه تعادل في حركة دائمة ينتقل من وضع مستقر إلى وضـــع غيـــر مستقر وبالعكس [٣].

خامساً: مجال النفوذ أو التأثير:

هو الوسيلة التي تستخدمها القوى الكبرى المتنافسة من أجل تحديد مناطق هيمنتهـــا. وتتعهد كل دولة من الدول الكبرى المهتمة بذلك باحترام ســـيطرة الآخـــرين التـــي لا ينازعهم أحد عليها في مناطق معينة، مفترضين بذلك أن الخلافات بين الدول العظمـــى يمكن أن تخفف إلى حد أدنى. مثال: شمال أفريقيا كان يعد مجال نفوذ فرنسي، ومنطقة

---

[١] ثائر كامل الخزرجي: العلاقات السياسية الدولية- مرجع سابق- ص ٢٧٩.
[٢] علي عودة العقابي: العلاقات الدولية: دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات- مرجع سابق- ص ١٧٦.
[٣] ثائر كامل الخزرجي: العلاقات السياسية الدولية- مرجع سابق- ص٢٨٠.

البلقان كان يُنظر إليها بوصفها تخص أو تنتمي إلى مجال النفوذ السوفياتي أثناء الحرب الباردة [١].

سادساً: سياسة التحالفات:

هي إحدى الوسائل الجوهرية في وضع النظام الدولي في حالة الاستقرار أو اللااستقرار. يقول "جورج لسكا": إن الدول تدخل في أحلاف من أجل زيادة قدراتها.. والأحلاف وسيلة لإضعاف دول مناهضة يُنظر إليها كمصدر للضغط يهدد استقلال الآخرين. ويؤكد أن الأحلاف تنشأ من أجل منع تحول غير مرغوب فيه، ربما ينتج عنه تحول في أدوار الممثلين الأساس في تركيب النظام. ومن أجل أن تقوم الأحلاف والتحالفات الدولية، لا بد وأن يجمع أطرافه منذ البداية حد معين من المصالح المشتركة، التي بدورها تشكل الأساس الذي يرتفع فوقه بناء التحالف، ويوفر التحالف في هذه الحالة إطاراً محدداً لهذه المصالح المشتركة التي تشكل بدورها القوة التي تدفع أو تحرك قيام أي تحالف دولي [٢].

سابعاً: المنطقة الحاجزة أو المحايدة (المناطق والدول العازلة):

إن هذه المنطقة هي قوة أو دولة متوضعة بين قوتين كبريين أو أكثر، ويمكن أن تكون أيضاً دولة ضعيفة نسبياً متوضعة بين مجالين حيويين لقوى كبرى. والافتراض الكامن خلف هذه التقنية هو أن مصلحة كل قوة من القوى العظمى تكمن في منع الآخرين من السيطرة على المنطقة الحاجزة (العازلة). وتسعى كل قوة متنافسة إلى المحافظة على سلامة الدولة الصغرى في الوسط، بوصف هذا الإجراء مفضلاً على جعلها طريدة لدولة أخرى، مثال ذلك: سويسرا وبلجيكا لعبتا دور المناطق الحاجزة (المحايدة) بين ألمانيا وفرنسا [٣].

---

[١] عبد العزيز السعيد وآخرون- النظام العالمي الجديد الحاضر والمستقبل عبر مفاهيم السياسة الدولية في المنظور العالمي- مرجع سابق- ص ١٥٣.

[٢] علي عودة العقابي: العلاقات الدولية: دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات- مرجع سابق- ص ١٧٧.

[٣] عبد العزيز السعيد وآخرون- النظام العالمي الجديد الحاضر والمستقبل عبر مفاهيم السياسة الدولية في المنظور العالمي- مرجع سابق- ص ١٥٢.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في التوازن الدولي

هناك العديد من العوامل التي تؤثر، سلباً أو إيجاباً، في التوازن الدولي، وقد وضع الباحثون في العلاقات الدولية عدداً كبيراً من هذه العوامل، يمكن تأطيرها في ثلاثة محاور رئيسة، مع الأخذ بالحسبان العولمة ونتائجها وآثارها التي طغت على الأنشطة الإقليمية والدولية، وهي:

١- عوامل جغرافية وجيوسياسية.

٢- عوامل سياسية.

٣- عوامل مكتسبة.

أولاً: العوامل الجغرافية والجيوسياسية:

لابد بدايةً من استعراض أهم النظريات الجيوسياسية في العلاقات الدولية، هذه النظريات التي تهدف، إما لخدمة المصالح الاقتصادية و السياسية و العسكرية و تحقيقها و تأمين استمراريتها، أو التحذير أحياناً من احتمال قيام قوة منافسة تتهيأ لها المقومات لبناء قوتها الذاتية. وعندئذٍ يبرز إلى الوجود خطر يهدد المصالح، أو للسببين السالفين الذكر معاً، وبالتالي يمكن أن يتهدد التوازن الدولي القائم.

١- نظرية القوة البحرية "ألفريد ماهان"

تبلورت آراء "ألفريد ماهان" [*] بسبب الظروف الدولية التي كانت تسود العالم مع نهاية القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين، إذ كانت بريطانيا تملك مفاتيح المحيط الأطلسي والبحر الأحمر والمحيط الهندي. ولم تكن الولايات المتحدة الأمريكية قد خرجت من عزلتها، و كان الاستعمار الأوروبي في أوج قوته. وكان "ألفريد ماهان" يرى أن الولايات المتحدة الأمريكية دولة آمنة ضمن حدودها وتكاد تشبه الجزيرة، ويمكن أن تخلف بريطانيا في السيطرة البحرية العالمية[١]. وقد توصل "ألفرد ماهان" من تحليله للتاريخ البحري، ولا سيما مرحلة اتساع النفوذ البريطاني، إلى القول بأن

---

[*] ألفريد ماهان: (١٨٤٠ – ١٩١٤م) ولد في وست بوينت في نيويورك، لعائلة عسكرية، والده كان أستاذاً للهندسة العسكرية في الأكادمية العسكرية للولايات المتحدة. تقلد ماهان منصب أستاذ محاضر في التاريخ البحري و الاستراتيجي في الكلية البحرية الحربية، و في عام ١٨٨٥ أصبح رئيساً لها. أشهر كتبه (تأثير القوة البحرية على التاريخ، و المنشورعام ١٨٩٠)، و كتاب (تأثير القوة البحرية على الثورة الفرنسية و الامبراطورية ١٨٩٢م)، و (اهتمام أمريكا بالقوة البحرية في الحاضر و المستقبل) و غيرها: المرجع: عباس غالي الحديثي: نظريات السيطرة الاستراتيجية و صراع الحضارات – (عمان – دار أسامة - ٢٠٠٤) ص١٣-١٤.

[١] أكرم الأحمر: الجغرافيا السياسية – (دمشق – جامعة دمشق – ط٢ - ١٩٩٨) – ص٥٠.

السيطرة على البحر والممرات البحرية ذات الأهمية الاستراتيجية هي عامل حاسم لمركز الدولة العظمى. وحسب "ألفريد ماهان"، فإن الدولة المهيأة للعبور إلى المحيطات لديها إمكانية أكبر للحصول على مركز أفضل من الدول البرية والمغلقة على البحر، وبالتالي يمكن للدول البحرية إقامة تحالفات فيما بينها من أجل التجارة أكثر من التحالفات من أجل العدوان. وقد أدرك "ألفريد ماهان" أن ثمة عوامل جغرافية أخرى لها تأثير على هذه القضية، كالتضاريس والسكان والحكومة. كما رأى أن طول السواحل ونوعية المرافئ والأنهر تمثل عوامل أكثر أهمية من الامتداد البري[1].

٢- نظرية قلب العالم " هالفورد جون ماكندر":

قدم "هالفورد ماكندر" [*] دراسته (المحور الجغرافي للتاريخ) إلى الجمعية الجغرافية الملكية عام ١٩٠٤م، والتي خضعت للمناقشة لمدة تقرب من نصف قرن، وقام "هالفورد ماكندر" بتطوير نظريته مرتين عام ١٩١٩ وعام ١٩٤٣، متأثراً بمجريات الحربين العالميتين الأولى والثانية. وقد رأى "هالفورد ماكندر" أن ثلاثة أرباع مساحة سطح الكرة الأرضية تغطيها المياه، ووصف المسطحات المائية بالوحدة الطبيعية المتكاملة، وأطلق عليها مصطلح (جزيرة العالم). وفي عام ١٩٠٤، أطلق "ماكندر" على المساحة الممتدة من جبال الأورال في الغرب إلى جبال كوليمسكي وستانوفي في الشرق، إلى مصبات الأنهار السيبيرية الكبرى:ينسئي، لينا، الأوب، في المحيط المتجمد الشمالي إلى جبال القفقاز ونهر الفولغا وهضبة التيبت وبامير ومنابع النهر الأصفر في الجنوب، اسم (المنطقة المحورية). وفي عام ١٩١٧، وسّع "ماكندر" المنطقة المحورية غرباً لتشمل أوروبا حتى مصب نهر الألب. ودعا هذه المنطقة باسم (قلب العالم). واصفاً إياه بأنه منيع على القوى البحرية، ويمكن تحسين الاتصال بين مناطقه بشق السكك الحديدية والطرق البرية، ودعا هذا القلب بالقلب الشمالي. ثم وضع "ماكندر" قلباً آخر للأرض أقل أهمية ومساحة وسمّاه (القلب الجنوبي)، وهو يمثل وسط القارة الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى، ويشمل الغابات الوسطى في أفريقيا والأحواض

---

[1] جيمس دورتي- روبرت بالتسغراف: النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية – ترجمة: وليد عبد الحي- (بيروت- المؤسسة الجامعية للدراسات- ١٩٨٥)- ص ٤٥-٤٦.

[*] هالفورد جون ماكندر: ولد في مدينة جانزوبورو بمقاطعة لنكولنشاير ١٨٦١- لأب من أصل اسكتلندي- كان يعمل طبيباً، عين ماكندر عام ١٨٨٩ في جامعة اكسفورد ، ثم تأسس قسم الجغرافية فأصبح أول رئيس له، ثم رئيساً لمدرسة لندن للعلوم الاقتصادية (١٩٠٣-١٩٠٨) وعضواً في مجلس العموم البريطاني (١٩١٠- ١٩٢٢)، وأصبح فيما بين (١٩٢٠- ١٩٤٥) رئيساً للشركة الامبراطورية للملاحة حتى وفاته عن عمر ٨٦ عاماً.

العلوية من أنهارها، وبيّن أن وجه التشابه بين القلبين وجود الأنهار والغابات، واعتبر منطقة الوطن العربي بجزأيه الأفريقي والآسيوي جسراً يربط بين القلبين[١]، (يُنظر الشكلين١- ٢). وبناءً على ذلك، صاغ "هالفورد ماكندر" نظريته على الشكل التالي:

أ- من يحكم أوروبا الشرقية يهيمن على قلب العالم، باعتبارها الباب المفتوح إلى القلب.

ب- ومن يحكم قلب الأرض يسيطر على جزيرة العالم.

ت- ومن يسيطر على جزيرة العالم يسيطر على العالم كله[٢].

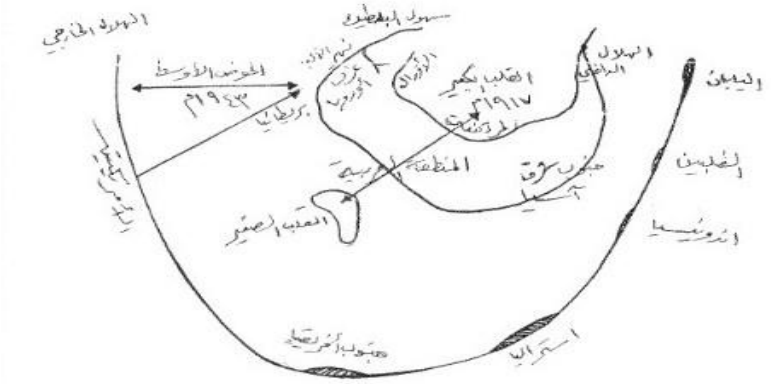

الشكل (١) مخطط توضيحي لنظرية ماكندر في القوى البرية

المصدر: ابراهيم سعيد: ما بين الجغرافية السياسية ومخاطر الجيبولوتيك والعولمة- مرجع سابق- ص ٩٠.

[١] ابراهيم سعيد: ما بين الجغرافية السياسية ومخاطر الجيبولوتيك والعولمة- مرجع سابق- ص ٨٤- ٨٥.

[٢] عباس غالي الحديثي: نظريات السيطرة الاستراتيجية و صراع الحضارات – مرجع سابق – ص٣٤ – ص٤٥. وأيضاً: أكرم الأحمر: الجغرافية السياسية – مرجع سابق ص٣٦ – ٣٩.

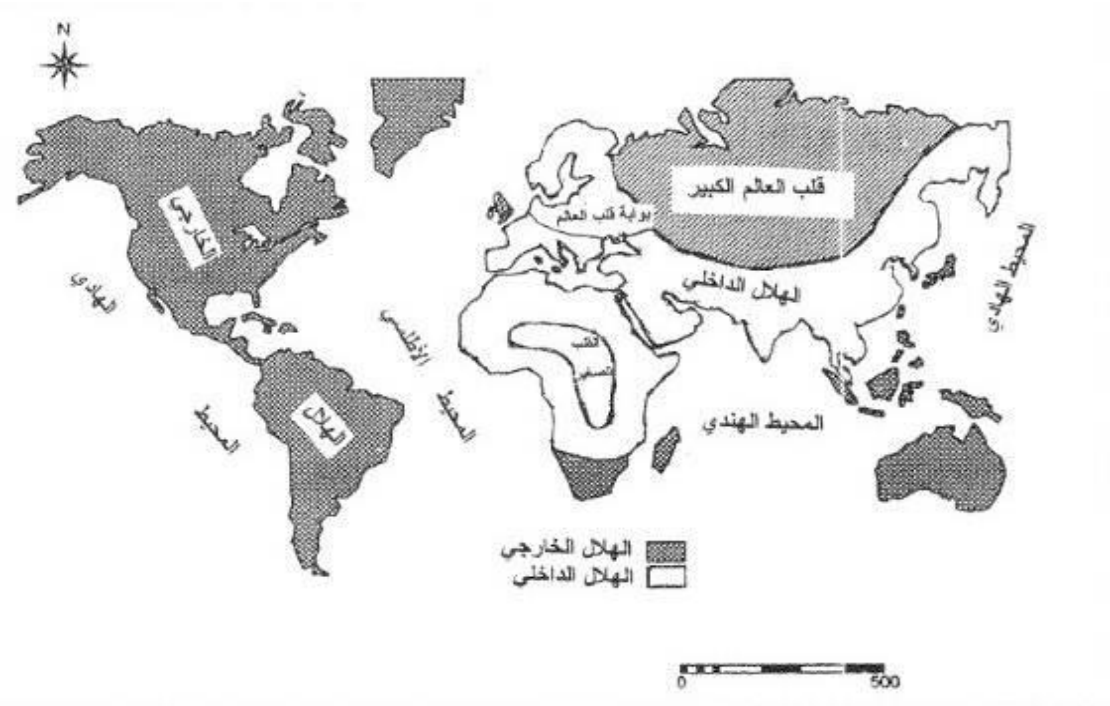

الشكل (٢) مصور يوضح نظرية ماكندر

المصدر: ابراهيم سعيد: ما بين الجغرافية السياسية ومخاطر الجيبولوتيك والعولمة- مرجع سابق- ص ٩١.

٣- نظرية الحافة "نيكولاس جون سبيكمان":

عاصر "نيكولاس سبيكمان"* "هالفورد ماكندر" لكنه كان على خلاف مع نظريته "قلب العالم"، إذ اعتبر "نيكولاس سبيكمان" أن هذا القلب لا يتمتع بأية صفات مؤهلة لهذه القيادة. وبرأيه فإنه ميت ولا ينبض بالحياة، لأنه يطل على المياه المتجمدة في الشمال، ولقلة السكان فيه، كما أنه لا توجد فيه ثروات طبيعية ضخمة. لذلك، فقد استعاض "سبيكمان" عن قلب الأرض بنطاق (الريميلاند)، والذي يطابق إلى حد كبير (الهلال الداخلي) عند "ماكندر"، فهو يمتد من أوروبا الغربية مروراً بالوطن العربي (شبه الجزيرة العربية)، وتركيا وإيران وجنوب شرق آسيا ممتداً حتى شبه جزيرة كامتشاتكا. وبرأيه فإن (الريميلاند) يشكل منطقة تصادم دائم بين القوى البرية

* نيكولاس جون سبيكمان: هولندي الأصل، أمريكي النشأة، عمل كصحفي و اهتم بدراسة العلاقات الدولية و أصبح أستاذاً لها في جامعة يالي الأمريكية. وهو أحد رواد مدرسة القوة في العلاقات الدولية، أهم كتبه "جغرافية السلام"الذي نشر بعد وفاته عام ١٩٤٤. المرجع: الحديثي، عباس: نظريات السيطرة الاستراتيجية و صراع الحضارات – مرجع سابق ص٤٩.

والبحرية.[1] (يُنظر الشكلين ٣-٤). وانتهى "سبيكمان" بتعديله لنظرية "ماكندر" إلى ما يلي:

أ- من يتحكم في إقليم الحافة، يتحكم في أوراسيا.

ب- ومن يتحكم في أوراسيا يسيطر على العالم[2].

وكان "نيكولاس سبيكمان" ينصح الولايات المتحدة الأمريكية ببذل ما في وسعها لعرقلة أي نوع من التعاون أو التقارب بين آسيا و أوروبا. وأن تسعى لإقامة قواعد عسكرية بحرية وجوية في الجزر والبحار المحيطة بكتلة أوراسيا، وأن تصبح قضية توازن القوى في هذه المنطقة مسألة تهمها بعد عام ١٩٤٥[3]. والدرع الصاروخية للولايات المتحدة الأمريكية والقواعد الأمريكية المنتشرة في أنحاء العالم مثال حي على ذلك.

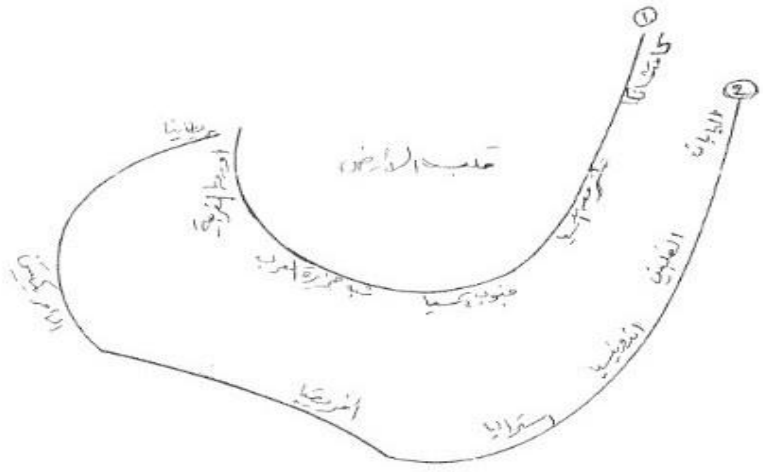

الشكل (٣) مخطط توضيحي لنظرية سبيكمان (١- النطاق الساحلي "الريميلاند" ٢- الهلال الخارجي)
المصدر: ابراهيم سعيد: ما بين الجغرافية السياسية ومخاطر الجيبولوتيك والعولمة- مرجع سابق- ص ٩٩.

(١) ابراهيم سعيد: ما بين الجغرافية السياسية ومخاطر الجيبولوتيك والعولمة- مرجع سابق- ص ٩٢.
(٢) أكرم الأحمر: الجغرافية السياسية – مرجع سابق ص٥١-٥٢.
(٣) عباس غالي الحديثي: نظريات السيطرة الاستراتيجية و صراع الحضارات – مرجع سابق – ص٥٢-٥٣.

الشكل (٣) مصور يوضح نظرية سبيكمان

المصدر: ابراهيم سعيد: ما بين الجغرافية السياسية ومخاطر الجيبولوتيك والعولمة- مرجع سابق- ص ١٠٠.

٤- نظرية القوة الجوية "ألكسندر دي سفرسكي":

أساس نظرية "ألكسندر سفرسكي"(*) السيطرة الجوية على منطقة القطب الشمالي بتوفير سلاح جوي كبير وقوي ذي مميزات متطورة. وقد رسم خريطة للعالم على أساس المسقط، وتبعاً لذلك أصبح النصف الغربي للعالم يقع في جنوب القطب والنصف الشرقي الممثل في أوراسيا في شمال القطب. وحدد على هذه الخريطة دائرتين صغيرتين: الأولى تمثل القطب الصناعي الروسي (منطقة سيادة القوة الجوية السوفيتية)، والثانية تمثل القطب الصناعي الأمريكي (منطقة سيادة القوة الجوية الأمريكية). وقد عبّر "ألكسندر سفرسكي" عن النطاق الذي يتداخل فيه النفوذ الروسي والأمريكي باسم "منطقة تحديد المصير". وبالتالي صاغ نظريته على الشكل الآتي:

(*) ألكسندر دي سفرسكي: أحد أبطال الجو السوفياتي في الحرب العالمية الثانية. عين ملحقاً جوياً في السفارة السوفياتية في واشنطن. طلب اللجوء السياسي من الولايات المتحدة. وبعدها عمل مع وزارة الدفاع الأمريكية خبيراً جوياً في مجال الاستراتيجية الأمريكية. وضع أفكاره في كتاب "القوة الجوية مفتاح البقاء" عام ١٩٥٠. المرجع: عباس غالي الحديثي: نظريات السيطرة الاستراتيجية و صراع الحضارات – مرجع سابق- ص٥٨.

أ- من يملك السيادة الجوية يسيطر على منطقة تداخل النفوذ (منطقة تحديد المصير).

ب- من يتحكم في منطقة التداخل يسيطر على العالم كله.

وقد أخذت الولايات المتحدة الأمريكية بنظريته فعلاً، وبنت خطاً رادارياً (خط إنذار مبكر) في المنطقة التي حددها (آلاسكا إلى شمال كندا، فشبه جزيرة البرادور، فجزيرة نيوفاوند لاند، فجزيرة كرين لاند، فجزيرة آيسلندا، فاسكتلندا في بريطانيا، فالنرويج) للتحقق من تحركات القوات الجوية السوفياتية[١].

وهنا لابد من البحث في العوامل الجغرافية:

أ- الموقع الجغرافي:

تمثل الجغرافيا بكل عناصرها المعروفة من مساحة وموقع ومناخ وطبيعة تضاريس وحدود بحرية ونهرية العنصر الأقدم الذي لعب دوراً أساسياً في تأثير الدولة وقوتها في العلاقات الدولية، وبالتالي في التوازن الدولي. فهناك علاقة وثيقة بين العامل الجغرافي وسياسة الدول وتطورها وعوامل قوتها وتأثيرها، ويمكن تلمس ذلك تاريخياً. ففي مطلع القرن الحادي والعشرين، لا يزال السعي لمزيد من المساحة في مضمونه ،وإن تغير في شكله، إلا أنه لايزال في مضمونه من أبرز الدوافع للتنافس من أجل حيازة المزيد من الموارد الطبيعية والسيطرة على مواقع التحكم الاستراتيجي. ومع العولمة، بما حملته من تطورات كانت الثورة العلمية والتكنولوجية أحد أهم ركائزها، تراجع دور العامل الجغرافي، إذ سُلبت بعض مزايا الجغرافيا السياسية، وبالتالي تراجعت مقومات العامل الجغرافي بكل عناصره كعوامل حاسمة ومؤثرة في التوازن الدولي، على الرغم من بقائها كحقائق ثابتة على الأرض[٢]. فالواقع أن تكنولوجيا الأقمار الصناعية غيرت العالم بصورة جذرية[٣]، وأزالت الحدود، فبات تحديد الأهداف العسكرية يتم عن طريق هذه الأقمار، بالإضافة إلى المئات من الأقمار الاصطناعية التجسسية، يضاف إلى ذلك التطور الهائل في صناعة الأسلحة (التقليدية والكيماوية والنووية)، خاصة الصواريخ

---

[١] المرجع السابق نفسه- ص٥٩ – ٦١.

[٢] خالد المعيني: الصراع الدولي بعد الحرب الباردة – مرجع سابق- ص٧٨-٧٩.

[٣] بيشرو حمه جان: تطور القانون الدولي العام في ظل النظام العالمي الجديد- (العراق- السليمانية- مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية- ٢٠١٠)- ص١٧٦.

العابرة للقارات، والتي يمكن أن تحمل عدداً من الرؤوس الحربية المتنوعة، والطائرات بدون طيار التي تحلق على ارتفاعات شاهقة ولها قدرة فائقة على إصابة أهدافها بأعلى دقة.

ب- الخصائص السكانية:

لهذه الخصائص، المتمثلة في العدد، والتركيب السكاني، والتجانس الاجتماعي، ووحدة الصف الوطني ومستوى الوعي، تأثير كبير على الدولة ودورها في المجتمع الدولي، وبالتالي على التوازن الدولي بشكل عام[١]. وتسهم الخصائص السكانية في التأثير، سلباً أو إيجاباً، في تحديد تأثير الدولة في التوازن الدولي من خلال مايلي[٢]:

١- الارتباط بين القوى البشرية والعوامل الاقتصادية، إذ إن عملية الإنتاج ترتبط بالقوة العاملة وتأهيلها.

٢- الارتباط بين العامل البشري وقوة الدولة عسكرياً، الذي يبقى ذا تأثير رغم التطور التكنولوجي في الميادين كافة.

٣- طبيعة التركيب السكاني.

٤- مستوى الوعي والمستوى الثقافي والعلمي للسكان.

ت- الموارد الطبيعية (الأولية):

يؤكد تاريخ الصراعات على أن السعي للحصول على الموارد الأولية كان أحد دوافع الحروب، وبالتالي التأثير على التوازن الدولي. وما ينبغي التأكيد عليه هو أن مستوى التأثير الإيجابي الناجم عن عملية الاستثمار الوطني لهذه الموارد يمثل قيمة أعلى من ذلك التأثير النابع من مجرد وجودها في هذه الدولة أو تلك. وعليه، فإن نوعية الاستثمار الوطني لهذه الموارد يتأثر بمدى الإرادة الوطنية أو التصميم السياسي، ومدى تفاعل ذلك مع نمو البنى العلمية والتكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية في إطار بيئة النظام السياسي[٣]. ولم يكن احتلال العراق في عام ٢٠٠٣ إلا تطبيقاً عملياً للسيطرة على النفط، أحد أهم موارد الطاقة في العالم.

---

[١] عدنان طه الدوري: العلاقات السياسية الدولية- (طرابلس – منشورات الجامعة المفتوحة- ط٤- ١٩٩٨)- ص٢٨٠.

[٢] ماجد شدود: العلاقات السياسية الدولية- (دمشق- منشورات جامعة دمشق- ط٢- ٢٠٠١)- ص٩٢-٩٣.

[٣] ثائر كامل الخزرجي: العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات – مرجع سابق- ص١١٠.

ث- الخصائص الاقتصادية:

تعد الخصائص الاقتصادية واحدةً من أهم العوامل التي تسهم في تحديد مدى تأثير الدولة في المجتمع الدولي، وبالتالي في التوازن الدولي، فالاقتصاد شريان القوة، وترتبط هذه الخصائص بغنى الدولة بالموارد الأولية ومدى استثمار هذه الموارد من قبل الدولة ذاتها بناءً على التطور الاقتصادي والقدرة على التصنيع، مع امتلاك تكنولوجيا التصنيع، ومن ثم تحقيقها الاكتفاء الذاتي الذي يغنيها عن الاستعانة بالدول الأخرى.. وهذا ينعكس على قوة الدولة وتأثيرها السياسي في المشهد الدولي، ومدى توظيف هذه القوة الاقتصادية في التأثير على مجريات العلاقات الدولية[1].

وللعوامل الاقتصادية جوانب متعددة من التأثير في العلاقات الدولية، مثل المساعدات والمنح والقروض التي تقدمها الدول الغنية للدول الفقيرة. وقد تُستخدم (وغالباً ما تُستخدم) كوسيلة للضغط والتأثير على الدول المحتاجة من خلال التهديد بقطع هذه المساعدات، يضاف إلى ذلك المقاطعة والعقوبات الاقتصادية وما يلحق ذلك من مصادرة للقرار السياسي. وهو ما يتم في عالم اليوم الذي تجتاحه العولمة بآلياتها وأدواتها، وخاصةً البنك وصندوق النقد الدوليين ومنظمة التجارة العالمية والشركات المتعددة الجنسية. وهنا، لا بد من الإشارة إلى أن العامل الاقتصادي يشكل الأرضية الصلبة التي تعتمد عليها القوة العسكرية. وليس خافياً على أحد الحروب الاقتصادية المعلنة والخفية بين الدول العظمى الحاضرة بقوة على الساحة الدولية بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي.

ثانياً: العوامل المكتسبة:

١- العامل العسكري:

وهو القدرة القتالية للدولة، وتشمل جميع الموارد البشرية والمادية التي تستطيع الدولة حشدها للمعركة بجميع أركانها (ديمغرافياً- اقتصادياً- تكنولوجياً). والقوة العسكرية لا تنفصل عن إرادة استعمالها، وهي إحدى أدوات السياسة الخارجية، والتي تتيح للدولة فرض إرادتهاعلى الخصم. والقوة العسكرية وسيلة لتحافظ الدولة على أمنها

[1] ماجد شدود: العلاقات السياسية الدولية- مرجع سابق- ص٩٣-٩٥. وأيضاً يمكن مراجعة: أبو عامر، علاء: العلاقات الدولية: الظاهرة والعلم.. الدبلوماسية والاستراتيجية (عمان- دار الشروق- ٢٠٠٤) - ص٥٧-٥٩.

القومي[١]. ومع أن متطلبات ضمان الأمن القومي تدعو إلى بناء ترسانة عسكرية ضخمة، بيد أن قيمتها الفعلية لا تكمن في كميتها فحسب، وإنما في نوعيتها أيضاً[٢]. وكما أشار الباحث سابقاً فإن العامل العسكري يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالعامل الاقتصادي الذي يشكل الركيزة الأساسية له.

٢- العامل التكنولوجي والمعرفي:

حظي موضوع تكنولوجيا المعلومات بأهمية كبيرة، وخاصةً في عالم ما بعد الحرب الباردة. وقد وُصفت الثورة المعلوماتية بالموجة التطورية الثالثة انطلاقاً من كونها يمكن أن تقود إلى إدخال المجتمعات الإنسانية في تطور قائم على محورية المعرفة والمعلومات. حتى بات هناك من يستخدم اصطلاح (رأس المال المعلوماتي)، على أساس أن تكنولوجيا المعلومات ببعديها الرئيسيين (شبكات المعلومات والاتصالات اللاسلكية) تعد شكلاً مميزاً من أشكال رأس المال، وإن كان رأس المال المعلوماتي وحده لن يحقق الفاعلية المنتظرة إلا من خلال استثماره على المستوى المادي أو الواقعي، وتعود الأهمية المتزايدة لهذا العامل في تحول الاقتصاد نحو العولمة والتدويل وتنوع مصادر المعلومات[٣].

لقد بات اقتصاد المعرفة عنصراً مهماً، أو أهم عنصر من عناصر الإنتاج، وأصبح فرعاً من فروع العلوم الاقتصادية، مثله مثل الاقتصاد الزراعي أو الصناعي، إلا أنه يقوم على فهم أكثر عمقاً لدور المعرفة ورأس المال البشري في تطور الاقتصاد وتقدم الدولة ومركزها في النظام الدولي. إن الاقتصاد الدولي يتجه أكثر فأكثر نحو اقتصاد المعرفة الذي يعتمد أساساً على استخدام تكنولوجيا المعلومات[٤].

ومن المعلوم أن الدول (خاصة الدول المتقدمة) تسعى لتسخير هذا العامل في تعزيز، ليس فقط قوتها الاقتصادية، بل قوتها العسكرية أيضاً، وكان اختراع القنبلة الذرية وإلقاؤها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية على كل من هيروشيما وناغازاكي في اليابان خلال الحرب العالمية الثانية تطبيقاً عملياتياً لتسخير هذه التكنولوجيا في الصراع الدولي، وأيضاً عند اختراع الحاسوب " الكومبيوتر" كان أول استخدام له في

---

[١] محمد موسى: أضواء على العلاقات الدولية والنظام الدولي- (بيروت- دار البيارق- ١٩٩٣) ص١٧.
[٢] ثائر كامل الخزرجي: العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات- مرجع سابق- ص١١٤.
[٣] المرجع السابق نفسه مباشرة- ص٣٤١.
[٤] باسم غدير: اقتصاد المعرفة- مرجع سابق ص ٧٤.

المجال العسكري وغزو الفضاء من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق في بداية ستينيات القرن العشرين. وبالتالي فإن المنجزات العلمية والتكنولوجية كانت توظف في المجال العسكري. لقد شمل التطور العلمي والتكنولوجي المرافق الحياتية كافةً، مما دفع الدول للتسابق في الوصول إلى قمة الهرم العلمي لكي تتفوق على غيرها وتحتل مكانة ذات تأثير بالغ ومهم في العلاقات الدولية. فالعلاقات الدولية في عصر الثورة المعلوماتية غدت تتسم بسيادة المعرفة والتقدم التكنولوجي. وبما أن المعلومات والمعرفة لاتعترفان بحدود سياسية سيادية للدولة، فإن إدارة العلاقات الدولية ينبغي أن تأخذ هذا الأمر بالحسبان[١].

وبالنتيجة فإن من يمتلك تكنولوجيا المعلومات والمعرفة يمتلك القدرة على المنافسة مع الآخرين، ويسعى للسيطرة في مختلف الميادين، ما يلعب دوراً محورياً في تعزيز مركز الدولة في النظام الدولي وتأثيرها فيه، مع الأخذ بالحسبان أن هذا العامل ينعكس، إما سلباً أو إيجاباً، على بقية العوامل الأخرى، وذلك حسب توظيفه في خدمة أو دمار البشرية.

٣- العوامل السياسية:

أ- الرأي العام:

في إطار الحديث عن العوامل المؤثرة في التوازن الدولي، فلا يمكن أبداً تجاهل عامل عابر للدول (أو الحدود أو القوميات) كالرأي العام العالمي، ولا يزال الجدل قائماً حول تأثير هذا العامل في مجرى العلاقات الدولية[٢]. إلا أن الباحث يرى، وضمن التحولات التي يشهدها العالم في إطار منظومة العولمة، وتحديداً العولمة الإعلامية، أن الرأي العام العالمي أصبح من أهم العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية، وبالتالي في التوازن الدولي من حيث تأثيره على سمعة الدولة عالمياً. وهنا لا بد من الإشارة إلى الدور الذي تضطلع به القنوات الفضائية التي غزت فضاءات العالم في رسم وتوجيه الرأي العام العالمي كقناة (CNN الأمريكية)، والدور الذي لعبته في تشويه صورة

[١] ثائر كامل الخزرجي: العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات- مرجع سابق- ٣٤٨.
[٢] مارسيل ميرل: سوسيولوجيا العلاقات الدولية- ترجمة: حسن نافعة (القاهرة- دار المستقبل العربي- ١٩٨٦)- ص٤٣٣.

وسمعة الاتحاد السوفيتي، وإظهار "صدام حسين" على أنه خطر على العالم كلّه، والتي قالت عنها "مادلين أولبرايت" إنها العضو السادس في مجلس الأمن الدولي، وغيرها من المحطات الفضائية العالمية. ولا بد هنا أيضاً من الإشارة إلى دور الدعاية في رسم اتجاهات الرأي العام، فالدعاية الفعالة هي التي تعمل على تحليل عقلية الرأي العام الخارجي المستهدف، والتعرف على جوانب الضعف في تركيبته السياسية والاجتماعية والأيديولوجية، وخلق ثغرات تحاول أن تنفذ منها إلى أهدافها، وهي إحدى الآليات التي كان " أودولف هتلر " يستخدمها في احتلال بعض دول أوروبا.

ب- العامل الدبلوماسي:

يمكن اعتبار عناصر قوة الدولة وتأثيرها في التوازن الدولي بمثابة المواد الأولية لهذا العامل، الذي تكون مهمته تجميع هذه العوامل في إطار واحد، ثم تقدير مدى وزنه في مجال علاقات القوى في المجال الدولي، وبالتالي يكون العامل الدبلوماسي هو عقل الدولة الذي يصهر قواها الخام في طاقة فعّالة في المجال الدولي[١].

ويتفق الباحث مع رأي الدكتور "اسماعيل صبري مقلد" في وجوب توافر عدة عوامل للدبلوماسية الناجحة تخدم قوة الدولة وهي[٢]:

١. القدرة على التحليل الشامل والمتعدد للظروف والمواقف الدولية. وبالتالي القدرة على التنبوء بردود الفعل التي تحدثها بعض التصرفات في ظروف دولية معينة.
٢. القدرة على خلق أفضل صور التوافق بين الإمكانيات المتاحة وأدوات التنفيذ.
٣. القدرة على تحييد التأثيرات الخارجية السلبية التي تقف في الجانب المضاد لمصالح الدولة.
٤. المهارة في عرض موقف الدولة واتجاهاتها بطريقة تحول دون استفزاز الدول التي قد يكون لها تأثير خاص في تلك المواقف.
٥. إظهار المرونة، لأن جمود الديبلوماسية وعدم مرونتها، يعدان في حد ذاتهما من العوامل السلبية التي تجلب عداء الدول عليها.

---

[١] عدنان طه الدوري: العلاقات السياسية الدولية- مرجع سابق- ص٣٠٠-٣٠١.
[٢] اسماعيل صبري مقلد: العلاقات السياسية الدولية- دراسة في الأصول والنظريات- (الكويت- دار كاظمة- ط٤- ١٩٨٣)- ص ١٨٦-١٩٠.

ت- العامل القومي:

تعني القومية بمفهومها العام ميلاً أو شعوراً بالإنتماء إلى جماعة حضارية معينة، ورغبة في التجمع والترابط لتحقيق غايات وأهداف مشتركة في ظل إحساس عام بوحدة المصير[١].

وفيما يخص هذا العامل، فتتمحور حول دوره في قوة الدولة قضايا عدة، أهمها[٢]:

١- إذا كانت الدولة مكونة من قومية واحدة فهذا يشكل عامل قوة للدولة لعدم وجود منازعات بين السكان من الناحية العرقية.

٢- إذا كانت الدولة مكونة من قوميات متعددة، وتوجد حالة ضعف في الدولة، فقد تنشأ بين القوميات منازعات يمكن أن تفكك الدولة ذاتها.

٣- إذا كانت الدولة مكونة من قوميات متعددة ولكن تسود بينها حالة الوئام والانسجام، فإن ذلك يشكل عامل قوة للدولة، فالتنوع القومي والإثني في الدولة يسهم في تنوع الثقافات والإمكانيات الاجتماعية والفكرية.

والقومية تمد كل دولة بقوة ديناميكية تجعلها تؤكد وجودها وتدعمه في مواجهة غيرها من الدول، وبالتالي تعمق القومية الشعور لدى كل دولة بأنها المسؤولة أساساً عن الدفاع عن كيانها ومصالحها في وجه التحديات القومية المناوئة[٣].

بشكل عام، يرى الباحث أن قدرة الدولة على المواءمة بين جميع أطياف المجتمع يشكل عامل قوة كبيرة للدولة، وبالتالي تأثيرها يكون أكبر في العلاقات الدولية، وفي التوازن الدولي، والعكس صحيح.

ث- النظام السياسي

فهو الذي يقود مقدرات الدولة ويدير إمكانياتها وفعاليتها في علاقاتها مع غيرها من الدول. وتمثل شرعية هذا النظام مصدر قوته، وبالتالي قوة الدولة، حيث يستمد شرعيته من جملة من المعطيات، أهمها[٤]:

---

[١] المرجع السابق نفسه مباشرة- ص٩٧.

[٢] ابراهيم سعيد: ما بين الجغرافية السياسية ومخاطر الجيبولوتيك والعولمة- مرجع سابق- ص١٢٧-١٢٨.

[٣] علاء أبو عامر: العلاقات الدولية: الظاهرة والعلم.. الدبلوماسية والاستراتيجية- مرجع سابق- ص٥٥-٥٦.

[٤] ابراهيم سعيد: ما بين الجغرافية السياسية ومخاطر الجيبولوتيك والعولمة- مرجع سابق- ص ١٢٩- ١٣٠.

١-طريقة وصوله للسلطة، ومستوى تمثيله الجماهيري.

٢-درجة تعبيره عن آمال مواطني الدولة وأهدافهم، ومدى شفافيته في قيادة الدولة بما يسمح بالمحاسبة ومحاربة الفساد.

٣- مدى قبوله لمبدأ تداول السلطة مع القوى السياسية الأخرى، وصونه للحريات.

ج- العامل الأيديولوجي:

تعرف الأيديولوجيا على أنها مجموعة من الأفكار أو (نظام من الأفكار) خاص بجماعة معينة وبحقبة زمنية محددة، وبالتالي تعبر عن واقع تاريخي[١]. ويعرّفها "لويس التوسير" بأنها منظومة من التصورات (صور، أوهام، أفكار أو مفاهيم) لها منطقها ودقتها المميزان وتتمتع بوجود ودور تاريخي في مجتمع معين[٢].

ويولِّد العامل الأيديولوجي مجموعة من المعتقدات والأوهام والصور بين صانع القرار ومحيطه على صعيد السياسة الخارجية، إذ يمثل العامل الأيديولوجي نظرة ذاتية للواقع (ذلك أن سلوك الأفراد لا تحدده مصلحتهم الموضوعية، بل تصورهم لمصلحتهم، وذلك حسب العالم الاجتماعي "جيري فاتر"). هذا، ويتوقف تأثير الأيديولوجيا في التوازن الدولي على عوامل عدة[٣]:

١-طبيعة الأيديولوجيا وما تفرض على تابيعيها من إصرار على التوصل إلى أهداف معينة، مع الأخذ بعين الاعتبار عمق الشعور بالانتماء إلى أيديولوجيا معينة وتأثير ذلك على أوضاع النظام الدولي.

٢-طبيعة الأهداف التي يعمل لها ويتحرك من أجلها دعاة تلك الأيديولوجيات.

٣-عدد الدول التي تشتمل على تابعين لأي من الأيديولوجيات، وعدد التابعين لهذه الأيديولوجيا في كل دولة. كذلك، يتحدد التأثير بنوع الدول التي استطاعت تلك الأيديولوجيات أن تتغلل فيها.

---

[١] علاء أبو عامر: العلاقات الدولية: الظاهرة والعلم.. الدبلوماسية والاستراتيجية- مرجع سابق- ص٤٧.

[٢] عبد العزيز جراد: العلاقات الدولية (الجزائر، دار موفم، ١٩٩٢)- ص٨٩.

[٣] علاء أبو عامر: العلاقات الدولية: الظاهرة والعلم.. الدبلوماسية والاستراتيجية- مرجع سابق- ص ٤٧-٥١.

ح- الأحزاب السياسية وجماعات الضغط:

من خلال دراسة الظاهرة الحزبية، يستطيع الباحثون، أن يطلعوا على التركيب الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع والعلاقات بين القوى الاجتماعية والأيديولوجية السائدة في المجتمع، وأساليب العمل السياسي والحزبي، وكيفية أداء الوظائف المختلفة للنظام السياسي. وبالإضافة إلى الوظائف الداخلية، تنجز الأحزاب السياسية وظيفة سياسة خارجية (صنع السياسة الخارجية أو المساهمة في عملية إعدادها أو التصدي لها بمعنى معارضتها). وتجدر الإشارة إلى أن نوعية ودرجة تأثير الأحزاب السياسية في صناعة القرار السياسي الخارجي، تتباين من دولة إلى أخرى وتبعاً لطبيعة نظامها السياسي[1]. ولا يقتصر العمل في الشأن العام على الأحزاب السياسية، وإنما يشاركها في ذلك ومن منطلقات غير حزبية تنظيمات يطلق عليها اسم (جماعات الضغط) التي تسعى للتأثير على السياسة العامة في الدولة الموجودة فيها بطريقتها وتلعب دوراً هاماً ومؤثراً في الحياة السياسية. ولا أدل على ذلك من "اللوبي اليهودي" في الولايات المتحدة الأمريكية، الذي يلعب دورا فاعلاً في سياسات الولايات المتحدة الخارجية تجاه منطقة الشرق الأوسط، ولا سيما دعمه اللا محدود للكيان الصهيوني.

[1] ثائر كامل الخزرجي: العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات- مرجع سابق- ص ١٢٢- ١٢٦.

المبحث الثاني: النظام الدولي " الجديد " والتوازن الدولي

رغم شيوع مصطلح النظام الدولي "الجديد" فإنه لا اتفاق على تأصيله أو مفهومه وطبيعته، بل لا اتفاق على وجوده أصلاً، غير أن الجميع متفقون على أن العالم يشهد مرحلة جديدة في العلاقات الدولية ينبغي أن تصاغ أسسها، وتنظم تفاعلاتها وقيمها وقواعدها في نظام دولي جديد.

ويمكن التمييز بين فهمين مختلفين ومتداخلين أحياناً:

أولهما: يتعلق بمعنى النظام بوصفه منظومة system، وهو مفهوم تنسب ريادته إلى "مارتون كابلان" الذي استخدمه كأسلوب علمي في إدراك حركات السياسات الدولية للوقوف على مقاصدها، انطلاقاً من فهم وتحليل عناصر المنظومة ومتابعة تفاعلاتها. ثم أصبح هذا النسق متداولاً في دراسة العلاقات الدولية باعتباره مستوى من مستويات التحليل القائم على إدراك العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية ورصد تفاعلاتها، بهدف معرفة أنماط السلوك السياسي الخارجي في محيط النظام ذاته.

أما ثانيهما: فإن مصطلح النظام ينصرف فيه إلى مجموعة القواعد العامة للتعامل الدولي في جوانبه الصراعية والتعاونية، كما تضعها القوى الكبرى في الجماعة الدولية وتفرضها على القوى الأخرى في مرحلة تاريخية معينة. فهو إذن فهم للنظام على أنه order، ويعني وجود نمط معين من القيم وقواعد السلوك التي تحكم التفاعلات بين وحدات النظام، لأن كل نظام يقرر نمطاً معيناً من القيم وقواعد السلوك التي تتصارع أو تسود فيه. وتركز دراسة النظام بهذا المعنى على تحليل قيم وقواعد السلوك التي تنتجها أطراف النظام بغية التعرف على نمط القيم وقواعد السلوك السائد[1].

المطلب الأول: المنظور الأمريكي للنظام العالمي "الجديد"

لقد أحدث انهيارالاتحاد السوفيتي في مطلع العقد الأخيرمن القرن العشرين، أكبر تغير في العلاقات الدولية بين قوى العالم منذ الحرب العالمية الثانية، وبتفكك المنظومة الشيوعية السابقة، زالت بنية القطبية الثنائية التي ظلت تشكل السياسات الأمنية للقوى

---

[1] محمد نصر مهنا: مدخل إلى علم العلاقات الدولية في عالم متغير- (الاسكندرية- المكتب الجامعي الحديث- ١٩٩٨)- ص ٢٧١- ٢٧٣.
وينظر أيضاً ثائر كامل الخزرجي: العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات- مرجع سابق- ص ١٧٦.

الكبرى لفترة تناهز النصف قرن، وبرزت الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الدولة العظمى الوحيدة.

ونتيجة لهذه المتغيرات الدولية العميقة، فقد شكلت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية – بعد الحرب الباردة – مادة جدل حار بين المفكرين والسياسيين المعنيين بالسياسة الدولية، وانقسم المشاركون في هذا الجدل إلى فريقين:

الأول، ويمثله المحافظون: ويدعمه كتاب وسياسيون أمريكيون يجاهرون بتحول الولايات المتحدة إلى إمبراطورية، ويأتي في طليعته "روبرت كاغان" و "وليام كريستول" و"وريتشارد بيرل" و"ديفيد فروم" و"دونالد رامسفيلد" و"ريتشارد تشيني" و "بول وولفويتز" وغيرهم من الإدارة الجمهورية السابقة.

الثاني، ويمثله الليبيراليون: وهو الفريق الذي يحلل الوضع الذي آل إليه المشهد في ساحة العلاقات الدولية، ويرى أنه بالرغم من الاندفاعة القوية للولايات المتحدة الأمريكية نحو تكريس امتيازاتها الامبريالية، فإن هذه الامبريالية قد ضلت الطريق، وأخذت، بحكم طبيعة الأشياء، تظهر عليها علامات التحلل والسقوط. ومن أنصار هذا الفريق "هنري لورنس"، الذي كتب مقالاً قبل ستين عاماً تنبأ فيه بهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم ودعا لأن تكون الولايات المتحدة، ليس الدولة الأقوى فحسب، بل " الأفضل "، وأن تشاطر الآخرين مركز القيادة. وينتمي لهذا الفريق أيضاً "إيمانويل تود" و"بول كينيدي" وغيرهم[1]

أما على الصعيد الرسمي الأمريكي – المتعلق بمؤسسات الدولة الأمريكية – فقد تملّكت الولايات المتحدة فكرة "الإمبراطورية"، وطرحت نفسها بإلحاح في أعقاب حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١م، وقد كان الشغل الشاغل لإدارة "جورج بوش الأب"، هو كيفية المحافظة على المركز الإمبراطوري المهيمن على امتداد القرن الحادي والعشرين، وكان من المفترض أن يكون ذلك جدول أعمال إدارة "جورج بوش الأب" عندما يعاد انتخابه – كما كان متوقعاً – لولاية رئاسية ثانية، غير أن آمال وطموحات الطاقم الجمهوري لم تتحقق نتيجة لفوز المرشح الديمقراطي " بيل كلينتون" في الانتخابات الرئاسية مطلع عام ١٩٩٢، رافعاً شعار النهوض الاقتصادي – الذي لمس فيه نبض الشارع الأمريكي – بقوله "إنه الاقتصاد يا غبي"، موجهاً هذا الخطاب إلى

---

[1] إيمانويل تود: ما بعد الإمبراطورية، دراسة في تفكك المجتمع الأمريكي- (بيروت- دار الساقي- الطبعة الأولى- ٢٠٠٣) ، ص١١- ١٣.

سلفه الحالم بتعزيز الإمبراطورية الأمريكية، وإذا كان "جورج بوش الأب"، قد فشل في معركته الانتخابية، فقد ثبت أن " المشروع الإمبراطوري الكبير الذي تجلى لإدارته ولأقطابها لم يسقط، لأن المشروعات التاريخية الكبرى، أوسع من الضرورات اليومية المؤثرة مباشرة على صناديق الاقتراع"[1].

ففي شهر آذار من عام ١٩٩٢، أي بعد دخول "بيل كلينتون" إلى البيت الأبيض بخمسة أسابيع، أعدت وزارة الدفاع الأمريكية مشروع استراتيجية شاملة هدفها الحفاظ على الأحادية القطبية عن طريق منع ظهور أي منافس عالمي[2]، وقد جاء في دليل التخطيط الدفاعي لصوغ سياسة الأمن القومي الصادر عن البنتاغون ما يلي:

"إن مهمة الولايات المتحدة الأمريكية السياسية والعسكرية لحقبة ما بعد الحرب الباردة، سوف تكون ضمان عدم السماح لأية قوة عظمى منافسة بالبروز، سواء في أوروبا أو آسيا أو الجمهوريات التي كانت تشكل فيما مضى الاتحاد السوفياتي ". ويضيف دليل التخطيط " إن جانباً من مهمة الولايات المتحدة سوف يكون إقناع المنافسين المحتملين بأنهم ليسوا في حاجة إلى التطلع إلى دور أكبر أو السعي إلى تقوية مراكزهم لحماية مصالحهم الشرعية"، كما يدافع الدليل عن عالم تهيمن عليه قوة عظمى واحدة يمكنها الاحتفاظ بهذا الموقع إلى أجل طويل، بانتهاج سياسات بناءة ووجود قوة عسكرية تكفي لثني أية دولة أو مجموعة من الدول عن تحدي سيادة الولايات المتحدة " ويطلب هذا الدليل من الولايات المتحدة الأمريكية أن " تأخذ في الاعتبار مصالح الدول الصناعية المتقدمة لثنيها عن تحدي القيادة الأمريكية أو السعي إلى قلب النظام السياسي والاقتصادي القائم".

وإذ يشيد الدليل "في دمج ألمانيا واليابان في نظام حكم أمريكي للأمن الجماعي وإقامة منطقة سلام ديمقراطية"، فإنه ينفي أي دور للعمل الجماعي عبر مؤسسات الأمم المتحدة، ويصر على "حق الولايات المتحدة" بالتحرك بمفردها عندما يستحيل تنسيق تحرك جماعي أو في أحوال تتطلب ردّ فعل سريع".

---

[1] محمد حسنين هيكل: الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق- (القاهرة - الشركة المصرية للنشر العربي والدولي – الطبعة الخامسة- شباط- ٢٠٠٥)، ص١٤٩- ١٥١.

[2] ينظر : وليم وولفورث: استقرار عالم القطب الواحد- (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية- أبو ظبي- سلسلة دراسات عالمية- العدد ٣٦- ٢٠٠١)- ص٧. كما ينظر: أليكس كالينيكوس: الاستراتيجية الكبرى للإمبراطورية الامريكية- مركز الدراسات الاشتراكية- مصر- العدد ٩٧- شتاء ٢٠٠٢- ص ١١. ويمكن العودة إلى النص المنشور على موقع المركز على الانترنيت:
http://www.e-socialists.net/book/export/html/1803

أما بخصوص أوروبا، فينتهي الدليل إلى القول "لتفادي علاقة تنافسية علينا أن نسعى إلى منع بروز ترتيبات أمنية أوروبية خاصة قد تزعزع أسس "الحلف الأطلسي"، ويؤكد أن على الولايات المتحدة "ألا تفكر في سحب قواتها الجوية من أوروبا، وأن تخطط لنقل المواجهة إلى خطوط متقدمة للدفاع عن دول أوروبا الشرقية، إذا ما تم التوافق مع حلفائنا على هذا الأمر"[١]

ورغم أن دليل التخطيط الدفاعي لم يتخذ شكلاً نهائياً رسمياً قط، إلا أنه كان وثيقة كاملة، وسرّبت مسودتها إلى صحيفتي "واشنطن بوست"، و"نيويورك تايم" ، ووفقاً لـ"بارتون غلمان"، مراسل صحيفة واشنطن بوست، الذي تسلم الوثيقة المسرّبة، فقد كانت الوثيقة تحتوي على كلمة "استباق"[٢]، وهو ما يعني اتخاذ أي إجراء بما فيه القوة العسكرية ضد أية دولة يمكن أن تشكل تهديداً للولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها في العالم.

أما عن سبب اختفاء هذه الوثيقة "بعدم اتخاذها شكلاً رسمياً" ، فهذا يُعزى إلى أن إدارة "بيل كلينتون"، كانت تعي تماماً أهمية المشروع الإمبراطوري الأمريكي ومطّلعة على وثائقه، إلا أنها كانت عازمة على تحقيقه وفق أولوياتها، ولدى إدارة "بيل كلينتون" في ذلك جملة من الأسباب:

١- من ناحية، لأن تلك الإدارة أعطت الأولوية للاقتصاد، وبلغت في شأنه درجة مقبولة من النجاح.
٢- لقد آثرت إدارة "بيل كلينتون" أن تتخذ أسلوباً أكثر "نعومة" مع بقية العالم، نتيجة للانتقادات الواسعة التي أثارتها تلك الوثيقة، مما دفع بتلك الإدارة إلى إصدار نسخة منقحة وأقل إثارة للاستفزاز.
٣- يلي ذلك أن "بيل كلينتون" أدرك لاحقاً أن مشروع الولايات المتحدة الأمريكية الإمبراطوري يصعب تنفيذه بتجاهل أوروبا والكتل البشرية الكبرى في آسيا، التي سارعت في لحاقها بأسباب التقدم، كما أن نجاح المشروع الإمبراطوري

---

[١] جورج حجار: العولمة والثورة، شعبي سيحكم- (بيروت- بيسان للنشر والتوزيع والإعلام- ط١- ٢٠٠٠)- ص٣٤.
[٢] ستيفان هالبر- جاناثان كلارك: التفرد الأمريكي المحافظون الجدد والنظام العالمي- (بيروت- دار الكتاب العربي- ٢٠٠٥)- ص١٩٠- ١٩١.

الأمريكي في رأيه يلزمه تجنب إثارة الشكوك، وتقليب مواجع أطراف إمبراطورية أوروبية سابقة، مازال لها تأثير في القارة وعبر البحار[١].

وفي نهاية المطاف، فقد تحقق لداعمي اتجاه " الإمبراطورية " مبتغاها، بوصولها إلى البيت الأبيض، بعد أن كان لها "آل بوش" سنداً ودعماً، وجسراً للوصول، وقد تم انتخاب "جورج بوش الابن" بعد حملة انتخابية شاقة وعنيفة "ومشوبة في شرعيتها".

المطلب الثاني: الاستراتيجية الامبراطورية للولايات المتحدة الأمريكية

إن صعود "الإدارات المؤدلجة"، والمتعصبة للقوميات، عادة ما يكون مؤشراً على أن فترات حكمها ستكون مضطربة، ومشحونة بالتوترات والأزمات، ولأن ذلك الفريق المؤدلج كان متلهفاً لوضع خططه وبرامجه السابقة "موضع تنفيذ" بعد أن ظل في الشتات لمدة ثماني سنوات، فما أن وصل هذا الفريق إلى السلطة حتى شرع أعوانه وأجهزته الرسمية والإعلامية –التي يدعمها هذا الفريق– في تسويق ثقافة الرعب بين صفوف الجمهور الأمريكي، بدعوى أن أعداء الولايات المتحدة يتربصون بها وعازمون على ضرب مصالحها ومؤسساتها أينما وجدت، وقد استجاب المحافظون الجدد بسرعة ومهارة لتشكيل بيئة محلية ودولية مليئة بانعدام الأمن، مع المحافظة عليها[٢].

فبعد أن نجحت الإدارة المؤدلجة في تضليل الرأيين المحلي والعالمي، افتعلت أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١، لكي تظهر الولايات المتحدة أمام العالم كأمة مغدورة، ومعتدى عليها وعلى رموز عظمتها، في عقر دارها، مما يفسح المجال رحباً أمام إطلاق شهيتها للانتقام ورد الاعتبار[٣].

---

(١) محمد حسنين هيكل: الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق، مرجع سبق ذكره، ص١٥٣- ١٥٤.

(٢) ينظر ستيفان هالبر – كلارك، جوناثان: التفرد الأمريكي، مرجع سبق ذكره، ص٢٦٧ وما بعدها

(٣) بالرغم من نسبة أحداث الحادي عشر من سبتمبر لتنظيم القاعدة الإرهابي، فقد شككت أصوات وأقلام عربية وغربية عدة في مصداقية هذه الرواية ومنفذيها، وعلى سبيل المثال في كتابة أقواس الهيمنة، يصف- إبراهيم أبو خزام- تلك الأحداث بأنها "أحداث لفها الغموض وسيظل فاعلها مجهولاً إلى وقت بعيد، فهي أحداث لاتخدم سوى الاستراتيجيات الصهيونية والأمريكية بصرف النظر عن من سيسند إليه هذا الفعل". ينظر: ابراهيم أبو خزام: أقواس الهيمنة- (طرابلس –الجماهيرية- دار الكتاب الجديدة- دار أويا للنشر والتوزيع- ط١- ٢٠٠٥) ، ص١٩٩.
أما سعيد اللاوندي- في كتابه وفاة الأمم المتحدة- وبخصوص تلك الأحداث، فقد كتب يقول:
"إن الولايات المتحدة لجأت إلى أسلوب الخديعة لكي تفرض فكرها الإمبراطوري الكريه، فقامت بفبركة أحداث ١١ سبتمبر التي فتحت شهيتها للانتقام.. ويتساءل: ولم لا؟ أليست هي الدولة الجريحة التي مات من مواطنيها نحو ثلاثة آلاف شخص تحت أنقاض برج التجارة في نيويورك؟! بمعنى آخر: لم يعد خافياً على أحد أن أحداث ١١ سبمتبر هي صناعة أمريكية محضة، لأنها تخدم أهداف الفكر الإمبراطوري الأمريكي الذي يريد أن يسيطر على العالم من أقصاه إلى أدناه امتثالاً لمقولة مادلين أولبرايت "العالم لنا العالم للأمريكان!"، للإطلاع على

وقد كان أول رد فعل أمريكي إزاء الهجمات التي تعرضت لها نيويورك وواشنطن في ١١ أيلول ٢٠٠١ م، يتمثل في إطلاق مجلس الشيوخ يد الرئيس "جورج بوش الابن"، للمضي في الحرب على أفغانستان، ومنذ اللحظة الأولى وجهت الولايات المتحدة الأمريكية الاتهام بشكل مباشر إلى "أسامة بن لادن"، وتنظيم القاعدة، وقد بدأت الحرب بالفعل في ٨-١٠-٢٠٠١، وانتهت في ٢٠-١٠ من العام ذاته، دمرت من خلالها الولايات المتحدة البنى التحتية للمدن الأفغانية، كما أدى القصف الأمريكي على أفغانستان إلى سقوط أكثر من ألف قتيل غالبيتهم من الأطفال والنساء[١].

وفي حقيقة الأمر، حققت الولايات المتحدة ما هو أبعد من توجيه ضربة قاصمة لحكومة طالبان، وهو جعل الطريق سالكة أمام مشروع الإدارة الأمريكية، والمتثمل بمد خط أنابيب الغاز والنفط من تركمانستان إلى الساحل الباكستاني وتحديداً ميناء غفدار الباكستاني، ويمر هذا الخط عبر أفغانستان، وتتألف هذه الشبكة من أنبوبين لنقل الغاز وثالث لنقل النفط، ولذا، فيستوي الأمر لدى – الولايات المتحدة- إذا ما كان "أسامة بن لادن" وراء تفجير برجي التجارة العالمية أم لا، لأن المهم أن الساعة دقت لتطبيق الخطة القديمة، طالما أن الذريعة موجودة[٢]، إذ اتخذت الولايات المتحدة من تلك – الهجمات الإرهابية- ذريعة للتدخل العسكري، لخدمة مصالحها الاستراتيجية في منطقة قلب العالم "آسيا الوسطى ودول بحر قزوين"، والتي تتميز بأهميتها القصوى سياسياً وجغرافياً واقتصادياً وأمنياً*. ويستكمل الوجود العسكري الأمريكي في هذه المنطقة فرض هيمنة الولايات المتحدة على المفاصل الأساسية في الكرة الأرضية، والذي يستهدف بشكل مباشر تحقيق الأهداف التالية:

١- الضغط على الاتحاد الأوروبي عن طريق السيطرة الكاملة على ما تبقى من منابع النفط، والتنسيق معه في سبيل زيادة المكاسب.

المزيد، ينظر سعيد اللاوندي: وفاة الأمم المتحدة- (نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع- الإدارة العامة للنشر- ط١- شباط- ٢٠٠٤)- ص٥٩ وما بعدها.

أما على الصعيد الغربي، فقد صدرت كتب عديدة تعمق هذا الاتجاه أشهرهما كتابان للكاتب الفرنسي تيري ميسان وهما: "الخديعة الرهيبة" و"بنتاجيت" وكتاب ١١ سبتمبر مؤامرات ونظريات وأسرار للكاتب الألماني ماتياس بروكر الذي يقول: "إن ١١ سبتمبر لم يكن موعداً للإبادة الجماعية فحسب وإنما أيضاً بؤرة للتلفيقات والأكاذيب والتناقضات المذهلة التي تغطي على الأسباب الحقيقية وتخفي المخططات المخابراتية الكامنة خلفها"، ينظر سعيد اللاوندي: أمريكا والعالم حرب باردة جديدة- (نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع- الإدارة العامة للنشر- ط٢- ٢٠٠٤) ، ص١٧ في الهامش.

[١] محمد رضا جليلي- تيري كيليز: جيوسياسية آسيا الوسطى- (بيروت- منشورات دار الاستقلال للثقافة والعلوم القانونية- ط١- ٢٠٠١)- ص٢٦- ٢٧.

[٢] المرجع السابق نفسه مباشرة- ص٣٤-٣٥.

* تشتهر هذه المنطقة من العالم بأهميتها القصوى سياسياً واستراتيجياً واقتصادياً وأمنياً ، مما يجعلها محور الاهتمام العالمي والأمريكي خصوصاً، ولمن أراد التوسع حول هذا الموضوع ، يراجع- إبراهيم أبو خزام: أقواس الهيمنة- مرجع سبق ذكره- ص١٣٣-١٥٢.

٢- وضع السلاح النووي والصواريخ العابرة الباكستانية تحت الإشراف الأمريكي.
٣- إحكام الرقابة على الصين، باعتبارها الهدف الأهم والأخطر.
٤- تطويق الهند وجعلها تحت الرقابة الدائمة، ومنعها من التحالف مع الصين وروسيا.
٥- الوقوف على أبواب روسيا عسكرياً، ومقارعة الروس في أراضيهم.
٦- وضع إيران تحت الرقابة المباشرة للولايات المتحدة.
٧- نقل مركز المصالح الاستراتيجية والاقتصادية من الوطن العربي إلى محيط بحر قزوين[١].

وهكذا، يتضح جلياً أن أولى حروب القرن، كانت تستهدف – في حقيقتها- ضمان بقاء الولايات المتحدة "مهيمنة" على امتداد هذا القرن، من خلال خلق عدو غير معروف تحت اسم "الإرهاب".

هذا، ولم يكتف المحافظون الجدد بهذا القدر، وإنما استغلوا تلك الأحداث التي نمّت الهاجس الأمني لدى الناخب الأمريكي، لإفساح المجال أمام إحياء وتفعيل الوثيقة التي تمّ صدورها – بشكل غير رسمي- عام ١٩٩٢ لتجد لها مكاناً في مؤسسات الدولة الأمريكية مرة أخرى، بعد أن هيأ لها صنّاعها الظروف الملائمة للانبعاث من جديد من خلال نشرهم ثقافة الرعب، وإثبات عدم صحة الفكرة المتعلقة بحصانة الولايات المتحدة جغرافياً، لتعبئة جهود الأمة لتحقيق الأمن، وضمان عدم تكرار اعتداءات مشابهة لاعتداءات ١١ أيلول ٢٠٠١ مستقبلاً.

ولذلك، صدرت تلك الوثيقة – من جديد- بعد أحداث الحادي عشر من أيلول، لكي تكون مبرّرة وأقل استفزازاً، الذي سبق وأن جوبهت به عام ١٩٩٢. وقد أُعلنت رسمياً في ٢١-٩-٢٠٠٢ م، وقدمت قبلها بيوم إلى الكونغرس، وهي مكونة من ثلاث وثلاثين صفحة. وللوقوف على وجه التطابق بين دليل التخطيط الدفاعي لعام ١٩٩٢، ووثيقة استراتيجية الأمن القومي الصادرة في عام ٢٠٠٢، فإن أهم الأفكار والمبادئ التي تضمنتها هذه الوثيقة، قد تمثلت بما يلي[٢]:

---

[١] محمد رضا جليلي - تيري كيليز: جيو سياسية آسيا الوسطى - مرجع سبق ذكره- ص٢١.
[٢] عاطف الغمري: من يحكم أمريكا جماعة الصقور ونظرتهم للعرب وإسرائيل- (القاهرة- المكتب المصري الحديث- ط١- ٢٠٠٢)، ص٢٦٣- ٢٦٥.

١- إن الولايات المتحدة لن تسمح بتحدي تفوقها العسكري العالمي، وأن تكون قدراتها العسكرية قوية بما يكفي لمنع أي منافسين محتملين لقوتها العسكرية من بناء قوتهم العسكرية بصورة يمكن أن تزيد أو تتساوى مع قوة الولايات المتحدة.

٢- سوف تستخدم الولايات المتحدة قوتها العسكرية والاقتصادية لتشجيع قيام المجتمعات الحرة والمفتوحة، وستفعل كل ما في وسعها للمحافظة على وضعها بوصفها القوة العظمى الوحيدة في العالم.

٣- "الإرهاب" سيكون هو المحور الذي تدور حوله الاستراتيجية الأمريكية.

٤- توجيه ضربة وقائية عسكرية ضد أية دولة ترى الولايات المتحدة أنها تشكل تهديداً مستقبلاً لها، بما في ذلك تغيير نظام الحكم فيها، إذ تؤكد الولايات المتحدة بأنها لن تكف عن السعي لكسب تأييد الأسرة الدولية ودعمها، وأنها لن تتردد في التحرك وحدها لممارسة(حقها في الدفاع عن النفس) عبرالعمل استباقياً.

إن التغير في موازين القوى، يحكمه قانون الصراع، وهو ما تم تبيانه سابقاً، ذلك أن الصراع ظاهرة طبيعية في حياة الدول، ولما كانت الدولة ميالة دائماً للتفوق لا للتساوي - وهي دائماً تبذل أقصى جهودها للوصول إلى هذه الغاية- غير أنها غالباً لا تستطيع إدراك ذلك، وحتى وإن أدركته، فإن غيرها من الدول سيحاول اللحاق بها، وذلك هو ما يحدث فعلاً، فينشأ توازن القوى كحاصل للتنافس والصراع[١]، ثم إن هذا التوازن لا يتصف بالجمود وإنما هو حركي بطبيعته، فالأطراف التي تشكله تظل متصارعة وراغبة في التفوق إلى أن يقود للحرب أو للهيمنة الفردية.

إن توازن القوى هو قانون تاريخي مكمل لقانون الصراع وناشئ عنه، فالصراع بين الدول يقود ضرورة إلى ظهور نسق دولي، وحالة من حالات التوازن بين بعض القوى الدولية[٢]، إذ يكاد يكون هناك قانون طبيعي في السياسة الدولية يقضي بأنه عندما تتعاظم قوة إحدى الأمم، فإن الآخرين يتكتلون لموازنة قوتها[٣]، ذلك أن اختلال التوازن وضع شاذ، لا يتفق مع منطق الطبيعة.

---

[١] ابراهيم خزام: الحروب وتوازن القوى- (عمان- الدار الأهلية للنشر والتوزيع- ط١- ١٩٩٨)- ص٦٤.
[٢] المرجع السابق نفسه مباشرة، ص٩.
[٣] جوزيف ناي: مفارقة القوة الأمريكية- (الرياض- دار العبيكان- ط١- ٢٠٠٣)- ص٢٨.

وبالعودة إلى وثيقة استراتيجية الأمن القومي الآنفة الذكر، فقد عمد مصممو تلك الوثيقة – بعد تهيئة الظروف لإحيائها من جديد– إلى تفعيلها ووضع ما جاء فيها موضع تنفيذ. فكان العراق هو عينة الاختبار، إذ سوّقت الإدارة الأمريكية سيلاً من الذرائع والتهم الموجهة للعراق – لتبرير عملياتها العسكرية ضده – بتهمة "الإرهاب" وامتلاك أسلحة الدمار الشامل، والتعامل والارتباط مع نظام القاعدة الإرهابي، وبتهمة الدكتاتورية وانتهاك حقوق الإنسان إلخ...

وفي تقديرالباحث، لا تختلف الحرب على العراق – في مقاصدها وأهدافها الحقيقية– عن الحرب على أفغانستان، فكلاهما كان حرباً من أجل تكريس الهيمنة، وللحفاظ على الوضع الدولي، القائم على الأحادية والتفرد، أما السبب غير المذكور – رسمياً– للهجوم الاستباقي على العراق، فهو النفط، وباعتبار أن النفط مادة أولية حيوية، فهو يمثل إحدى أنجع الوسائل لفرض الهيمنة، ولتعطيل اقتصادات الدول المتقدمة.

وقد وصف الباحث الأمريكي "نعوم تشومسكي" استراتيجية الولايات المتحدة البترولية بقوله: "النفط مورد طبيعي أساسي للاقتصاد الأمريكي، لكنه يقع في أقاليم لا تعود للأمريكيين ولابد من بقائه في متناول الولايات المتحدة، وعليه فإنها مستعدة لخوض الحرب لشراء نفط ليس لها وبالكمية والسعر اللذين تحددهما"[١].

كما أعطى "بول وولفويتز" مصداقية غير مرغوبة للهجوم الاستباقي الذي شنته بلاده على العراق – وذلك أمام قمة آسيوية في سنغافورة– عندما قال: " إن أهم اختلاف بين كوريا الديمقراطية والعراق هو أنه لا خيار لنا في العراق من الناحية الاقتصادية، فالبلد يسبح على بحر من النفط "[٢].

وفي كتابه "ما بعد الإمبراطورية"، يتنبأ "إيمانويل تود"، بأن النشاط العسكري الأمريكي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، سيكون موجهاً ضد الوطن العربي والعالم الإسلامي، وذلك لدوافع اقتصادية وعسكرية وثقافية. أما الدافع الاقتصادي وهو الذي يهم الباحث في هذا المقام، فقد تطرق إليه "إيمانويل تود" في كتابه المذكور، لهشاشة الأوضاع الاقتصادية في الولايات المتحدة، بل إنه نفى عنها مطلقاً وصف القطب

---

[١] ميشال يوغنون موردان: أمريكا التوتاليتارية- (بيروت- دار الساقي- ط١- ٢٠٠٢)، ص١٦٢.
[٢] ينظر: ستيفان هالبر - كلارك، جوناثان: التفرد الأمريكي، مرجع سبق ذكره، ص٢٠٣.

الاقتصادي العالمي، نتيجة لتفاقم العجز في الميزان التجاري الأمريكي، الذي دفع بدوره – الولايات المتحدة – للاستعانة بالتدفقات الرأسمالية من الخارج بمقدار العجز ذاته[١].

ومع دخول العالم مرحلة الاقتصاد الليبيرالي المعولم، فقد أدى تحرير المبادلات التجارية إلى ازدياد الفروق في المداخيل في العالم بأسره، كما أدت المنافسة الدولية في كل مكان إلى جمود مستوى الأجور وإلى صعود كبير في مستوى الأرباح، وبما أن الأجور المتدنية في كل مكان لا تسمح بامتصاص الإنتاج المتزايد، فقد ترتب على ذلك حدوث حالة من "الكساد الاقتصادي العالمي"، التي يعاني منها الاقتصاد الدولي كنتيجة طبيعية لإطلاق المبادئ الليبيرالية الجديدة[٢].

وإذا كانت الحروب على أفغانستان والعراق قد تطابقتا في الهدف والغاية، باعتبارهما حروباً لبسط الهيمنة، وللحفاظ على المكاسب الاستراتيجية التي تحققت للولايات المتحدة بانهيار المعسكر الشرقي، إلا أنهما اختلفتا من جهة ثانية. ففي الوقت الذي حظيت فيه الولايات المتحدة بتحالف دولي عريض، ودعم عالمي واسع، في حربها على أفغانستان، فإنها ظهرت معزولة ومنفردة في حربها على العراق، ما خلا تأييد بريطانيا واستراليا إلى حد ما، ونظراً لإصرار الولايات المتحدة على عسكرة سياستها الخارجية بعدم اكتراثها لرأي الحلفاء، والأخذ بالحسبان "الصلاحية الرسمية" للحرب على العراق، وذلك باستصدار قرار من مجلس الأمن يخولها استخدام القوة ضده، فإن "العنجهية" التي سبق وأن حذرها منها "جوزيف ناي"[٣]، قد برزت جلياً في حربها العدوانية على العراق عام ٢٠٠٣ م، مما دفع بالاتحاد الأوروبي إلى صياغة مشروع دستور أوروبي موحد، لكي يتحول الاتحاد الأوروبي إلى قوة موحدة. وبذلك فإن هذه الخطوة الأوروبية غير المسبوقة لإعداد مشروع دستور أوروبي موحد، تُقرأ على أنها رد فعل على سياسات الولايات المتحدة الأمريكية وهيمنتها.

وقد عبر "هنري كيسنجر" عن ردود الفعل هذه، بأنها "النتيجة التي لا مفر منها لموقع الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها القوة العظمى الوحيدة المتبقية، وسوف تظل

---

[١] ينظر: إيمانويل تود: ما بعد الإمبراطورية، مرجع سبق ذكره، ص٣٩-٤٠.

[٢] المرجع السابق نفسه مباشرة ، ص٩٣.

[٣] إن من أبرز الأصوات التي تحذر الولايات المتحدة من السياسات الأحادية الجانب هو –جوزيف ناي- الذي يدعو بلاده في مؤلفه "مفارقة القوة الأمريكية" إلى الاهتمام بالقوة الناعمة الطرية- سبق وتم الحديث عنها- التي يعرفها "بأنها ليست قوة ثقافية فقط، بل إن القيم التي تدافع عنها حكومتنا في سلوكها في الداخل كالديمقراطية وفي المؤسسات الدولية كالإنصات إلى الآخرين وفي السياسة الخارجية تدعيم السلام وحقوق الإنسان تؤثر كذلك على تفضيلات الآخرين" ينظر: جوزيف ناي: مفارقة القوة الأمريكية، سبق ذكره، ص٤٢

– ويقصد بذلك عملية نسج التحالفات– بغض النظرعن كيفية ممارسة الولايات المتحدة لدبلوماسيتها، فالقوة المهيمنة تثير بشكل تلقائي مسعى عند المجتمعات الأخرى لتحقيق مكانة أكبر لقراراتها وتقليص الموقع النسبي للدولة الأقوى، لكن حتى ولو عُدّت هذه التجمعات على أنها لبنات البناء المحتوم للنظام الدولي الجديد، فمستقبل العالم يعتمد على ما إذا كانت باقي الدول ترى هويتها متوافقة مع التعاون مع الولايات المتحدة أو معارضة لها"[١].

ومثلما انتهجت الولايات المتحدة "الحروب" طريقاً لضمان الهيمنة، ووسيلة لتحقيق إمبراطوريتها العالمية، فقد لجأت أيضاً إلى ما يسمى بسياسات "فرق تسد"، التي تم الحديث عنها سابقاً كإحدى وسائل تحقيق التوازن الدولي. وبما أن أوضاع اختلال التوازن، حالياً، تميل لمصلحة الولايات المتحدة، فقد عمدت هذه الأخيرة إلى انتهاج تلك السياسات مع الاتحاد الأوروبي، ومع النمور الآسيوية أيضاً، وتحديداً في عهد إدارة الرئيس الأسبق "بيل كلينتون"، الذي حاولت إدارته منع الدول الآسيوية تشكيل المؤتمرالاقتصادي لشرق آسيا، وسعت لفرض إتفاقية نافتا، وهي إتفاقية التجارة الحرة التي وقعتها الولايات المتحدة مع كندا والمكسيك، وإتفاقية التعاون الاقتصادي في آسيا، الباسيفيك " أبيك "، وهي إتفاقية وقعتها الولايات المتحدة مع روسيا والصين واليابان، وذلك لعرقلة المؤتمر الاقتصادي لشرق آسيا، ومن المعروف أن هذه المبادرة تخدم مصلحة أمريكا فقط. كما مارست الولايات المتحدة ضغوطاً على اليابان كي لا تنضم إلى المؤتمر الاقتصادي لشرق آسيا، وحاول مستشارو "بيل كلينتون" إغراء سنغافورة وتايوان وكوريا الجنوبية بعضوية "نافتا"، وحاولوا خلق الانطباع بأن آسيا تستطيع الاستفادة من هذه الاتفاقية بالرغم من استبعاد اليابان، وقد حاولت شخصيات أمريكية عدة أن تستميل رئيس الوزراء الماليزي "مهاتير محمد" وقالوا له[٢]: "لاتستطيع أن تثق في اليابان"، "وإذا أنشأتم المؤتمر الاقتصادي لشرق آسيا فإن اليابان ستسيطر على شرق آسيا". وقالوا له أيضاً: "إذا انسحبت القوات الأمريكية من آسيا فستعود اليابان لتصبح قوة عسكرية غاشمة".

---

[١] هنري كيسنجر: هل تحتاج أمريكا لسياسة خارجية- (بيروت- دار الكتاب العربي- ط١- ٢٠٠٢)، ص٢٩٣.
[٢] المرجع السابق، ص١٢٤.

ورداً على ذلك، يقول رئيس الوزراء الماليزي الأسبق "مهاتير محمد": "إن الولايات المتحدة تدعي أننا خائفون من اليابان والصين، ولكننا لا نشعر بذلك لسبب بسيط جداً هو أنَّ كل دول شرق آسيا تدرك أن لا حاجة لقهرالآخرين لتحقيق الازدهار"[١].

ومن هنا يتضح جلياً أن المؤامرات الأمريكية ضد الازدهار الاقتصادي لشرق آسيا كانت مكشوفة من قبل القيادات الآسيوية، وهم يدركون جيداً أن سياسات فرق تسد التي ترعاها الولايات المتحدة لا تخدم سوى مصالحها...

ومثلما تآمر "بيل كلينتون" على المؤتمرالاقتصادي لشرق آسيا، ناصحاً أعضاءه بالانضمام إلى اتحاد "نافتا"، فقد كرر خلفه "جورج بوش الابن"، ذات المحاولة مع اتحاد المركوسور[*] ودول أمريكا الجنوبية، إلا أنه لم يكن أوفر حظاً من سلفه، إذ باءت محاولته بالفشل، وقفل راجعاً، بعد أن تلقى ضربات سياسية مميتة من قبل نظرائه رؤساء الأرجنتين والبرازيل وفنزويلا. فقد نجح المحور الثلاثي، المكون من "البرازيل والأرجنتين وفنزويلا"، في إفشال مخططات الولايات المتحدة الرامية إلى إقامة أكبر منطقة تجارة حرة في العالم "الافتا"، بمعارضته مباحثات توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين دول المنظمة التي تضم ٣٤ دولة و٨٠٠ مليون شخص، وقد طالبت تلك الدول – أي دول المحور الثلاثي– بعدم الإقدام على هذه الخطوة إلا إذا حققت تلك الاتفاقية مصلحة باقي الدول الأعضاء مجتمعة، وليس مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية فحسب[٢]. وقد نجحت دول المركوسور في إفشال الأجندات الأمريكية سياسياً واقتصادياً، ورغم أنها تبدو أقلية في مواجهة أكثرية تتكون من ٢٩ دولة موافقة على الاقتراح الأمريكي بتوقيع "الافتا"، إلا أن توقيع هذه الاتفاقية دون موافقة تلك الدول يعد هدفاً مفرغاً من محتواه، وعليه فإن أية اتفاقية تخلو من وجود البرازيل والأرجنتين وفنزويلا، وهي دول "ذات ثقل إقليمي"، لا تعبر عن أية نجاحات يمكن تحقيقها على مستوى التعاون الإقليمي[٣].

---

[١] المرجع السابق، ص٩١.

[*] تجمع المركوسور: هو منطقة للتجارة الحرة لدول أمريكا الجنوبية تضم في عضويتها كلاً من البرازيل والأرجنتين والباراغواي والأوروغواي وفنزويلا ، تقودها البرازيل وتسعى للوصول إلى تنظيم شبيه بالاتحاد الاوروبي في نهاية المطاف.

[٢] صافيناز محمد أحمد: "قمة الأمريكيتين وإخفاق الطموحات الأمريكية"- مجلة السياسة الدولية- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في مؤسسة الأهرام- العدد ١٦٣- كانون الثاني- ٢٠٠٦- ص١٨٦.

[٣] المرجع السابق، ص١٨٩.

وانطلاقاً من قناعة دول المحور الثلاثي، في أمريكا الجنوبية ، بأن توقيع " الافتا " لا يخدم سوى مصالح الهيمنة الأمريكية على المنطقة، ولخدمة الأهداف الاقتصادية التي تقف وراءها جماعات الضغط ذات المصالح الرأسمالية في الولايات المتحدة، فقد شهدت القمة الرابعة لمنظمة الدول الأمريكية سجالاً سياسياً كبيراً بين الرئيسين الأمريكي "جورج بوش الابن" والفنزويلي الراحل "هوغو شافيز"، الذي تعهد بالوقوف كالصخرة أمام المطلب الأمريكي بإنشاء منطقة تجارة حرة لا تخدم سوى المصالح الاقتصادية الأمريكية على حساب اقتصادات باقي الدول الأمريكية، خاصة وأن سياسات السوق الحرة التي تدعمها الولايات المتحدة الأمريكية لن تحقق للدول الفقيرة سوى المزيد من الفقر، متعهداً بمواجهة الإمبريالية الأمريكية عن طريق "بناء اشتراكية القرن الحادي والعشرين"، كما تسعى فنزويلا إلى تنمية علاقاتها مع الدول التي تدخل في مواجهات مع أمريكا، سواء على المستوى الإقليمي مثل كوبا، أو على المستوى الدولي مثل إيران والصين، في محاولة منها لتأسيس نظام دولي متعدد الأقطاب بدلاً من نظام القطب الأوحد، بل وازدادت حدة الانتقاد الفنزويلي للولايات المتحدة الأمريكية إلى حد وصفها بالدولة الإرهابية التي تعد من أهم أسباب عدم الاستقرار في العالم[1].

من خلال ما تقدم، يرى الباحث أن ما يحدث على أرض الواقع إنما هو في الحقيقة صراع على المصالح، المصالح الذاتية للدول العظمى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يدل عليه تصريحات المسؤولين الأمريكيين ووثائق استراتيجية الأمن القومي الأمريكي بكل وضوح. وكما تم الإشارة إليه سابقاً، وتحديداً في وثيقة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي الصادرة في عام ٢٠٠٢، والتي تشير صراحةً إلى توجيه ضربات وقائية عسكرية ضد أية دولة يمكن أن تشكل تهديداً للولايات المتحدة الأمريكية، بما في ذلك تغيير نظام الحكم فيها، وهو ما حدث في أفغانستان والعراق وليبيا، وذلك في محاولة تكريس ما يسمى بالنظام العالمي "الجديد" ، حسب المفهوم الأمريكي، الذي هو تكريس لمعادلة توازن دولي مفادها الهيمنة الأمريكية المطلقة، كما وينسحب الأمر ذاته على الأزمة في سورية. فالحالة السورية تمثل هذا الصراع بوضوح بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية من جهة وروسيا والصين من جهة

---

[1] المرجع السابق نفسه مباشرة- ص١٨٨.

أخرى. وبرأي الباحث فإن الأزمة في سورية والصراع عليها ستكون نقطة الانطلاق نحو نظام دولي متعدد الأطراف، إذ لن ترضى روسيا والصين بأن تبقيا محيّدتين بعد الآن. فلأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة منذ نشأتها، يُستخدم حق النقض (الفيتو) من قبل الصين وروسيا أربع مرات في مجلس الأمن ضد صدور قرار يجيز التدخل العسكري في سورية. وما التدخل العسكري الفرنسي في مالي، إلا صراع على المصالح، وليس الوقوف في وجه "الجماعات المتطرفة"، كما هو معلن، إنه صراع للوقوف في وجه المد الصيني في القارة الأفريقية، ولذلك تدعم الولايات المتحدة تدخل فرنسا في مالي لأبعد حد.

الفصل الثالث

مظاهر اختلال التوازن الدولي

لقد أعطت التغيرات والأحداث التي شهدها العقدان الأخيران من القرن العشرين أبعاداً جديدة لمفاهيم متعددة في الحقلين السياسي والأكاديمي على وجه الخصوص، وأثرت تأثيراً جذرياً في الأبنية السياسية والاقتصادية للمنظومة الدولية. إذ كان أبرز تلك الأحداث ذلك التحول في تركيبة المنظومة الدولية، من منظومة ثنائية القطبية إلى منظومة أحادية القطبية، وانهيار المعسكر الاشتراكي، وما تبع ذلك من تفرّد المعسكر الغربي، بقيادة الولايات المتحدة ، بالهيمنة السياسية والاقتصادية والعسكرية، وبروز العولمة كظاهرة تهدف إلى إعادة تشكيل العالم، والتأثير بشكل جوهري في بنيته الأساسية. وقد دفعت هذه التحولات باحثي ومنظّري العلاقات الدولية إلى القول بضرورة إحداث تحول موازٍ وجديد في مناهج نظرية العلاقات الدولية ومداخلها، من أجل الحصول على شرح أفضل وفهم لتلك المتغيرات الدولية الجديدة التي أثرت في التوازن الدولي، عبر تغيير العديد من المفاهيم التي سادت في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، والتي يأتي في مقدمتها مفهوم السيادة الوطنية، فضلاً عن ازدياد الفوضى والعنف والحروب في ظل "النظام الدولي الجديد"، بالإضافة إلى الأزمة المالية العالمية، إحدى أبرز معالم الفوضى الدولية.

المبحث الأول : السيادة الوطنية ودور الدولة

أخضعت العولمة مفهوم السيادة وغيره من المفاهيم الرئيسية في العلاقات الدولية للمراجعة وإعادة التعريف، إذ تتزايد الكتابات التي تشكك في المفهوم التقليدي للسيادة الوطنية، (المفهوم الويستفالي)، لأن الرهانات الدولية الجديدة، والمشكلات غير المسبوقة، واختراق الحدود نتيجة لعمليات العولمة، لا تتوافق مع الحدود السياسية التي يقوم عليها المفهوم التقليدي للسيادة.

فالعولمة تتميز بتفاعل فاعلين مختلفين وظيفياً على مستويات مختلفة، ومن ثم فإن التكافؤ بين إقليمية الدولة الوطنية والجغرافية الاقتصادية للفاعلين (الذين يتجاوزون بسهولة الحدود الوطنية) يجعل قدرة الدولة الوطنية على ممارسة سيادتها العملية محط تساؤل.

لذلك سيحاول الباحث الوقوف على حجم تأثير عمليات العولمة وأدواتها، على السيادة الوطنية ودور الدولة الوطنية ووظائفها أو، بصيغة عامة، على ما سمّي بنظام "ويستفاليا" الذي شكل الإطار السياسي للعلاقات الدولية منذ ظهور الدولة كفاعل أساسي على المسرح العالمي.

المطلب الأول: مفهوم السيادة في العلاقات الدولية

السيادة مفهوم قانوني وسياسي قديم قدم الدولة ذاتها، تناولته كتب الفلاسفة، ككتاب (السياسة) لأرسطو. ولكن السيادة بمعناها الحالي حديثة نسبياً، وترجع إلى القرن الخامس عشر، أثناء الصراع بين الملكية الفرنسية والإمبراطور والبابا (خارجياً) وفي مواجهة الإقطاع (داخلياً). ومكّن المفكر الفرنسي "جان بودان"، صاحب كتاب (ستة كتب عن الجمهورية ١٥٧٦)، من تناولها بالتحليل والدراسة، وقد فصل بين الملك والسيادة، وجعلها عنصراً من عناصر تكوين الدولة. وقد ارتبط نشوء الدولة ذات

السيادة بنشوء الدولة القومية بعد معاهدة "وستفاليا" عام ١٦٤٨، وأصبح هـذا المفهـوم أحد أهم أركان الدولة الحديثة[١].

خلال الحرب الباردة، انطلقت العديد مـن النظريـات المهمـة للعلاقـات الدوليـة (كالنظرية الليبيرالية) من مسلّمة أن الدول السيادية هي الوحدات الأساسـية للمنظومـة الدولية، كما صاغت هذه النظريات أطروحات معينة حول طرق وأنماط دخـول هـذه الدول في الحرب والسلم والتجارة، في ضوء نظريات التحالف، والمنظومات، وتوازن القوى، ونظريات الحرب والردع، وصنع القرار، والعلاقات المالية... وغيرها. ولكن، مع نهاية سبعينيات وبداية ثمانينيات القرن العشرين، ونتيجة لتسارع تداعيات العولمـة، بدأت تظهر نظريات في العلاقات الدولية ترى بأن الدول السيادية أخذت تفقد السـيطرة على تحركات رؤوس الأموال والبضائع والشركات والمعلومات، وبدأ الحـديث عـن أزمة السيادة[٢].

إن السيادة هي أحد أهم مبادئ القانون الدولي المعاصر، الذي كرسته معظـم مواثيـق المنظمات الدولية، ويشكل إلى جانب الشخصية القانونية العنصرين القانونيين للدولـة، اللذين بدونهما لا يمكن الحديث عن وجود قانوني لها. فقد نص ميثاق الأمـم المتحـدة على المساواة في السيادة بين الدول، في المادة الثانية (الفقرة الأولى)، التي جاء فيهـا: "تقوم المنظمة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها "[٣].

وبالتالي يترتب على فكرة السيادة العديد من الآثار، أهمها:

١-تتمتع الدول بالحقوق والميزات الكامنة في سيادتها كلها، سواء علـى الصـعيد الدولي كإبرام المعاهدات الدولية، وتبادل التمثيل الدبلوماسي، وإثارة المسـؤولية الدولية للمطالبة بالتعويض عن الأضرار التي أصابتها أو تصـيب رعاياهـا أو إصلاح هذه الأضرار، وعلى المستوى الداخلي، فللدولة حـق التصـرف فـي مواردها وثرواتها، كما يمكنها اتخاذ التدابير التي تراها مناسبة حيال الأشخاص الموجودين على إقليمها، بغض النظر عن جنسهم كمواطنين أو أجانب.

---

[١] ماجد عمران، إشراف: فيصل كلثوم: "السيادة في ظل الحماية الدولية لحقوق الإنسان"- مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية- المجلد٢٧- العدد الأول- ٢٠١١- ص٤٦٤.

[٢] عبد الله بن جبر العتيبي: "العولمة وسيادة الدولة الوطنية: بحث في مفهوم السيادة في نظرية العلاقات الدولية"- المجلة العربية للعلوم السياسية- العدد ٢٣- صيف ٢٠٠٩- ص٧١-٧٢.

[٣] سعيد الصديقي: "الدولة في عالم متغير: الدولة الوطنية والتحديات العالمية الجديدة"- مرجع سابق- ص ٤٧- ٤٨.

٢-المساواة القانونية بين الدول، إذ ليس هناك تدرج في السيادات، ومعنى ذلك أن الحقوق والواجبات التي تتمتع أو تلتزم بها الدول متساوية من الناحية القانونية، حتى ولو كان هناك اختلاف بينها من ناحية الكثافة السكانية أو المساحة الجغرافية أو الموارد الاقتصادية.

٣-عدم جواز التدخل في شؤون الدول الأخرى، إذ يحظر القانون الدولي تدخل أية دولة في الشؤون الداخلية لدولة أخرى، فكل دولة حرة في اختيار وتطوير نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي دونما تدخل من جهة أخرى، مع ملاحظة أن سيادة الدولة مقيدة بأحكام القانون الدولي، وخاصةً فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وارتكاب جرائم الحرب وجرائم إبادة الجنس البشري[١].

وهنا لا بد من الإشارة إلى بعض اللبس والذي يعد مفهوم السيادة ومفهوم الاستقلال كمفهومين متطابقين، إلا أنه يلزم، من الناحية الدلالية، التمييز بين المفهوم القانوني للنظام الدولي الذي يعبّر عنه مفهوم السيادة، وبين واقع علاقات القوة السياسية، الذي يجب أن يعكس الاستقلال الحقيقي للدولة، ذلك أن الاستقلال مفهوم يترجم القدرة النسبية لدولة ما على إدارة شؤونها الخاصة، رغم الضغوط الاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجية التي تفرضها البيئة الدولية، وهذا الاستقلال يعكس قدرة الحكومات على العمل بشكل مستقل في تحديد أهداف سياستها الداخلية والدولية وتنفيذها، وبالتالي تكون الدولة مستقلة عندما تستطيع عملياً تحديد مصيرها طبقاً لاحتياجاتها وطموحاتها[٢].

وللسيادة مظهران: داخلي وخارجي، ويتمثل المظهر الداخلي بأن سلطة الدولة على مساحتها وحدودها شاملة وهو ما يبرر احتكارها لأدوات القوة المشروعة اللازمة لتمكينها من القيام بوظائفها في إدارة الشأن العام والتشريع والقضاء. أما المظهر الخارجي، فيتمثل في عدم خضوع الدولة لأية دولة أو سلطة أجنبية أخرى، بحيث

---

[١] طلال ياسين العيسى: "السيادة بين مفهومها التقليدي والمعاصر- دراسة في مدى تدويل السيادة في العصر الحاضر"- مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية- المجلد٢٦- العدد١- ٢٠١٠- ص٥٣-٥٤. ويشار هنا إلى أن مبدأ المساواة في السيادة الذي أقره ميثاق الأمم المتحدة ليس مطلقاً، فهناك العديد من الحقوق تتمتع بها الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن لا تتمتع بها الدول الأعضاء الأخرى ومنها حق النقض (الفيتو) وحق تعديل ميثاق الأمم المتحدة.

[٢] سعيد الصديقي: الدولة في عالم متغير- مرجع سابق- ص٤٨-٤٩.

تتمتع الدولة بالسلطة العليا عبر حدودها، بما يؤمن استقلالها الكامل في مواجهة الدول الأخرى[١].

إن انفلات سلطة الضبط الاقتصادي من الدولة الوطنية، وانتقاله إلى الشركات والتكتلات الاقتصادية، يشكل جوهر العولمة الاقتصادية التي تفترض أن العالم أصبح وحدة اقتصادية واحدة تحركها قوى السوق التي لم تعد تحكمها حدود الدولة الوطنية، وإنما تعتمد على مجموعة من المؤسسات المالية والتجارية والصناعية متعددة الجنسيات. ويرى "جونثان براتون" وآخرون كثر أن العولمة تتضمن[٢]:

١-امتداداً جغرافياً واسعاً لنظام التجارة العالمية وشبكاتها.

٢-كثافة عالية للتدفقات والتفاعلات العالمية.

٣-تأثيراً كبيراً لهذه التدفقات على العلاقات الاجتماعية المحلية، وعلى الفاعلين في هذه العلاقات.

٤-درجة عالية في الشبكات والبنى التحتية القائمة لتسهيل هذه التفاعلات.

وعليه، فإنهم يفسرون العولمة الاقتصادية باعتبارها تضم "ارتفاع النشاط الاقتصادي العالمي الانتشار، وكثافة التدفقات والأنشطة الاقتصادية عبر المجتمعات وبين الشعوب، بمعنى أن هذه العملية تشمل نمواً في كل الامتداد والكثافة"[٣].

المطلب الثاني: أثر العولمة في السيادة الوطنية ودور الدولة

إن ما يميز عصر العولمة هو وجود اقتصاد دولي متكامل يتجاوز الأقاليم الاقتصادية الكبرى ويدمجها، إذ لم تعد الأسواق التجارية والمالية العالمية موحدة فحسب، بل أضحت خارجة عن تحكّم كل دول العالم، بما فيها أكبرها وأغناها أيضاً. فإذا كانت الدول في الماضي هي المتفوقة على الأسواق، فقد أصبحت الأسواق هي المتفوقة على حكومات الدول. ويظهر تراجع سلطة الدول في الانتشار المتنامي لسلطة المؤسسات والمنظمات والهيئات المحلية والإقليمية والدولية، وأيضاً في وجود عدم

---

[١] ماجد عمران، إشراف فيصل كلثوم: "السيادة في ظل الحماية الدولية لحقوق الإنسان"- مرجع سابق- ص٤٦٤.

[٢]Perraton. Jonathan,& Goldbatt. David,& Held. David, and Anthony. Mccrew: "The Globalization of economic activity- New political economy- Vol.2no.2 (1997)- page 257-258".

[٣]Ibid, p 259.

تماثل بين الدول الكبرى التي تملك قوى بنيوية، والبلدان النامية الضعيفة التي تفتقر إليها[١].

ومن أبرز مخاطر هيمنة السوق على الدولة وداخلها إضعاف الشعب، وإغلاق الفضاءات السياسية، وتهميش إضافي للمهمشين، كما ينشئ هذا الاقتصاد الدولي انفصالاً جوهرياً بين المؤسسات السياسية الوطنية ودورها في مراقبة النشاطات الاقتصادية، وبين القوى الاقتصادية العالمية التي يتعيّن مراقبتها. وبدلاً من عالم تقود فيه السياسات الوطنية القوى الاقتصادية، يوجد الاقتصاد الدولي الذي أحدث عالماً تملي فيه القوى الجيواقتصادية فوق الوطنية السياسات الاقتصادية. ومع عملية التدويل فقدت الحكومات الوطنية الكثير من الآليات التقليدية للرقابة الاقتصادية. علاوةً على ذلك، فإن المؤسسات الدولية المتعددة الأطراف التي لها اختصاصات مرتبطة بالإشراف على الاقتصاد الدولي – خصوصاً مجموعة الثماني الكبار، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية – تعمل بشكل واسع على "تغذية حضارة السوق العالمية" الناشئة. وفي هذا العالم السريع التقلّب، تحولت الدولة الوطنية إلى "نماذج انتقالية للتنظيم والضبط الاقتصاديين "، نظراً لأنها لا تستطيع ضبط اقتصادياتها الوطنية وتنظيمها بما فيه الكفاية[٢].

أمّا في الجانب المالي (سوق المال)، فإن تحرير الأسواق المالية الداخلية، وتدفقات رأس المال الدولي، وشبكات الحاسوب وتقنيات التواصل، كل هذه تسهم في نمو هائل في الأسواق المالية. فمنذ عام ١٩٨٠، نمت القيمة الإجمالية للأصول المالية في سوق المال العالمية من حيث السرعة بضعفين ونصف، مقارنةً بمجموعة الناتج الداخلي لجميع الدول الصناعية الغنية. كما أن حجم التجارة في العملات والسندات والأسهم ارتفع خمسة أضعاف، ذلك أن سوق المال العالمية أعطت للأموال إمكانية التدفق في أي اتجاه دون اعتبار للأصل أو الحدود الوطنية[٣]. وبالتالي، تشكل إقامة سوق المال العالمية تمركزاً لقوة قادرة على التأثير على السياسات الاقتصادية للحكومات الوطنية وعلى بقية السياسات الأخرى، وصارت هذه الأسواق تمارس حالياً وظائف الرقابة

---

[١] سعيد الصديقي: الدولة في عالم متغير "الدولة الوطنية والتحديات العالمية الجديدة"- مرجع سابق- ص٥٨.

[٢] المرجع السابق – ص٥٨-٥٩.

[٣] Saskia, Sassen: Losing Control? Sovereignty in Globalization, (new York- Columbia University- Age of Press- 1996)- p.42-43.

المرتبطة بالمواطنة، بحيث تستطيع إسقاط السياسات الاقتصادية للحكومات أو إقراراها، وبإمكانها أيضاً أن تدفع الحكومات لاتخاذ قرارات معينة دون أخرى، وبهذا تصبح الدول غير مستقلة اقتصادياً وسياسياً[١].

وهنا، لابد من الإشارة إلى سياسات مؤسستي بريتون وودز (الصندوق والبنك الدوليين)، هاتان المؤسستان المُسيطر عليهما أمريكياً وأوروبياً، عملتا على ربط اقتصاديات بلدان العالم باقتصادياتها (نظرية المركز والأطراف)، وذلك من خلال وضع عدد من الشروط الواجب اتباعها من قبل الدولة التي تريد الاستفادة من مواردهما، وهو ما عُرف بالمشروطية أو وصفة صندوق النقد والبنك الدوليين.

والوصفة المشار إليها بُنيت على أساس طروحات " توافق واشنطن " التي صاغها الاقتصادي "جون ويليمسون"، نائب رئيس البنك الدولي سابقاً، عام ١٩٨٩، وهو – أي توافق واشنطن– مجموعة من السياسات والتوصيات والمبادئ التوجيهية التي تم التوصل إليها بين صندوق النقد والبنك الدوليين وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، كما يحتوي على مجموعة من الاتفاقيات غير الرسمية، عُقدت طيلة ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، بين الشركات الرئيسة العابرة للقارات وبنوك وول ستريت، وبنك الاحتياطي الأمريكي والمنظمات المالية الدولية " البنك الدولي– صندوق النقد الدولي"[٢].

وقد صاغ "جون ويليمسون" ذلك التوافق بزعم أنه يطبق على أية فترة تاريخية، وأي اقتصاد، وأية قارة، وباستهداف التوصل بأسرع ما يمكن إلى تصفية أية هيئة أو تنظيم من جانب الدولة، والتحرر الأكمل بأسرع ما يمكن لكل الأسواق، وفي النهاية حكم كوني بلا دولة، وسوق عالمي موحد ومنظم ذاتياً تماماً. وهذه المبادئ الرئيسة التي يقوم عليها هذا التوافق هي:

١– تخفيف العبء الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية.

٢– تحرير الأسواق المالية بشكل سريع وكامل.

٣– ضمان المساواة في المعاملة بين الاستثمارات الوطنية والاستثمارات الأجنبية.

٤– تصفية القطاع العام، وخصخصة المنشآت التي تملكها الدولة.

---

[١] Ibid, p.44

[٢] جون جراي: الفجر الكاذب ،أوهام الرأسمالية العالمية- (القاهرة- المجلس الأعلى للثقافة- ط١- كانون الثاني- ٢٠٠٠)- ص ٩.

٥- أقصى حد من إلغاء الضوابط في اقتصاد الدولة، من أجل ضمان الفعل الحر للمنافسة بين مختلف القوى الاقتصادية الموجودة.

٦- تعزيز حماية الملكية الخاصة.

٧- تشجيع تحرير المبادلات بأسرع الوسائل الممكنة، بهدف تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة (١٠%) كل سنة.

٨- الحد من عجز الميزانية، وتشجيع الصادرات.

٩- خلق شفافية الأسواق: فينبغي أن تُمنع معونات الدولة للعاملين ودعم أسعار الأغذية[١].

وبذلك، كانت توجهات " توافق واشنطن ": مبدأ حكومة الحد الأدنى، وسياسة التدخل الأقل من جانب الدولة، بمعنى تخلي الدولة عن دورها في الحياة الاقتصادية، وبالتالي فقدانها جزءاً مهماً من سيادتها لصالح الأسواق المالية العالمية والشركات المتعددة الجنسيات، وهو ما يلعب دوراً هاماً في تحديد شكل التوازن الدولي.

من خلال التحليل السابق، يمكن القول إنّ انتقال الثقل الاقتصادي من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي يفرض على الدولة إعادة صياغة مفهوم سيادتها وسلطاتها ووظائفها، خصوصاً في مجال رسم السياسات الاقتصادية وتوجيهها. فعلى المستوى الدولي، تفرض العولمة الاقتصادية تحويل كل شيء إلى سلعة قابلة للاتجار دولياً، فكل شيء قابل للبيع في ظل العولمة. أمّا على مستوى الدولة، فإن المطلوب أن تكون الدولة متقلصة إلى الحد الأدنى لكي تتحول إلى مؤسسة مهمتها تسهيل عمليات العولمة في مجالات الإنتاج والاستثمار وتحركات رؤوس الأموال.

ونظراً لأهمية السياستين الصناعية والتجارية بالمقارنة مع السياستين الخارجية والدفاعية، أصبحت الدول مضطرة، بسبب التغيير البنيوي، للبحث عن الروابط التجارية بدلاً من الروابط العسكرية.

لقد كانت المؤسسات المالية الدولية (وعلى رأسها صندوق النقد والبنك الدوليين)، وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية، وبقية الدول الصناعية الكبرى (G8 سابقاً)، والتي وظفت مبالغ غير قليلة في اقتصاديات البلدان النامية وبورصاتها المالية، تراقب تطور

---

[١] جان زيجلر: سادة العالم الجدد- كتاب سطور- (القاهرة- دار سطور للنشر- ط١- ٢٠٠٣)- ص ٦٧-٦٨. ويُنظر أيضاً: حسين علي: سيادة الدول بين تسييس القانون وقوننة السياسة- (دمشق- الهيئة العامة السورية للكتاب- ٢٠٠٩)- ص ١٧١.

هذه البلدان، كما أن صندوق النقد الدولي كان يلح باستمرار ويضغط على حكومات تلك البلدان لانتهاج سياسة "الإصلاح الاقتصادي"، بما يتجاوب مع واقع تقسيم العمل الدولي القائم، ومع مصالح بلدان المراكز الرأسمالية المتقدمة، مما يجعلها خاضعة بشكل كبير لقرارات تلك المؤسسات والدول الصناعية المتقدمة[١].

إن خطط "التثبيت الماكرو– اقتصادي"، وبرامج التكيف الهيكلي، المصممة من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين، تشكل وسيلة شديدة الفاعلية لإعادة تنميط حياة مئات الملايين من البشر. كما أن عملية "الجراحة الاقتصادية" التي تتم حسب وصفتيهما، تؤدي إلى ضغط المداخيل الفعلية، وتدعيم منظومة التصدير المرتكزة على أيدي عاملة رخيصة. كما أن تطبيق هذه البرامج في عدد كبير من البلدان النامية، يسهم في عولمة السياسات الاقتصادية الكلية الموضوعة تحت الرقابة المباشرة لصندوق النقد والبنك الدوليين، اللذين يعملان باسم مصالح كبرى، هي مصالح أعضاء (نادي لندن وباريس)*، فضلاً عن اعتماد "منظمة التجارة العالمية"، بصورة نهائية وغير قابلة للتغيير على بنود عديدة من "التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي"، وبخاصة ما يتعلق بالاستثمار الأجنبي والتنوع الحيوي وحقوق الملكية الفكرية، فالتفويض الممنوح للمنظمة قوامه وضع قواعد التجارة العالمية بما يخدم مصالح البنوك والشركات متعددة الجنسيات، وكذلك "مراقبة" تنفيذ السياسات الحكومية الوطنية بالتعاون الوثيق مع صندوق النقد والبنك الدوليين[٢].

لقد رأى النور "تقسيم ثلاثي للسلطة"، عماده التعاون الوثيق بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، من أجل "مراقبة" السياسات الاقتصادية للبلدان النامية. وبموجب هذا النظام الجديد للتجارة، فإن علاقة "مؤسسات واشنطن" بالحكومات

---

[١] راشد عبد المجيد: الكارثة والوهم- مرجع سابق - ص ٣٤٦.

* **نادي لندن**: يضم هذا النادي الشركات و المصارف الخاصة المانحة للبلدان النامية. وقد أصبحت مصارف الإيداع في السبعينات من القرن العشرين المصدر الرئيس للاقتراض بالنسبة للبلدان المعسرة. في نهاية ذلك العقد، كانت هذه المصارف قد منحت أكثر من(٥٠%) من مجموع القروض التي منحها جميع المقرضين. وحين اندلعت أزمة الديون في عام ١٩٨٢، توجه نادي لندن إلى صندوق النقد الدولي بحثاً عن الدعم. وتلتقي مصارف الإيداع لتنسيق إعادة جدولة ديون البلدان المقترضة. وبدقة أكثر، توصف مجموعات اللجان هذه بأنها استشارية. وتنعقد تلك الاجتماعات في نيويورك أو لندن أو باريس أو فرانكفورت أو في أي مكان آخر حسب ما تفضله البلدان أو المصارف. وقد نصحت اللجان الاستشارية التي شُكلت في ثمانينات القرن العشرين البلدان المدينة لطلب مساعدة صندوق النقد الدولي، وذلك قبل التماس إعادة مصارف الإيداع لجدولة ديونها أو منحها قروضاً جديدة. ونادراً ما تعطي اللجان الاستشارية أموالاً لتمويل مشروع دون ضمان من صندوق النقد الدولي، ولا تفعل ذلك إلا إذا اقتنعت أن البلد يتبع سياسة ملائمة.

نادي باريس: تشكّل في كانون الثاني ١٩٦١، وهو مجموعة من تسعة عشر بلداً دائناً (أوربا الغربية- كندا- الولايات المتحدة الأمريكية- اليابان- استراليا- روسيا)، يجتمع النادي مرة كل شهر تقريباً في وزارة المالية الفرنسية، ويقدّم نادي باريس ذاته على أنه مجموعة غير رسمية، ولا مؤسسة، تكون نتائج أعماله بمثابة توصيات يمكن للصندوق أن يسترشد بها. المرجع: إريك توسان- داميان ميليه: خدعة الديون- مرجع سابق – ص ١٠٤- ص ٢٣٩.

[٢] ميشيل تشوسودوفيكسي: "عولمة الفقر"- ترجمة: رزق الله هيلان- مجلة النهج- سورية- مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي- العدد(٥٨)- ربيع ٢٠٠٠- السنة (١٦)- ص ١٨.

القومية قد أُعيد تحديدها، كما أن تطبيق تعليمات صندوق النقد والبنك الدوليين لم تعد تعتمد على اتفاقيات الإقراض المعقودة مع كل بلد فحسب، بل أصبحت شروط "برامج الإصلاح الاقتصادي"، وتحرير التجارة، وتحرير نظام الاستثمارات الأجنبية، تشكل جزءاً عضوياً من شرعة منظمة التجارة العالمية ذاتها[١].

ومن المعروف أن الأساس الذي قامت عليه هذه المنظمة، يقوم على نظريات "آدم سيمث" و"ديفيد ريكاردو"، في الميزة النسبية والتخصص، بمعنى أن على الدول أن تتخصص بإنتاج السلع التي تكون قادرة على إنتاجها بتكلفة أقل، وتترك لغيرها من الدول التخصص في إنتاج السلع التي لديها ميزة نسبية في إنتاجها أكثر من هذه الدولة، حتى تتحسن المبادلات الدولية وتنشط التجارة[٢].

ومع التسليم بذلك، فإن نصوصاً عديدة، بل واتفاقيات كاملة في منظمة التجارة العالمية، صيغت بطريقة تتنكر للأسس الاقتصادية لنظام العولمة الاقتصادية. وسنسوق مثالين فقط، أحدهما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية، وثانيهما يتعلق بالزراعة، للتدليل على أن منظمة التجارة العالمية، بحسبانها ركناً من أركان العولمة الاقتصادية، تخدم مصالح الأعضاء الأقوياء الأغنياء في هذا النظام دون غيرهم. بالنسبة لحماية حقوق الملكية الفكرية، فإنه ليس جديداً في العلاقات الدولية إبرام اتفاقيات لهذا الغرض منذ القرن التاسع عشر، كاتفاقية "باريس" لعام ١٨٨٣، واتفاقية "برن" لعام ١٨٨٦، وهذه الاتفاقيات تحمي الملكية الفكرية. فلماذا أُقحمت حقوق الملكية الفكرية في منظمة التجارة العالمية؟ علماً أن لها منظمة متخصصة هي المنظمة العالمية للملكية الفكرية "الويبو WIPO". إن من الإنصاف أن يحصل المبدعون على عائدات مادية لإبداعاتهم الفكرية، ولكن ألا يتناقض ذلك مع منطق الميزة النسبية ؟، إذاً، لو تركنا منطق الميزة النسبية سائداً حتى النهاية، لكان من الواجب أن يتم السماح للقادرين على التقليد أن يقلّدوا بحرية، لأنّ السلعة المقلدة أقل تكلفةً، وتحقق الفائدة ذاتها التي تحققها السلعة الأصلية. فلماذا منع التقليد في ظل نظام العولمة الاقتصادية ؟ الإجابة البسيطة والواضحة، هي أن نظام الحماية هذا يحقق مصالح دول معينة في المنظمة، وهي الدول المتقدمة التي صاغت اتفاقية التجارة بحقوق الملكية الفكرية[٣].

---

[١] المرجع السابق- ص ١٨.
[٢] ياسر الحويش: منظمة التجارة العالمية قانون للعولمة الاقتصادية- مرجع سابق- ص ٦٢.
[٣] المرجع السابق- ص٦٢.

أمّا بالنسبة للزراعة، فإنها ما زالت هماً مؤرقاً للبلدان النامية، وهي بلدان زراعية في المقام الأول. ففي جولة "أوروغواي"، تمّ إبرام اتفاقية تشكّل نصوصها حدّاً أدنى من التوافق الدولي، على أن يتم فتح ملف الزراعة في مؤتمرات منظمة التجارة العالمية اللاّحقة. وبالفعل أُعيد فتح الملف، ولكن هذا لم يكن مجدياً بالنسبة للبلدان النامية أمام إصرار الدول المتقدمة على إبقاء الأوضاع على حالها. والمشكلة في ملف الزراعة هي أن البلدان النامية تطالب الدول المتقدمة بأن ترفع الدعم الحكومي الذي تقدّمه الأخيرة لمزارعيها، لأنّ هذا الدعم يشوّه التكاليف الحقيقية للمنتجات الزراعية في الدول المتقدمة، ويعطيها ميزة على حساب البلدان النامية، غير القادرة على دعم منتجاتها الزراعية.

وهنا مرة أخرى، تتنكر الدول المتقدمة من جديد لمنطق الميزة النسبية التي تشكل الأساس الاقتصادي لنظام العولمة ومنظمة التجارة العالمية، وهذا يعني أن الميزة النسبية مقبولة كأساس اقتصادي للنظام الدولي التجاري، عندما يكون ذلك في مصلحة الدول المتقدمة، ولا قيمة لها عندما يكون الأمر متعلقاً بمصلحة البلدان النامية[1].

يضاف إلى ذلك، الدور الذي تلعبه الشركات المتعددة الجنسيات في النظام الدولي، وسعيها للتدخل في الشؤون الداخلية للدول. لقد أصبح من المسلمات أن الشركات المتعددة الجنسيات باتت تلعب دوراً هاماً في العلاقات الدولية من خلال أنشطتها التجارية حول العالم، بل إن بعض هذه الشركات تضاهي في ميزانياتها ميزانيات الكثير من دول العالم. وأصبحت هذه الشركات تتدخل في رسم السياسات الاقتصادية للدول التي لها فروع فيها، وبالتالي تتدخل في الشؤون السياسية لهذه الدول، بعد أن سحبت سلطة اتخاذ العديد من القرارات السيادية من أيدي الحكومات. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل أراد القائمون على بعض هذه الشركات السيطرة الكلية على القرارات السيادية بالوصول إلى سدة الحكم أو بخلق شراكات مع رموز السلطة في مراكز اتخاذ القرار.

ولعل أبرز مثال على ذلك قضية شركة "يوكوس" في روسيا. فبعد شرائها، بطريقة مشبوهة، بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار، من قبل "ميخائيل كودورفسكي"، أراد هذا المستثمر بيع ٤٠-٥٠% من أسهمها بقيمة ٢٥ مليار دولار. وعندما عارضت الحكومة الروسية

---

[1] المرجع السابق- ص٦٣.

هذا البيع، حاول "ميخائيل كودورفسكي" "خصخصة" مجلس الدوما عبر حصوله على أقلية معطلة فيه. وعندما سجن بتهمة الفساد والتهرب الضريبي، تحرك حلفاؤه في الولايات المتحدة متهمين روسيا بالعودة إلى الدكتاتورية، فدعا "ريتشارد بيرل"، مهندس غزو العراق (كان رئيس مجلس السياسات الدفاعية في البنتاغون)، إلى طرد روسيا من مجموعة دول الثمانية، واعتبر "بروس جاكسون" أن الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" يهدد مصالح الولايات المتحدة في مجموعة الدول المستقلة. وأيضاً شركة "انرون" واحدة من امبراطوريات الطاقة التي موّلت حملة الرئيس الأمريكي الأسبق "بيل كلينتون" الانتخابية فكان رد الجميل دعم الشركة في الخارج من خلال ممارسة الضغوط على الدول النامية لتوقيع عقود مع "انرون"، كما دعمت هذه الشركة مالياً البرلماني الجمهوري "توماس ديلاي" الذي تقدم بمشروع القانون المتعلق برفع القيود عن سوق الطاقة الكهربائية، كما طالب مدير "ايرون" "كينيث لاي" بعدد من التعيينات على رأس الوكالة الفدرالية المكلفة بوضع القوانين في مجال الطاقة، وذلك مقابل خدماته ومصالحه المشتركة مع "بربارة بوش"[١]. وهناك مثال آخر يتعلق بشركة "غولف أويل Gulf Oil " الأمريكية التي اعترف رئيسها في استجوابه أمام لجنة مجلس الشيوخ الخاصة بالشركات المتعددة الجنسيات، أن شركته أنفقت ٤ ملايين دولار "كمساعدات سياسية" لدعم الحزب الجمهوري الديمقراطي في كوريا الجنوبية أثناء انتخابات عامي ١٩٦٦-١٩٧٠[٢]. وأيضاً "جاك ميزونروج"، (الرئيس الأسبق لشركة IBM العالمية لتصنيع وتسويق أجهزة الكمبيوتر ومنتجات البرمجيات)، يُعد أحد المناصرين الأوائل للفكرة التي تعتبر أن المستقبل يتوقف على الشركات العالمية التي تعمل وكأن العالم ليس له حدود حقيقية، أكثر من المنظمات المرتبطة ببلد معين، وقد لخّصت مجلة (بيزنيز ويك Business Week) الأمريكية هذه النظرة، في عددها ليوم ١٤- أيار ١٩٩٠، بهذه العبارة المثيرة : "الشركة بدون دولة The Stateless Corporation"[٣].

وفي ظل الثورة المعلوماتية والتطورات الكبيرة في تكنولوجيا الاتصال، فقدت الدولة الكثير من قدرتها على ضبط تدفق رؤوس الأموال عبر حدودها، وبالتالي جانباً مهماً

---

[١] حسين علي: سيادة الدول بين تسييس القانون وقوننة السياسة- مرجع سابق- ص ١٨٢- ١٨٣.
[٢] سعيد الصديقي: الدولة في عالم متغير- مرجع سابق- ص ٧٣.
[٣] المرجع السابق نفسه مباشرة- ص ٧٥.

من سيادتها هو قدرتها على ضبط قيمة عملتها، وذلك لسببين، السبب الأول: أصبحت الأموال تأخذ شكل تدفقات رقمية (معلومات) عبر شبكة اتصالات عالمية، وبالتالي أصبح من الصعب على سلطات الدولة التمييز بين تدفق المعلومات الخاصة بالأموال وتدفق المعلومات الأخرى.

السبب الثاني: هذه التعاملات والتدفقات تجري في الفضاء الافتراضي الذي لا يعترف بأية حدود، يضاف إلى ذلك أن بيوتات المال، مثل وكالة "مودي" و"ستاندرد آند بورز"، أصبحت تقيّم الدول وتعطيها درجات، مما يؤثر بشكل مباشر على عملة واقتصاد هذه الدول، وهو ما دفع الصحفي الأمريكي "توماس فريدمان" إلى القول: " يمكن أن نقول بأننا نعيش من جديد في عالم من قوتين عظمتين. الولايات المتحدة الأمريكية وهناك "مودي". يمكن للولايات المتحدة أن تدمر بلداً بالقنابل، ويمكن لمودي أن تدمره من خلال تخفيض الدرجة المعطاة لسنداته المالية" [1].

وهذا ما تتم مشاهدته فعلاً، خلال الأزمة المالية التي تتعرض لها دول الاتحاد الأوروبي، إذ قامت وكالة " ستاندرد آند بورز " بتخفيض التصنيف الائتماني لعدد من دوله كاليونان وإسبانيا وفرنسا وإيطاليا.

من جانب آخر، تلعب المنظمات العالمية دوراً هاماً في انتقاص سيادة الدولة، إذ تنقسم هذه المنظمات إلى فئتين: المنظمات الحكومية أو البين- حكومية، وتتضمن المنظمات التي تؤسسها الدول الوطنية، والمنظمات غير الحكومية، وتنشأ من قبل مجموعات معينة من الأفراد المتطوعين، أو من قبل قوى اجتماعية معينة، وهي ليست تابعة رسمياً لأية دولة وطنية، وإنما هي منظمات عبر وطنية، وهذا الصنف الذي يهمنا في الدراسة باعتبار الصنف الأول موجّه من قبل الحكومات، وهي في نهاية المطاف أداة في يد الدولة الوطنية.

وبجانب المنظمات غير الحكومية التقليدية، ظهرت منظمات غير حكومية ذات نزعة إنسانية وبيئية هدفها التدخل في السياسة الداخلية للدول (منظمة العفو الدولية- منظمة أطباء بلا حدود- السلام الأخضر- هيومان رايتس ووتش)، اعتماداً على مساندة الرأي العام العالمي، إذ تقوم هذه المنظمات بجمع المعلومات ونشرها عبر الاستعمال المباشر لوسائل الإعلام من أجل تشكيل وكسب هذا الرأي، وبالتالي التجنيد

[1] حسين علي: سيادة الدول بين تسييس القانون وقوننة السياسة- مرجع سابق- ص ١٧٨- ١٨١.

الفعّال للأفراد، ودعم الشبكات عبر عمليات تفاعل وحوار، يؤدي إلى فتح فضاءات جديدة. وفي هذه الحالة، تفقد الحكومات دورها التقليدي باعتبارها الممثل الوحيد لمن تحكمهم، وهذا يضعف جزئياً ادعاءها المشروعية[١].

لقد كان من المسلم به أن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول من أهم المبادئ الجوهرية الثابتة في العلاقات الدولية، إلا أن التوسع في مفهوم الحماية الدولية لحقوق الإنسان جعل من الممكن تجاوز هذا المبدأ، والتي أصبح بموجبها المجتمع الدولي يقر وبشكل متزايد التدخل تحت عناوين كثيرة في الشؤون الداخلية للدول، على الرغم من أن الشرط الأساسي لمشروعية التدخل الإنساني – ونقول إنساني بحت– هو احترام السيادة الوطنية للدولة المعنية واختصاصها الوطني على إقليمها. فالمبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة يجب أن تسمو على أية اعتبارات أخرى. إذ أعطت الجمعية العامة للأمم المتحدة وميثاقها الأولوية للسيادة الوطنية على المبادئ والقيم الإنسانية*، ووجوب احترام سيادة الدولة المتضررة ودورها الأساسي في القيام بتنظيم وتنسيق وتنفيذ خطط تقديم المساعدة الإنسانية على أراضيها[٢].

إن ما حدث – خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة – هو أن بعض الدول الغربية أعادت قراءة مضامين ميثاق الأمم المتحدة، بما يمنحها، عندما تتعارض مصالحها مع حالات معينة من انتهاك حقوق الإنسان، التدخل لا لحماية جزء من الإنسانية، بل من أجل حماية مصالحها الاستراتيجية. وقد كان " ريتشارد فولك "* محقاً عندما اعتبر أن كلاً من حقوق الإنسان وربيبتها " التدخل الإنساني " هما جوهر العوامل الجيوسياسية لحقبة ما بعد الحرب الباردة، مؤكداً في الوقت ذاته صعوبة فصل الحماية الدولية لحقوق الإنسان عن مد وجزر علاقات القوى الكبرى[٣]. يُضاف إلى ذلك كله أن فرض العقوبات الاقتصادية (من قبل الدول أو المنظمات الدولية)، أو وقف المساعدات الاقتصادية، يُعدان إحدى أدوات الضغط على الدول، وهو ما تنتهجه بشكل مكثف الولايات المتحدة الأمريكية[٤].

---

[١] سعيد الصديقي: الدولة في عالم متغير- مرجع سابق- ص ٦٨- ٦٩.

* القرار رقم (١١٣/٤٣) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٨ كانون الأول- ١٩٨٨.

[٢] محمد علي مخادمة: "السيادة في ضوء متغيرات دولية"- مجلة الشريعة والقانون- جامعة الإمارات العربية المتحدة- كلية القانون- العدد ٣٤- نيسان- ٢٠٠٨- ص ١٨٧- ١٩٠.

* ريشارد فولك: مفوض الأمم المتحدة لشؤون الأراضي الفلسطينية.

[٣] ماجد عمران، إشراف فيصل كلثوم: "السيادة في ظل الحماية الدولية لحقوق الإنسان"- مرجع سابق- ص٤٧٣.

[٤] سعيد الصديقي: الدولة في عالم متغير- ص ١٠٠.

إن الحالات التي يدور حولها التساؤل من حيث مساسها بسيادة الدولة والانتقاص منها أصبحت تتزايد يوماً بعد يوم، وإن أُلبست لبوساً قانونياً وإنسانياً، ويمكن أن نشير هنا إلى أمرين:

الأول: أغلب الدول، بحكم تطور العلاقات الدولية، مطالبة بأن تنضم إلى المواثيق والإعلانات الخاصة بحقوق الإنسان، وتتزايد خطورة الأمر عندما تضع هذه المواثيق والإعلانات شروطاً على التحفظ أو تحظره. الثاني: إن الحماية الدولية لحقوق الإنسان، نظراً إلى تداخل السياسي بالقانوني، تشكل أخطر منافذ المساس بسيادة الدولة وسلامتها الإقليمية، في ظل هيمنة مصالح الدول الكبرى على قرارات مجلس الأمن[1].

ويرى الباحث أن صراع المصالح في العلاقات الدولية، وخاصة عبر مجلس الأمن، يؤدي إلى ازدواجية مواقف الأمم المتحدة فيما يتعلق بموضوع التدخل الإنساني، وبالتالي أصبح تدويل التدخل الإنساني لأغراض جيوسياسية وتحقيق المصالح الذاتية للقوى العظمى هو الخطر المباشر على مفهوم السيادة، وخاصة عند سعي الدولة لرسم سياساتها الداخلية بعيداً عن مصالح الدول الكبرى.

ولا بد هنا من البحث في موضوع على غاية من الأهمية، وهو موضوع الإعلام، فنتيجةً للعولمة ومفرزاتها كافة، تحول القطاع الإعلامي من قطاع تثقيفي- تربوي إلى قطاع تجاري، وبالتالي تغيرت العلاقة بين الدولة ووسائل الإعلام، وخاصة بعد خصخصة الجزء الأكبر منها وتمركزها بيد قلّة من الأشخاص والشركات، مثل " بيرلسكوني " (رئيس وزراء إيطاليا سابقاً)، والرجل صاحب النفوذ الأقوى في العالم " روبرت مردوخ "، الذي يسيطر من خلال شركته "نيوز كوربوريشن" على العديد من الصحف الأنكلوساكسونية (التايمز- نيويورك بوست- الصن..)، وعلى المحطتين التلفزيونيتين (سكاي وفوكس نيوز)، وشركة الإنتاج السينمائي (Twenty Century). يُضاف إلى ذلك وجود ثلاث وكالات أنباء عالمية رئيسة تهيمن على هذا القطاع، وهي: رويترز البريطانية، AB الأمريكية، AFP الفرنسية. وقد يتساءل البعض عن دور مثل هكذا وكالات وتأثيرها على سيادة الدولة. ببساطة إن مثل هذه الوكالات والقنوات الإعلامية العالمية تستطيع أن تقوض السلطة السياسية للدولة، وتؤثر على سياسات

[1] ماجد عمران، إشراف فيصل كلثوم: "السيادة في ظل الحماية الدولية لحقوق الإنسان"- مرجع سابق- ص٤٧٣.

وقرارات الحكومات، لأنها تستطيع أن تتحكم بنتائج الانتخابات[1]. يُضاف إلى ذلك الدور الذي تلعبه هذه الوكالات والقنوات في تنفيذ سياسات دولها والمسيطرين عليها. وما فعلته وسائل الإعلام الغربية لتشويه صورة كل من الرئيس الراحل "صدام حسين" والعقيد "معمر القذافي"، وما سمّي "الربيع العربي"، شواهد حاضرة.

ومن وجهة نظر الباحث، فإن وسائل الإعلام العالمية وسياساتها التي تعبّر عن إرادة دولها ومالكيها أخذت بإيقاظ النزعات الانفصالية والتحريض عليها بما يسهم في تفكيك الدول، بالإضافة إلى التهديد الذي تشكله العولمة ومفرزاتها وأدواتها على الثقافة والحضارة المحلية الوطنية، من خلال الاتجاه إلى نشر ثقافة كونية ونمط معين من الأفكار، ما شكّل ويشكل تهديداً للهوية والثقافة الوطنية. وبرأي الباحث، فإن المفهوم الويستفالي للسيادة في ظل هذه الظروف والمتغيرات، آخذ بالتقلص والانحسار والتفكك في نطاق العلاقات الدولية، لاسيما في عصر العولمة. على ألا يُفهم من هذا الكلام أن فكرة السيادة الوطنية ودور الدولة من أساسها في طريقها إلى الاختفاء. وإنما المقصود أن هذه المتغيرات ستنال من طبيعة الوظائف والأدوار التي تضطلع بها الدولة بالمقارنة بما كانت عليه سابقاً، وبالتالي سيتم تطويع مفهوم السيادة الوطنية – تفكيكه– بما يتناسب مع هذه المتغيرات في ظل النظام الدولي القائم. ويرى الباحث أن المشكلات التي تعصف بالعالم لا تعني الاستسلام لهذا الأمر وكأنّه قدر محتوم، بل على المثقفين والساسة والاقتصاديين وجميع الفاعلين المدنيين في هذه المجتمعات مقاومة تيارات العولمة الجارفة، والعمل على إنقاذ الدولة ومؤسساتها وتأهيلها للقيام بوظائفها الأساسية. فعلى الرغم من ثقل الضغوط التي تفرضها العولمة، وحجم القيود التي تعيق بها قدرات البلدان النامية، إلاّ أنه لاشيء يدل على أن هذه التحولات ستفضي إلى نهاية وشيكة أو حتى بعيدة للدولة ودورها، ولا مؤشر على وجود بديل عنها. بمعنى أن ما ينقص هذه البلدان هو قرار سياسي جماعي لمقاومة شروط المؤسسات المالية الدولية، وضغوط المانحين الأجانب، الهادفة إلى تقليص سيادتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ومجمل التغيرات التي تطرأ على المجتمعات تثبت أن دور الدولة سيظل مطلوباً ومرغوباً به، وهذا ما أكدته وتؤكده الوقائع في خضم الأزمة المالية العالمية منذ عام ٢٠٠٨ وحتى وقت إعداد هذه الدراسة.

---

[1] حسين علي: سيادة الدول بين تسييس القانون وقوننة السياسة- مرجع سابق- ص ١٩١-١٩٤.

المبحث الثاني: ازدياد الفوضى والعنف في ظل النظام الدولي "الجديد"

حفلت أدبيات العلاقات الدولية بالعديد من الكتابات والنقاشات حول طبيعة النظام الدولي*، بمعنى هل النظام الدولي فوضوي أم منظّم؟ وقد ازداد هذا السؤال إلحاحاً بعد التحوّل الجوهري الذي أصاب هذا النظام، والذي تمثّل بسقوط حائط برلين عام ١٩٨٩ وانهيار حلف وارسو وانهيار الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩١ وانتهاء الحرب الباردة وحرب الخليج الثانية.

وقد نشأت مدرستان على طرفي نقيض. الأولى ترى أن النظام الدولي يتميز بالفوضى والعنف، والثانية ترى أن النظام الدولي منظّم تحكمه قواعد تجعله يعيش حالة من الاستقرار. فبعد الغزو العراقي للكويت بأسبوع واحد، وفي يوم الثامن من آب ١٩٩٠، أعلن الرئيس الأمريكي "جورج بوش الأب" عن فكرة "عصر جديد ممتلئ بالوعود، وحقبة للحرية، وزمن للسلام لكل الشعوب". وبعد ذلك بفترة قصيرة، وبعد أن وضع أربعة أهداف أساسية لإدارته لأزمة الخليج – الانسحاب العراقي الفوري وغير المشروط من الكويت، عودة الحكومة الكويتية الشرعية، تحقيق الأمن والاستقرار في الخليج، وحماية الرعايا الأمريكيين – أضاف هدفاً خامساً هو إقامة "نظام عالمي جديد" تستطيع فيه كل أمم العالم أن تنعم بالرخاء وتعيش في تناغم.

تولدت عن هذه الصورة المتفائلة مدرسة للتفكير في العلاقات الدولية رأت في أزمة الخليج ومعالجتها من قبل النظام الدولي نموذجاً يُحتذى، ليس في إدارة الأزمات الدولية فحسب، وإنما أيضاً في القضاء على بؤر التوتر في العالم. فالعالم الجديد سوف يقوم على حكم القانون الدولي، ومبدأ الأمن الجماعي، الذين يضمن إمكانية استخدام إجراءات عسكرية تحت راية الأمم المتحدة. بمعنى أن النظام العالمي يتجه نحو شرعية جديدة، تكون فيه نظم وقواعد تنطبق على الدول والشعوب الداخلة في النظام، ويكفل طريقة لتوقيع العقاب على الخارجين عليه. ولم تعد الدولة القومية وحدها مصدر السيادة والقانون والسلطة. وفي مقابل وجهة النظر هذه، تكوّنت مدرسة أخرى لم تر

* يرى الدكتور محمد سعيد الدقاق أن "المجتمع الدولي" يمكن أن يُقصد به معنيين. الأول: "المجتمع العالمي" بكل ما يشتمل عليه من أفراد تنتمي إلى شعوب مختلفة بينها مادية أو روحية، وهنا يبدو "المجتمع الدولي" بأنه "المجتمع الإنساني العالمي أي الذي يضم كل من يصدق عليه وصف إنسان". الثاني: ذلك الذي يضم مجموعة من الوحدات السياسية التي يُطلق عليها وصف الدولة – وهو ما يعتنقه الدكتور الدقاق – مع الإشارة إلى أن هناك تنظيمات معينة تنشأ في إطار هذا المجتمع (المنظمات الدولية) تتم فيها وبها نوع من "المهايأة" للسلطات التي تمارسها الدول. على أنه يبقى أن هذه (المنظمات) تظل صورة من صور التعاون الاختياري بين الدول. المرجع: محمد سعيد الدقاق: التنظيم الدولي- (الإسكندرية- الدار الجامعية- ١٩٨٦)- ص٩-١٠.

في فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة سوى الفوضى وعدم الاستقرار. وحسب هذه المدرسة، "فالنظام الدولي الجديد" ليس "نظاماً. فانتهاء القطبية الثنائية قوّض كل القواعد التي تم التعارف عليها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ومع انتفاء القواعد فتحت أبواب الصراعات المحلية الإقليمية، وحتى العالمية[١].

المطلب الأول: المجتمع الدولي فوضوي:

هذه الرؤية هي أقدم الرؤى الفكرية للعلاقات الدولية. ويعد "توماس هوبز" (١٥٨٨-١٦٧٩) أول فيلسوف سياسي حديث يصف العلاقات الدولية بالفوضوية. ومع العلم أن فلسفته السياسية تُعنى على نحو أساسي بمعضلة النظام داخل الدولة، إلا أن الوصف الذي قدمه بشأن "الحالة الطبيعية" الدولية كان له كبير الأثر في ظهور النظرية الواقعية في العلاقات الدولية. ويستخدم "توماس هوبز" فكرة "الحالة الطبيعية"، التي كانت تعرف أحياناً "بالتناظر الوظيفي المحلي"، ليُظهر السبب الذي يدفع بالأفراد إلى تفضيل العيش في ظل قوة عليا مطلقة بدلاً من العيش في عالم تعمه الفوضى. فبالنسبة إليه، حالة الطبيعة هي إحدى حالات البؤس والصعوبة التي يعيش فيها الإنسان ويكافح باستمرار من أجل البقاء على قيد الحياة. فمهما عظمت قوة الأفراد، فإنهم عاجزون عن حماية أنفسهم حماية كاملة تجاه أي اعتداء، وبالتالي يتطلب هذا الوضع من الأفراد التخلي عن حرياتهم وحقوقهم الطبيعية مقابل الحماية والأمن[٢].

أما على صعيد العلاقات الدولية، فإن "توماس هوبز" يرى بأن البشرية تبقى دوماً غابة بالنسبة للعلاقات بين الدول السيدة. فنظراً لعدم وجود سلطة عليا فوق هذه الدول، فإن كلاً منها تمتلك الحرية المطلقة بما تراه أكثر ملاءمة لمصلحتها. ولما كان من غير الممكن قيام سيادة فوق سيادة هذه الدول، لذلك ستظل الدول تتعامل فيما بينها بشريعة الذئاب. وبالتالي، فإن سمة الفوضى هي السمة المهيمنة على السياسة الدولية. وهكذا، فإن العلاقات بين الدول لا ترتكز على مفاهيم العدالة واللاعدالة، فحيث لا توجد سلطة

---

[١] عبد المنعم سعيد: ما بعد الحرب الباردة: النظام الدولي بين الفوضى والاستقرار- موقع الأهرام الرقمي.
http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=793610

[٢] مارتن غريفيش- تيري أوكالاهان: المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية- مرجع سابق- ص٣٢٥.

مشتركة لا يوجد قانون، وحيث لا يوجد قانون لا توجد عدالة، ويصبح العنف والفوضى هما السمة السائدة[١].

وقد عرفت نظرية "توماس هوبز" العديد من المؤيدين، من ضمنهم الفيلسوف الألماني "إيمانويل كانت" و"هيغل" و"ريمون آرون" و"هانز مورغانثو" و"جورج بوردو" و"كينيث والتز".

"ريمون آرون" يرى بأن العلاقات الدولية لا تديرها سوى شخصيتان فقط، الدبلوماسي والجندي، فكلاهما – كل في مجال تخصصه – يمثل الدولة محاولاً الدفاع عن وجهة نظرها وفرضها إن استطاع. أما "مورغانثو"، فيبني أفكاره على أساس فكرة السلطة السياسية، ويرى أن أهمية الدولة ومكانتها تقاس بحسب أهمية ما تمارسه من سلطات في المجتمع الدولي. أما "بوردو"، فهو وإن كان لا يؤمن بأن المجتمع الدولي يتكون من الدول وحدها، وأن العلاقات الدولية لا تتم إلا بين هؤلاء فحسب، إلا أنه لا يُعد ذلك التصور سوى نقطة بداية، ذلك أن المجتمع الدولي لا ينبغي أن يظل مجتمع الدول المستقلة، وإنما ينبغي أن يصبح مجتمع الأفراد، وأنه حينما يتم التوصل إلى مثل هذا المجتمع فإننا نكون قد وصلنا إلى قمة مراحل التطور، إلا أنه عاد واعترف أن مثل هذا التطور إنما يكمن في ذمة المستقبل[٢].

ومن جهته، يعرّف "كينيث والتز"، عبر جميع تحليلاته، السياسة الدولية على أساس القوى العظمى التي تبقى ذات سيادة، وتدخل في علاقات فوضوية مع بعضها البعض[٣].

وعلى الرغم من بعض الاختلافات الشكلية بين الواقعيين أنفسهم، إلا أن الجوهر واحد.. وهم جميعاً ينطلقون من الشواهد والمقولات لإثبات وجهة نظرهم حول فوضوية العلاقات الدولية. فهذه العلاقات تتسم بعدم وجود سلطة عليا فوق سلطة الدول، ومن ثمّ فإن الدول هي الحكم الأخير فيما تتخذه من قرارات وما تمارسه من سلوكيات، بما يجعل من العلاقات الدولية عملية صراعية بالأساس. ويمكن تلخيص مقولات هذا الرأي /المجتمع الدولي فوضوي/ في العناصر التالية:

---

[١] أنور محمد فرج: "نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة"- العراق- السليمانية- مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية- ٢٠٠٧- ص٢٠٤-٢٠٥.

[٢] محمد السعيد الدقاق: التنظيم الدولي- مرجع سابق- ص١٤-١٥.

[٣] ديفيد ليك: "السيادة الجديدة في العلاقات الدولية"- المجلة العربية للدراسات الدولية- المجلد الثامن- العددان الثالث والرابع- صيف/خريف ٢٠٠٤- ص١٢.

١-الدولة هي الفاعل الرئيس، إن لم يكن الوحيد، في العلاقات الدولية، بحكم امتلاكها عنصري القوة والسيادة. والوحدات الدولية الأخرى ليست إلا أدوات توظفها الدول في سياستها الخارجية، وليس لها وجود دولي مستقل، ومن ثم فإن النظام الدولي ليس إلا مجموعة من الدول ذات السيادة.

٢-هناك اختلاف بين العلاقات الدولية والعلاقات الخارجية، فهذه الأخيرة تتم في إطار ملزم، بمعنى وجود سلطة عليا (تشريعية، تنفيذية، قضائية) في إطار سيادة الدولة، وهو ما يفتقر إليه المجتمع الدولي، وبالتالي هذا المجتمع يتسم بالفوضى.

٣-نتيجة لما سبق، فإن الصراع هو الخاصية الأساسية للعلاقات الدولية، لأن كل دولة ستتبع مصالحها. وهذا ما تحدث عنه "هوبز" (حالة الطبيعة الأولى)، وهو ما يترتب عليه أن العلاقات الدولية مباراة صفرية، بمعنى أن مكسب أية دولة هو خسارة محققة للدولة الأخرى.

٤-يترتب على هذا التشخيص تصور مؤداه أن الدول في ظل الفوضى الدولية تواجه معضلة أمنية دائمة، وهكذا ستدخل الدول في دوامة مستمرة من الإجراءات الأمنية والإجراءات المضادة. وبالتالي فإن الأداة العسكرية تصبح الأداة المركزية لحماية الأمن في ظل الفوضى الدولية.

٥-حالة الفوضى الدولية، وإن كانت تعاني ديمومة الصراع، فإنها لا تعني بالضرورة ديمومة الحروب الدولية، إذ إن هناك آليات في العلاقات الدولية تقلل من احتمال نشوب الحرب، أهمها توازن القوى بين الدول، ففي حالة التوازن، يقل احتمال نشوب الحرب بين أطراف التوازن[١].

المطلب الثاني: المجتمع الدولي منظم:

يأتي هذا الاتجاه أو الرأي على النقيض من الرأي السابق الذي تم بحثه، فهو يرسم صورة أكثر تفاؤلاً وإشراقاً للمجتمع الدولي، إذ يعده مجتمعاً دولياً منظماً، مجتمعاً يسوده التعاون والتكافل بين أعضائه، ومحكوم بنظام قانوني يتضمن مجموعة من

[١] محمد السيد سليم: تطور الإطار النظري لعلم السياسة الدولية- موقع الأهرام الرقمي على الإنترنت.
http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=221494

القواعد التي تسري على الكافة. فالقانون لا ينشأ إلا في مجتمع، فهو إذاً ظاهرة اجتماعية، ويهدف إلى تنظيم العلاقات بين أشخاصه.

يتفق العديد من أنصار هذا الرأي مع معارضيهم من أنصار فوضوية المجتمع الدولي في النظر إلى الدول على أنها الأعضاء الرئيسة في المجتمع الدولي، إلا أنهم يرون أيضاً أن المجتمع الدولي قد يضم أشخاصاً أخرى، كالمنظمات الدولية أو بعض الأفراد. ومن مؤيدي هذا الاتجاه بعض فقهاء القانون الدولي أمثال "بول ريتر" و"جورج سيل" الذي يرى أن المجتمع الدولي ليس مجتمعاً مكوناً من الدول، وإنما من الأفراد. ومن هنا جاءت تسميته لما يُعرف بالقانون الدولي بأنه "قانون الشعوب". فالفرد هو الشخص الوحيد للقانون، سواء كان وطنياً أم دولياً، وبنظره فإن الفرد فقط هو المخاطب بالقانون (إما حاكمين أو محكومين)، ومركز كل طائفة من هؤلاء الأفراد محكوم بالقانون الدولي في إطار المجتمع الدولي[1]. وقد حاول بعض علماء السياسة والاجتماع بحث العلاقات الدولية من زاوية (مفهوم الأنساق)، ومن بينهم "مورتن كابلان، كينيث بولدنغ"*. ويرى أصحاب هذا الرأي أن المجتمع الدولي يضم وحدات أخرى غير الدول تتفاعل فيما بينها وتترابط وتتشابك وتتعاون في مسرح السياسة الدولية على مستوى عال في مجالات متنوعة سياسية واقتصادية واجتماعية.

ويمكن عرض عناصر هذا الرأي الذي يوصف أنصاره بمؤيدي المجتمع العالمي كالآتي[2]:

١- الدولة ليست الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، فالنظام الدولي يتضمن العديد من الوحدات المترابطة على مستويات عدة.

٢- تتميز العلاقات الدولية والعلاقات الداخلية بالتشابك والترابط، إذ تؤكد هذه الرؤية على أن العلاقات الدولية لا تختلف جذرياً عن العلاقات الداخلية، وأن ما

---

[1] محمد السعيد الدقاق: التنظيم الدولي- مرجع سابق- ص١٩-٢٠.

* لقد تم التوضيح في المبحث الثاني من الفصل الثاني حول الفرق بين مصطلحي (system) الذي يعني المنظومة أو النسق وبين (order) أي وجود نمط معين من القيم وقواعد السلوك التي تنتجها أطراف النظام. وهنا لابد من الإشارة إلى أن المجتمع هو الإطار الذي يشكل بنيان النظام الدولي تبعاً لحقائقه، والنظام الدولي يحدد مجال تطبيقه في المجتمع الدولي. طبقاً لذلك، يصف "مورتن كابلان" النظام الدولي باعتباره (مجموعة من المتغيرات المترابطة فيما بينها والمتميزة عند محيطها، وتستند هذه المتغيرات إلى قواعد سلوكية تميز العلاقات القائمة على مجموعة من المتغيرات الفردية). أما "كينيث بولدونغ"، فقد عرف النظام الدولي باعتباره "مجموعة من الوحدات السلوكية المتفاعلة التي تسمى أمماً أو دولاً، والتي يضاف إليها أحياناً بعض المنظمات فوق القومية كالأمم المتحدة، ويمكن أو توصف كل وحدة من هذه الوحدات بأنها مجموعة من المتغيرات التي يفترض وجود علاقات معينة فيما بينها". كما يعرف "ميل مارسيل" النظام الدولي بأنه يشتمل على مجموعة من القواعد المتفق عليها بين عدد من الدول لتنظيم أمور تتعلق "بمصلحة عامة"، ويمكن أن يتخذ عدة أشكال، فهو يمكن أن يوضع تحت شكل اتفاقيات دولية، أو يمكن أن يكون مجرد شكل ضمني، ويمكن أن يكون تحت شكل من أشكال المركزية العالمية أو اللامركزية المستقرة وغير المستقرة. المرجع: بيشرو حمه جان: تطور القانون الدولي العام في ظل النظام العالمي الجديد- مرجع سابق- ص٥٥-٥٧.

[2] محمد السيد سليم: تطور الإطار النظري لعلم السياسة الدولية- مرجع سابق.

http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=221494

تصورته الرؤية الأخرى (فوضوية المجتمع الدولي) في هذا الصدد إنما هو نتيجةً لتركيزها على الشكل، وليس على الوظيفة. صحيح أنه لا يوجد في النظام الدولي برلمان، ولكن من الصحيح أيضاً أن الوظيفة التشريعية موجودة في العلاقات الدولية، من خلال أشكال مختلفة عن تلك التي تؤدى من خلالها في النظم الداخلية. وبالتالي العبرة في فهم العلاقات الدولية هي بفهم الوظائف التي تؤدى، وليس بالتركيز على الأشكال والصيغ الرسمية لتلك الوظائف. أما بالنسبة لترابط العلاقات الدولية والعلاقات الداخلية، فيقصد بذلك التتابع السلوكي المتتالي الذي ينشأ في مجال معين وينتج رد فعل في مكان آخر، أي أن الظواهر والأحداث التي تحدث في أحد المجالين (الدولي والداخلي) تنتقل إلى المجال الآخر في شكل انعكاسات وردود فعل، فالحدث لا يبدأ أو ينتهي في ميدانه الخاص.

٣- لا يعد الصراع هو السمة الأساسية للعلاقات الدولية، فقد ظهرت أشكال مهمة للتعاون والاعتماد المتبادل بين الوحدات الدولية أدت إلى تضاؤل أهمية الأشكال الصراعية للعلاقات الدولية، بالإضافة إلى ظهور قضايا دولية جديدة لا يمكن حسمها بالقوة العسكرية والصراع المسلح، وإنما بالتعاون الدولي، كقضايا التصحر والانفجار السكاني.

٤- مفهوم الأمن اتسع من مجرد مفهوم عسكري بحت ليصبح مفهوماً مجتمعياً شاملاً، وبالتالي لم تعد قضية الأمن بمعناه العسكري هي القضية التي تحظى بالأولوية المطلقة في قائمة أعمال العلاقات الدولية، بل أصبحت تلك القائمة متغيرة في أولوياتها.

تبقى الإشارة إلى أن من أشهر الفقهاء الذين دافعوا عن هذه الرؤية (ديفيد سينجر- جيمس روزناو – جوزيف ناي وغيرهم)، هم ممن تحدثوا عن وحدة النظام الدولي، وعن سياسة الروابط والتعاون.

ويرى الباحث أن المجتمع الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة وانتهاء معادلة التوازن التي كانت قائمة في ظل القطبية الثنائية، وسيطرة الولايات المتحدة على مجريات العلاقات الدولية وقيادتها للعالم، فإن المجتمع الدولي بات مجتمعاً فوضوياً وعنفياً أكثر من أي وقت مضى، مستغلةً بذلك نتائج وآليات العولمة كافةً للتحكم في هذه الفوضى

بما يخدم مصالحها. وسيقوم الباحث باستعراض ملامح هذه الفوضى وهذا العنف في النظام الدولي مع الاستئناس بآراء عدد من الكتّاب في هذا المجال.

١. تتجلى أولى مظاهر الفوضى في المجتمع الدولي في منظومة العولمة ذاتها، وذلك من خلال ما يلي:

أ- تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات في النظام الدولي (مع ملاحظة أن الولايات المتحدة الأمريكية لها الحصة الأكبر في عدد هذه الشركات حول العالم) من حيث إنها تلعب دوراً في السياسة الداخلية للدول المضيفة (تمت الإشارة سابقاً في المبحث الثاني عن دور شركة "IT&T" الأمريكية في الانقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس التشيلي المنتخب "سلفادور أليندي")، أو من جهة أنها تنقل مركز صنع القرار من إطاره الوطني إلى الإطار الدولي.

ب- يضاف إلى عمل هذه الشركات، دور المنظمات المالية العالمية، صندوق النقد والبنك الدوليين، والتي تسيطر الولايات المتحدة الأمريكية على صنع سياستيهما دولياً، في ربط اقتصاديات البلدان النامية بالاقتصاد الرأسمالي (نظرية المركز والأطراف)، بحيث أصبحت هذه البلدان مرتهنة لإملاءات وشروط هاتين المؤسستين، وما يتلو ذلك من تخبطات في صياغة السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية للدول المقترضة، ولا سيما بفتح اقتصادها وبالتالي عدم القدرة على التحكم به (إنهاء دور الدولة التدخلي)، بالإضافة إلى الشروط الأخرى (الخصخصة – تحرير سعر الصرف ...)، ليأتي دور منظمة التجارة العالمية التي تدعو إلى إلغاء القيود الجمركية أمام البضائع، وهنا تستغل الدول الصناعية العظمى الفرصة لإغراق أسواق الدول الأخرى ببضائعها، وبالتالي تدمير الصناعات الوطنية المحلية.

ت- ولتبقى الولايات المتحدة الأمريكية هي المسيطرة عالمياً، سعت إلى وضع ترتيبات اقتصادية وعقد تحالفات، عبر عقد اتفاقيات حول العالم، وربطها باقتصادها، لمنع ظهور أي منافس لها على الساحة الدولية،

مستغلةً بذلك الدور الذي يلعبه الدولار الأمريكي، كونه عملة الاحتياط الأولى في العالم.

ث- وكان التأثير المباشر للعامل السابق في الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨. فقد بدأت الأزمة (وهي أزمة الرهن العقاري) في الولايات المتحدة الأمريكية ولم تنته فيها، وإنما امتدت إلى أصقاع العالم، ووصل الأمر أن تهدد الاتحاد الأوروبي بالتفكك، وأعلن عدد من دوله حالة الخطر بالإفلاس (اليونان – أيرلندا – إسبانيا – البرتغال). فمثلاً، تفاقمت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية من خلال آليات عمل الاقتصاد اليوناني، إذ بلغت الديون ٣٠٠ مليار يورو، أي نحو ٤١٦ مليار دولار (توجب على اليونان أن تدفع منها ٣٠ مليار دولار في العام ٢٠١٠)، مع عجز في الميزانية بنسبة ١٢,٧% من إجمالي الإنتاج الداخلي، ما دفع الحكومة اليونانية إلى موجة بيع كبيرة للسندات اليونانية، وهروب رؤوس الأموال خارج اليونان، مما عرض بنوكها، كما عرض الدولة ذاتها للخطر. والأمر لم يقتصر على رأس المال الأجنبي، بل تشير التقارير إلى أن اليونانيين الأثرياء قد سحبوا ما يقدّر بعشرة مليارات يورو من أموالهم المودعة في البنوك اليونانية، ما دفع الحكومة اليونانية إلى تبني خطة تقشفية، إذ أعلنت تجميد الرواتب في القطاع العام، ما أدى لنشوب اضطرابات دامية، وقد حصل الأمر ذاته في أيرلندا عام ٢٠١٠ ، ما هدد منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي بالانهيار، إذ تراكمت ديون القطاع المصرفي الأيرلندي، حتى بلغت نحو ٤٥ مليار يورو (كان بنك "أنغلو أيريش" أكبر بنوك أيرلندا، والذي أمم، يحتاج نحو ٤٥ مليار يورو)، وارتفع عجز الموازنة العامة ليسجل أكثر من ٣٠% من الناتج المحلي، كذلك ارتفع حجم الدين العام ليسجل أكثر من ٦٥% من الناتج المحلي الإجمالي[١]. يُضاف إلى كل ذلك دور مؤسسات التصنيف الائتماني الدولية التي تلعب دوراً هاماً حالياً في الاقتصاد الدولي (مثل

[١] أحمد دياب: "اقتصادات الأزمة في أوروبا: الأزمة المالية في اليونان وأيرلندا"- مجلة السياسة الدولية- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في مؤسسة الأهرام- العدد ١٨٤- نيسان ٢٠١١- المجلد٤٦- ص١١١.

وكالة ستاندرد أند بورز)، إذ يكفي أن تعلن هذه المؤسسات تخفيضاً ائتمانياً لدولة ما حتى تهرب رؤوس الأموال منها، وهذه فوضى مالية تؤدي إلى اضطرابات سياسية كبرى لم تكن موجودة من قبل. ولذلك، فإن حملات الانتخابات في بريطانيا (مثال ذلك ما وعد به ديفيد كاميرون ناخبيه في حال فوزه برئاسة الحكومة البريطانية للمرة الثانية) وعدت بإجراء استفتاء على البقاء في الاتحاد الأوروبي، وترافق ذلك مع تخفيض وكالة موديز التصنيف الائتماني لبريطانيا درجة واحدة، وهذا يُعد من أولى علائم الخلخل في بنية الاتحاد الأوروبي.

ج- ثورة المعلومات والاتصالات: فعلى الرغم من إيجابياتها الكثيرة، إلا أنها خلقت حالة من الفوضى، وحتى العنف، وباتت الشبكة العنكبوتية مرتعاً خصباً لنمو الفكر المتطرف، وباتت طرق صناعة المتفجرات والعبوات الناسفة والتعبئة الفكرية المتطرفة منتشرة بكثافة، إضافةً إلى استخدام التقنيات التي أتاحتها هذه الثورة في الحروب (الحرب الالكترونية والتجسس)، وبالتالي لم تعد أية دولة بمنأى عن خطر الهجوم الالكتروني وما يستتبعه من عواقب وخيمة قد تؤدي إلى كوارث نووية (مثال مهاجمة المواقع النووية الإيرانية بفيروسات عن طريق الانترنيت).

ح- والنقطة الجديرة بالبحث والتحليل في مجال العلاقات الدولية، هي دور القنوات الفضائية في نشر الفوضى والحقد والتحريض. ولا يُقصد دور وسائل الإعلام في تشويه صورة دولة ما أو نظام ما أو رئيس ما فحسب (كما تم في حالة الاتحاد السوفياتي والعراق وسورية)، وإنما المقصود القنوات الفضائية ودورها في نشر الفتنة الطائفية بين الشعوب (خاصةً الشعب العربي)، فنجد عشرات القنوات الفضائية التي تتناول طائفة أو مذهب أوحتى دين معين، وتكيل له الاتهامات في مقابل عشرات القنوات الأخرى المقابلة، وهذا ما قد يؤدي إلى حروب طائفية وإثنية وعرقية لا يمكن إخمادها بسهولة.

خ- خرق سيادة الدول بوسائل عدة، فلا توجد دولة واحدة قادرة على الحفاظ على سيادتها. بسبب ممارسات الشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات

المالية الدولية (صندوق النقد والبنك الدوليين)، وفقدان الدول السيطرة على فضائها، وعدم قدرتها على المراقبة والتحكم بما تحمله الشبكة العنكبوتية، وصولاً إلى التدخل المباشر أو غير المباشر في شؤونها الداخلية.

د- في ظل الفوضى الدولية المتفشية، بات لوسائل الإعلام دور كبير في رسم وتسويق السياسات العالمية. فالدول الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، استفادت وكعادتها، من مفرزات العولمة الإعلامية لنشر ثقافتها وتعميمها على العالم (الأمركة). فمنذ الحرب العالمية الثانية، أوجدت الولايات المتحدة (مجلس الاستراتيجية النفسية) في وكالة الاستخبارات المركزية، و(مجلس العلاقات الخارجية) لكي تعمل على تكريس مصادرها الهائلة للهيمنة والسيطرة على وسائل الإعلام[1]. حيث تقوم هذه الوسائل (المكتوبة والمسموعة والمرئية) بتنفيذ السياسات المرسومة لها. والأمثلة على ذلك كثيرة (الاتحاد السوفياتي سابقاً- العراق- أفغانستان- ليبيا). فقد رأى العالم كيف كان أداء هذه الوسائل الإعلامية ووكالات الأنباء التي فبركت (تحت ضغوطات أمريكية) ولفقت أكاذيب حول امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل، وما استقالة مدير شبكة الجزيرة (وضاح خنفر) سوى مثال واضح، بعد فضح دوره وارتباطه بالاستخبارات الأمريكية، وهو ما كشفته وثائق "ويكيليكس" للعالم.

ذ- ولما كانت العولمة امتداداً لسياسات وتخطيطات قديمة، كونها (في أحد أوجهها) مفرزاً تلقائياً للتطور التقاني على مختلف الأصعدة والأطر، كان لا بد من العمل على تطبيق الفكرة "البريئة" ضمن إطار العولمة والقائلة "بتلاقح الثقافات والحضارات"، ولكن على القياس الأمريكي، بمعنى فرض الثقافة الأمريكية على العالم، فنجد أن الموسيقى الأمريكية، والأفلام الأمريكية، والبرامج التلفزيونية الأمريكية، وبرامج الحواسب الأمريكية، أصبحت شديدة الهيمنة وتوجد في كل مكان على الأرض

[1] مؤيد الدليمي: الهيمنة الإعلامية الأمريكية وحرب الأكاذيب، استخدام الدعاية والتضليل لتبرير غزو العراق- (جامعة بغداد- ٢٠٠٨)- ص٣٣.

بالمعنى الحرفي للكلمة، وهي تؤثر فعلياً في أذواق وثقافة بقية الأمم وحياتها وتطلعاتها. وإذا نظرنا إلى الواقع الدولي، وموقع الولايات المتحدة الأمريكية فيه، فليس من المستغرب أن يكون الأمريكيون هم الأكثر (تبشيراً – تهويلاً – تهديداً) بسيادة عاداتهم وتقاليدهم وأعرافهم على العالم (سيادة نموذجهم الحضاري). ويفترض "ديفيد روثكوبف"، وهو أحد المنظرين لسيطرة الثقافة الأمريكية على العالم، أنه "من المحتم أن تقود الولايات المتحدة التحول، فهي الأمة الأساسية في إدارة الشؤون الكونية، والمنتج الرئيس لمنتجات المعلوماتية وخدماتها، إن الثقافة الأمريكية تختلف جوهرياً عن الثقافات التي هي بنات بيئاتها في العديد من المجتمعات الأخرى. وإذ يدرك الأمريكيون ذلك، فإنهم يجب أن لا يخجلوا من القيام بما هو في مصلحتهم الاقتصادية والسياسية والأمنية، وبالتالي بما هو في مصلحة العالم ككل. وعلى الولايات المتحدة ألا تتردد في الترويج لقيمها"[1].

٢. يشكل التدخل (المباشر وغير المباشر) أحد أبرز مظاهر الفوضى في المجتمع الدولي المعاصر. فالولايات المتحدة الأمريكية تفرض عقوبات اقتصادية على دول لا تماشي رغباتها ومصالحها (إيران– سورية– روسيا الاتحادية)، وذلك حسب القانون الأمريكي ودون العودة إلى أية مرجعية دولية (كمنظمة الأمم المتحدة)، لتكريس هيمنتها على العالم. وعندما ترى الولايات المتحدة وحلفاؤها أن مصالحها تتهدد (أو يمكن أن تتهدد) لا تتورع أبداً عن التدخل العسكري المباشر (أو غير المباشر)، كدعم المعارضة في بلد ما بالمال والسلاح لخلق فوضى فيه، تحت مسميات نشر الديمقراطية والتدخل الإنساني ومكافحة الإرهاب والاستبداد، حتى وصل الأمر لتبني فكرة "الحرب الإستباقية" أو "الضربات الوقائية" مع تمتّع الجنود الأمريكيين بكامل الحصانة التي يوفرها القانون الأمريكي، فأصبحوا "حملة سلاح شرعيين".

٣. إن العامل السابق يقود إلى التساؤل عن دور الأمم المتحدة، المنظمة الدولية التي كان أحد أهم المبادئ التي أقيمت عليها "حفظ السلام والأمن الدوليين". إذ يشهد

---

[1] عزت السيد أحمد: انهيار مزاعم العولمة- قراءة في تواصل الحضارات وصراعها- مرجع سابق- ص٧٨.

العالم انهيار المبادئ التي قامت عليها الشرعية الدولية. فمنذ انتهاء الحرب الباردة وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على مجريات الأحداث الدولية، تشير الوقائع إلى أن هذه المنظمة فشلت في العديد من القضايا التي وضعتها على المحك الفعلي بسبب هذه الهيمنة. فقد استطاعت الولايات المتحدة استغلال هذه المنظمة لإضفاء "الشرعية" على ممارساتها لتحقيق أهدافها. فمثلاً، أوقفت الولايات المتحدة المعونة التي تقدمها لمنظمة اليونسكو بعد اعتراف الأخيرة بفلسطين كدولة غير عضو في الأمم المتحدة. وجاء هذا الإجراء كعقاب لليونسكو على عدم تلبية مطلب الولايات المتحدة وحليفها الكيان الصهيوني.

٤. تهميش كتلة "عالم الجنوب": إن المعيار الذي أسس مصطلح عالم الجنوب وعالم الشمال هو معيار اقتصادي بالدرجة الأولى، فالدول المتقدمة التي تتمتع بقدرات وإمكانيات اقتصادية عالمية، تقع في القسم الشمالي من خارطة العالم الجغرافية. في حين تقع الدول التي ما تزال تعاني من ضعف بنيتها الاقتصادية وتعيش تحت وطأة التخلف بكل مظاهره السياسية والاقتصادية والاجتماعية، في القسم الجنوبي منها. إن كتلة عالم الجنوب في الوضع الدولي تمثل مجموعة ضعيفة التأثير سياسياً واقتصادياً في التفاعلات الدولية، ومجموعة غير متجانسة تفتقر إلى مقومات القدرة على أن تفرض إرادتها على الصعيد الدولي[١]. ويتصل بهذا الموضوع فشل التنمية في عالم الجنوب، وربطها بمعايير الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان تحت إشراف من المؤسسات المالية العالمية (الصندوق والبنك الدوليين)، والتي بات جوهر عملهما معروفاً. يضاف إلى ذلك حرمان الدول النامية من نتاج التكنولوجيا. فالدول الصناعية الكبرى تحتكر هذه التكنولوجيا لنفسها وتحرم بقية الدول منها. وهي تعمل على العكس من المبدأ القائل: "لا تعطني سمكة وإنما علّمني الصيد".

٥. انتشار النزاعات الإقليمية والعرقية والطائفية والإثنية والقبلية والقومية في العالم، ولا سيما في أفريقيا. وما يسمى "الربيع العربي" لا يعدو كونه محاولة (نجحت إلى حد كبير) لنشر الفوضى والخلافات في الوطن العربي، بدءاً من تونس وصولاً إلى سورية ومحاولة تحييدها عن مسار الصراع العربي-

[١] بيشرو حمه جان: تطور القانون الدولي العام في ظل النظام العالمي الجديد- مرجع سابق- ص١٠٠.

الصهيوني. وما سبق ذلك من مشاريع هيمنة وسيطرة على هذه المنطقة الحيوية والغنية والاستراتيجية في العالم، ومنها مشروع "الشـرق الأوسـط الكبيـر" و "الشراكة الأوروبية المتوسطية"، والتي لا يرى فيها الباحث إلا محاولة لمماهـاة الكيان الصهيوني في المنطقة بما يخدم مصالحها ومصالح الولايـات المتحـدة الأمريكية. وفي هذا الصدد، افترض "جيرى موللر Jerry Mueller "، أسـتاذ التاريخ بالجامعة الكاثوليكية الأمريكية – في دراسته المنشورة في مجلة "الشؤون الخارجية (Foreign Affairs "، عدد آذار ٢٠٠٨)، تحت عنوان "نحن وهم.. القوة الباقية للقومية الإثنية" – أن "القومية الإثنية هي المؤهلة لقيـادة السياسـة العالمية عبر الأجيال القادمة"[١]. فعقب انتهاء الحرب الباردة، وتفكـك الاتحـاد السوفياتي السابق، وانفراد الولايات المتحدة بالهيمنة على "النظام الدولي الجديد"، وتزايد مد الأحزاب اليمينية المتطرفة في فرنسا وألمانيـا وبريطانيـا والنمسـا وبلجيكا وهولندا، والمطالبة بعمليات تطهير عرقي وديني للأجانب المقيمين فيها، اتجهت العديد من الشعوب والجماعات الإثنية للمطالبة بهوية مستقلة عن الـدول الخاضعة لها. ولدعم هذه المطالب، تزايد اهتمام منظمات حقوق الإنسان العالمية والإقليمية والمحلية بهذه الجماعات، ورغبتها في الحفاظ على هويتها المسـتقلة، ومن أبرز هذه المنظمات: منظمة العفو الدولية، هيومان رايتس ووتش، وتكثيف الترويج لهذه الجماعات ومطالبها في وسائل الإعلام الجديدة، مثـل الإنترنـت والقنوات الفضائية، وتحوّل المنظمات الدولية والإقليمية للاهتمام بالصـراعات الدولية ذات الأصل الإثني، انطلاقاً من مبدأ التدخل الدولي لأغراض إنسـانية، وإرسال الأمم المتحدة ومنظمات الاتحاد الأفريقي وحلف شمال الأطلسي (الناتو) لقوات حفظ السلام لمناطق الصراعات الإثنية في آسيا وأفريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية[٢].

٦. استمرار معظم دول العالم في زيادة إنفاقها العسكري، إذ قُدّر الإنفاق العسكري العالمي لعام ٢٠١١ بـ ١,٧٣٨ مليار دولار. بزيادة مقـدارها (٠,٣%) عـن

---

[١] رضا محمد هلال: " الجماعات الإثنية في جنوب آسيا.. ديناميات الاندماج والانفصال- موقع الأهرام الرقمي- على الرابط التالي:
http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=95975

[٢] ولاء علي البحيري: "إشكاليات النظرية والتطبيق: الصراع الدولي بعد الحرب الباردة"- مجلة السياسة الدولية- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في مؤسسة الأهرام- العدد١٩١- كانون الثاني- ٢٠١٣- المجلد٤٨- ص١٧.

العام ٢٠١٠، ويرجع هذا الفارق البسيط إلى هبوط سعر الدولار والأزمة الاقتصادية العالمية، وبذلك سُجّل عام ٢٠١١ كأول عام منذ ١٣ عاماً تثبت فيه نسبة الإنفاق العسكري العالمي. وتشير التقارير إلى تناقص الإنفاق العسكري في أمريكا بنسبة (١,٢%)، وهو أول هبوط في الإنفاق منذ عام ١٩٩٨، زيادة في آسيا وأوقيانوسيا بنسبة (٢,٣%)، تناقُص في وسط وغرب أوروبا بنسبة (١,٩%)، بسبب تدابير التقشف التي تلت أزمة منطقة اليورو، ازدياد كبير في شرقي أوروبا بنسبة (٤,٦%)، تناقص في أمريكا اللاتينية بنسبة (٣,٣%)، وزيادة كبيرة في أفريقيا وصلت إلى (٨,٦%). وبالأرقام فقد احتلت الولايات المتحدة الأمريكية المركز الأول كأكبر دولة منفقة عسكرياً على مستوى العالم، إذ بلغ إنفاقها (٧١١) مليار دولار عام ٢٠١١، واحتلت الصين المركز الثاني عالمياً بإنفاق عسكري قدره (١٤٣) مليار دولار، ومن ثم روسيا بإنفاق قدره (٧١,٩) مليار دولار، ثم بريطانيا بإنفاق وصل إلى (٦٢,٧) مليار دولار، وتلتها فرنسا بإنفاق قدره (٦٢,٥) مليار دولار، أما المملكة العربية السعودية، فاحتلت المركز الثامن عالمياً بإنفاق قدره (٤٨,٥) مليار دولار. وهذا كله في العام ٢٠١١[1].

٧. أدى انتشار أسلحة الدمار الشامل في مرحلة ما بعد الحرب الباردة إلى حدوث خلل في التوازن الدولي القائم على مجموعة ركائز، من أبرزها السلاح النووي الذي كان حكراً على عدد من القوى، فأصبحت التكنولوجيا المرتبطة به في متناول أيدي دول العالم الأخرى. ومثّل ذلك الانتشار مدخلاً رئيساً لحالة عدم الاستقرار في النظام الدولي، والتي أدت لانتشار الصراع الدولي، وتجسّد ذلك في سياسة الولايات المتحدة في التعامل مع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وذلك من خلال ثلاثة مظاهر أساسية، وهي:

أ- تبني الولايات المتحدة لاستراتيجية الحرب الوقائية، وقد نُظر إلى الخطر الذي تمثله أسلحة الدمار الشامل على أنه يفرض على الولايات المتحدة الاستعداد لاتخاذ خطوات سريعة وحاسمة.

[1] SIPRI Year Book 2012- Background Paper on SIPRI Military Expenditure Data, 2011- Overview- Stockholm International Peace Research Institute- p.1-5. منشور على الرابط: http://www.sipri.org

ب- استعداد الولايات المتحدة لاستخدام الأسلحة النووية رداً على استخدام أسلحة الدمار الشامل ضدها.

ت- المزاعم الأمريكية عن ضرورة توفير غطاء واقٍ للأمم المتحدة يحميها من أية هجمات نووية، ولا سيما من بعض الدول التي تعدها الولايات المتحدة خارجة على النظام الدولي، مثل كوريا الديمقراطية وإيران[١]. ومع بداية عام ٢٠١٢، امتلكت ثماني دول حوالي (٤٤٠٠) سلاح نووي جاهز، ٢٠٠٠ منها في حالة تأهب وجهوزية عالية. وإذا تم حساب الرؤوس النووية الحربية، والرؤوس الحربية الجاهزة وقطع الغيار على حد السواء، الفعال منها وغير الفعال، والرؤوس السليمة والمقرر تفكيكها، فإننا أمام إجمالي يقارب (١٩٠٠٠) سلاح نووي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، بريطانيا، فرنسا، الصين، الهند، باكستان، "الكيان الصهيوني"[٢].

٨- فرض النموذج والنمط الأمريكي على العالم بأسره، باستغلال آليات العولمة كافةً، مع الاستعانة بمقولة "من ليس معنا فهو ضدنا". لتشتغل الآلة العسكرية الأمريكية لتدعيم التفوق والتفرّد الأمريكي بالقوة. ويمكن أن يظهر التفوق الأمريكي أيضاً إذا ما تم النظر إليه بمعايير كيفية، وليست كمية فحسب. فالولايات المتحدة تتفوق على العالم أجمع في استغلال التطبيقات العسكرية للتقنيات المتقدمة في مجالي الاتصالات والمعلومات، فقد أظهرت قدرة لا مثيل لها على التنسيق ومعالجة المعلومات المتاحة عن ساحة المعركة، وعلى تدمير أهداف محددة عن بعد بدرجة فائقة من الدقة. والولايات المتحدة الأمريكية تعمل كذلك على تصعيب مهمة الآخرين في اللحاق بها، الأمر الذي يتضح بالنظر إلى الفجوة الهائلة بين ما تنفقه على أنشطة البحث والتطوير العسكري، وبين ما ينفقه الآخرون عليها، إذ إنها تنفق في هذا المجال ثلاثة أضعاف ما تنفقه عليها القوى الكبرى الست التالية لها مجتمعة. وإذا ما تم النظر إلى الأمر من زاوية أخرى، تنفق الولايات المتحدة على أنشطة البحث والتطوير العسكري فقط أكثر مما تنفقه ألمانيا أو بريطانيا على الدفاع ككل. إن قوة التفوق الأمريكي تظهر بوضوح

---

[١] ولاء علي البحيري: "إشكاليات النظرية والتطبيق: الصراع الدولي بعد الحرب الباردة"- مرجع سابق- ص١٦-١٧.

[٢] SIPRI Year Book 2012: Armaments, Disarmaments and International Security- Summery- Stockholm International Peace Research Institute- P14.

على أنها قوى مستحدثة كآخر نتاج لعالم حديث جديد، حيث تطرح الولايات المتحدة صورة لعالم المستقبل "أمركة العالم"- تسعى البلدان الأخرى إلى محاكاتها[١].

٩- بروز العامل الثقافي في الصراعات الدولية، والذي كتب عنه "فرانسيس فوكوياما" في كتابه (نهاية التاريخ وخاتم البشر عام ١٩٩٣)، و"صامويل هنتنغتون" في كتابه (صدام الحضارات- إعادة صنع النظام الدولي في عام ١٩٩٩). وقد كانت البذور الأولى لهذه الفكرة عقب حرب الخليج الثانية، حينما اجتمع قادة حلف شمال الأطلسي وناقشوا أوضاع ما بعد الحرب، وانتهاء الحرب الباردة، وأصدروا بياناً يتحدث صراحة بالنص عن كون الأصولية الإسلامية هي العدو الاستراتيجي القادم للحلف، وبالتالي للحضارة الغربية. ومن الواضح أن الولايات المتحدة ترى في الإسلام تهديداً مباشراً، يعادل التهديد الشيوعي لها وللحضارة الغربية. وقد عبّر عن هذه الأطروحة "روبير فيدرين"، وزير الخارجية الفرنسي الأسبق، الذي يعترف بوضوح لا لبس فيه بوجود صراع حضاري فعلي، متسائلاً: "كيف ننكر وجود صراع بين الإسلام والغرب، في حين تظهر ملامحه للعيان بألف طريقة وطريقة، موغلاً بجذوره في التاريخ؟" أي أنه صراع عميق لا يسهل تداركه في يوم وليلة[٢].

بعد ما ساقه الباحث من دلائل، تم التوصل إلى نتيجة مفادها أن المجتمع الدولي، وخاصة بعد انهيار معادلة التوازن الدولي التي كانت قائمة في بداية تسعينيات القرن العشرين وسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية، هو مجتمع فوضوي تمتلك الولايات المتحدة آليات السيطرة والتحكم فيه. فكانت الهيمنة الأمريكية عنوان هذه الفوضى التي أعلنها "جورج بوش الأب" وبشّر بها تحت عنوان "النظام الدولي الجديد".

فلا يوجد من هذا "الجديد" إلا العقوبات والتدخل العسكري المباشر في العديد من دول العالم تحت مسميات الديمقراطية وحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب، وأصبح الحكم للقوي ليفرض إرادته بالقوة على العالم ليستفيد منها وكالعادة المسيطر على مجريات الأحداث الدولية. لنجد وبكل وضوح تطبيقاً عملياً لنظرية "الفوضى الخلاقة"*

---

[١] أحمد فاروق عبد العظيم: "سياسة القوة في المشروع الأمريكي للنظام العالمي"- مرجع سابق- ص٣٢-٣٣.

[٢] ولاء علي البحيري: "إشكاليات النظرية والتطبيق: الصراع الدولي بعد الحرب الباردة"- مرجع سابق- ص١٧.

* يعود استخدام هذا المفهوم إلى ثمانينيات القرن العشرين، إذ تحدثت عنه رئيسة الوزراء البريطانية "مارغريت تاتشر"، ثم استخدمه الرئيس الأمريكي "رونالد ريغان"، وقد شجعت السياسات المرتبطة بهذا المفهوم على تبني موجة الليبيرالية الجديدة. ومع سقوط الكتلة الشيوعية، تزايد استخدام هذا المفهوم من قبل السياسيين والأكاديميين. ويمكن تعريف الفوضى الخلاقة بأنها حالة سياسية أو إنسانية، يُتوقع أن تكون مريحة بعد مرحلة فوضى متعمدة الإحداث. وتعتمد الفوضى الخلاقة على ما أسماه الأمريكي "صمويل هنتنغتون" فجوة الإستقرار، وهي الفجوة التي يشعر

في منطقة الشرق الأوسط والوطن العربي، تحت مسمى "الربيع العربي". هذه النظرية التي أعلنت عنها وتبنتها وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة "كونداليزا رايس" في عام ٢٠٠٦، إذ تحدثت عن ضرورة مرور "الشرق الأوسط" بحالة من الفوضى وعدم الاستقرار، لبناء مجتمعات ديمقراطية وحديثة، وأكدت أن الوطن العربي مقبل على فوضى خلاقة. وفي حديثها عن هذا المفهوم، أشارت إلى أن "الشرق الأوسط" سيشهد هذه الفوضى في صورة اضطرابات على مدى السنوات المقبلة[١]. وهو ما حدث ويحدث فعلاً.

بها المواطن بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون، ويتأثر الاستقرار بضيق أو سعة هذه الفجوة. فإذا اتسعت هذه الفجوة، يتزعزع الاستقرار السياسي. ويعتقد أنصار فكرة الفوضى الخلاقة بأن إيجاد حالة من الفوضى وعدم الاستقرار سوف يؤدي حتماً إلى بناء نظام سياسي يوفر الأمن والازدهار والحرية. وقد تم تطوير هذا المفهوم على يد "توماس بارنيت"، حيث قسّم العالم إلى قسمين، دول القلب أو المركز، ممثلة في الولايات المتحدة وحلفاؤها، ودول الفجوة أو الثقب، ممثلة بباقي دول العالم الأخرى. ورأى أن على دول القلب مواجهة دول الثقب، وسيترتب على هذه المواجهة "فوضى خلاقة". ويخلص "توماس بارنيت" إلى أن تلك الفوضى ستصل إلى الدرجة التي يصبح فيها من الضروري تدخل قوة خارجية للسيطرة على الوضع وإعادة بنائه من الداخل. المرجع: إيمان أحمد رجب: " الاقتراب من حالة اليقين"- اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية- ملحق مجلة السياسة الدولية- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في مؤسسة الأهرام- العدد ١٨٥- تموز ٢٠١١- المجلد ٤٦"- ص٨.

[١] المرجع السابق نفسه مباشرة- ص٨.

المبحث الثالث: الأزمة المالية العالمية

يمر الاقتصاد الدولي، منذ آب عام ٢٠٠٧، بأزمة مالية عالمية غير مسبوقة، نتجت عن مشكلة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، التي تسببت فيها القروض العقارية، ومنذ ذلك التاريخ والأزمة تمتد وتتفاقم وتضرب بآثارها الاقتصاد الدولي، وذلك رغم الجهود الكبيرة التي بذلتها البنوك المركزية في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وفي دول آسيا، ورغم مساندة الدول النفطية للمؤسسات المالية للخروج من الأزمة.

إلا أن جهود التغلب عليها لم تفلح كثيراً، كما بدأ الحديث عن احتمالات دخول الاقتصاد الأمريكي، ومن ثم الاقتصاد الدولي، في مرحلة من الركود أو الكساد، إذ التباطؤ في معدلات النمو، وتراجع في فرص العمل، خاصة وأن هذه الأزمة تعد أزمة مختلفة عن سابقاتها من الأزمات الكثيرة التي مر بها الاقتصاد الدولي، وتعد الأكبر والأشمل منذ أزمة عام ١٩٢٩، إذ إنها ليست ناجمة عن ارتفاع سعر الفائدة وحسب، وإنما عن تراجع الطلب، وخاصة على قطاع العقارات، وانتشار الديون المعدومة التي أدت إلى انهيار عدد كبير من المؤسسات المالية والعقارية حول العالم. كما أنها أزمة مركبة، لأنها مصحوبة بارتفاع غير مسبوق في أسعار النفط العالمية، وارتفاع في معدلات التضخم وأسعار الغذاء العالمية، ولذلك تتفاوت التوقعات بشأن الاحتمالات المستقبلية لهذه الأزمة.

وللأسباب الآنفة الذكر، فإن هذه الأزمة العالمية شكلت أحد أبرز معالم اختلال التوازن الدولي القائم منذ انهيار الاتحاد السوفياتي، وذلك كنتيجة مباشرة لعمليات العولمة، وقد تكون نقطة فاصلة في إنهاء الوضع الدولي القائم وبروز أقطاب أخرى على الساحة الدولية.

المطلب الأول: أسباب الأزمة المالية العالمية

يمكن إجمال الأسباب التي أدت إلى نشوء هذه الأزمة بعدد من الأسباب، أهمها[1]:

١- تخفيض معدلات الفائدة* في الولايات المتحدة الأمريكية إلى مستويات متدنية وإغراق الأسواق المالية بالسيولة بعد ٩-١١-٢٠٠١. وقد عمد البنك المركزي الأمريكي إلى تخفيض معدل الفائدة مع بداية أزمة الرهن العقاري في النصف الثاني من عام ٢٠٠٧ تدريجياً ليصل إلى ٠,٢٥ %.

٢- الجشع والاحتيال من قبل سماسرة القروض العقارية وبنوك الإقراض العقاري والمصارف التجارية وبنوك الاستثمار وشركات التأمين، إذ استغلوا الانخفاض في معدلات الفائدة في الفترة ٢٠٠٢- ٢٠٠٥ لإغراء أناس لا يتمتعون بجدارة ائتمانية كافية للاقتراض وشراء منازل، ووصل الأمر إلى تزوير (بعلم المصارف) دخولهم ليصبحوا مؤهلين (مقبولين) للحصول على قرض عقاري، إذ كانت أقساط القرض الشهرية ضمن إمكانيات أصحاب البيوت الجدد طالما بقيت معدلات الفائدة على مستواها المنخفض، ولكن ما إن ارتفعت هذه المعدلات حتى عجزوا عن تسديد مستحقاتهم للمصارف، وتحولت القروض العقارية إلى قروض متعثرة، ولجأت المصارف إلى مصادرة البيوت وعرضها في المزاد العلني لتسييلها، ما أدى إلى تدهور أسعار العقارات بشدة. وهذا ما يتفق مع ما جاء في تقرير فرقة عمل الأونكتاد المعنية بالقضايا النُظمية والتعاون الاقتصادي، والذي أرجع أحد أهم أسباب هذه الأزمة إلى جشع المستثمرين، وقد فيه: " مما لا شك فيه أنه لولا جشع عدد كبير من العناصر الفاعلة التي حاولت تحقيق عوائد ثنائية الرقم من نظام اقتصادي ينمو نمواً لا يتجاوز النطاق الأدنى من الأرقام الفردية لما انفجرت الأزمة بهذه الحدة . لكن

---

[1] محمد أيمن عزت الميداني: "الأزمة المالية العالمية: أسبابها وتداعياتها ومنعكساتها على الاقتصاد العالمي والعربي السوري"- محاضرة ألقيت في ندوة الثلاثاء- جمعية العلوم الاقتصادية السورية- ٣ آذار- ٢٠٠٩- ص ٣-٥. منشورة على الانترنيت على الرابط :
http://www.mafhoum.com/syr/articles_09/midani.pdf- وأيضاً: صلاح حواس- توهامي ابراهيم: "تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية وضرورة إعادة بناء النظام المالي العالمي- مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية- العدد 20 - ٢٠٠٩- ص ٧.

* توقف مجلس الاحتياطي الفدرالي عن نشر بيانات الكتلة النقدية بتاريخ ٢٣-٣-٢٠٠٦، بحجة أنها أصبحت معلومات غير مفيدة. إلا أن السبب الحقيقي وراء ذلك هو إخفاء الحجم الضخم من النقود المصدرة دون أية تغطية من أي نوع، وذلك لحماية الدولار من الانهيار- يُنظر:موقع إحصائيات الاحتياطي الأمريكي على الرابط:
http://www.federalreserve.gov/releases/h6/discm3.htm

السياسات الجيدة كان ينبغي أن تأخذ في الاعتبار جشع الإنسان وقصر نظره. وكان انفجار أزمة أسعار العقارات في الولايات المتحدة هو السبب وراء الانكشاف المفاجئ لمراكز المضاربة في جميع قطاعات السوق المالية تقريباً، ولكن جميع هذه الأزمات ما كان لها أن تدوم أصلاً، بل كانت ستنفجر عاجلاً أم آجلاً. أما أن يأتي اليوم واضعو السياسة، الذين يُفترض فيهم حسن التبصر في الأمور، ليؤكدوا أن الجشع ما عاد يضبطه ضابط أو أن هيئات التنظيم غافلها النوم وهي ممسكة بدفة القيادة "فأمر غير جدير بالتصديق"[١]. وكمثال لتأكيد مدى عمق المخاطر المرتبطة بمثل هذه السندات، يكفي القول: إن بعض الأفراد من ذوي الدخول السنوية التي لا تتجاوز ١٣ ألف دولار حصلوا على قروض رهن عقاري لشراء منازل بقيمة فاقت ٧٥٠ ألف دولار، ومن دون دفعة أولى، مع مدة سماح من تسديد الأقساط مدة عامين[٢].

٣- قيام شركات الرهن العقاري ببيع ديونها ما أدى إلى ظهور البداية الحقيقية للأزمة، إذ قامت هذه الشركات ببيع هذه القروض على شكل سندات دين إلى أفراد وبنوك وشركات أخرى داخل أمريكا وخارجها، ثم قامت هذه البنوك والشركات بتقديم هذه القروض كضمان لبنوك وشركات أخرى للحصول على قروض جديدة.

٤- التزايد المتسارع للمضاربة بالأدوات الناجمة عن التوريق* خلال العشر سنوات الأخيرة. هذه العمليات – التوريق- التي قامت بها المصارف العالمية الرئيسة للقروض العقارية والاستهلاكية هو أن مصارف الاستثمار العالمية قامت بجمع القروض العقارية، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، ودمجها ولصق بعضها ببعض ليكّون منها هؤلاء منتجاً جديداً بِيع بشكل أوراق أو مشتقات

---

[١] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية- الأزمة الاقتصادية العالمية: أوجه القصور النُظُمية والتدابير العلاجية المتعددة الأطراف- تقرير فرقة عمل أمانة الأونكتاد المعنية بالقضايا النُظُمية والتعاون الاقتصادي- موجز تنفيذي- نيويورك وجنيف- ٢٠٠٩- ص ١١.

[٢] Hershey H. Friedman, & Linda W. Friedman: The Global Financial Crisis of 2008: What Went Wrong? ,University of New York, 2009, P.10. منشور على الرابط: http://ssrn.com/abstract=1356193

* التوريق: إصدار مشتقات مالية معقدة جداً بضمانتها على شاكلة سندات.. وهي على شكلين: الأول CDOs: عبارة عن سندات ناتجة عن إعادة هيكلة محافظ قروض عقارية ومصدرة بضمانة هذه القروض، تعتمد جدارتها الائتمانية، وبالتالي قيمتها في السوق، على نوعية القروض العقارية واستمرارية تسديد الدفعات عليها. والثاني: CDSs: عبارة عن رهانات تسمح بتحقيق أرباح خيالية للمضاربين إذا تخلفت القروض العقارية عن الدفع، هذه الرهانات تأخذ شكل عقود تأمين على القروض العقارية أو على شكل السندات الصادرة عنها أبرمتها مؤسسات مالية أمريكية كبيرة. المرجع: محمد أيمن عزت الميداني: "الأزمة المالية العالمية: أسبابها وتداعياتها ومنعكساتها على الاقتصاد العالمي والعربي السوري"- مرجع سابق- ص ٤.

مالية لمستثمرين في كافة أنحاء العالم. أي أن أحد أسباب الأزمة هو ظهور أدوات مالية جديدة تعرف (بالمشتقات)، الهدف منها مساعدة المستثمر والمستورد على إدارة المخاطر[١]، ومن ثم تم تسويق هذه (المشتقات) على المصارف الاستثمارية وشركات التأمين وصناديق الاستثمار وبنوك مركزية عالمية وصناديق سيادية في الصين واليابان وأوروبا ودول الخليج، وبالتالي تدين هذه المصارف والمؤسسات المالية المصدرة لهذه (المشتقات) للمستثمرين فيها بآلاف المليارات[٢].

٥- غياب الرقابة الفعالة من قبل هيئة الأوراق والأسواق المالية الأمريكية وبنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي على عمليات تسنيد القروض العقارية وتأمينها وتسويقها للمصارف والصناديق بهدف تنظيمها وتقدير مخاطرها. يضاف إلى ذلك فشل وكالات التصنيف الائتماني، مثل (موديز- ستاندرد آند بوورز- فيتش) في تخفيض علامات التصنيف للمصارف والأدوات المالية الصادرة عنها في الوقت المناسب، ما أوقف صمام أمان يعتمد عليه المستثمرون في الأسواق المالية في عملية التقييم عند اتخاذ قرارات الاستثمار.

٦- عوامل اقتصادية متعلقة بالاقتصاد الأمريكي ذاته، متمثلة بعجز كبير للغاية في الميزانيات، وسياسة مالية منفلتة سمحت بالحصول على قروض رخيصة لا تخضع للمحاذير اللازمة[٣]. كما يُعد تفاقم المديونية في الاقتصاد الأمريكي على المستويين الحكومي والشعبي واحداً من مسببات الأزمة، إذ بلغت المديونية في هذا الاقتصاد أكثر من ٣٦.٥ تريليون دولار، توزعت على النحو التالي: كانت المديونية للحكومة الأمريكية ٤.٣ تريليون دولار عام ٢٠٠٣، ارتفعت إلى ٨,٩ تريليون دولار عام ٢٠٠٧، وهي تشكل ٦٤ % من الناتج المحلي الإجمالي. كما بلغت مديونية القطاع الخاص كأفراد وشركات ٢٧.٦ تريليون دولار، منها٨,٩ تريليون دولار مديونية الأفراد (تشكل الديون العقارية منها ٦,٦ تريليون دولار). أما مديونية الشركات، فقد بلغت ١٨,٤ تريليون دولار. يُضاف

---

[١] هنري عزام: "الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"- سلسلة محاضرات الإمارات (١٢٥)- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية- أبو ظبي- ط١- ٢٠٠٩- - ص ٤-٦.

[٢] محمد أيمن عزت الميداني: "الأزمة المالية العالمية: أسبابها وتداعياتها ومنعكساتها على الاقتصاد العالمي والعربي السوري"- مرجع سابق- ص ٤. وأيضاً: تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية- مرجع سابق- ص١٤.

[٣] صلاح حواس- توهامي ابراهيم: "تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية وضرورة إعادة بناء النظام المالي العالمي"- مرجع سابق- ص ٦.

إلى ذلك معدلات مرتفعة للتضخم تجاوزت ٤%، ومعدلات بطالة بلغت أكثر من ٥% [١].

٧- الفكر الاقتصادي المطبق في النظام الرأسمالي ذاته، والمقصود الفكر النيوليبيرالي الذي استند إلى وثيقة "توافق واشنطن ١٩٨٩"، التي تم بحثها في الفصل الأول. هذا الفكر ينحاز لصالح الأسواق على حساب دور الحكومات، وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ومنظومة الدول الاشتراكية، وبروز القطبية الأحادية في النظام الدولي، وهيمنة الاقتصاد الأمريكي على العولمة الاقتصادية، (عولمة الاقتصاد أو أمركة الاقتصاد)، إلى أن وصل إلى أقصى درجات الانحياز خلال ولاية الرئيس "جورج بوش الابن"، حتى ليمكن القول إن الفكر الاقتصادي المسيطر على الإدارة الأمريكية (وعلى العالم كله إلى حد ما) يمكن وصفه (بالأصولية السوقية)، ووصل الأمر إلى حد أن المؤسسات الدولية والهيئات الرسمية المختصة والمصارف الكبرى ومؤسسات التصنيف أصبحت تقيس نسبة نجاح ومقبولية أي نظام اقتصادي بمدى قربه من النموذج الأمريكي. وبالتالي، فإن أحد الأسباب الجوهرية لهذه الأزمة هو الفقه الاقتصادي المنحاز ضد تدخل الدولة في المجال الاقتصادي، وغياب شبه كامل للرقابة ولآليات الضبط الحكومية[٢].

٨- ضعف التنظيم المالي في الاقتصادات المتقدمة، الذي كان مشوباً بالضعف، وغير عملي، وافتقر إلى الاتساق عبر المؤسسات وقطاعات السوق، وحتى على مستوى البلدان. بالإضافة إلى تراخي هذا التنظيم، إذ تلبي السلطات الحكومية متطلبات القطاع الخاص بصورة مفرطة للحد من التكاليف الباهظة التي تترتب على الالتزام بالقواعد[٣].

٩- السبب الآخر للأزمة يرجع إلى تعطيل آليات التصحيح التي تضمنتها اتفاقيات "بريتون وودز" فيما يخص صندوق النقد الدولي الذي أنشأته لمساعدة الدول الأعضاء على تثبيت سعر الصرف دون اللجوء إلى عمليات تخفيض تنافسية،

---

[١] ياسمين هلال الحيالي: "الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها"- مركز الدراسات الإقليمية- جامعة الموصل- دراسات إقليمية- الإصدار ١٩ -٢٠١٠- ص ٤٠٠-٤٠١.

[٢] الياس سابا: "الأزمة المالية العالمية: أسبابها وانعكاساتها"- مجلة المستقبل العربي- مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت- العدد ٣٦٠- السنة الحادية والثلاثون- شباط- ٢٠٠٩- ص ١٢.

[٣] لورا كودريس- وأديتيا ناراين: "إصلاح عيوب النظام"- مجلة التمويل والتنمية- تصدر عن صندوق النقد الدولي- العدد ٤٩- الرقم ٢- حزيران ٢٠١٢- ص ١٤.

وعلى تحرير تجارة السلع والخدمات فيما بينها. لذا، فقد تم ربط سعر صرف عملات الدول بقيمة ذهبية أو بقيمة الذهب، وتم تأمين سيولة لدى صندوق النقد الدولي من مختلف العملات، مضافاً إليها حقوق السحب الخاصة، حتى إذا واجه الميزان التجاري لأية دولة عضو خللاً، كأن يكون فائضاً أو عجزاً تتم معالجته وتصحيحه. ولكن هذه الآلية بدأت تتعطل مع بدايات السبعينيات من القرن العشرين وتعطلت كلياً بشكل تدريجي، إذ أعلنت الإدارة الأمريكية في بداية السبعينات من القرن العشرين عن فك ارتباط الدولار بالذهب ووقف حرية تحويله إلى ذهب، وحذت بقية الدول حذو الولايات المتحدة الأمريكية في اتباع الإجراء ذاته، فانهار أحد دعائم أو ركائز صندوق النقد الدولي بانتقال العالم من نظام سعر الصرف المثبت بالنسبة لقيمته الذهبية إلى نظام سعر الصرف المعوم أو المحدد إدارياً وفق السلطات المختصة، وبالتالي انهارت إحدى أهم ركائز نظام المدفوعات الدولية المتمثل باتفاقيات "بريتون وودز". يُضاف إلى ذلك سبب آخر هو عجز صندوق النقد الدولي عن القيام بمهامه، نتيجة محدودية موارد الصندوق وقصور السيولة المتوافرة لديه عن اللحاق بزيادة حجم التجارة الدولية، يُضاف إلى ذلك، أن تعطيل آلية تصحيح صندوق النقد الدولي جاءت نتيجة بروز الولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية كدولة واقعة تحت عجوزات كبيرة ومستمرة في ميزانها التجاري مع وقوف صندوق النقد الدولي عاجزاً أمام استمرار ذلك العجز بدون جهد تصحيحي[1].

١٠- ولا يمكن إغفال تكاليف الحربين اللتين قامت بهما الولايات المتحدة الأمريكية على أفغانستان والعراق، والتي تجاوزت آلاف المليارات من الدولارات.

[1] الياس سابا: "الأزمة المالية العالمية: أسبابها وانعكاساتها"- مرجع سابق- ص ١٢- ١٤.

المطلب الثاني: تداعيات الأزمة المالية على الاقتصاد الدولي وسياسة الولايات المتحدة الخارجية:

أولاً- تداعيات الأزمة على الاقتصاد الدولي والأمريكي

تعد الأزمة المالية من أسوأ الأزمات التي مر بها الاقتصاد الدولي منذ الكساد الكبير عام ١٩٢٩، وربما تكون الأخطر في تاريخ الأزمات المالية، إذ لم تكف لحلها جميع التعديلات الهيكلية التي حدثت في بنية النظام الرأسمالي، ولا المبالغ الخيالية التي رصدت لذلك. وتتميز هذه الأزمة بأنها انطلقت من الولايات المتحدة الأمريكية ذات الاقتصاد الأكبر على مستوى العالم، إذ بلغ ناتجها المحلي عام ٢٠٠٩ قرابة ١٤ تريليون دولار أمريكي، وهو ما يشكل أكثر من ١٧ % من الناتج المحلي العالمي. وتشكل وارداتها قرابة ١٤,٣٥ % من إجمالي واردات العالم، كما تشكل صادراتها قرابة ٨,٤ % من إجمالي صادرات العالم، لذلك فإن أية مخاطر تتعرض لها هذه السوق تنتشر آثارها إلى باقي الأسواق العالمية الأخرى، وهذا بالضبط ما حدث خلال الأزمة. و لم تقتصر خطط الإنقاذ المالي على الولايات المتحدة وحدها، وإنما شملت معظم دول العالم، وهو ما أدى إلى تضخم حجم ديونها القومية في عام ٢٠٠٩[١].

ونتيجة للأزمة، أصاب الاقتصاد الدولي عام ٢٠٠٩ ركود يُعد الأعمق من بين أربعة فترات ركود شهدها الاقتصاد الدولي منذ الحرب العالمية الثانية (١٩٧٥- ١٩٨٢- ١٩٩١- ٢٠٠٩)، وأكثرها تزامنا عبر البلدان. فقد تراجعت حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي في العالم، بالإضافة إلى تراجع كبير في مقاييس النشاط الاقتصادي العالمي الأخرى المختلفة. كما شهدت التجارة العالمية انهياراً كبيراً في العام ٢٠٠٩، بسبب الخوف من الوقوع من جديد في "الكساد الكبير"، ولجوء الحكومات إلى التدابير الحمائية في سعيها لحماية الصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية. وعلى مدار فترة الركود ، ارتفع معدل البطالة في الاقتصادات المتقدمة بنحو نقطتين مئويتين في الفترة ٢٠٠٦- ٢٠٠٩. واتساقاً مع ضعف نمو الدخل في هذه الاقتصادات، تراجع معدل البطالة ببطء شديد خلال الفترة اللاحقة. وحتى بحلول عام ٢٠١٤، تشير التنبؤات إلى هبوط معدل البطالة في الاقتصادات المتقدمة بأقل من ٠,٥ نقطة مئوية، أي أقل من

[١] UNCTAD Handbook Of Statistics, New York and Geneva, United Nation Publication, 2008. P. 5-8.

ربع الزيادة التي سجلتها في مرحلة الركود. وفي المقابل، لم تتزحزح معدلات البطالة في الاقتصادات الصاعدة عن مكانها إلا بدرجة طفيفة أثناء الركود، ثم ما لبثت أن تراجعت[١].

وقد أشار المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في البيئة، في وثيقته النهائية في ٩ تموز ٢٠٠٩، إلى أن هذه الأزمة أحدثت آثاراً واسعة النطاق في جميع أنحاء العالم، وإن كانت متباينة.فقد أفادت دول عديدة بتعرضها لآثار سلبية تختلف في شدتها حسب البلد والمنطقة ومستوى التنمية، وشملت بشكل عام مايلي[٢]:

١- تباطؤ معدل النمو وانكماش الاقتصاد.

٢- آثار سلبية على الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

٣- تقلص مستويات الاستثمار المباشر الأجنبي.

٤- تقلبات حادة في أسعار الصرف.

٥- تزايد العجز في الميزانية، وهبوط إيرادات الضرائب.

٦- انكماش التجارة العالمية.

٧- ازدياد تقلبات أسعار السلع الأساسية الرئيسة وهبوطها.

٨- انخفاض التحويلات إلى البلدان النامية.

٩- هروب رؤوس الأموال الخاصة بشكل حاد.

١٠- تقلص فرص الحصول على الائتمانات والتمويل التجاري.

١١- فقدان الثقة في المؤسسات المالية.

١٢- قلة القدرة على تعهد شبكات الأمان الاجتماعي وتوفير خدمات اجتماعية أخرى، مثل الخدمات الصحية والتعليمية.

١٣- انهيار أسواق الإسكان.

---

[١] جيمس رو جونيرر: "الأزمة وما وراءها"- مجلة التمويل والتنمية- تصدر عن صندوق النقد الدولي- العدد ٤٩- الرقم ٢- حزيران ٢٠١٢- ص ١٠-١٢

[٢] الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في البيئة- الدورة الثالثة والستون للجمعية العامة للأمم المتحدة- البند ٤٨ من جدول الأعمال- ٩ تموز- ٢٠٠٩- ص ٤- ٥- منشور على الانترنيت:
http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N09/399/81/PDF/N0939981.pdf?OpenElement

١٤- زيادة سريعة في معدلات البطالة والفقر والجوع، إذ قدرت منظمة العمل الدولية أن عدد العاطلين عن العمل ازداد في العام ٢٠٠٩ بنحو ٣٠ مليون شخص، ومن الممكن أن يصل إلى ٥٠ مليون، عما كان عليه في العام ٢٠٠٧[١].

كما بدأت زيادة حالات عدم تسديد أقساط القروض، ولاسيما القروض ضعيفة الجدارة الائتمانية، وهبوط أسعار العقارات، وتنامي الإحساس بعدم الثقة في البنوك والمؤسسات المالية المانحة للقروض، وبدأ بعض المودعين بسحب أرصدتهم. وفي تموز عام ٢٠٠٧، تم حجز الرهن لأكثر من ١٨٠٠٠٠ مالك بسبب عدم قدرتهم على سداد القروض العقارية، ، أي بزيادة ٩٣ % عن العام السابق. وفي كانون الثاني عام ٢٠٠٨، قام مصرف بانك أوف أميركا (Bank of America) بالاستحواذ على مصرف كنتري وايد فاينينشال (Country Wide Financial)، وهو أحد أكبر مقرضي الرهون العقارية. ثم أعلنت شركة فاني ماي (Fannie Mae)، أكبر وكالات الرهن العقاري في الولايات المتحدة، عن خسائر بقيمة ٣.٥٥ مليار دولار في الربع الأخير من عام ٢٠٠٧ ، وهو ثلاثة أضعاف ما كان متوقعاً، حتى جاء الحدث الأكبر في هذه الأزمة، وهو الإعلان عن إفلاس مصرف ليمان براذرز (Lehman Brothers)، وهو المصرف الاستثماري الخامس في العالم، بعد إخفاق جهود المسؤولين الأمريكيين في وزارة الخزانة والاحتياطي الفيدرالي لإنقاذه. وشكل هذا الحدث بداية رمزية للأزمة المالية العالمية، لأن هذه المؤسسة العريقة كانت من الشركات القليلة التي نجت من كساد عام ١٩٢٩. وقد منح مصرف الاحتياطي الفدرالي في الشهر ذاته تسهيلات ائتمانية تقدر قيمتها ب ٨٥ مليار دولار لأكبر شركة تأمين في العالم (American Internal Group AIG) لانتشالها من إفلاس محقق، وذلك في مقابل تملكه أسهماً بقيمة ٧٩.٩ % من حقوق ملكية الشركة، وهو ما يشبه تماماً عملية التأميم. وفي ٢٦ أيلول أشهر إفلاس مصرف (واشنطن ميوتشال)، وقام مصرف (جي بي مورغان)، وبمساعدة الحكومة الأمريكية، بشرائه، كما قامت الحكومة في ٢٩ أيلول بمساعدة مصرف (سيتي غروب) بشراء بنك (واكو فيا) بعد إشهار إفلاسه[٢]. ونتيجة

---

[١] توصيات لجنة خبراء ورئيس الجمعية العامة المعنية بإصلاح النظام النقدي والمالي والدولي- الجمعية العامة للأمم المتحدة- الدورة الثالثة والستون- البند ٤٨ من جدول الأعمال- ٢٩- نيسان- ٢٠٠٩- ص ٣. منشور على الانترنيت:
http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N09/316/80/PDF/N0931680.pdf?OpenElement

[٢] ياسمين هلال الحيالي: "الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها"- مرجع سابق- ص ٤٠٤.

لهذه الأحداث، انخفض مؤشر داوجونز الصناعي المعبر عن أكبر ٣٠ شركة صناعية في الولايات المتحدة من ١٤١٩٨ نقطة في تشرين الأول من عام ٢٠٠٧ ، ليصل في آذار ٢٠٠٩ إلى ٦٥٤٧ نقطة، أي بانخفاض ٥٤ %، كما انخفض مؤشر الإس آند بي ٥٠٠ (S&P 500)، المعبر عن أسهم أكبر ٥٠٠ شركة في الولايات المتحدة، من ١٥٦٥ نقطة ليصل إلى ٦٧٦، خلال المدة ذاتها، بانخفاض ٥٧%[١].

ولم تختلف الصورة عما سبق في باقي البلدان الرأسمالية، فمثلاً قامت الحكومة البريطانية في ١٧ شباط عام ٢٠٠٨ بتأميم مصرف (نورذرن رووك)، وفي ١٨ شباط من العام ذاته قام المصرف البريطاني (لويد تي اس بي) بشراء البنك (اتش بي أو اس) بعد إفلاسه، وبعد عشرة أيام قامت الحكومة البريطانية بتأميم مصرف (براد نورد وبين غلي). وقد انتقلت الأزمة إلى هولندا، إذ انهارت المجموعة المصرفية والتأمينية الهولندية (فور تيس) وتم تعويمها[٢].

كما لم تختلف الأوضاع في الولايات المتحدة كثيراً عن دول الاتحاد الأوروبي، إذ خفّضت مفوضية الاتحاد توقعاتها للنمو الاقتصادي في منطقة اليورو إلى ١,٨%، وحذر وزراء مالية منطقة اليورو والبنك المركزي الأوروبي من ارتفاع معدلات التضخم التي وصلت إلى ٣,٥% نتيجة لاقتران أسعار النفط والمواد الغذائية مع تباطؤ النمو الاقتصادي، وانخفاض ثقة المستهلكين. فقد بلغ متوسط الخسارة التي منيت بها أسواق أوروبا الرئيسة، وهي بورصات لندن وباريس وفرانكفورت، قرابة خمسة في المائة، وفي ألمانيا أعلنت شركة (بي أم دبليو) لصناعة السيارات خسائر بقيمة ٢٣٦ مليون دولار. وفي الاتحاد الروسي تراجع معدل نمو الإنتاج الصناعي بنحو ١,٩ %، وتوقعت وزارة التنمية الاقتصادية انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٩ بحوالي ٢,٦% مقارنة بـ ٦,٣% قبل وقوع الأزمة[٣]. كذلك الأمر بالنسبة للصين، إذ تشير إحصاءات وزارة الخزانة الأمريكية عن عام ٢٠١١ إلى أن ما يزيد عن ٤,٥ تريليون دولار مستثمرة على شكل سندات وأذون خزانة، تتصدرها الاستثمارات الصينية، ثم اليابانية، والبريطانية، في حين تقدر الاستثمارات العربية بنحو ٣٤٠ مليار

---

[١] نبال محمود قصبة- حسين الفحل: "تحليل الأزمة المالية العالمية الراهنة الأسباب والتداعيات والعلاج"- مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد ٢٨ - العدد الأول- ٢٠١٢- ص ٥٤٥- ٥٤٦.

[٢] ياسمين هلال الحيالي: "الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها"- مرجع سابق- ص ٤٠٤.

[٣] علي عبد الكريم حسين الجابري: "الأسباب الكامنة وراء تفاقم الأزمة المالية العالمية وأثارها على الاقتصاد العالمي"- مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية- الإصدار ٢٠ - السنة ٢٠٠٩- ص ٣٥٧- ٣٥٨.

دولار في شكل سندات وأذون خزانة، بالإضافة إلى استثمار بما يقدر بنحو ٦٣٠ مليار دولار في أسواق الأسهم والسندات الصادرة عن الشركات الأمريكية، هذا إلى جانب الاستثمار في بلدان وشركات وأسواق مالية ترتبط بالسوق الأمريكي. وقد أدى قيام الولايات المتحدة بتخفيض معدل الفائدة بمقدار ١% على الدولار إلى تقليص قيمة السندات المستحقة لتلك الدول، وبالتالي انخفضت قيمة الأموال المستثمرة في شكل سندات، وعليه انخفض العائد من الاستثمار فيها. لقد باتت مشكلة الدين الهاجس الأكبر للاقتصاد الأمريكي لما تمثله من اضطرابات في محاولة الحكومة الأمريكية، بعد مناقشات سادت الكونغرس، رفع سقف الدين، وسد العجز في الموازنة العامة، والخروج من أزمة تعثر دفع الدين المستحق عليها، والذي أثر على نحو بالغ في تصنيفها الائتماني، إذ خفضت وكالة "ستاندرد آند بورز" تصنيف الدين السيادي للولايات المتحدة الأمريكية في آب عام ٢٠١١ درجة واحدة، وذلك لأول مرة في تاريخها. ونظراً للاعتماد على الدولار، كعملة دولية، فإن أي تذبذب في الاقتصاد الأمريكي يصيب النظام المالي والاقتصادي بآثار وتداعيات خطيرة. وفي عام ٢٠١٣، واصل سقف الدين العام للولايات المتحدة الأمريكية بالارتفاع بمعدل تريليون دولار سنوياً، في حين أن الميزانية العامة المخصصة للحكومة الفيدرالية تقدر سنوياً بـ ٣.٧ تريليون دولار، أي أن ما يقرب من ثلث الميزانية تقترضه الحكومة من أطراف وجهات أخرى. ووصل الدين العام إلى ١٦ تريليون دولار، وسط وعود من الحكومة الأمريكية بمزيد من التريليونات لصالح الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية. ويرجع هذا الارتفاع إلى حث الكونغرس على رفع سقف الدين للخروج من تلك الأزمة في آب عام ٢٠١١، ولتفادي تعرض الولايات المتحدة لخطر الإفلاس، وهو ما وافق الكونغرس عليه. وبموجب هذا القرار، عملت الحكومة الأمريكية على خفض مستوى الإنفاق الحكومي بمقدار ٢.١ تريليون دولار[١]. وتشير التوقعات إلى استمرار الارتفاع في الديون العامة الأمريكية بمتوسط سنوي يصل إلى تريليون دولار في المدة بين عامي ٢٠١٠- ٢٠١٩، ليصل إجمالي حجم الدين العام الأمريكي إلى ٢٣ تريليون دولار في عام ٢٠١٩، وهو ما يفوق حجم الناتج المحلي الأمريكي خلال العام ذاته[٢].

---

[١] راندا موسى: "النفط والسلاح: تحديات وآفاق الاقتصاد الأمريكي"- مجلة السياسة الدولية- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في مؤسسة الأهرام - العدد ١٩١- كانون الثاني ٢٠١٣- المجلد ٤٨- ص ١٢٩- ١٣٠.

[٢] عامر هاشم عواد: دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة- مرجع سابق- ص ٣٣١.

وهنا لابد من الإشارة إلى الصراع المحموم الذي سبق معترك الانتخابات الرئاسية بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي، حيث وجد الحزب الجمهوري الفرصة سانحة للاستفادة من عجز الحزب الديمقراطي عن الوفاء بالتزاماته المالية، وتمثل ذلك في معارضة الجمهوريين فكرة رفع سقف الدين، حتى تتمكن الولايات المتحدة من سداد ديونها، وسد عجز الموازنة، ما وضع الديمقراطيين في مأزق يستفيد منه الجمهوريون في الانتخابات الرئاسية، في حين أن مشكلة الديون ليست بالأمر المستحدث على الاقتصاد الأمريكي، ولكن التنافس الانتخابي هو ما حول المشكلة إلى أزمة[١]. وهو ما تكرر في نهاية شهر أيلول وبداية تشرين الأول عام ٢٠١٣، إذ رفض مجلس الشيوخ الأمريكي الذي يسيطر عليه الديمقراطيون ميزانية طارئة لعام ٢٠١٤ أقرها مجلس النواب ذو الغالبية الجمهورية لتمويل أنشطة الحكومة الفيدرالية، تتضمن تدابير من شأنها تقليص برنامج الرعاية الصحية الذي يتبناه الرئيس "باراك أوباما"، الذي كان قد اتهم مجلس النواب بعدم المسؤولية بعد إصراره على تأجيل برنامج الرعاية الصحية في الميزانية الجديدة قبل إحالتها إلى مجلس الشيوخ، وهو ما أدى إلى رفضها. وقال الرئيس "باراك أوباما" في خطاب متلفز: "إن إغلاق الوظائف أصبح أمراً لا مفر منه". وبالتالي سيصبح مئات الآلاف من الموظفين الحكوميين بلا عمل، وهو ما سيضر الاقتصاد الأمريكي بشكل كبير، ويجبر الحكومة الأمريكية على إغلاق ما يقرب من ٧٠٠ ألف وظيفة، وهذا الإجراء هو الأول من نوعه منذ ١٧ عاماً، ما يعني فقدان ما يقرب من ثلث الموظفين الحكوميين وظائفهم[٢].

ثانياً- تداعيات الأزمة على السياسة الأمريكية وأهدافها

من الطبيعي أن تكون للسياسة الأمريكية أهداف بعيدة المدى وأخرى قريبة المدى تعمل على تحقيقها، ولكن لابد من القول إن السياسة الخارجية الأمريكية، وبالرغم من الأهداف والمبادئ التي تلتزم بها، فهي لا تحتكم لاستراتيجيات أو تكتيكات محددة، بل تتعدد وتتنوع بكل أبعادها بحسب الجهة التي تتعلق بها السياسة في الساحة العالمية

---

[١] راندا موسى: "النفط والسلاح: تحديات وآفاق الاقتصاد الأمريكي"- مرجع سابق- ص ١٣٠.

[٢] موقع الـ BBC العربية: الكونغرس الأمريكي يفشل في إقرار موازنة مؤقتة- تاريخ الإطلاع: الثلاثاء ١- ١٠- ٢٠١٣.
http://www.bbc.co.uk/arabic/business/2013/09/130930_us_congress.shtml

وظروفها الخاصة، وبحسب اللحظة التاريخية والسياسية والاستراتيجية[١]. هذه اللحظة التاريخية تكون رافعة لطرف دولي وخافضة لطرف دولي آخر، فالظرفية الدولية التي أعقبت انهيار المعسكر الاشتراكي وتفكك الاتحاد السوفياتي كانت هي تلك اللحظة التاريخية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، التي جعلتها تتبوأ مكانة متميزة في التربع على قمة الهرم الدولي وفي إدارة الأزمات الدولية التي تدخل ضمن استراتيجيتها، وذلك لامتلاكها للمقومات التي تؤهلها لتلك المكانة مجتمعةً، والمتمثلة بالقوة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية، والتي لم تجتمع بشكل كامل لغيرها من الدول في النظام الدولي، حتى القوية منها[٢]. هذا ما جعل السياسة الخارجية الأمريكية متميزة بتأثيرها في الساحة الدولية، ويأتي ذلك التأثير من قدرة مفكري وصانعي تلك السياسة على التفكير في بناء وتشكيل المستقبل العالمي، هذا إلى جانب احتواء مؤسسات تلك السياسة على الأفراد المتفاعلين والقادرين على إيجاد الحلول للمشكلات التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية في أي نطاق تنتشر وتصل إليه. وما يساعد على تنمية هذه القدرات وذلك التأثير هو المأسسة والتنظيم لتلك المؤسسات المعنية بالسياسة الخارجية الأمريكية. وطبقاً لذلك، يرى "ليو شتراوس" المنظر لفكر المحافظين الجدد وأتباعه، أن الخطر على الولايات المتحدة الأمريكية لا يتأتى من تراجعها أمام الأعداء فحسب، وإنما من خلال فشلها في الإيمان بفوقيتها. وقد طبقوا، أي المحافظين الجدد، تلك الرؤية في التفكير في بناء القرن الحادي والعشرين على أساس السيادة الأمريكية على العالم ومنع القوى الأخرى من السير في طريق النمو والتطور، ذلك الطريق الذي مهما تمسكت به الولايات المتحدة الأمريكية إلا أنه يواجه وسيبقى يواجه منافسة النفوذ الأمريكي والمصالح الأمريكية وبشكل جدي[٣]، وهو ما تحاول الولايات المتحدة الأمريكية التعامل معه بآلياتها الخاصة في مسعاها لإبقاء تلك الهيمنة.

وإذا تم استعراض أهداف السياسة الأمريكية يُلاحظ أنها تتمحور حول تحقيق الأمن القومي الأمريكي والحفاظ عليه، وتحقيق المصالح الاقتصادية والتجارية وتأمينها، والحفاظ على رفاهية الشعب الأمريكي، أي إعطاء أهمية كبيرة للاقتصاد والتجارة،

---

[١] هادي قبيسي: السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين : المحافظية الجديدة والواقعية- (بيروت- الدار العربية للعلوم ناشرون- ط١- ٢٠٠٨) - ص ٧٢.

[٢] إدريس لكريني: "إدارة الأزمات الدولية في عالم متحول: مقاربة للنموذج الأمريكي في المنطقة العربية"- مجلة المستقبل العربي- بيروت- لبنان - العدد ٢٨٧- كانون الثاني- ٢٠٠٣- ص ٣٧. ومنشور أيضا كمقال على موقع الحوار المتمدن على الرابط:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=68352

[٣] هادي قبيسي: السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين : المحافظية الجديدة والواقعية- مرجع سابق- ص١٣- ص٢٣.

وكذلك الدفاع عن الحرية في الولايات المتحدة الأمريكية وتحقيق قوتها في جميع المجالات. وبالربط بين مجمل جوانب السياسة الأمريكية الاستراتيجية والعسكرية والاقتصادية يتضح إن أحد الأهداف الاستراتيجية للأمن القومي الأمريكي تقوم على توسيع مجموعة ديمقراطيات السوق بالترافق مع ردع التهديدات الموجهة إليها وإلى مصالحها، وحتى لحلفائها. فهنا يكون أحد مكونات هذا الهدف للاستراتيجية الأمريكية في الالتزام "بالديمقراطية" والعمل على فتح الأسواق الخارجية وتشجيع النمو الاقتصادي الشامل*. وهنا تلتقي معها –أي مع فكرة نشر "الديمقراطية"– في هدف فرض العولمة فكراً وثقافةً واقتصاداً، بمعنى فرض النموذج الغربي. وبهذا، يكون هدف نشر الأسواق الحرة الديمقراطية على امتداد العالم كواحد من أهداف السياسة الخارجية الأمريكية يبيح استخدام القوة المتوفرة بشكل فردي، إذا ما لزم الأمر لتحقيق ذلك الهدف، أي استثمار مرحلة ما بعد الحرب الباردة في السيطرة بأي شكل كان وبأية وسيلة، إلا إن ذلك يضع الولايات المتحدة الأمريكية، وحسب اعتقاد "زبيغنيو بريجنسكي"، أمام ضرورة الاختيار بين القيادة والهيمنة ، إذ يرى أن مغامرة المحافظين الجدد بتلقف فرصة الأحادية القطبية، والدخول في مشروع السيطرة على موارد النفط في العالم بشكل كامل كخطوة أولى للسيطرة على الاقتصاد الدولي، أدخلت الولايات المتحدة الأمريكية في نفق أو مسار العزلة، وبشكل لم تألفه منذ ستين عاماً، من خلال تحركاتها المؤثرة سلباً في الاقتصاد الأمريكي وقوته. وقد بدأت ملامح تلك الحالة في دخول الولايات المتحدة الأمريكية إلى العراق، مما يؤدي إلى اتخاذ الولايات المتحدة الأمريكية موقع المهيمن بل، وسعيها إلى الوصول إلى موقع المهيمن على الاقتصاد الدولي، وهو مضر بسياستها الخارجية[1]. بمعنى أن هناك من المعوقات البنيوية التي تخل بالقدرة الأمريكية على صياغة التزام طويل المدى للقيادة العالمية والمحافظة عليها، بالإضافة إلى الانتكاسة المنهجية التي يحفزها تأثير الاتصالات الحديثة و المال على السياسة الأمريكية[2]، ومن ثم التأثير في وضعها الاقتصادي والذي بدت تلك

* راجع الفصل الثاني- المبحث الثالث- المطلب الثاني من هذا البحث. وأيضاً: استراتيجية الأمن القومي- أيار- ٢٠١٠- موقع البيت الأبيض- ص ٢٢- منشور على الانترنيت على الرابط:
http://www.whitehouse.gov/sites/default/files/rss_viewer/national_security_strategy.pdf

[1] هادي قبيسي: السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين : المحافظية الجديدة والواقعية- مرجع سابق- ص ١٠٨.

[2] زبيغنيو بريجنسكي: الفرصة الثانية ثلاثة رؤساء وأزمة القوة العظمى الأمريكية- ترجمة: عمر الأيوبي- (بيروت- دار الكتاب العربي- ٢٠٠٧)- ص ٢٠٠.

الآثار السلبية واضحة وجلية عليه في الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالوضع المالي الأمريكي والاقتصاد الأمريكي، ومن ثم العالمي بشكل عام.

واستناداً إلى ذلك، يتضح هنا أن النظام الرأسمالي العالمي ودوره وموقفه، من خلال وصف المفكر العربي "سمير أمين" للنظام الرأسمالي بالقول: إن الفوضى على وشك أن تبتلعه، أو هي على وشك أن تؤدي إلى انهياره[١]. وبما أن الولايات المتحدة الأمريكية هي قائدة أو زعيمة النظام الرأسمالي، وفي ظل الأزمة المالية التي تمر بها، فإن هذه الفوضى في الجانب الاقتصادي من الطبيعي أن تترك آثارها وتداعياتها على أهداف السياسة الأمريكية، ولكن مع ذلك يجب عدم تجاهل مؤهلات ومستويات القوة الاقتصادية الأمريكية التي تحاول تجاوز جزء من تلك التأثيرات السلبية للأزمة وإيجاد بعض الحلول.

يضاف إلى ما سبق، أنه وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي تفردت الولايات المتحدة الأمريكية بفائض قوة عسكرية كانت تبرره سابقاً لمواجهة الخطر الشيوعي، وهي لا تزال مهتمة بالقدر ذاته بالجانب العسكري والإنفاق العسكري، ويتضح ذلك من خلال إدراك القوى المتنفّذة داخل الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تعرف بالمثلث الحديدي الذي تتكامل أضلاعه بتقاطع المجمعات الرئيسة الثلاثة (المجمع الصناعي العسكري أو الحربي وشبكته والمجمع النفطي ومشتقاته والمجمع المالي وتفرعاته)، لحاجتها إلى ما يبرر دوام الإنفاق العسكري بتهيئة نفسها أو إيجاد البديل عن الخطر الشيوعي. وتدلل تلك القوى على نظرتها هذه بالحرب على "الإرهاب" والدول المارقة (العاصية) على طاعة الولايات المتحدة الأمريكية- كما تسميها- والتي ترى معها ضرورة تكريس واستمرار دولة الحرب والأمن القومي، وهذا يعني بالضرورة ومن وجهة النظر الأمريكية توفير واستخدام ذلك الفائض من القوة العسكرية في الخارج، أي في تلك الدول[٢]. فالرؤية الأمريكية حول زيادة الاهتمام والإنفاق العسكري وفرت للمحافظين الجدد الأساس الأيديولوجي لعلاقة وطيدة مع كارتلات تصنيع السلاح في الداخل الأمريكي ذات التأثير الكبير، مما سيدعم قوة الضغط التي يمثلونها[٣]. والأداة

---

[١] عبد الأمير السعد: العولمة .. مقاربة في التفكير الاقتصادي- من كتاب: (العولمة والنظام الدولي الجديد)- مجموعة باحثين- سلسلة كتب المستقبل العربي(٣٨)- مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت- ط١- كانون الأول- ٢٠٠٤- ص ١٠٤.

[٢] منذر سليمان: "دولة الأمن القومي وصناعة القرار الأمريكي: تفسيرات ومفاهيم"- مجلة المستقبل العربي- مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت- العدد ٣٢٥- السنة الثامنة والعشرون- آذار- ٢٠٠٦- ص ٢٨.

[٣] هادي قبيسي: السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين : المحافظية الجديدة والواقعية- مرجع سابق- ص ٢٧-٢٨.

المستخدمة والموظفة في ذلك هي فائض القوة العسكري والتقني الذي تمتلكه الولايات المتحدة الأمريكية وتستمر في تعزيزه وتوظيفه بشكل يضمن بقاء الولايات المتحدة الأمريكية على قمة النظام الدولي ولأقصى فترة[١].

وفي هذا الصدد، يمكن الإشارة إلى ما توصل إليه "بول كينيدي" من مبدأ أو قانون: (إن الإمبراطوريات تنشأ بسبب القدرة على تحقيق تراكم هائل لتحقيق المزيد من المكاسب الاقتصادية، ولكن عند نقطة معينة من التوسع الإمبراطوري تكون تكلفة النفقات العسكرية أكبر مما يتم كسبه، وتبدأ القدرات الاقتصادية في التآكل حتى تنهار الإمبراطورية). ووفقاً لـ "بول كينيدي "، فإن هذا القانون يطبق على الولايات المتحدة التي نجحت بتحقيق تراكم اقتصادي هائل في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، مؤكداً على مسببات التراجع الاقتصادي الأمريكي في أدائه الاقتصادي العام والقدرات العلمية والتكنولوجية والتعليمية، وتأثير تراجع القوة الاقتصادية على الأبعاد الأخرى للقوة القومية للدولة، إلى جانب المسبب المهم والمتمثل في زيادة الإنفاق العسكري الناجم عن توسع الالتزامات الأمنية في العالم بشكل لا يتوازن مع الإمكانات الاقتصادية غير القادرة على تحمل ذلك الإنفاق العسكري[٢].

إن هذا الإنفاق العسكري الأمريكي الهائل وغير المتوازن وفائض القوة العسكرية الذي أفضى إلى تفوق عسكري أمريكي لا يظهر ذاته في تفوق اقتصادي، وإنما بالعكس هو استنزاف للقوة الاقتصادية الأمريكية من خلال الإنفاق الهائل على الجانب العسكري والتسليحي[٣]، كوسائل تستخدمها الإدارات الأمريكية في تنفيذ استراتيجياتها، وقد استخدمتها إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق "جورج دبليو بوش" بشكل واضح ومعمق، إذ توسعت القوات العسكرية الأمريكية في الانتشار إلى أبعد حد، فأضحت جاهزيتها وقدراتها الاحتياطية في حالة مزرية، لأنها ضخت الكثير من الأموال والأشخاص، فخلّفت هذه الإدارة تركة وعواقب يصعب معالجتها والتخلص منها[٤]. ولكنها تستمر في اتباع هكذا طرق وأساليب لضمان أمنها الاقتصادي من خلال توظيفها لذلك الفائض في القوة العسكرية والتقنية للتحكم بمفاصل الدورة الاقتصادية

---

[١] منذر سليمان: "دولة الأمن القومي وصناعة القرار الأمريكي: تفسيرات ومفاهيم"- مرجع سابق- ص ٢٩.
[٢] فنسان الغريب: "مأزق الإمبراطورية الأمريكية"- مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت- لبنان- ط١- آذار- ٢٠٠٨- ص ١٨٠- ١٩١.
[٣] منذر سليمان: "دولة الأمن القومي وصناعة القرار الأمريكي: تفسيرات ومفاهيم"- مرجع سابق- ص ٢٩.
[٤] دنيس روس: فن الحكم كيف تستعيد أميركا مكانتها في العالم- ترجمة: هاني تابري- (بيروت- دار الكتاب العربي- ٢٠٠٨)- ص ٣٩٦.

العالمية، ولاسيما التحكم بحركة النفط ومنابعه[1]، إذ تربط الولايات المتحدة الأمريكية بين الجانب العسكري والاقتصادي بتوظيفها لتفوقها العسكري وحربها على الإرهاب – كما تسميها – في مشروع اقتصادي يهدف إلى فتح أسواق جديدة أمام الشركات الأمريكية الاحتكارية، وبالتالي تصدير الفائض الإنتاجي لديها وتأمين الاستثمار المالي في قطاعات حساسة ومربحة مثل النفط والمواد الأولية وتشغيل اليد العاملة مع ارتفاع عدد العاطلين عن العمل لديها. إن اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية لتلك السياسة يهدف أساساً إلى معالجة أزمة الاقتصاد الأمريكي. إذ إن مبيعات الأسلحة وتصديرها، بحسب رأي "إيمانويل تود"*، تدر الأموال للولايات المتحدة الأمريكية، ولا تحدد أسعارها وفقاً (للنظرية الاقتصادية الليبرالية) رغبات المشترين، بل هنالك علاقات قوة بين الولايات المتحدة الأمريكية وباقي الدول التي تفرض عليها هذه المبيعات، والتي تكشف أحياناً كثيرة عن ممارسة قوة ضغط أمريكية حقيقية، أي بسبب ما يواجهه الاقتصاد الأمريكي من أزمات بنيوية، والتي من الممكن في حال عدم معالجتها أن تحد من قدرته على مواجهة اقتصاديات القوى الكبرى الأخرى، الأمر الذي يدفع الولايات المتحدة الأمريكية نحو استخدام آلتها العسكرية الضخمة لتحقيق مصالحها القومية والخروج من أزماتها المالية والاقتصادية الخانقة، لاسيما في ظل عدم قدرة الشعب الأمريكي على تحمل المزيد من الأعباء، كما تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على تحميل الدول الحليفة جزءاً مهماً من الموازنة المخصصة للجيش الأمريكي والصناعات الحربية[2].

وبرأي الباحث، فإن الأزمة التي تعصف بالولايات المتحدة الأمريكية والنظام الرأسمالي لا يمكن أن تحل بمجرد اتخاذ إجراءات منفردة من قبل هذه الدولة أو تلك، إنما تحتاج إلى حلول عاجلة على صعيد الاقتصاد الرأسمالي بمجمله، على أن يشتمل ذلك على إصلاحات مالية وبنيوية لا تمس السوق المالية فحسب، إنما مجمل البنى الاقتصادية الرأسمالية والمنظمات الدولية ذات الصلة، وبجهود دولية تلتزم بها جميع الدول. وعلى ذلك، فإنه من غير المتصور حل الأزمة خلال السنوات القليلة القادمة،

---

[1] منذر سليمان: "دولة الأمن القومي وصناعة القرار الأمريكي: تفسيرات ومفاهيم"- مرجع سابق- ص ٢٩.

* إيمانويل تود: باحث وعالم اجتماع وأحد أبرز المفكرين الفرنسيين، أستاذ الانثربولوجيا الاجتماعية وخبير في المعهد الوطني للدراسات الديموغرافية. ولد عام ١٩٥١- تنبأ في كتابه السقوط النهائي عام ١٩٧٦ بسقوط الاتحاد السوفياتي.

[2] فنسان الغريب: مأزق الإمبراطورية الأمريكية- مرجع سابق- ص ٢١٦-٢١٩.

فضلاً عن أن تداعياتها ستستمر في المديين القصير والمتوسط القادمين. ويرى الباحث أن الأزمة المالية التي عصفت بالاقتصاد الأمريكي والعالمي تستوجب إعادة النظر في كثير من المسلمات والممارسات التي عدت في ظل نظام العولمة ثوابت للنظام الرأسمالي العالمي، إذ إن عودة الدولة (خاصة الدول التي تعد من قلاع الليبيرالية الاقتصادية) للاستحواذ على كبريات المصارف تأميماً أو مشاركة يعد انقلاباً على فلسفة العولمة، وعلى مبدأ النظام الرأسمالي أصلاً وطروحات أفول الدور الاقتصادي للدولة والذي طالب بها منظرو العولمة والليبيرالية الجديدة خلال العقود الماضية.

إن غياب رقابة الدولة والشفافية عن الأسواق المالية، وتأخر الإفصاح عمداً عن الخسائر المتراكمة للعديد من الشركات خلال السنوات الماضية، وسوء الإدارة المالية والمضاربة، يحتم على الدولة- وهو ما أثبته الواقع- أن تعيد ترتيب أوراقها الاقتصادية وفعلها الرقابي والإشرافي لتصحيح التشوهات التي لحقت بالسوق الرأسمالي، وفي مسار الاقتصاد الرأسمالي الحر، فضلاً عن إيجاد الآليات والضوابط المناسبة للحد من المضاربات، وإعادة النظر في آليات عمل السوق الحرة والاقتصاد الرأسمالي في ظل تدخل الدولة. كما يجب إعادة صياغة المبادئ والأهداف والسياسات التي تتبعها المنظمات المالية الدولية، وعلى رأسها صندوق النقد والبنك الدوليين، تمهيداً لولادة نظام دولي (اقتصادي- سياسي) جديد، وخاصة مع ظهور اقتصاديات جديدة على الساحة الدولية، كمجموعة دول البريكس وعودة دول كروسيا على الساحة السياسية الدولية بقوة.

كما يرى الباحث أن الأزمة في سورية أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك بأن الولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة مع أزماتها المالية المتلاحقة، قد سلمت أو تكاد، على أنها ليست اللاعب الوحيد المهيمن على الساحة الدولية، وخاصة بعد انسحابها من العراق وتحضير انسحابها من أفغانستان. والمأزق الذي وضع الرئيس "باراك أوباما" نفسه فيه، بتوجيه ضربة عسكرية ضد سورية، وإحالته الموضوع إلى الكونغرس الأمريكي الذي لم يصوت على الموضوع أصلاً، مع تراجع بريطانيا بعد تصويت مجلس العموم البريطاني ضد توجيه الضربة العسكرية ضد سورية، ما كان ليُحل لولا التدخل الروسي، والمقصود التدخل السياسي من خلال طرح فكرة انضمام سورية إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وإتلاف أسلحتها منها، وعسكرياً من خلال التهديد المباشر بأن

روسيا لن تسكت على أي عدوان على سورية، وإرسالها بوارجها الحربية وطراداتها البحرية إلى سواحل سورية، واتضح ذلك من كلام الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" الذي قال: "إن الاعتداء على دولة ذات سيادة أمر مرفوض"، هذه الرسالة التي فهمها الأمريكيون جيداً. وهنا، لا بد من التذكير بأن كلاً من روسيا والصين استخدمتا حق النقض (الفيتو) أربع مرات متتالية، بشكل مزدوج، ضد صدور أي قرار في مجلس الأمن ضد سورية، وهو مؤشر قوي على اختلال التوازن الدولي القائم لصالح بروز أقطاب دولية رافضة للهيمنة الأمريكية المطلقة.

الفصل الرابع
النظام الدولي وإمكانية التعددية القطبية (أمثلة تطبيقية)

مع انتهاء الحرب الباردة، ادعت الولايات المتحدة الأمريكية الاضطلاع بتحمل أعباء الدور الاستراتيجي العالمي ومخاطره، مكرسة بذلك معادلة توازن دولي تفرض بموجبها نفسها كقوة مهيمنة على النظام الدولي، والمثال الواضح على ذلك نجاح الولايات المتحدة في تعبئة التحالف ضد العراق في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١.

وما ساعد على ذلك عدم وجود منافسين قادرين أو راغبين في مجاراة الولايات المتحدة، أو كسر هذه المعادلة. كما أن عناصر القوة الاقتصادية هي إحدى الشروط الأساسية لمنح الدول مكانة بين القوى العظمى والكبرى، إلا أنه من الصعب ترجمة تلك العناصر وحدها إلى نفوذ جيوبولوتيكي، أو ممارسة أدوار حاسمة في علاقات القوى في السياسة الدولية أو التوازن الدولي القائم، دون توافر الاستعداد الشامل لممارسة الدور الأكبر عالمياً. وقد أدى التفرد الأمريكي بعد الحرب الباردة إلى اصطفاف دول عدة وراء الولايات المتحدة وسياساتها الأمنية. لكن المتغيرات الدولية المتلاحقة، أوضحت أن هناك اتجاهاً يفرض على الولايات المتحدة إشراك القوى الأخرى في القرارات المتعلقة بمستقبل النظام الدولي، أو بدرجة أدنى عدم تجاهل مصالح تلك القوى. وإذا كانت أحداث ١١ أيلول عام ٢٠٠١ قد شكلت نقطة تحول في العلاقات الدولية بشكل عام، وجددت دعاوى التفرد الأمريكي وضرورة ضبط السياسات الدولية، إلا أن تداعيات غزو أفغانستان واحتلال العراق، والانعكاسات الاقتصادية لسياسات الأمن وعسكرة السياسة الأمريكية برفع ميزانية الدفاع والأمن، فضلاً عن الأزمة المالية التي عصفت بالاقتصاد الأمريكي، فرضت معادلات جديدة وجدت تعبيرها في كسر معادلة التوازن الدولي التي فرضتها الولايات المتحدة، تمثلت في عجز هائل في الموازنة العامة الأمريكية ما استتبع تخفيضاً كبيراً لميزانية الدفاع والتوجه نحو إشراك القوى الصاعدة في النظام الدولي. وفي هذا الفصل سيحاول الباحث دراسة أوضاع هذه الدول (من حيث إمكانياتها ومعوقاتها) التي من الممكن أن تشارك الولايات المتحدة، أو تنحيها عن المكانة المهيمنة في هذا النظام، وفرض معادلة جديدة للتوازن الدولي.

المبحث الأول: الاتحاد الأوروبي بين الإمكانيات والمعوقات

يعد الاتحاد الأوروبي نتاج عملية اندماج وتكامل لم تصل إلى نهاية غايتها بعد، ولا تزال في أوج نشاطها وتفاعلاتها. ولأن الكيان الذي أفرزته تلك العملية التكاملية ما زال في حالة توسع على الصعيدين الأفقي والرأسي، فإنه يجسد منظومة سياسية لم تتضح سماتها وملامحها بشكل نهائي ومستقر بعد. ويمكن القول إن الاتحاد الأوروبي يشكل بوضعه الراهن منظومةً فريدةً لا تشبه أياً من المنظومات السياسية للفاعلين الدوليين التقليديين، فلا هو بدولة على الرغم من أنه ينطوي على بعض السمات التي لا توجد إلا في النظم السياسية الخاصة بالدول، ولا هو بمنظمة دولية حكومية تقليدية على الرغم من أنه ينطوي على بعض السمات التي لا توجد إلا في الخصائص السياسية للمنظمات الدولية الحكومية، ومع ذلك في صورته أقرب ما يكون إلى المنظمة الإقليمية منه إلى الدولة الفيدرالية.

لقد بدأت تجربة الاتحاد الأوروبي كاتفاق تجاري بين ست دول*، وأصبح يضم (٢٧) دولة. كما أضحى من القوى التي من الممكن أن تكسر الهيمنة الأمريكية على العالم، وذلك انطلاقاً من امتلاكه جل عناصر القوة والتأثير في العلاقات الدولية، فهو قوة اقتصادية وسياسية وتكنولوجية وديموغرافية تؤهله للقيام بدور دولي مؤثر.

المطلب الأول: إمكانيات الاتحاد الأوروبي

تمتلك دول الاتحاد الأوروبي قدرات مهمة أسهمت في تشكيله وإنجاحه، ما دفع "صموئيل هنتنغتون" إلى القول بأنه: "إذا ما أصبحت الأسرة الأوروبية متماسكة، فإنها بسكانها ومواردها وثرواتها الاقتصادية وتكنولوجيتها وقدراتها العسكرية الفعلية والكامنة، ستكون القوة الكبرى في القرن الحادي والعشرين"[١].

* الدول الست هي: فرنسا – ألمانيا – هولندا – بلجيكا – اللوكسمبورغ - إيطاليا

[١] أحمد سعيد نوفل: "متحدون في التنوع: الاتحاد الأوروبي بين القدرات والتحديات" – المجلة العربية للعلوم السياسية – مركز دراسات الوحدة العربية – العدد ٢٦ – ربيع ٢٠١٠ – ص١٣٨.

أولاً: الإمكانيات العلمية والتكنولوجية

يشكل البحث العلمي ميداناً أصيلاً ومستقلاً من ميادين الأنشطة التي تدخل في اختصاصات مؤسسات الاتحاد الأوروبي التكاملية، وذلك من منطلق إيمان الاتحاد الأوروبي بالارتباط الوثيق بين قضية البحث العلمي والتكنولوجيا من ناحية، وقضية القوة والمكانة على الساحة الدولية من ناحية ثانية، فقد أدخلت معاهدة "ماسترخت" تعديلات خولت هذه المؤسسات صلاحية العمل على الارتقاء بالبحث العلمي والتكنولوجي[١].

وتشير إحصائيات البنك الدولي إلى أن الاتحاد الأوروبي ينفق على البحث والتطوير العلمي حوالي (٢%) من إجمالي الناتج القومي لعام ٢٠١٠، مع العلم أن الناتج القومي للاتحاد الأوروبي في العام ذاته كان (١٦,٢٤ تريليون دولار)، وأن صادرات الاتحاد من التكنولوجيا وصلت إلى أكثر من (٦٢٣) مليار دولار عام ٢٠١١، وتم تسجيل (١٠٨٧٦٢) براءة اختراع في العام ذاته[٢]. كما يضطلع الاتحاد الأوروبي بتنفيذ مشروعات وأنشطة بحثية متعددة تدور حول قضايا الطاقة والأمان النووي والبيئة والتنمية الدائمة، وقد بلغت ميزانية هذه المشاريع ما يتجاوز المليار يورو، بالإضافة إلى الأنشطة البحثية غير المباشرة التي يتم تنفيذها داخل الجامعات ومراكز ومؤسسات البحوث المختلفة[٣].

ثانياً: الإمكانيات الديموغرافية

ظهرت فكرة الاندماج الأوروبي مع إنشاء جماعة الفحم والصلب الأوروبية عام ١٩٥١، بعضوية /٦/ دول هي: بلجيكا، ألمانيا الغربية، لكسمبورغ، فرنسا، إيطاليا، هولندا. وفي عام ١٩٥٧، تم توقيع معاهدة "روما" التي تم بمقتضاها إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية، وكذلك جماعة الطاقة الذرية الأوروبية، وفي عام ١٩٦٧، تم دمج هذه الكيانات الثلاثة في كيان مؤسسي واحد، وقد عملت الدول الأعضاء على إزالة القيود عن التجارة، وحاولت خلق سوق مشتركة في مجالي الفحم والطاقة. وفي عام ١٩٧٣، انضمت إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية كل من أيرلندا والدنمرك

---

(١) حسن نافعة: "الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً" – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – ط١ – ٢٠٠٤ – ص٣٩١.
(٢) كل الأرقام مأخوذة من موقع البنك الدولي على الانترنت http://www.albankaldawli.org
(٣) حسن نافعة: الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً – مرجع سابق – ص٣٩٢-٣٩٤.

وبريطانيا، ثم اليونان عام ١٩٨١، وإسبانيا عام ١٩٨٦، وفي العام ١٩٩٦ انضمت كل من النمسا وفنلندا والسويد، ليصل عدد أعضاء الاتحاد الأوروبي إلى /١٥/ دولة. وفي الأول من أيار ٢٠٠٤، شهد الاتحاد الأوروبي انضمام /١٠/ دول جديدة* في إطار عملية توسع هي الأكبر منذ نشأته، سواء من حيث مدى وتأثير هذا التوسع، أو من حيث عدد الدول المنضمة[١]. وفي الأول من كانون الثاني عام ٢٠٠٧، انضمت كل من بلغاريا ورومانيا للاتحاد، وبذلك بلغ عدد الدول الأعضاء /٢٧/ دولة. وقد بلغ عدد سكان الاتحاد الأوروبي (٥٠٩) مليون نسمة في العام ٢٠١٢، وهو بذلك يتفوق على الولايات المتحدة الأمريكية التي بلغ تعداد سكانها في العام ذاته (٣١٣,٩) مليون نسمة. ويتميز سكان الاتحاد الأوروبي بنسبة عالية من المتعلمين، وقد بلغ إنفاق الاتحاد الأوروبي على التعليم (٥,١٧%) من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٠[٢].

ثالثاً: الإمكانيات الجيوسياسية

تحظى أوروبا بإقليم شاسع، وقد زادت مساحة الاتحاد الأوروبي إثر عملية التوسع الأخيرة بنسبة /٣٤%/، وتتمتع بإقليم غني بالموارد الزراعية والمعدنية وأراضي خصبة غنية بالمياه السطحية والجوفية[٣]. وتبلغ مساحة الاتحاد الأوروبي (٢,٢٥٥,٩٦١) كيلومتر مربع[٤]، كما أن موقع أوروبا الجغرافي الفريد يعطيها ميزة التفوق في الصراع العالمي على أية قوة أخرى، سواء اتخذ هذا الصراع الطابع السياسي أو الاقتصادي أو العسكري، كما أنها الأقرب جغرافياً إلى منطقة الشرق الأوسط والعالم الثالث إجمالاً الذي يعد أحد أهم مصادر الموارد التي تعد محركاً رئيساً للصراع العالمي[٥].

وقد عبّر عن هذه الإمكانية الفريدة التي تتمتع بها أوروبا – زبيغنيو بريجنسكي – بقوله: "إن أوروبا القوية سياسياً، والقادرة على المنافسة اقتصادياً، ستنافس دون شك

---

* الدول العشر المنضمة هي: جمهورية التشيك– بولندا– سلوفاكيا– سلوفينيا– المجر(هنغاريا)– مالطا– قبرص– استونيا– لاتفيا– ليتوانيا.

[١] ناصر حامد: "الآثار الاقتصادية لتوسع الاتحاد الأوروبي" – مجلة السياسة الدولية– مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في مؤسسة الأهرام - العدد ١٥٧ – تموز ٢٠٠٤ – ص١٠٠.

[٢] الأرقام مأخوذة من موقع البنك الدولي على الانترنت http://www.albankaldawli.org

[٣] ناصر حامد: "الآثار الاقتصادية لتوسع الاتحاد الأوروبي" – مرجع سابق – ص١٠٣.

[٤] سعدي سلمان: "العلاقات الأوروبية – الأمريكية في القرن الحادي والعشرين: تنافس أم مشاركة؟" – مجلة الدراسات الدولية – جامعة بغداد – الإصدار ٣٥ – السنة ٢٠٠٨ – ص٧٨.

[٥] إبراهيم أبو خزام: العرب وتوازن القوى في القرن الحادي والعشرين: دراسة لواقع القوى العظمى وانعكاسات هذا الواقع على الوطن العربي والعالم- (طرابلس- ليبيا- مكتبة طرابلس العلمية العالمية)-١٩٩٥- ص٣٥٠.

السيادة الأمريكية في منطقتين حيويتين من الناحية الاستراتيجية لأمريكا: الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية، سيظهر التنافس في الشرق الأوسط أولاً، بحكم قربه الجغرافي من أوروبا واعتماد أوروبا الكبير على نفط تلك المنطقة. ونظراً لاستياء بعض العرب من السياسات الأمريكية، فسوف تلقى المقترحات الأوروبية استقبالاً متعاطفاً، في حين سيؤدي ذلك إلى خسارة الكيان الصهيوني مكانته المتميزة التي تمتع بها بوصفه التابع المفضل لدى أمريكا"[١].

ويرى الدكتور "ابراهيم أبو خزام" أن معظم دول الاتحاد الأوروبي ذات خبرات استعمارية، ولها امتدادات ثقافية وسياسية في معظم القارات، وهذه الميول الثقافية ليست مسألة معنوية مجردة، بل سيترتب عليها بالضرورة التوجه سياسياً واقتصادياً نحو الاتحاد الأوروبي ، وبالتالي سيصبح من السهل عليه كسب أي صراع مع أية قوة خارج القارة إذا كان ميدان الصراع مستعمراتها القديمة[٢]. وبالتالي، يمتاز امتداد الاتحاد الأوروبي بخاصية جيواستراتيجية مهمة تفتقر إليها الولايات المتحدة واليابان، بل حتى الصين، وهي وقوعها وسط العالم كجسر ما بين القارات، الأمر الذي جعله أكثر تفاعلاً اقتصادياً وثقافياً وعسكرياً وسياسياً[٣].

رابعاً: الإمكانيات الاقتصادية

بلغ الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي (١٦,٦٣) تريليون دولار في عام ٢٠١٢، كما بلغ نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (٣٣,٥٩٨) دولار في العام ذاته، أما حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة وصافي التدفقات الوافدة فقد بلغت نحو (٢٧٠) مليار دولار في عام ٢٠١٢[٤]، وهو بهذه الإمكانيات يمثل سوقاً ضخمة تتطلع إليها العديد من الدول. ووفقاً لتقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، فإنه بانضمام الدول العشرة للاتحاد الأوروبي، أصبح يسيطر على حوالي (١٩%) من حركة التجارة العالمية، وأن حجم التجارة لكل دولة سيزيد بحوالي (١٥%)[٥].

---

[١] زبيغنيو بريجنسكي: الاختيار، السيطرة على العالم أم قيادة العالم – (بيروت– دار الكتاب العربي – ط١ – ٢٠٠٤) – ص١٠٧.
[٢] ابراهيم أبو خزام: العرب وتوازن القوى في القرن الحادي والعشرين – مرجع سابق – ص٣٥١.
[٣] خالد المعيني: الصراع الدولي بعد الحرب الباردة – مرجع سابق – ص٣٦٤.
[٤] الأرقام مأخوذة من موقع البنك الدولي على الانترنت http://www.albankaldawli.org
[٥] ناصر حامد: الآثار الاقتصادية لتوسع الاتحاد الأوروبي – مرجع سابق – ص١٠٣.

ومن بين أكبر عشرة دول (متاجرة) في العالم، هناك سبع منها من دول الاتحاد. كما أن أربع دول منها (ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا) تمثل نصف أعضاء الدول الصناعية الثماني التي كان يطلق عليها (G8)[١]، سابقاً قبل إخراج روسيا منها إثر أزمة أوكرانيا. وتتجلى القوة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي، بعد إنشائه السوق الأوروبية المشتركة، في إصداره عملة موحدة (اليورو) التي تعد أهم عملة دولياً بعد الدولار الأمريكي، متجاوزة العملات الأوروبية الوطنية، كالجنيه الإسترليني والفرنك السويسري[٢]. ففي عام ١٩٩٩، وافقت /١١/ دولة من دول الاتحاد (فرنسا – ألمانيا – إيطاليا – هولندا – النمسا – بلجيكا – إسبانيا – البرتغال – أيرلندا – فنلندا – لوكسمبورغ) من أصل /١٥/ دولة، على اعتماد اليورو رسمياً، وأعلنت بريطانيا والدنمرك والسويد عن تأجيل دخولها إلى نادي اليورو. وقد ارتفع عدد دول الاتحاد الأوروبي التي تستعمل اليورو كعملة رسمية في عام ٢٠١٠ إلى /١٦/ دولة من أصل /٢٧/[٣]. وقد ازداد دور اليورو في الاحتياطيات الدولية بشكل كبير، حيث قفزت الاحتياطيات الدولية باليورو من (١٧,٩%) عام ١٩٩٩ إلى (٢٧,٣%) عام ٢٠٠٩، ومن (١٧,٥%) إلى (٣٠,١%) ومن (١٨%) إلى (٢٤,٨%) في الدول النامية والدول الصناعية على التوالي لذات الفترة[٤].

ومما لا شك فيه أن انهيار الأسواق المالية العالمية قد أسهم في تقوية العملة الأوروبية وزيادة الطلب عليها، وأن انهيار الاستثمارات العالمية بعد أحداث ١١/أيلول عام ٢٠٠١، دفع الاستثمارات إلى الاتجاه نحو منطقة اليورو، الذي أصبح عملة التعامل مع ثلث الأسهم المباعة عالمياً. إلا أن قيمة اليورو انخفضت في الأسواق العالمية على أثر الأزمة المالية العالمية التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠٩، وانتقلت إلى الدول الأخرى[٥]. ومن المتوقع أن تصبح منطقة اليورو القوة الاقتصادية العالمية الأولى في العقدين القادمين، وهذا ما تخشاه الولايات المتحدة، وتسعى لإجهاضه عبر تكتل أمريكي – كندي – مكسيكي مشترك (النافتا).

---

[١] أحمد سعيد نوفل: "متحدون في التنوع: الاتحاد الأوروبي بين القدرات والتحديات" – مرجع سابق – ص١٣٩.
[٢] لقمان معزوز- شريف بودري: "المنافسة بين الدولار والأورو في ظل لا استقرار النظام النقدي الدولي"- مجلة الباحث- عدد٩- ٢٠١١- ص٧٥.
[٣] أحمد سعيد نوفل: "متحدون في التنوع: الاتحاد الأوروبي بين القدرات والتحديات"- مرجع سابق- ص١٣٩-١٤٠.
[٤] لقمان معزوز- شريف بودري: "المنافسة بين الدولار والأورو في ظل لا استقرار النظام النقدي الدولي" – مرجع سابق – ص٧٩.
[٥] أحمد سعيد نوفل: "متحدون في التنوع: الاتحاد الأوروبي بين القدرات والتحديات" – مرجع سابق – ص١٤٠.

خامساً: الإمكانيات السياسية والعسكرية الأمنية

تحظى دول الاتحاد الأوروبي بنفوذ سياسي داخل المنظمات الدولية، إذ تتمتع بريطانيا وفرنسا بالعضوية الدائمة في مجلس الأمن، وتطرح بإلحاح قضية توسيع مجلس الأمن ليضم مقاعد دائمة لعدة دول، ومن أبرزها ألمانيا، وذلك من أجل جعل الأمم المتحدة منظمة أكثر فاعلية وشفافية، وحتى تمثل بصورة أفضل علاقات القوة الاقتصادية الحقيقية على مستوى العالم[١]. وفي منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (نادي الأغنياء)، يشغل الاتحاد الأوروبي /١٥/ مقعداً من أصل /٢٥/ مقعداً. وفي حلف شمال الأطلسي (الناتو)، الذي يبلغ عدد أعضائه /١٩/ عضواً، تحتل أوروبا /١٥/ مقعداً، منها /١٣/ مقعداً من دول أوروبا الغربية[٢]. هذا إضافةً إلى تجمع دول أوروبا الغربية في نادي باريس*، الذي يستعين به صندوق النقد والبنك الدوليين عند إعطاء القروض للبلدان المتعثرة.

إن توسيع عضوية مجلس الأمن كي تصبح ألمانيا عضواً دائماً فيه، تطرح "إشكالية" لأن الدول الأوروبية (القارة الأوروبية) ممثلة في مجلس الأمن بما يفيض عن حصتها، ومن غير الممكن زيادة عدم التوازن بمنح ألمانيا مقعداً إضافياً. ويطرح "إيمانويل تود"، في كتابه "ما بعد الإمبراطورية"، حلاً لهذه الإشكالية، بقوله: "هنا، نجد فرصة فرنسا لاستكمال ذكائها، فنقترح أن تتقاسم مقعدها مع ألمانيا، وسوف يكون للمقعد الذي تشارك فيه فرنسا وألمانيا معاً ثقل يزيد على ثقل المقعد الحالي لفرنسا وحدها فالثنائي الفرنسي- الألماني يستطيع أن يمارس حق النقض بفعالية"[٣].

لقد أدى زوال التهديد السوفياتي الفعلي لأوروبا، بعد انهياره عام ١٩٩١، إلى تبلور اتجاهات أمنية وسياسية خارجية جديدة، إذ أدركت القوى الأوروبية المؤثرة ضرورة تجديد خطط أمنية وآليات ضمان الأمن الأوروبي، من خلال التركيز على الانطلاق من البنى الأوروبية المستقلة والخروج من تحت مظلة الحماية الأمريكية عبر حلف شمال الأطلسي (الناتو). وقد تضمنت معاهدة "ماسترخت" الاتفاق على تطوير السياسة الأمنية والخارجية المشتركة، من خلال دعم اتحاد غرب أوروبا كذراع عسكري

---

[١] إيمانويل تود: ما بعد الإمبراطورية – مرجع سابق – ص٢٢٢.
[٢] سعدي سلمان: العلاقات الأوروبية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين: تنافس أم شراكة – مرجع سابق – ص٧٩.
* يمكن الرجوع إلى المبحث الثاني من الفصل الأول.
[٣] إيمانويل تود: ما بعد الإمبراطورية – مرجع سابق – ص٢٢٢.

وطرف مكمل في تطوير الاتحاد الأوروبي[١]. وقد أخذ المجلس الأوروبي في اجتماعه في هلنسكي، عام ١٩٩٩، توصية بتشكيل وتجهيز قوة عسكرية أوروبية مسلحة للتدخل السريع في عام ٢٠٠٣، تكون مهمتها التدخل في الأزمات الدولية والإقليمية. وأصرت بريطانيا أن لا تتدخل تلك القوات المزمع إنشاؤها في الأماكن التي تستطيع قوات حلف شمال الأطلسي (الناتو) أن تتدخل فيها، وأن تكمل مهمات قوات الحلف. بينما أرادت فرنسا وألمانيا أن تكون القوة الأوروبية مستقلة عن حلف الأطلسي، إلا أن الجميع اتفق على أن تتكون تلك القوات من (٦٠) ألف عسكري، موزعين بالتساوي على بريطانيا وفرنسا وألمانيا، وهي ما أطلق عليها تسمية "القوة الأوروبية"[٢].

ويرى الباحث بأن الدعوة إلى إنشاء تلك القوة إنما جاءت رداً على الأداء الضعيف لدول الاتحاد الأوروبي خلال أزمة "كوسوفو" عام ١٩٩٩، التي لم تستطع فيها أوروبا إنهاء الصراع العسكري دون الاستعانة بالقوات الأمريكية. فقد أظهرت أحداث البوسنة والهرسك عجز الاتحاد العسكري، بل وحتى السياسي، عن حل الصراع الدائر بالقرب منه، بمعزل عن تدخل الولايات المتحدة التي حسم تدخلها الصراع.

وجاءت قمة "نيس" في كانون الأول من عام ٢٠٠٠، لتضع الأسس العملية لنواة القوة العسكرية الأوروبية من ناحية، وتقر لجنتي تسيير القوة الأوروبية، وهما: اللجنة السياسية والأمنية وتضم المندوبين الدائمين، واللجنة العسكرية وتضم رؤساء أركان الجيوش الأوروبية، وانتهت القمة بصيغة توفيقية بين الرغبتين الأوروبية والأمريكية، إذ جرى حذف الفقرة التي اعترضت عليها "مادلين أولبرايت" وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة، والتي تتحدث عن الدور المقترح للاتحاد في إدارة الأزمات الدولية والعلاقات المستقبلية مع حلف شمال الأطلسي (الناتو)، أي بمعنى سقط الاقتراح الذي كان ينص على استقلال هيئة التخطيط العسكري للقوة الأوروبية[٣]. وقد حدد الممثل الأعلى الأسبق للسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي "خافيير سولانا" ثلاثة أهداف للاتحاد في مجال الأمن. الأول: يقضي ببسط المنطقة الأمنية حول أوروبا، وإنشاء

---

[١] خالد المعيني: الصراع الدولي بعد الحرب الباردة – مرجع سابق – ص٣٦٥-٣٦٦.
[٢] أحمد سعيد نوفل: "متحدون في التنوع: الاتحاد الأوروبي بين القدرات والتحديات" – مرجع سابق – ص١٤١.
[٣] عماد جاد: "الاتحاد الأوروبي: تطور التجربة" – مجلة السياسة الدولية– مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في مؤسسة الأهرام – العدد ١٦١ – تموز – ٢٠٠٥ – المجلد ٤٠ – ص٢٢٠

دائرة من الإدارة الصالحة على حدودها الشرقية الممتدة من البلقان إلى القوقاز، وعلى طول حوض المتوسط، الثاني: أن يكون الأوروبيون جاهزين للتحرك عند انتهاك مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، عبر تعزيز التحرك المتعدد الأطراف. الثالث: مواجهة التهديدات بردود فاعلة، عبر تطوير سياسة منهجية من الالتزام الوقائي في مقدونيا أو البوسنة أو جنوب القوقاز[١]. وقد زودت معاهدة لشبونة، في عام ٢٠٠٧، الاتحاد بإطار مؤسساتي ثابت ودائم حسب بيان الاتحاد الأوروبي في بروكسل. فقد استحدثت منصب رئيس الاتحاد، ومنحت سلطة انتخابه مدة عامين ونصف قابلة للتجديد مرة واحدة لمجلس رؤساء الدول والحكومات[٢]. كما تم استحداث منصب الممثل الأعلى للاتحاد للشؤون الخارجية والسياسية الأمنية، والذي ضم مهام الممثل الأعلى للشؤون الخارجية بالاتحاد الأوروبي، ومفوض الشؤون الخارجية بالاتحاد، ليكون الأقرب إلى وزير خارجية الأسرة الأوروبية والمتحدث باسمها دولياً، وفي دعم إضافي لمساعي تطور الدور الخارجي للاتحاد، وتضمنت المعاهدة بنداً حول تشكيل سلسلة السفارات، أو ما يطلق عليها "الهيئات الأوروبية للعمل الخارجي". ومن بين النقاط الهامة التي جاءت بها المعاهدة، الإبقاء على حق النقض "الفيتو" لدول الاتحاد فيما يتعلق بالسياسات الدفاعية تحديداً، ونظام فرض الضرائب، والسياسة الخارجية[٣]. كما حققت اتفاقية لشبونة تقدماً كبيراً في مجال السياسة الدفاعية والأمنية المشتركة، وخطت خطوات كبيرة نحو تطوير الدفاع الأوروبي، وذلك عبر الخطوات التالية [٤]:

١- تضمنت الاتفاقية فقرة حول الدفاع المشترك، جاء فيها: "إذا تعرضت دولة من الاتحاد الأوروبي للهجوم فيتوجب على الآخرين تقديم المساعدة لها"، وهذا يعني أن كل الدول الأعضاء سيقدمون وسائل الدعم كافة للدولة العضو في حال تعرضها للخطر.

---

[١] أحمد سعيد نوفل: "متحدون في التنوع: الاتحاد الأوروبي بين القدرات والتحديات" – مرجع سابق – ص١٤٢.

[٢] حسين مقلد: "محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة" – مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد ٢٥ – العدد الأول – ٢٠٠٩ – ص٦٢٥.

[٣] يسرا الشرقاوي: معاهدة لشبونة – الدستور الأوروبي سابقاً – موقع مجلة السياسة الدولية على الانترنت- على الرابط:
http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/12/116/1662/%D9%85%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%AA/%D9%85%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%AA/%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%87%D8%AF%D8%A9-%D9%84%D8%B4%D8%A8%D9%88%D9%86%D8%A9--%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A-%D8%B3%D8%A7%D8%A8%D9%82%D8%A7.aspx

[٤] حسين مقلد: "محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة"- مرجع سابق- ص ٦٢٦.

٢- وسّعت الاتفاقية قدرة الاتحاد على محاربة "الإرهاب"، والقيام بعمليات ميدانية قد يضطر الاتحاد الأوروبي أو يُطلب منه القيام بها بمفرده أو بالتعاون مع الدول أو المنظمات الدولية في أوقات الأزمات.
٣- إقرار "تعاون منظم دائم" ومفتوح لجميع الدول التي تتعهد بالمشاركة في برامج التعاون العسكري والتجهيزات.
٤- استعداد الدول الأعضاء للمشاركة في العمليات العسكرية بقيادة الاتحاد الأوروبي في حال طلبت الأمم المتحدة.
٥- التأكيد على دور وكالة الدفاع الأوروبي، والاهتمام بتطوير جيش أوروبي حقيقي، وتنسيق العمل لتجهيز مختلف الجيوش الوطنية.

وبرأي الباحث، فإن معاهدة لشبونة جاءت بديلاً عن الدستور الأوروبي*، والذي دُفن مشروعاً، وطال الخلاف حوله، وتحقيقاً لحلم إصلاح مؤسسات الاتحاد وتطويرها بما يجعلها أكثر كفاءة للتعامل مع التوسع المستمر في الرقعة الجغرافية، والتنوع الديمغرافي للاتحاد، في خطوة تعد بداية الطريق لوجود الاتحاد بشكل أقوى على الساحة الدولية.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه مستقبل الاتحاد الأوروبي

لا شك في أن الاتحاد الأوروبي قطع مرحلة مهمة في تحقيق الوحدة بين دوله، وأصبحت من ثوابت سياسات تلك الدول السبع والعشرين، مستندة بذلك إلى مكونات القدرات الذاتية والدولية التي تمتلكها في بناء قوتها المستقلة والمؤثرة في النظام الدولي. فالقدرات الأوروبية يمكن أن تستمر وتزداد في المستقبل، إلا أنها مع ذلك ما زالت تعاني بعض التحديات التي تواجهها، والتي إن استمرت قد تعيق أو تحد من سعي الاتحاد لبروزه كقطب مؤثر في العلاقات الدولية، وأهم هذه التحديات:

* سقط الدستور الأوروبي أمام تصويت فرنسا وهولندا بمعارضته عام ٢٠٠٥، وتركزت المعارضة على كون الدستور سيسلب من الدول المنفردة سيادتها قانونياً ودستورياً.

أولاً: العلاقة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية

على الرغم من العلاقة الوثيقة بين الطرفين، إلا أن تباينات عدة، لا بل وحتى تناقضات، تكتنف هذه العلاقة. فقضية التبعية (بشقيها السياسي والأمني) تشكل أكبر المعوقات في نمط العلاقة الأوروبية- الأمريكية[1]. وقد أدى ذلك إلى انقسام الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى مجموعتين، الأولى: الأوروبانية (Europeanism)، وتقودها فرنسا، وتضم بلجيكا وإسبانيا وألمانيا، وتدعو هذه المجموعة إلى تطوير الاتحاد كفاعل نشيط على الساحة الدولية، وكثقل يوازي القوة المفرطة الأمريكية. وتركز هذه المجموعة على أهمية تأسيس قوة أوروبية منفصلة عن الناتو، وتطالب بمنح أوروبا قدرة على التحكم في مصيرها أكبر مما يمكن أن تحصل عليه تحت مظلة تحالف يخضع لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية. ففي رأيهم، إن تعاظم قوة الناتو ونشاطه بأكثر مما ينبغي سيحوله إلى عائق على طريق تطور الاتحاد الأوروبي إلى قوة استراتيجية كونية. والثانية: الأطلسانية (Athelticism)، وتقودها بريطانيا، وتضم كلاً من إيطاليا وبولندا وهولندا ودول أوروبا الشرقية والوسطى، وترى هذه المجموعة أن هدف بناء السياسة الخارجية الأوروبية هو جعل الاتحاد الأوروبي الشريك الفاعل للولايات المتحدة الأمريكية، وتفعيل دور الناتو في تسوية الصراعات العالمية[2].

ويرى معظم الأوروبيين أن الولايات المتحدة الأمريكية تشكل أفضل ضامن للأمن الأوروبي، وقد أصبح ذلك على سبيل العادة، بمعنى أنه بات خياراً بديلاً عن كونه ضرورة، وهذا الخضوع يناسب الأوروبيين، لأن ذلك يعفيهم من تحمل المسؤوليات، وهذا الأمر يصوغه الأوروبيون بمعادلة (الشقيق الأكبر)، على حد تعبيرهم، لكن الولايات المتحدة يبقى لها مصالحها الأخرى، فهي تسمح لبعض الأوروبيين بمنع الأوروبيين الآخرين من التعالي عليهم. فعلى سبيل المثال: الإيطاليون يستخدمون الدعم الأمريكي لإبقاء ألمانيا خارج مجلس الأمن الدولي، ويستخدمه الألمان لتجاهل الإدعاءات أو الذرائع الفرنسية في أن الردع النووي الفرنسي هو لحماية ألمانيا. كذلك

---

(1) خالد المعيني: الصراع الدولي بعد الحرب الباردة – مرجع سابق – ص٣٧٢.

(2) فيليب غوردون: "تعاظم دور حلف الناتو في الشرق الأوسط الكبير" – مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجي – أبو ظبي – ط١ – ٢٠٠٨ – ص٣٢. وأيضاً: حسين مقلد: "المعوقات التي تواجه العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي" – مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية- المجلد ٢٧- العدد الثالث- ٢٠١١– ص٢٥٠.

الأمر بالنسبة للدنماركيين والهولنديين الذين يعدّون أن حلفاءهم الأطلسيون – الولايات المتحدة الأمريكية – يدينون لهم بإبقاء فرنسا وألمانيا تحت الرقابة[١].

ويرى المفكر "بول كينيدي" أنه وعلى الرغم من امتلاك أوروبا لعوامل قوة، إلا أن هناك جملة محددات لهذه القوة، أهمها: أن المجموعة الأوروبية من بين جميع القوى الدولية المؤهلة لتكون قطباً دولياً، فإنها لا تشكل دولة ذات سيادة، ما يؤدي لاختلاف السياسات بين دول المجموعة. كما أن المجموعة الأوروبية وعلى الرغم من إمكانياتها الكبيرة التي تؤهلها لشغل مكانة كبرى على الساحة الدولية، إلا أن فاعليتها الحقيقية في العالم تبدو أقل مما تشير إليه قواها الاقتصادية[٢].

والواقع يشير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تستغل هاتين النقطتين بشكل فعّال، فتحتوي أوروبا من خلال حلف الناتو، وتسيطر على المؤسسات الدولية الفاعلة، ولاسيما الاقتصادية منها، لتحقيق مصالحها. يضاف إلى ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية وظفت مفرزات العولمة، التقنية والمعلوماتية على وجه الخصوص، أحسن توظيف، لاسيما في المجال العسكري، ما أدى إلى تركيز القوة في يدها.وبرأي الباحث أن الولايات المتحدة جيّرت منجزات العولمة ومفرزاتها لصالحها، لاسيما بعد الحرب العالمية الثانية، والتي خرجت أوروبا بنتيجتها مدمرة، فعملت الولايات المتحدة على احتوائها من خلال مشروع "مارشال"، وأحكمت قبضتها على الاقتصاد الأوروبي من خلال إحداث صندوق النقد والبنك الدوليين.

كما تكتنف العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية خلافات في وجهات النظر على صعيد السياسات الخارجية لكل منهما، والسبب هو الرفض الأوروبي لاستعمال القوة، فالأوروبيون ينتقدون المفهوم الأمريكي بأن "القوة هي التي تضع القانون"، ويبدو أن الطرفين قد تبادلا الأدوار، فيبرر الأميركيون هذا التغيير في الاستراتيجية الدولية بأحداث ١١/أيلول عام ٢٠٠١. وهذا التغيير الذي حدث يعود، كما يبدو، إلى ثقة الأوروبيين بقوتهم الذاتية، بعد خطوات توسيع قاعدة الاتحاد الأوروبي،

---

[١] Shapiro, Jeremy& Witney, Nick: Toward a Post – American Europe; a Power Audit of EU-US Relations – European Council Relations ECFR.EU – October – 2009 – P21.

[٢] سعدي سلمان: "العلاقات الأوروبية – الأمريكية في القرن الحادي والعشرين: تنافس أم شراكة" – مرجع سابق – ص٨٠.

وامتلاكهم لعناصر القوة الذاتية، أكثر من الولايات المتحدة الأمريكية، التي وجدت نفسها أخيراً، على رأس نظام دولي وحدها [١].

وبينما نجد الحماس الأوروبي للانخراط في مجالات تتصل بالقوة الناعمة، فإن الأمر يتطلب اختلافاً جذرياً عندما يتعلق "بالأمن الصلب"، ففيما يتعلق بتسوية الصراعات، نجد أن الحماس الأوروبي للانخراط الجماعي تارة قليلة وتارة معدومة، والساحة مفتوحة أمام الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل، فتارةً ينظر إلى الاتحاد الأوروبي كشريك مهم وأساسي في مجال القوة الناعمة، وتارةً لا ينظر إليه في مجالات تتعلق "بالأمن الصلب" وإدارة الصراعات، إذ يعد الاتحاد إلى حد ما غير مفيد في هذا المجال[٢].

ومن الأمثلة على ذلك، الصراع في يوغسلافيا في تسعينيات القرن العشرين، إذ عرقلت الولايات المتحدة الأمريكية التدخل الأوروبي لتسوية الصراع، وأضاع الأوروبيون العديد من الفرص لإدارة هذا الصراع جماعياً، ما دفع الولايات المتحدة بدعم من الأمم المتحدة وتغطية من الناتو إلى اتخاذ القرار الحاسم بالتدخل. وأيضاً، من الامثلة على ذلك التدخل الأمريكي في الخليج العربي والحرب على العراق، كما جاء الموقف الأوروبي من الحرب الروسية- الجورجية عام ٢٠٠٨، ضعيفاً، إذ قام "نيكولاي ساركوزي"، رئيس الاتحاد الأوروبي آنذاك، بإعادة العلاقات مع روسيا كما كانت، ودون أي تفاوض مع الناتو، الذي حظر العلاقات الدبلوماسية عالية المستوى جميعها بين الجانبين لدعم جهود الاتحاد الأوروبي في فرض وقف إطلاق النار بين الجانبين. وبالتزامن مع تصعيد الخلاف في القوقاز، عقد الاتحاد الأوروبي اتفاقية مع روسيا لتزويد الاتحاد الأوروبي بطائرات هيلوكبتر روسية لدعم الحملة الأوروبية في تشاد[٣].

ويظهر عمق الخلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بخصوص قضايا السياسات الخارجية والدفاعية والقضايا القومية والمصالح الاقتصادية، من خلال التصريحات الكثيرة التي صدرت عن قادة الاتحاد الأوروبي. فيقول مفوض العلاقات

---

[١] نوفل، أحمد: "متحدون في التنوع: الاتحاد الأوروبي بين القدرات والتحديات" – مرجع سابق – ص١٤٥.

[٢] حسين مقلد: "المعوقات التي تواجه العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي" – مرجع سابق – ص٢٤٤.

[٣] McNamara. Sally: The Lisbon Treaty: Implications For Future Relations Between The European Union And The United States, December – 15 – 2009 - منشور على الرابط:
http://www.gpo.gov/fdsys/pkg/CHRG-111hhrg54133/html/CHRG-111hhrg54133.htm

الخارجية للاتحاد الأوروبي الأسبق "كريس باتن": "إن السياسة الخارجية التي تتبعها الولايات المتحدة سياسة مستبدة، تفتقر إلى الحنكة، ولابد لحكومات أوروبا الغربية من انتفاضة تمنع واشنطن من المضي قدماً في تحركها الأحادي المنفرد على الصعيد الدولي"[١]. ولن ينسى الأوروبيون الإهانة التي خصّهم بها وزير الخارجية الأمريكي الأسبق "هنري كيسنجر"، عندما قال: "في كل مرة أسمع فيها حديثاً عن أوروبا، أتساءل: ترى بمن أتصل؟"[٢]. وفي أول زيارة له للولايات المتحدة الأمريكية عقب تسلمه مقاليد السلطة في مقر الإليزيه، قال الرئيس الفرنسي الأسبق "جاك شيراك": "ليس من المعقول أو المقبول أن نتخيل أن تكون الإرادة والقرار لأمريكا دائماً، بينما تقوم أوروبا بدفع فاتورة الحساب"[٣].

إن السياسة الأمريكية تجاه الدول الأوروبية تركز على التعامل مع الدول الأوروبية بشكل منفرد لكي تستثمر التباين في الرؤى بين تلك الدول. فقد عملت على دعم النفوذ البريطاني داخل الاتحاد الأوروبي بهدف وقف الاندماج الفرنسي الألماني بتوجيه الاتحاد الأوروبي بعيداً عن الشراكة الأمريكية. وهي في الوقت ذاته تقيم جسوراً مع المحور الفرنسي – الألماني بما يساعدها على البقاء في المعادلة السياسية للاتحاد الأوروبي. وقد انطلق الترحيب الأمريكي بالوحدة الأوروبية من منطلق احتواء أوروبا الجديدة، اعتماداً على حاجة الأخيرة المستمرة للدور الأمريكي، إذ تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على ألا يؤدي البروز الأوروبي المحتمل إلى إضعاف خياراتها المستقلة. ويبدو أن الولايات المتحدة بين موقفين كلاهما لا يمثل قراراً مرغوباً فيه، فإما أن تؤيد الوحدة الأوروبية والتي يترتب عليها آثار سلبية على مصالحها، أو أن تعارضها مما يؤدي إلى تجاهل الأوروبيين لها والسير باتجاه تكامل استراتيجي، فلجأت إلى خيار ثالث وهو مواجهة أية آثار سلبية يعكسها التكامل الأوروبي على مصالحها. ومن جانب آخر، يُنظر إلى الوحدة الأوروبية على أنها عامل يخدم المصالح الأمريكية، من خلال احتوائها للتطلعات المنفردة للدول الأوروبية ذات المصالح القومية، وبشكل خاص المحور الألماني – الفرنسي، ومن هنا يمكن فهم الرغبة الأمريكية في توسيع

---

[١] أحمد سعيد نوفل: "متحدون في التنوع: الاتحاد الأوروبي بين القدرات والتحديات" – مرجع سابق – ص١٤٧.

[٢] سعيد اللاوندي: "أمريكا- أوروبا العولمة، والعولمة المضادة"- موقع الأهرام الرقمي- (١- تشرين الأول- ٢٠٠٠)- على الرابط:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=219931&eid=284

[٣] المرجع السابق نفسه.

الاتحاد الأوروبي شرقاً بهدف إضعاف مركزية القرار الأوروبي، وتعطيل خطوات الاندماج، وهذا ما أشار إليه "زبيغينو بريجنسكي" بقوله: "إن أوروبا أكبر ستوسع مدى التأثير الأمريكي بدون أن يخلق ذلك أوروبا متكاملة سياسياً قادرة على تحدي الولايات المتحدة"[١].

ويعد مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي من أهم الموضوعات التي أثارت الانقسامات داخل حلف الناتو منذ انتهاء الحرب الباردة، إذ انتقل الخلاف إلى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة التي لم تخف سعيها إلى التفوق العسكري المطلق في العالم، بينما يتهم المسؤولون الأوروبيون الولايات المتحدة بأنها دخلت في نفق "جنون العظمة"[٢].

لقد لعبت العولمة دوراً في تأجيج التباين الثقافي بين ضفتي الأطلسي، حتى بات صراعاً ثقافياً بين الثقافة الأنجلوسكسونية واللاتينية التي يرغب أصحابها في الحفاظ على ملامح هويتها المحلية، حيث إن هناك حساسية مفرطة من الهيمنة الأنجلوسكسونية الثقافية في مختلف بقاع أوروبا، ومع أن بلدان أوروبا متنوعة ثقافياً، إلا أن ما يوحدها هو العداء المشترك للثقافة الأنجلوسكسونية، فعلى الرغم من الجذور الأوروبية لهذه الثقافة إلا أن نموها في الجزر البريطانية المعزولة نسبياً جعلها أقل قبولاً، فالأمركة ومنذ زمن بعيد أصبحت خطراً على الهوية الأوروبية[٣]، وهو بالضبط ما عبّر عنه المؤرخ والكاتب الفرنسي "شارل سان بروت" بقوله: "إن ما يجمع الدول الأوروبية في مجال الثقافة، هو خضوعها لثقافة الولايات المتحدة الفرعية، ومن هنا تتجلى ضرورة أن يسمح الاتحاد الأوروبي بترسيخ فكر أوروبي، وأن يضمن مقاومة غزو المنتجات الأمريكية، ولاسيما الثقافي منها، مقاومة أكثر فاعلية. فالثقافة الأمريكية الفرعية لم تكف عن اجتياح دول الاتحاد الأوروبي كافةً، حتى أن بناء أوروبا الاقتصادية والسياسية يترجم بسيطرة أمريكية في مختلف الميادين"[٤].

وقد عبر عن هذا الاحتقان الثقافي عملياً زعيم فيدرالية المزارعين في فرنسا "جوزيه بوفيه"، الذي أصبح رمزاً للناشطين المناهضين للعولمة في فرنسا والخارج، عندما قاد

---

[١] سعد إيدام: "العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ١٩٩٠ – ٢٠٠٣ – دراسة في البعد السياسي" – مجلة كلية التربية الأساسية – جامعة المستنصرية – بغداد – العدد٥٠ – ٢٠٠٧ – ص١٦٩-١٧٢.

[٢] نوفل، أحمد: "متحدون في التنوع: الاتحاد الأوروبي بين القدرات والتحديات" – مرجع سابق – ص١٤٦.

[٣] إبراهيم أبو خزام: أقواس الهيمنة – مرجع سابق – ص٢٦١.

[٤] زينة الطيبي: الفرنكوفونية وحوار الثقافات – (بيروت – دار المؤلف – ط١ – ٢٠٠٢) – ص١٤٧.

الهجوم على مطعم ماكدونالدز في مدينة "ميو" بجنوب فرنسا عام ١٩٩٩، وساند مطالبه "جاك لانج" أشهر وزراء الثقافة الاشتراكيين في فرنسا[١]. من هنا يمكن الفهم بأن أوروبا تشعر بالتقزّم أو الضآلة بجوار العملاق الأمريكي، ولذلك انتهجت سياسة مزدوجة حدها الأول هو الوقوف في وجه الهيمنة الأمريكية سراً وعلانيةً، والحد الثاني هو "أوربة" العولمة، بمعنى إعطائها صبغة أوروبية (أي استرجاعها كونها مهد الثورة الصناعية)، وهو ما تم التعبير عنه في العديد من المواقف الأوروبية الرسمية التي تمت الإشارة إليها سابقاً.

كما أن هناك تبايناً في النظرتين الأوروبية والأمريكية لطبيعة التهديدات الجديدة في عصر العولمة، وخاصة بعد الحرب الباردة، وهو ما شكل إحدى أهم نقاط الاختلاف بين ضفتي الأطلسي*، فالإدارات الأمريكية، خاصة إدارة الرئيس "جورج بوش الابن"، دأبت على تركيز أعلى درجات اهتمامها على ما يسمى بالدول "المارقة"، أو ما أطلق عليه الرئيس الأمريكي "جورج بوش الابن" اسم "محور الشر"، أما معظم الأوروبيين فقد ظلوا يتخذون موقفاً أهدأ من الأخطار المتمثلة بهذه الأنظمة، كالعراق وإيران وكوريا الديمقراطية.

إن استراتيجية "محور الشر" التي أطلقها الرئيس الأمريكي "جورج بوش الابن" عقب أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، استقبلتها أوروبا وفرنسا خصوصاً – بحذر واستخفاف بالغين، ورسمياً وصفها وزير الخارجية الفرنسي الأسبق "هيوبير فيدرين" بأنها "ساذجة وتبسيطية" باعتبار أنها تختزل جميع مشكلات العالم في قضية واحدة وهي "الإرهاب". وعلى الصعيد الشعبي، لم يتوان الشارع الأوروبي عن الإدلاء برأيه حيال هذه المقولة، ورفع شعارات ترفض إستراتيجية "محور الشر" من أساسها، وتطالب الرئيس الأمريكي "جورج بوش الابن"، عندما قام بزيارة لفرنسا وألمانيا وإيطاليا بالعودة إلى بلاده، رافعين شعارات "أبعد عنا حروبك يا بوش وعد إلى واشنطن"[٢]. ولم يقتصر خلاف حلفاء الأمس على طبيعة التهديدات الجديدة في عصر العولمة، وإنما اختلفت رؤى الطرفين حول "مدى الرد المطلوب"، إذ يرى الأوروبيون أن الإرهاب ناتج عن السياسة

---

[١] سعيد اللاوندي: "أمريكا – أوروبا العولمة، والعولمة المضادة" – مرجع سابق – على الرابط:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=219931&eid=284

* الولايات المتحدة الأمريكية تريد التركيز على أسلحة الدمار الشامل والإرهاب والدول المارقة ، بينما الأوروبيون فينظرون إلى تحديات معينة مثل الصراعات العرقية – الهجرة – الجريمة المنظمة – الفقر – التدهور البيئي.

[٢] سعيد اللاوندي: أمريكا في مواجهة العالم – حرب باردة جديدة – نهضة مصر للطباعة

أكثر مما هو مظهر للشر، وبالتالي لا يمكن أن يكون الكفاح ضد الإرهاب مبدأً تنظيمياً للسياسة الأمنية العالمية، بل يجب أن تركز تلك السياسة بشكل أكبر على القضايا السياسية والاجتماعية التي تكمن وراء العمل الإرهابي وتسهم في خلق الإرهابيين[١]. وقد قدم "إيمانويل تود" تفسيراً منطقياً لاختلاف الرؤى والأولويات الأوروبية والأمريكية حيال التهديدات الجديدة في عصر العولمة، وفي هذا الصدد كتب يقول: "ليس لأوروبا على عكس الولايات المتحدة مشاكل خاصة مع العالم، فهي في تفاعل تجاري متبادل مع بقية دول العالم، وتشتري المواد الأولية والطاقة وتسدد ثمن مستورداتها من ثمن صادراتها، وبذلك فإن مصلحة أوروبا الاستراتيجية تقوم في الأمد الطويل على السلام، بينما ترتكز السياسة الخارجية الأمريكية أكثر فأكثر على صراعين أساسيين مع خصمين مجاورين لأوروبا، هما: روسيا والعالم الإسلامي، وأوروبا ذات المصلحة بالسلام، وخصوصاً مع هذين الجارين، تجد أهدافها الإستراتيجية على تناقض مع الأهداف الأمريكية"[٢]. وقد جاء تفسير "إيمانويل تود" على عكس تفسير المسؤول السابق في الخارجية الأمريكية والباحث "روبرت كاغان"، الذي رد موقف أوروبا الهادئ من "محور الشر" إلى سيكولوجية الضعف الأوروبي، حيث كتب يقول: "لا يقضي العجز عن الرد على التهديدات إلى التسامح وسعة الصدر فحسب، بل إلى الإنكار أيضاً. ومن الطبيعي أن يحاول المرء نسيان الأمر الذي لا يستطيع أن يفعل شيئاً تجاهه"[٣]، في إشارة إلى أن أوروبا عاجزة، وأن عجزها وضعفها هو سر تسامحها مع الآخرين.

ثانياً: التحديات الداخلية

هناك العديد من هذه التحديات الداخلية، ويمكن إجمالها في الآتي:

١ – التناقض واختلاف الرؤى حول الاتحاد ذاته: فهناك تباين واضح بين الدول الأوروبية حول الغاية النهائية لمعاهدة "ماسترخت". فبينما تتطلع كل من ألمانيا وفرنسا إلى دفع أوروبا باتجاه التكامل السياسي، إما بهيكلية اتحادية أو اندماجية. تذهب

---

[١] زبيغنيو بريجنسكي: الاختيار، السيطرة على العالم أم قيادة العالم – مرجع سابق- ص١٢٢. وأيضاً ينظر: حسين مقلد: محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة – مرجع سابق – ص٦٥٨.

[٢] إيمانويل تود: ما بعد الإمبراطورية – مرجع سابق – ص٢٠٦ – ٢٠٧.

[٣] روبرت كاغان: الفردوس والقوة ، أمريكا وأوروبا في النظام العالمي الجديد – (لبنان – شركة الحوار الثقافي – ط١ – ٢٠٠٤) – ص٣٩.

بريطانيا وهولندا مثلاً بالاتجاه المعاكس. فعندهما الارتباط السياسي الوثيق مع الولايات المتحدة الأمريكية هو البديل للوحدة الأوروبية، وتبعاً لذلك تتصارع داخل الاتحاد الأوروبي فكرتان: الأوروبية بدفع فرنسي – ألماني، والأطلسية بتمسك بريطاني، لما تنطوي عليه فكرة أوروبا الموحدة من إلغاء لدور بريطانيا الأوروبي التقليدي، وهذا ما يفسر نزوع بريطانيا إلى محاولة الحد من تسارع عملية الاندماج الأوروبي[١]، لا بل إن رئيس الوزراء البريطاني "ديفيد كاميرون" صرح بأنه فيما إذا فاز بالانتخابات القادمة فإنه سيسعى لإجراء استفتاء حول الخروج من الاتحاد الأوروبي، وهو ما من شأنه تهديد بنية الاتحاد ككل بالتفكك فيما لو حصل.

٢ – مشكلة دستورية في كيفية انتخاب رئيس الاتحاد، وهل يتم انتخابه في كل دولة مباشرةً من المواطنين، أو عن طريق المجالس التشريعية المنتخبة في دول الاتحاد، أم من خلال البرلمان الأوروبي؟[٢]. فالخلافات الجارية في أوروبا ليست ذات طبيعة اقتصادية فحسب، ففي عام ٢٠٠٩، صدق الاتحاد الأوروبي على معاهدة "لشبونة"، وهي عبارة عن وثيقة هدفها ترسيخ الوحدة بين دول الاتحاد، من خلال تعيين وزير خارجية لتمثيل الاتحاد في الخارج، لكن ما حدث هو أن عملية تكوين السلك الدبلوماسي للاتحاد، الذي يبلغ تعداده ٥٠٠٠ شخصاً، قد تعطلت وتعرضت للشلل بسبب النزاعات الداخلية بين دول الاتحاد، والسجالات العنيفة بينها حول تسمية كبار الدبلوماسيين الذين سيمثلون مصالح الاتحاد في الخارج[٣].

٣ – تخوف الدول الصغرى في الاتحاد، كفنلندا ودول البنلوكس (بلجيكا ولوكسمبورغ وهولندا)، من أنها ستفقد مكانتها داخل الاتحاد عند دخول دول جديدة، لأنها سوف تحصل على نصيب الأسد من دعم الاتحاد، وسوف يؤثر ذلك في مصير شعوب الاتحاد التي تتمتع بحياة مريحة، بعد دخول دول جديدة من أوروبا الشرقية الفقيرة إلى الاتحاد. يضاف إلى ذلك الخلافات بين الدول الصغيرة والكبيرة ضمن الاتحاد على قضية السيادة الوطنية والنفوذ الدولي، فترى هولندا أن تحركاتها الدولية تقلصت، بعد اتفاقية "ماسترخت" التي دعت إلى إيجاد سياسة أوروبية خارجية موحدة. كما أن هناك تفاوتاً في التزام الدول الأوروبية في الاتحاد بالسياسة الخارجية الموحدة، فالدول

---

[١] خالد المعيني: الصراع الدولي بعد الحرب الباردة – مرجع سابق – ص٣٧٣.
[٢] أحمد سعيد نوفل: متحدون في التنوع: الاتحاد الأوروبي بين القدرات والتحديات – مرجع سابق – ص١٤٩.
[٣] أحمد دياب: اقتصادات الأزمة في أوروبا: الأزمة المالية في اليونان وأيرلندا – مرجع سابق – ص١١٣.

الصغيرة أكثر التزاماً بسياسة أوروبا الموحدة من الدول الكبرى التي ما زالت تملك هامشاً أكبر من الالتزام أو عدمه بسياسات الاتحاد. وما زالت بريطانيا بالذات تتخذ مواقف مستقلة عن سياسات الاتحاد، كموقفها من العراق والإرهاب، ومن تطوير قوة الدفاع الأوروبية المشتركة، والاستقلال عن حلف الناتو[١].

٤ – أثبتت مواقف دول أوروبا الشرقية من الحرب الأمريكية على العراق أن عملية التوسع شرقاً ستزيد من النفوذ الأمريكي، وكشفت مواقفها عن الخلل في البنية السياسية والأمنية الأوروبية، وعدم قدرتها على بلورة موقف مشترك. فقد شاركت كل من بولندا والمجر والتشيك في إصدار ما سمي "بلائحة الثمانية"، في ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٣، وتشكيل ما سمي بـ"جبهة موحدة لأوروبا وأمريكا في الأزمة العراقية". ووقعت كل من بولندا والمجر والتشيك وليتوانيا ولاتفيا واستونيا ورومانيا وبلغاريا وسلوفينيا وكرواتيا بياناً مؤيداً للولايات المتحدة الأمريكية في حربها على العراق[٢]، وهي مواقف تناقضت آنذاك مع مواقف دول أوروبا الغربية، وعلى رأسها فرنسا وألمانيا وبلجيكا.

٥ – قضية اختلاف الثقافات في أوروبا، وسبق أن قال "جان مونيه"، أحد مهندسي بناء الاتحاد الأوروبي: "لو أُتيحت لي فرصة بناء أوروبا من جديد، لكنت قد ركزت على الثقافة، وليس على الاقتصاد". كما أن وجود /١٥/ مليون مسلم ذوي ثقافة غريبة عن الثقافة الأوروبية السائدة أمر يقلق بعض الأطراف في الاتحاد، ومن المحتمل أن يرتفع هذا العدد في حال دخول تركيا في الاتحاد[٣]، وحتى قضية دخول تركيا إلى الاتحاد تعد إحدى المشكلات التي تعترض مسيرة الاتحاد التكاملية في هذه الناحية.

٦ – على الرغم من التقدم الذي شهدته السياسة الدفاعية والأمنية الأوروبية، نجد الإصرار الدائم على أن يكون حلف الناتو هو الذراع العسكري للاتحاد، وهو ما أكدته الاتفاقيات الأوروبية. فعلى سبيل المثال، جاء في إعلان اتحاد أوروبا الغربية: "سيظل حلف الناتو الساحة الأساسية للتشاور بين الحلفاء بشأن التزاماتهم في الأمن والدفاع طبقاً لاتفاق واشنطن"[٤].

---

[١] أحمد سعيد نوفل: متحدون في التنوع: الاتحاد الأوروبي بين القدرات والتحديات – مرجع سابق – ص١٤٩.
[٢] حسين مقلد: محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة – مرجع سابق – ص٦٤٦.
[٣] أحمد سعيد نوفل: متحدون في التنوع: الاتحاد الأوروبي بين القدرات والتحديات – مرجع سابق – ص١٤٩.
[٤] حسين مقلد: محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة – مرجع سابق – ص٦٥٢.

يُضاف إلى ذلك عدم وجود موقف أوروبي موحد تجاه القضايا الدولية، فـنلاحظ أن أغلب الدول تنطلق من مصالحها القومية الخاصة، لا من مصلحة الدول ككـل، مـثلاً (العراق وإيران). يضاف إلى ذلك تأثير الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الأوروبي (كاليونان – إسبانيا – البرتغال – أيرلندا وغيرها)، وتوجه العديد من الدول الأوروبيـة نحو تخفيض ميزانياتها الدفاعية واتباعها سياسات تقشفية صـارمة. ووفقـاً للتقريـر السنوي الصادر من معهد استوكهولم الدولي لأبحاث السلام، بلغ الإنفاق العسكري فـي مجموع دول الاتحاد الأوروبي (٢٨٨) مليار دولار في العام ٢٠١٠، وبلغ هذا الإنفاق (٢٩٨) مليار دولار في دول الناتو الأوروبية. وخلال العقد الماضي، تراجع إجمـالي الإنفاق العسكري الأوروبي بنسبة (١,٩%)، وتراجع الإنفاق على المشتريات الدفاعيـة بنسبة (١٠%)[١].

وبرأي الباحث، فإنه على الرغم من هذه التحديات فإن موضـوع صـياغة سياسـة خارجية وأمنية عسكرية موحدة يبقى هو العامل الأكبر في عـدم لعـب دول الاتحـاد الأوروبي دوراً فاعلاً على الساحة الدولية، وهو ما يرتبط بـالإرادة السياسـية لتلـك الدول. ولو تم هذا الأمر واتفق القادة الأوروبيون على صياغة مثـل هـذه السياسـة الموحدة المدعومة بقوة عسكرية مستقلة عن حلف النـاتو وإرادة الولايـات المتحـدة الأمريكية، فإنه من دون شك سيكون للاتحاد الأوروبي دور فاعل ومؤثر في صـياغة نظام دولي جديد يكون للاتحاد الدور المؤثر فيه.

[١] محمد خليفة: "ضمور القدرات العسكرية الأوروبية" – موقع مجلة السياسة الدولية على الانترنت- على الرابط:
http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/132/3128/%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D8%B6%D9%85%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A9.aspx

المبحث الثاني: إمكانية بروز الصين كقطب دولي

تتميز الصين بثقل دولي كبير، تحقق بفعل الموارد والإمكانيات المتاحة لهذه الدولة، فهي الأكبر كثافةً من حيث عدد السكان على مستوى العالم، وتتمتع من الناحية الاقتصادية، بأعلى معدلات النمو الاقتصادي في العالم، كما تتمتع بنفوذ سياسي قوي عالمياً من خلال شبكة العلاقات الدولية المعقدة التي تدخل الصين كطرف فيها، إما مع دول الجوار الإقليمي التي غالباً ما تتخذ الصين من قوة اقتصادها ركيزة للتفاعل معها، أو مع غيرها من الدول الأخرى التي تشاطرها حالة السخط والاستياء من الأوضاع الدولية، كإيران وروسيا الاتحادية. وتتخذ الصين من عضويتها الدائمة في مجلس الأمن وامتلاكها حق النقض "الفيتو" ركيزة أساسية لذلك. بالإضافة إلى ذلك، فإنه مع أفول تأثيرات الأيديولوجيا الشيوعية البحتة في الصين، حلت محلها نزعة قومية تسعى من خلالها لاستعادة دورها ومكانتها بين الأمم، وذلك استناداً إلى تاريخها الإمبراطوري الموغل في القدم على امتداد التاريخ، والذي سلبتها إياه الإمبراطوريات الأمريكية والسوفياتية. ونظراً لتأثير الصين المتنامي على الساحة الدولية، فقد باتت هاجس التفكير الاستراتيجي الأمريكي في محاولة لمنعها من الارتقاء وتهديدها زعامة القطب الواحد.

المطلب الأول: عناصر قوة الصين وإمكانياتها كقطب دولي مؤثر

أولاً: الإمكانيات الجغرافية والديمغرافية

تتميز الصين بموقعها الاستراتيجي الهام في منطقة الشرق الأقصى، فهي تقع في الجزء الشرقي من آسيا وعلى الساحل الغربي للمحيط الهادئ، وتبلغ مساحتها أكثر من /٩,٥/ مليون كيلو متر مربع[١]. وتمتد حدودها لأكثر من عشرين ألف كيلومتر، لديها أكثر من ثلاثة ملايين كيلومتر مربع من البحار تحت إدارتها وفقاً لمعاهدة الأمم المتحدة

[١] موسوعة أكسفورد العربية – دار الفكر – لبنان – المجلد السابع – ط١ – ١٩٩٩ – ص١٨

لقانون البحار، وفيها الكثير من الموانئ الطبيعية، ما قدّم ظروفاً جغرافية جيدة لتنمية النقل البحري[١].

في كانون الثاني عام ٢٠١٣، أصدرت الحكومة الصينية بيانات تؤكد أن عدد سكان الصين وصل إلى (١,٣٥٤,٠٤٠,٠٠٠) نسمة، وهذا الرقم لا يشمل كل من تايوان وهونغ كونغ وماكاو. وفي شهر أيلول من العام ذاته، زاد العدد إلى (١,٣٦٢,٣٩١,٥٧٩) نسمة. وتقسم الصين إلى خمس مناطق ذاتية الحكم، واثنتين وعشرين محافظة، وأربع بلديات، ومنطقتين إداريتين (ماكاو– هونغ كونغ)، أما تايوان فيسيطر عليها كيان سياسي انفصالي يسمى "جمهورية الصين". وهذا الأمر يجعل موضوع إحصاء عدد سكان الصين مربكاً بعض الشيء[٢]. وتعد الصين من أعلى الدول في الكثافة السكانية، وتشير الإحصائيات إلى أن هذه الكثافة مرتفعة جداً في المناطق الساحلية الشرقية، مقارنةً ببقية المناطق. وتوجد في الصين ٥٦ قومية، أكبرها /الهان/، وتكفل الدولة الصينية كل الحقوق والمصالح الشرعية لمختلف القوميات (منع التعصب العرقي والاضطهاد القومي ضد أية قومية، حظر الأعمال التي تهدد التضامن بين القوميات، معارضة النزعات الانفصالية)[٣].

ويُنظر إلى الحزب الشيوعي الحاكم في الصين على أنه أداة توحيد للمجتمع الصيني في مواجهة هواجس التفكك والانقسام، خصوصاً مع التحولات الكبرى التي تشهدها الصين، بتنفيذ الإصلاحات والتحديث السياسي والاقتصادي، فهذه المهمة، تحتاج إلى قبضة قوية تمسك بزمام الأمور وتمنع أية انحرافات في عملية الإصلاح[٤]. وفي هذا الصدد، يقول رئيس الوزراء الماليزي الأسبق "مهاتير محمد" بخصوص الصين: "أنا متأكد من أن السلطة الحالية لديها النية للحفاظ على النظام السياسي القائم حفاظاً على الوحدة الوطنية، لقد تبنى الاتحاد السوفياتي الديموقراطية، فتجزأ ثم انهار، وهذا درس للصين لترفض ذلك النمط من الديموقراطية وهذا من حق بكين، كل ما تحتاجه بكين هو تنظيم هذا الشعب الواعد بطريقة صحيحة وإصدار تشريعات لتسهيل التجارة

---

[١] تشنغ بينغ: جغرافية الصين، الظروف الطبيعية، اقتصاد، المناطق، المزايا الثقافية – (سلسلة أساسيات الصين – بكين – دار النشر الصينية عبر القارات – تشرين الأول – ١٩٩٩) – ص٨ – ١٠.

[٢] http://worldpopulationreview.com/countries/china-population/

[٣] تشنغ بينغ: جغرافية الصين – مرجع سابق – ص٢٦-٢٧.

[٤] منير الحمش: الصين الشعبية عملاق قادم من الشرق – (دمشق– الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع – ط١ – ٢٠٠٢) – ص٣٨.

والنمو، فإذا ما قامت الصين بهذا، فإنها ستصبح عملاقاً تتأثر به آسيا كلها، بما في ذلك اليابان"[١].

وهذا العدد الكبير للسكان يضع الصين في مقدمة الدول من حيث التعداد السكاني في العالم ، ويوفر لها قوة ديمغرافية كبيرة، على الرغم من أنه سلاح ذو حدين. ومن ناحية اللغة، يتكلم الصينيون في الغالب، لغة واحدة (هي لغة الهان التي يشكل الناطقون بها ٩٢% من مجموع سكان الصين)، ويُعترف باللغات المحلية للأقوام الأخرى، وفعلياً تدين الصين بالبوذية والكونفوشيوسية والطاوية، بالإضافة إلى أقليات مسلمة ومسيحية نسبتها تتراوح بـ ٣% للأولى و١% للثانية[٢]. وتعد اللغة الصينية إحدى اللغات الرسمية في الأمم المتحدة، وتعتمد هذه اللغة على التراكيب اللفظية والكتابية، وقد وصل عدد المقاطع الصينية المكتوبة إلى حوالي /٣٠٠٠/ مقطع.

إن مسألة التوزع السكاني غير المتوازن تعد من المشكلات الكبرى التي تواجه الحكومة الصينية، فثلثا السكان تقريباً يعيشون في المناطق الشرقية الساحلية، والتي تقل مساحتها عن /٢٠%/ من المساحة الإجمالية للبلاد، وبالمقابل نجد أن نسبة السكان ضئيلة في المناطق الغربية ذات المساحة الواسعة. فمثلاً، مقاطعة (سنكيانغ) يعيش فيها ما نسبته /١,٣%/ من السكان، علماً بأن مساحتها تشكل (١٦,٧%) من مساحة الصين[٣]. وتشير إحصائيات البنك الدولي إلى أن مساحة الأراضي الزراعية في الصين عام ٢٠١١ وصلت إلى /٥٥,٦%/ من مساحة الأراضي كاملةً، وأن معدل المشاركة في القوى العاملة خلال عام ٢٠١١، على الشكل التالي: /٧٤%/ من إجمالي عدد السكان في سن ١٥ عاماً وما فوق، و/٧٠,٩%/ إجمالي نسبة التشغيل إلى عدد السكان (١٥ عاماً فأكثر)[٤]، وهي أرقام تدل على أن المجتمع الصيني مجتمع فتي وأن الصين تمتلك قوة يد عاملة كبيرة تجعلها في مقدمة دول العالم، وأرخصها أيضاً.

---

[١] محمد، مهاتير – وايشيهارا، شنتارو: صوت آسيا – مرجع سابق – ص٩٥.

[٢] إبراهيم أبو خزام: العرب وتوازن القوى في القرن الحادي والعشرين – مرجع سابق – ص٤٣٢. وأيضاً تشنغ بينغ: جغرافية الصين – مرجع سابق – ص٢٨.

[٣] وليد عبد الحي: "المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي ١٩٧٨ - ٢٠١٠" – مركز الإمارات للدراسات والبحوث – أبو ظبي – ط١ – ٢٠٠٠ – ص٣٧.

[٤] الإحصائيات مأخوذة من موقع البنك الدولي – مرجع سابق www.albankaldawli.org

ثانياً: الإمكانيات الاقتصادية

بدأت الصين برنامجها الإصلاحي بقيادة الزعيم الراحل (دينغ كسياو بينغ)*، الـذي قاد التيار الإصلاحي المعتدل**، الذي قام على التخفيف من المركزية فـي الاقتصـاد الصيني، وتطعيم الاقتصاد الاشتراكي ببعض آليات السوق، لضمان كفاءته وفاعليتـه، وهو ما يُعرف بـ"نظام السوق الاشتراكي" أو "الاشتراكية ذات الخصائص الصينية".

وقد مرت عملية الإصلاح هذه بمرحلة اختبارات هامة ومتعددة، فالسلطات الصينية لم تلجأ إلى الصدمات الكهربائية، كما فعلت روسيا وبعض دول أوروبا الشرقية، وإنما بدأت بتطبيق استراتيجية متدرجة، وكانت تتخذ بعض الإجراءات على سبيل الاختبار فإذا ما تأكدت من نجاحها بادرت بتعميمها[١]. وحاولت الصين أن تجمع بين مزايا وحسنات النظامين الاشتراكي والرأسمالي، والتوازن بين ملكية رأس المال العام والخاص، وبين رأس المال الوطني (العام والخاص) ورأس المال الأجنبي. وقد أصدرت الصين التشريع الخاص بتشجيع الاستثمارات، وهو ما عُرف بـ "قانون الـ٢٢ مادة"، الذي يُعد نقطة تحول مهمة في سياسة الصين الاقتصادية[٢]. وتعد الصين أكبر متلقٍ للاستثمارات الأجنبية بين مجموع الدول النامية، فحسب بيانات البنك الدولي، بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة (صافي التدفقات الوافدة) في الصين عام ٢٠١٢ أكثر من /٢٥٣/ مليار دولار، أي نحو /٣%/ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، مع العلم أن الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٢ وصل إلى /٨,٧٢٢/ تريليون دولار، مع نمو إجمالي لهذا الناتج بمعدل /٧,٨%/ سنوياً للعام ذاته. وسجلت الصين نسبة نمو في الاقتصاد في العام ذاته /١٠,٦%/، وهي من أعلى نسب النمو في العالم. هذا النمو الاقتصادي السريع أفرز زيادات كبيرة في مستويات المعيشة في معظم مناطق البلاد، حتى وصل نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي ، حسب البنك

---

* دينغ كسياو بينغ: تسلّم مقاليد الأمور بعد تنحي (هوا كوا فينج) خليفة (ماوتسي تونغ) عام ١٩٧٨، وتختلف كتابة الاسم من باحث لآخر، فمنهم من يكتبه (زياو بينغ)، ومنهم (دينغ شياوبينغ)، ومنهم (دينغ سياوبينغ)، ويُكتب بالإنكليزية (Deng Xisoping)، ولهذا اعتمد الباحث هذا الاسم.

** لقد تنازعت عملية الإصلاح الاقتصادي في الصين، ثلاث تيارات، التيار الأول: التيار الإصلاحي المعتدل الذي أسسه (دينغ بينغ)، والتيار الثاني وهو الليبرالي الذي يدعو إلى الربط بين الإصلاح الاقتصادي والسياسي وإقامة تعددية حزبية وهو يمثل تيار التحول، والتيار الثالث: تيار الحرس القديم المتمسك بمبادئ الزعيم (ماوتسي تونغ) ويلقبون (بالماويين) ويرفض التحول والإصلاح. وقد انتصر التيار الأول وقاد عملية الإصلاح ونجح، وبرأي الباحث: أن هذا التيار هو أفضلها، فالتيار الثاني يُؤخذ عليه تعريض الصين لمخاطر التفكك والانقسام، فالحزب الشيوعي الحاكم يُنظر إليه باعتباره الضامن للوحدة الوطنية لدولة تعدادها السكاني ضخم بحجم الصين مما يعرقل اعتماد أصول الحكم الديمقراطي فيها وإطلاق الحريات، إضافة إلى الفوضى والاضطرابات والآثار غير المستحبة التي تصاحب عادةً فترات التحول والتي تحتاج لحكومة قوية ومسيطرة على زمام الأمور، لكي تضبطها وتسيطر عليها. أما التيار الثالث فيُؤخذ عليه عدم أخذه في الاعتبار تغير الظروف الدولية، ففي عصر العولمة لم يعد للدولة أي خيار إما الانفتاح الاقتصادي وبالتالي الاندماج بالاقتصاد العالمي أو الركود الاقتصادي والعزلة.

[١] منير الحمش: الصين الشعبية عملاق قادم من الشرق – مرجع سابق – ص٤٥-٤٦.

[٢] المرجع السابق نفسه – ص٥٠- ٥٥.

الدولي، /٥٧٢٠/ دولار أمريكي عام ٢٠١٢، مع العلم أن إجمالي رصيد الدين الخارجي الصيني بلغ عام ٢٠١٢ نحو /٧٥٤/ مليار دولار، أي ما نسبته /١,٠٦%/ من إجمالي الدخل القومي للعام ذاته[١]. يُضاف إلى كل ما سبق أن الصين عضو في كل من صندوق النقد والبنك الدوليين، ومجموعة الدول الصناعية الكبرى /G7/ (أصبحت سبعة دول بعد تجميد عضوية روسيا إثر أزمة أوكرانيا) ، لكن الأهم في رأي الباحث هو انضمام الصين في عام ٢٠٠١ إلى منظمة التجارة العالمية، وهو قرار استراتيجي اتخذته الصين للنفوذ إلى أسواق العالم، وخاصةً الأمريكية منها، وهو ما انعكس إيجابياً على المكانة الاقتصادية العالمية للصين، وزاد في الاستثمارات الأجنبية داخل الصين، نظراً لرخص اليد العاملة الصينية وعددها الكبير. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الصين عضو في مجموعة دول البريكس BRICS (البرازيل – روسيا – الهند – الصين – جنوب أفريقيا) التي تسعى إلى جعل الاقتصاد الدولي أكثر توازناً والنظام الدولي أكثر مساواة. وتستحوذ الدول الخمس هذه على نحو /١٨%/ من الاقتصاد الدولي، كما تستحوذ على /١٥%/ من إجمالي التجارة العالمية. واللافت في الموضوع أن جنوب أفريقيا هي آخر دولة انضمت إلى المجموعة، ويقف وراء ذلك اعتبارات سياسية وجيوبوليتيكية أكثر منها اقتصادية أو تجارية. فقد رأت الصين ضرورة ضم دولة أفريقية مهمة إلى المجموعة، لتكون مدينة (بريتوريا) بوابة (بريك)* إلى القارة الأفريقية في ظل السباق الأمريكي– الصيني المحموم على النفوذ في القارة فيما يتعلق بالموارد الطبيعية. والنقطة الهامة الأخرى المتعلقة بهذه المجموعة هي حرص الدول الخمس على إظهار موقف موحد تجاه القضايا الدولية الكبرى وإثبات وزنها المتزايد في العالم، وخصوصاً ما يجري في الوطن العربي، إذ لا تنفك هذه المجموعة عن تأييدها للحلول السياسية والدبلوماسية، رافضةً استخدام القوة أو التهديد بها[٢]. وهنا لا بد من الإشارة إلى قوة الاقتصاد الصيني، وقد انعكس ذلك من خلال تجاوز الصين للأزمة المالية الاقتصادية التي عصفت بدول الإقليم (النمور الآسيوية) عام ١٩٩٧، وكذلك الأزمة المالية العالمية التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا ومعظم

---

[١] الإحصائيات مأخوذة من موقع البنك الدولي – مرجع سابق www.albankaldawli.org

* كان اسم المجموعة (بريك) قبل انضمام جنوب إفريقيا إلى المجموعة ويصبح اسم المجموعة (BRICS).

[٢] أحمد دياب: "البريكس: تكتل القوى الصاعدة" – مقال منشور على موقع الأهرام الرقمي (١- أيار- ٢٠١١) على الرابط:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=673776&eid=35

الاقتصادات الرأسمالية في العالم عام ٢٠٠٨، ما دفع أغلبية الباحثين في العلاقات الدولية إلى اعتبار القوة الاقتصادية الصينية ستكون الأفضل في العالم، وستتفوق على الولايات المتحدة في هذا المجال خلال عقد من الزمن.

ثالثاً: الإمكانيات السياسية والجيواستراتيجية

على الصعيد السياسي الدولي، تتميز مواقف الصين على الساحة الدولية "بالاستقلال والخصوصية" وهما أحد ثوابت مكونات السياسة الخارجية للصين، فهي على سبيل المثال، تستمر في اعتبار نفسها جزءاً من الدول النامية، وترفض كافة المحاولات لفصلها عنه، تلك المحاولات التي بذلتها وتبذلها قوى كبرى لا مصلحة لها في بقاء هذه العرى وثيقة بين الطرفين. ويأتي هذا الموقف الصيني مرتبطاً بصمود الصين في الدفاع عن المواقف والمصالح العامة للدول النامية في مختلف المحافل الدولية، ضمن حدود قدراتها، ودون التضحية بمصالحها القومية[١].

لقد استطاعت الصين أن تخلق في مدركات القادة السياسيين في الغرب عامةً، والولايات المتحدة الأمريكية خاصةً، الحاجة إلى صين مستقرة هي أكبر من الحاجة إلى صين مضطربة مفتتة، فالحضور الفاعل للصين في منظمة التجارة العالمية والمؤسسات المالية والصناعية الدولية، إضافةً إلى الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية والجماعية مع دول العالم، رتّب للصين مكانة إقليمية بالدرجة الأولى ستكون محطة لا بد منها للانطلاق صوب العالمية، لكن بهدوء وترقب ودون الحاجة للمواجهة مع الآخرين الأقوياء، لأن الصين بحاجة ماسة لاستقرار السلم والأمن الدوليين لاستمرار واستقرار تنامي اقتصادها، وخاصةً بعد تزايد الحاجة إلى الطاقة من أكثر مناطق العالم تجاذباً وعدم استقرار أمنياً (الشرق الأوسط)[٢]. وهذا ما يتفق مع نظرية الزعيم الصيني الأسبق (ماوتسي تونغ) "العوالم الثلاثة"، وبموجب هذه النظرية فقد حرصت القيادة الصينية – حتى بعد ماو – على تجنب الدخول في محاور مع أطراف غربية أو آسيوية أو أورو–آسيوية، تكون موجهة ضد محور أو طرف آخر، تأكيداً على تمايز

---

[١] وليد عبد الناصر: "ماذا بقي من تأثير ماو في الصين اليوم؟" مجلة السياسة الدولية – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في مؤسسة الأهرام – العدد١٣٢ – نيسان- ١٩٩٨ – ص٨٧.

[٢] رعد صالح: "الصين وإدراك الذات في ظل المتغيرات الدولية" – مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية – الجامعة المستنصرية – بغداد – العدد ٣٨ – ٢٠١٢ – ص١٤١.

وخصوصية السياسات الصينية، وهو ما عبّر عنه (ماوتسي تونغ) "بعدم الانحياز الحقيقي"[١].

ولا يطعن في خصوصية مواقف الصين ذلك التحول الجذري الذي حصل في مواقفها على الساحة الدولية، كانضمامها إلى مؤسسات "بريتون وودز" ومنظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠١.

ويتفق الباحث مع الدكتور "وليد عبد الناصر" الذي يرى بأن، "قراءة مثل هذه الخطوات وغيرها، يجب أن تتبع من تفسير يتصف بقدر من شمولية الرؤية والأخذ في الاعتبار تغير الظروف والبيئة المحيطة عند التعامل مع توجهات ومواقف بدأت في حياة الزعيم (ماوتسي تونغ)"[٢].

ويستشهد الدكتور "وليد عبد الناصر" بالمراجعات التي أجراها "ماو" نفسه بشأن آراء واستراتيجيات كان قد تبناها سابقاً، ويأتي في المقدمة ذلك الإدراك المتزايد لديه بأن على الصين اكتساب القوة الاقتصادية وتدعيم قدراتها في هذا المجال، أياً كانت الوسائل ولو تضمنت الانفتاح والتعاون مع الدول الرأسمالية الغربية ومنها الولايات المتحدة الأمريكية التي كان "ماو تس تونغ" يلقبها قبل ذلك بأنها "نمر من ورق"[٣].

وبرأي الباحث: فإنه لا يطعن أيضاً في خصوصية مواقف الصين، تشكيلها تحالف مع روسيا عام ١٩٩٧، والذي كان أهم أهدافه تأييد نهوض نظام دولي جديد يعتمد على تعدد الأقطاب، ذلك أن مبادرة الصين هذه تحركها طبيعة النظام الدولي، فما أن يختل النظام الدولي حتى تتحرك الدول بفطرتها إلى تصحيحه، فانعدام التوازن هو وضع شاذ ولا يحظى بقبول الدول.

ويُحسب للصين أنها دخلت عام ١٩٦٤ النادي النووي، وفجرت أولى قنابلها النووية ولحقتها عام ١٩٦٧، بإنتاج القنبلة الهايدروجينية، إضافةً إلى انتشار صورة الصين الداعمة لحركات التحرر ومناهضة الاستعمار، ودعمت هذا التوجه بتقديم القروض الميسّرة لعدد من الدول النامية، كما عقدت مجموعة من اتفاقيات التبادل العلمي والخبرات مع دول العالم حتى اكتسبت قبولاً عالمياً لنظامها السياسي وتعززت شرعيته بتمثيل الأمة الصينية بدلاً من دولة الصين الوطنية (تايوان)، ولتحتل موقع الأخيرة في

---

[١] وليد عبد الناصر: "ماذا بقي من تأثير ماو؟" – مرجع سابق ص٨٧.
[٢] المرجع السابق نفسه- ص ٨٧-٨٨.
[٣] المرجع السابق نفسه – ص ٨٧.

مجلس الأمن كعضو دائم عام ١٩٧١[١]، وحصولها على حق النقض (الفيتو) ما وفر لها الفعل المؤثر في السياسات الدولية. يضاف إلى ذلك استعادة الصين أعظم المدن التجارية العالمية "هونغ كونغ" من أيدي البريطانيين عام ١٩٩٧، و"مكاو" عام ١٩٩٩، إلى جانب سعيها لاستعادة "تايوان"، إضافةً إلى المكانة الدولية التي تحظى بها الصين، وخاصةً لدى الدول النامية[٢].

والنقطة الهامة في هذا السياق هي أن الصين عضو مؤسس لمنظمة "شنغهاي"*، والتي تضم (روسيا والصين وكازاخستان وقرغيزيا وطاجاكستان وأوزباكستان)، ونشأت المنظمة لحل الخلافات الحدودية والاتفاق على إجراءات ثقة في المجال العسكري. وقد كانت لقمة "بشكيك" في العاصمة القيرغيزية في آب ١٩٩٩، أهمية كبيرة، إذ شكلت انعطافاً متميزاً في تطور الدول الخمس (قبل انضمام أوزباكستان)، إذ صدر عن القمة إعلان رسمي (إعلان بشكيك) رسم ملامح تطلعات إقليمية ودولية تجاوزت الأطر المعلنة لعمل هذه الدول، وكان من أهم الأهداف الرئيسة التي تطمح المنظمة لتحقيقها: مقاومة فعّالة للإرهاب الدولي، والإتجار بالمخدرات، والسلاح، والهجرة، والسعي لإنشاء منطقة خالية من السلاح النووي، ودعم وتعزيز دور هيئة الأمم المتحدة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ورفض استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية دون موافقة من مجلس الأمن، ومواجهة حركات الانفصال. والفقرة الأهم في هذا الإعلان هي تأكيد الأطراف الخمسة على أن تعدد الأقطاب يعد توجهاً عاماً لتطور العالم المعاصر، ويسهم في تحقيق الاستقرار طويل الأمد للوضع الدولي، وذلك لبناء نظام اقتصادي وسياسي دولي جديد عادل وعقلاني[٣].

وبرأي الباحث، فإن الهم المشترك لكل من الصين وروسيا من هذا التجمع هو معارضة ومواجهة القواعد العسكرية الأمريكية التي أخذت تنتشر في المنطقة، إثر تفجيرات ١١ أيلول عام ٢٠٠١، بذريعة محاربة الإرهاب، والعمل على تنسيق المصالح للدولتين في آسيا الوسطى، وهي المنطقة الحيوية لكليهما. وبالتالي، فإن

---

[١] صباح شنافة: "القوة الصينية تحدي الصيرورة التاريخية والموقع في مدار القوى العالمية" – مجلة العلوم السياسية – جامعة بغداد – العدد ٤٦ – ٢٠١٣ – ص٢٠٨.

[٢] صفاء الجبوري: "العلاقات الصينية الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة" – مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية – المجلد ٣ – الإصدار ١٢ – ٢٠١١ – ص١٦٥.

* أسست المؤسسة عام ١٩٩٦، وكانت تعرف باسم (خماسي شنغهاي)، وضمت كلاً من: روسيا والصين وكازاخستان وقرغيزيا وطاجيكستان، وفي عام ٢٠٠١، انضمت أوزباكستان إلى المنظمة ليصبح اسمها (منظمة شنغهاي للتعاون)

[٣] فهد خزار: "الأهمية الجيوبوليتيكية لمنظمة شنغهاي وأثرها في السياسة الدولية" – مجلة آداب البصرة – جامعة البصرة – الإصدار ٦٥ – ٢٠١٣ – ص٢٢٠-٢٢١.

(منظمة شنغهاي للتعاون) توفر هذا التنسيق للحيلولة دون تضارب مصلحة البلدين. أما هدف الصين من هذا التجمع فيتمثل في ضمان تزويدها بموارد الطاقة التي تزخر بها دول المجموعة، إضافةً إلى قطع الطريق أمام الزحف الأمريكي المتزايد على المنطقة.

يضاف إلى ذلك أن وجود منظمة (شنغهاي) وإلى جانبها (معاهدة الأمن الجماعي)*، يشير إلى نشوء صيغة جديدة لتوازنات القوى الدولية. فمنظمة شنغهاي للتعاون ومعاهدة الأمن الجماعي يسيطران على المسرح الدولي الاستراتيجي الشرقي، بينما يسيطر حلف (الناتو) على المسرح الدولي الاستراتيجي الغربي، فضلاً عن أن الأولى تمتلك القدرة على الردع النووي وإمكانيات اقتصادية كبيرة[١].

من خلال ما سبق، يتضح أن بصيرة الصين الاستراتيجية عالية جداً، وخاصةً فيما يتعلق بمنطقة آسيا الوسطى، حول أهمية هذه المنطقة بالنسبة لها من النواحي الأمنية والاقتصادية والتجارية، فوطدت دعائم الاستقرار في مقاطعاتها الحدودية الغربية النائية، وخاصةً منطقتها المستقلة استقلالاً ذاتياً "سينكيانغ" التي تقطنها أقليات "الإيغور"، ومتّنت وطورت علاقاتها السياسية والاقتصادية مع جيرانها، حتى لا تستخدم هذه الجمهوريات الفتية، كقواعد خلفية لدعم الحركات الانفصالية. وبالتالي، في تقدير الباحث، فإن الصين قرأت أسباب التوتر ومسبباته ونتائجه مسبقاً، وقطعت الطريق أمام أية قوى أجنبية لاستغلال هذه الموضوع ضدها، وهذا كله يعكس قوة وكفاءة المؤسسات السياسية والدبلوماسية الصينية، وهو ما يعد أحد أهم عوامل القوة والتأثير في العلاقات الدولية.

رابعاً: الإمكانيات العسكرية والعلمية والتكنولوجية

يعد جيش التحرير الشعبي الصيني من أكبر جيوش العالم، إذ يبلغ تعداده حوالي /٢,٣/ مليون جندي نظامي[٢]. ووفقاً لمعهد ستوكهولم العالمي لأبحاث السلام، فإن الإنفاق العسكري الصيني بلغ عام ٢٠١١ حوالي /١٤٣/ مليار دولار، وهو ثاني أعلى

* معاهدة الأمن الجماعي: تحالف عسكري سياسي، شكلته عدد من جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق على أساس معاهدة الأمن الجماعي الموقعة في ١٧ أيار ١٩٩٢، تضم كل من روسيا وبيلاروسيا وكازاخستان وطاجاكستان وأرمينيا وأوزباكستان وقرغيزستان. وهدفها التنسيق وتعميق العمل العسكري المتبادل لهذه الدول وتقديم المساعدة اللازمة، بما فيها الحربية للدول المشاركة التي تتعرض لعدوان خارجي. وتشمل مسؤولية هذه المنظمة مناطق تمتد من القوقاز مروراً بآسيا الوسطى وحى أوروبا الشرقية – المرجع: فهد خزار: "الأهمية الجيوبوليتيكية لمنظمة شنغهاي وأثرها في السياسة الدولية" – مرجع سابق – ص٢٤٤.

[١] المرجع السابق نفسه – ص٢٢٤.

[٢] صفاء الجبوري: "العلاقات الصينية-الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة" – مرجع سابق – ص١٥١.

معدل في العالم، وقد بقي هذا الإنفاق متوازناً كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي /٢%/، وهو بذلك متماشي مع النمو الاقتصادي السريع للصين، وأتاح تحديثات واسعة النطاق للتكنولوجيا والمعدات العسكرية[١].

وتعمل الصين، اعتماداً على قدراتها الذاتية، على تحويل جيش التحرير الشعبي الصيني إلى جيش متقدم، فصعود الصين والامتداد الاستراتيجي المتزايد بدا جلياً في تشغيل أول حاملة طائرات لها، وكذلك أول هبوط في البحر للطائرات المقاتلة نوع /J15/، وقدرة أسطول جيش التحرير الشعبي الصيني على تنفيذ عمليات متكاملة للحاملات. وتمتلك الصين مدمرات من نوع /052D/ مصممة لتأمين قدرة مدمرة في الحرب الجوية، ووحدات طرادات من نوع /056/، إضافة إلى التطورات الكبيرة في نظم الأسلحة الصينية الموجهة، فالصين تنفق حالياً في مجال الدفاع أكثر من جاراتها اليابان، وكوريا الجنوبية، وتايوان معاً. ويشير كتاب التوازن العسكري لعام ٢٠١٣ إلى أنه فيما لو زاد الإنفاق العسكري السنوي الصيني ليصل إلى /١٥%/، فإنها ستصل إلى حد المنافسة الكبرى مع الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٢٥[٢]. يضاف إلى ذلك أن الصين دولة نووية، وقد بلغ عدد الرؤوس النووية لديها /١٤٥/ رأساً نووياً، وطورت الصين صواريخها، فيبرز الصاروخ الباليستي (Dong Feng 41) العابر للقارات باعتباره أحد أهم ما تمتلكه القوات الصينية حالياً، ويبلغ مداه /١٢/ ألف كم، ويمكن تسليحه برأس نووي واحد بقوة /٢٥٠/ كيلو طن إلى /٢.٥/ ميغا طن، أو بأربعة رؤوس نووية كل منها بقوة /٩٠/ كيلو طن، وفي الحالة الأخيرة يمكن للصاروخ توجيه نفسه ذاتياً لضرب مجموعة أهداف[٣]. ويشير تقرير مقدم إلى الكونغرس الأمريكي حول القوة العسكرية للصين في عام ٢٠٠٧، إلى أن الصين في كانون الثاني عام ٢٠٠٧ اختبرت بنجاح إطلاق صاروخ مضاد للأقمار الصناعية (على قمر صناعي صيني للطقس)، مما يدل على قدرة الصين على مهاجمة الأقمار الصناعية

---

[١] SIPRI Year Book 2012 – Background paper on SIPRI Military Expenditure Data, 2011 – op.cit, P6.

[٢] Chipman, John: The Military Balance 2013- The Annual Assessment Of Global Military Capabilities And Defence Economics- Press Statement- (The International Institute For Strategic Studies- London- Arundel House- 14, March, 2013)- p. 3-4.

[٣] نوار هاشم: "قياس قوة الدولة: إطار تحليلي لقياس قوة الصين، مقارنةً بدول أخرى" – المجلة العربية للعلوم السياسية – العدد ٢٥ – شتاء ٢٠٠٩ – ص٩٧.

العاملة في المدار الأرضي[١]، وهي دلالة واضحة على التقدم الذي وصلت إليه الصين.

أما بالنسبة للإمكانيات العلمية والتكنولوجية، فتشير إحصائيات البنك الدولي إلى أن صادرات خدمات التكنولوجيا الصينية (المعلومات والاتصالات) وصلت إلى أكثر من /٦٨/ مليار دولار عام ٢٠١٢، وأن الإنفاق على البحث العلمي والتطوير بلغ في عام ٢٠٠٩، /١,٧%/ من إجمالي الناتج المحلي. والجدير ذكره أنه تم تسجيل /٤١٥٨٢٩/ طلب براءة اختراع في العام ٢٠١١[٢]. وفي دلالة على توجه الصين نحو تدعيم البعثات العلمية الخارجية، بعد اتباع سياسة الإصلاح والانفتاح، بلغ عدد الطلاب الصينيين، خلال مدة ثلاثين عاماً، الذين درسوا في الولايات المتحدة الأمريكية /٤٠٠/ ألف طالب بينهم /٨١١٢٧/ طالب بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ فقط[٣].

وبشكل عام، فإن الصين تحاول التكتم على إنجازاتها العلمية والتكنولوجية، لا سيما في المجال العسكري، فتجربتها لسلاح مضاد للأقمار الصناعية وضعتها في المرتبة الثالثة، بعد الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي السابق، كبلد يُسقط جسماً في الفضاء على بعد مئات الكيلومترات من الأرض في حين يبقى الفشل من نصيب الاتحاد الأوروبي واليابان[٤].

المطلب الثاني: العلاقات الصينية- الأمريكية

تشكل العلاقات الصينية- الأمريكية نموذجاً يجمع بين الصراع والتعاون الحذر، إذ تتوافر لكلا البلدين عناصر القوة والإرادة السياسية للقيام بدور عالمي. فالولايات المتحدة الأمريكية بوصفها القوة العظمى في العالم تحاول الاحتفاظ بمكانتها في قمة الهرم السياسي الدولي في المرحلة المقبلة، كقوة مهيمنة، معتمدة في ذلك على قوة عسكرية ضخمة تفوق حاجتها وحلفائها الراهنين والمحتملين ضمن أية حسابات ردع مستقبلية، مع حرية غير مسبوقة باستخدام هذه القوة أو التهديد بها على امتداد العالم،

---

[١] Military Power of the People's Republic of China, Annual Report To Congress- Office of the Secretary of Defense. 2007 – P1.

[٢] الإحصائيات مأخوذة من موقع البنك الدولي – مرجع سابق www.albankaldawli.org

[٣] صفاء الجبوري: "العلاقات الصينية-الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة" – مرجع سابق – ص١٧٥.

[٤] المرجع السابق نفسه – ص١٥١-١٥٢.

دونما تهيّب لاعتراض قوة موازية قادرة على موازنتها، إضافةً إلى استناد هذا التفرد إلى قدرات تقنية متنامية متفوقة، وإلى نفوذ سياسي وإعلامي ومالي ضخم يسمح بقدر كبير من التحكم الأمريكي في الاقتصاد الدولي وعلاقاته وتوجهاته[١]. والصين، بثقلها الديمغرافي والاقتصادي والعسكري التنامي، تسعى للوصول إلى مرتبة القوة العظمى التي تكافئ الولايات المتحدة الأمريكية في مكانتها الدولية، لا سيما وأنها قوة سياسية كبرى باعتبارها عضواً دائماً في مجلس الأمن الدولي تسعى للتأثير في حركة التفاعلات السياسية الدولية. كما يستند الموقف الصيني المتصاعد إلى القوة العسكرية المتنامية، إذ تمتلك الصين جيشاً برياً يعد الأكبر في العالم، إضافةً إلى عدد كبير من الطائرات وقواعد إطلاق الصواريخ البالستية العابرة للقارة، بالإضافة إلى التجارب النووية المستمرة[٢].

وتوصف العلاقة الصينية- الأمريكية بأنها معقدة ومليئة بالتناقضات، فعلى الرغم من التنافس بين هاتين القوتين فإنهما بحاجة إلى بعضهما البعض، إذ تعد الولايات المتحدة الأمريكية أهم شريك تجاري للصين، ومصدراً هاماً للاستثمارات وتصدير التقنية الأمريكية للأسواق الصينية[٣]. وفي المقابل، فإن الولايات المتحدة الأمريكية، وخاصةً بعد الأزمة المالية العالمية، أصبحت أكثر حاجة إلى الصين التي لها موجودات ضخمة في السندات المالية الأمريكية، وهي إذا ما سَيّلت هذه الموجودات، فإنها تصيب الاقتصاد الأمريكي بتداعيات كارثية، لا سيما وأن الأزمة المالية العالمية التي لا تزال ترزح تحتها، لا تبدو أن آفاق حلها متيسرة، فقد صرح نائب الرئيس الأمريكي "جو بايدن" أن الرئيس "باراك أوباما" أخطأ في تقدير حجم الأزمة الاقتصادية[٤].

وفي الواقع، فإن السياسة الأمريكية المعلنة إزاء الصين تعتمد على استراتيجية الارتباط معها، وتسعى إلى صوغ علاقة تعاونية، وفي الوقت ذاته، تدير سلسلة واسعة من التوترات الثنائية المزمنة التي تتعلق بالتجارة والعملة، وحقوق الإنسان، وقضية تايوان، والانتشار النووي في كوريا الديمقراطية، وبنوايا الصين الاستراتيجية الطويلة الأمد. هذا من جانب، ومن جانب آخر، تدعو بعض القوى الأمريكية إلى ضرورة اتباع

---

[١] خير الدين عبد الرحمن: آسيا مسرح حرب عالمية محتملة – (أبو ظبي – مركز دراسات الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية – سلسلة دراسات إستراتيجية – العدد ٥٦ – ط١ – ٢٠٠١) – ص٩.

[٢] نزار الحيالي: "دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة"- أبو ظبي- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية- ط١- ٢٠٠٣- ص١٣٢.

[٣] صفاء الجبوري: "العلاقات الصينية- الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة" – مرجع سابق – ص١٥١.

[٤] فهد خزار: "الأهمية الجيوبوليتيكية لمنظمة شنغهاي وأثرها في السياسة الدولية" – مرجع سابق – ص٢٢٤.

الولايات المتحدة سياسة أقوى نبرة تجاه الصعود الصيني لأنهم يرون الصين منافساً استراتيجياً، وأنها لا محالة ستهدد قوة الولايات المتحدة ونفوذها الدولي الواسع، وتنادي تلك المجموعة بتطبيق سلسلة من استراتيجيات الاحتواء تجاه الصين، وهو رأي تدافع عنه بشدة المؤسسة العسكرية والمجموعات السياسية المحافظة، بالإضافة إلى شرائح مهمة من أعضاء الكونغرس الأمريكي، كما تدعو إلى المحافظة على تمركز دولي طويل الأمد للقوات العسكرية البحرية الأمريكية في أماكن وممرات بحرية رئيسة تحيط بالصين لاحتوائها[١]. وترى الولايات المتحدة في الصين مصدر خطر وشيك استناداً إلى موقفين أساسيين، هما[٢]:

١. إن الصين متكتمة دائماً حول تطور تقنياتها العسكرية، فقد تأخرت أكثر من أسبوع للاعتراف بأنها دمرت قمراً صناعياً للرصد الجوي، ولم يكن معروفاً عن الصين أنها تمتلك أسلحة مضادة للأقمار الصناعية، وقد أثارت هذه المسألة حالة من القلق لدى الولايات المتحدة الأمريكية حول نوايا الصين من تطوير وتحديث قواتها العسكرية لمنافستها في استخدام الفضاء.
٢. سعي الصين لمد تحالفاتها وعلاقاتها مع دول العالم المختلفة، فقد بدأت الصين تتحرك نحو الدول الأفريقية*، وتعقد معها مؤتمرات ناجحة، وتقدم قروضاً بفوائد مخفّضة، ومنحاً بلا قيود بمليارات الدولارات، وما تثيره تلك التحركات من الخشية الأمريكية من النزعة الصينية لاحتكار الوصول إلى الموارد الطبيعية، وإرساء علاقات تجارية تقوم على استغلال موارد القارة الأفريقية، وما تمثله تلك العملية من إقصاء لدور الولايات المتحدة والدول الغربية في تلك القارة.

ومن المشكلات التي تعترض العلاقات الصينية- الأمريكية الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام العالمية، التي تسيطر عليها الولايات المتحدة في عصر العولمة حالياً. فعلى سبيل المثال، فإن وسائل الإعلام الأمريكية ما فتئت تمارس دوراً يعمل على تشويه صورة الصين أمام الرأي العام العالمي، وتعدّها بمثابة التهديد الأكبر للأمن والاستقرار

---

[١] صفاء الجبوري: "العلاقات الصينية-الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة" – مرجع سابق – ص١٥٥-١٥٦.
[٢] يُنظر في: دنيس روس: فن الحكم.. كيف تستعيد أمريكا مكانتها في العالم- مرجع سابق- ص٣٧٧-٣٧٨.
* للمزيد نحو توجه الصين نحو القارة الأفريقية ينظر: منى عبيد: "السياسة الصينية تجاه دول شرق أفريقيا: السودان أنموذجاً" – المجلة العربية للعلوم السياسية – العدد ٢٩ – شتاء ٢٠١١ – ص٧٣-٩٣.

في العالم. وقد بدأت مسألة التهديد الصيني تنعكس بشكل أو بآخر على تصريحات الخبراء والمسؤولين الصينيين، إذ يقول "يانغ يي"، وهو عميد بحري ومدير أحد مراكز الأبحاث العسكرية، إنه: " في كل مرة تحاول فيها الصين تأكيد ذاتها في مجال الدبلوماسية أو تحديث قواتها العسكرية أو فتح علاقات مع بلدان أخرى فإن الولايات المتحدة تظهر ذلك بمثابة التهديد، وبقية دول العالم في الغالب تأخذ بما تروج له الدولة العظمى المسيطرة على الخطاب الدولي، وتروج الولايات المتحدة من خلال وسائل الإعلام المتنوعة إلى أن الصين تجهز نفسها لحرب رقمية متقدمة مع الولايات المتحدة في المرحلة المقبلة"[١].

وتبرز مشكلة "تايوان" كأحد أخطر المشكلات التي تواجه العلاقات الصينية- الأمريكية، وثمة اتفاق في الرأي بين العديد من الباحثين السياسيين والمختصين بالشأن الصيني على أن هذه المشكلة يمكن أن تدمر الأمن والاستقرار في شرق آسيا أكثر من أي أمر آخر، وأن تقضي على العلاقات الصينية- الأمريكية، والسبب هو أن تايوان المستقلة فعلياً والتي تبحث عن اعتراف رسمي، تشكل مصلحة مركزية بالنسبة للصين، وقد طرحت القيادة السياسية الصينية من أجل حل هذه القضية مفهوماً جديداً يتمثل في شعار "بلد واحد ونظامان مختلفان"، إلا أن الصين ذاتها مستعدة لخوض حرب محتملة حتى ضد الولايات المتحدة إذا تطلب الأمر ذلك، لضبط تايوان ضمن إطار سياسة الصين الواحدة[٢].

إن الولايات المتحدة، ومنذ عام ١٩٥٠، هي المسؤولة عن بروز الملف التايواني، فمن جهة، تعترف رسمياً بأن تايوان جزء لا يتجزأ من الصين، وذلك عبر تصريحات رسمية كثيرة وثلاثة إعلانات ثنائية منذ عام ١٩٧٢. ومن ناحية أخرى، تستغل بدقة ومهارة قضية تايوان لخدمة مصالحها في المنطقة. فتايوان أفلتت من إعادة التوحيد القسري مع الوطن الأم بفضل حماية الأسطول الأمريكي السابع الذي تمركز في مضيق تايوان بعد عام ١٩٥٠[٣]. وفي عام ١٩٥٤، أبرمت تايوان والولايات المتحدة اتفاقية الأمن المتبادل، لكن بعد تطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية و

---

[١] صفاء الجبوري: "العلاقات الصينية-الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة"- مرجع سابق – ص١٦٥.

[٢] يُنظر في: ديفيد جونبرت: الدور المتغير للمعلومات في الحرب – تحرير: زلمي خليل زاد، و جون وايت – (أبو ظبي – مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية – سلسلة دراسات عالمية – العدد ٥٣ – ط١ – ٢٠٠٤) – ص٤٣.

[٣] يُنظر في: ديفيد جارنم: مستلزمات الردع، مفاتيح التحكم بسلوك الخصم – (أبو ظبي – مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة دراسات استراتيجية – العدد٢ – ط٣ – ١٩٩٨) – ص٢٦.

جمهورية الصين الشعبية تم إلغاء هذه المعاهدة عام ١٩٧٩، وإن استمرت العلاقات غير الرسمية والروابط الاقتصادية بين الولايات المتحدة وتايوان. وفي الواقع، تنظر الصين بقلق لقيام الولايات المتحدة بتزويد تايوان بنظام صواريخ اعتراضية ذي مدى قصير من نوع (ايغر، وباتريوت)، والذي يمكنه الاندماج مع اعتماد الإنذار المبكر وشبكة الاتصالات الخاصة بنظام الدفاع الصاروخي القومي الأمريكي، وهذا من شأنه أن يدعم ويساند القوى السياسية المطالبة بالاستقلال في تايوان ويشجعهم على إعلان ذلك، وهو ما تعده الصين بمثابة إعلان حرب عليها[١].

وفي عام ٢٠٠٥، أصدرت دار النشر العسكرية الصينية كتاباً بعنوان (تحرير تايوان)، يقوم مضمونه على سيناريو يعتمد على أن هناك حرباً ستقوم بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وتايوان، يتمكن فيه جيش التحرير الصيني المجهز بأحدث الأسلحة والتقنيات من تدمير كل القواعد العسكرية الأمريكية في المنطقة وامتلاك زمام السيطرة على كافة الممرات البحرية من مضيق (ملقا) إلى الخليج العربي، وفرض حظر نفطي يهدف إلى خنق الولايات المتحدة واليابان وتايوان وحلفائهم[٢]، وهو ما بات يدل على الدور المقبل الذي من المتوقع أن تقوم به الصين في المرحلة المقبلة. وقد شرعت الصين في تطوير علاقاتها مع دول تعدها الولايات المتحدة جزءاً من "محور الشر"، مثل إيران وميانمار والسودان وأوزباكستان وفنزويلا، الأمر الذي تعده الولايات المتحدة بمثابة تقويض لجهودها في عزل هذه الدول وتغيير أنظمتها. وقد استغلت الصين انشغال الولايات المتحدة بمناطق معينة، مما أدى إلى إهمال مناطق أخرى، مثل أمريكا اللاتينية وأفريقيا، فسارعت للتغلغل فيها بحثاً عن موارد الطاقة الهائلة. فالصين باتت تمتلك حصصاً سهمية بشركات نفط في فنزويلا والإكوادرو وبيرو وكولومبيا وبوليفيا، إضافةً إلى السودان. وفيما تكون الولايات المتحدة الأمريكية أكثر استعداداً لاستخدام قوتها، تحت مسمى "التدخل الإنساني"، والقيام بأعمال استباقية وتغيير أنظمة سياسية غير موالية لها، وخاصةً في الشرق الأوسط، تحافظ الصين على تفضيلها إقامة العلاقات الدولية على مبادئ "ويستفاليا"، وأيضاً مبادئ الأمم المتحدة، التي تقضي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى

---

[١] صفاء الجبوري: "العلاقات الصينية-الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة" – مرجع سابق – ص١٧٠-١٧١.

[٢] يُنظر في: وينران جيانج: الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة – (أبو ظبي – مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية – ط١ – ٢٠٠٨) – ص٣٢٥.

واحترام سيادتها، ومثال ذلك استخدامها مع روسيا حق النقض (الفيتو) ضد قرار رعته الولايات المتحدة في كانون الثاني ٢٠٠٧، يشجب الحكومة العسكرية في ميانمار[١]. وأيضاً استخدام الصين وروسيا حق النقض (الفيتو)، ولأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة، لأربع مرات متتالية ضد قرارات رعتها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية لاستخدام القوة العسكرية في سورية، أو تحويل الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية. وهو مؤشر قوي على بدء تطبيق الرؤية الصينية في أن عالم اليوم بات عالماً متعدد الأقطاب يرفض الهيمنة الأمريكية.

ولكن في مقابل ذلك، وكي تمنع الولايات المتحدة الأمريكية ظهور منافس عالمي آخر وتحافظ على زعامتها وهيمنتها الدولية، فإنها شرعت بتطبيق المبادئ التالية[٢]:

١. الحفاظ على التحالفات القائمة بين الدول الديمقراطية ذات الاقتصاديات الغنية في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية وشرق آسيا.
٢. منع الهيمنة المعادية على المناطق الحساسة.
٣. اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع عودة روسيا كقوة عظمى و"النزعة التوسعية" الاقتصادية الصينية.
٤. الحفاظ على التفوق العسكري الأمريكي.
٥. الحفاظ على القوة الاقتصادية الأمريكية، والإبقاء على انفتاح النظام الاقتصادي العالمي.
٦. كسب التأييد المحلي للزعامة العالمية الأمريكية، ولهذه المبادئ، والحفاظ على هذا التأييد.

أما بالنسبة للصين تحديداً، فقد بدأ الأمريكيون بتبني استراتيجية جديدة وشاملة لمواجهتها. وتعتمد هذه الاستراتيجية على عناصر عدة، هي:

١. مد وتوسيع الكتلة الأطلسية حتى حدود روسيا وغرب الصين، (وهو ما يحدث حالياً في محاولة ضم أوكرانيا للاتحاد الأوروبي)
٢. السيطرة على موارد الطاقة التي تعتمد عليها الصين في نموها وتطورها، (وهو ما تشهده حالياً القارة الأفريقية من تنافس محموم).

---

[١] صفاء الجبوري: "العلاقات الصينية-الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة" – مرجع سابق – ص١٨٥-١٨٦.
[٢] زلمي خليل زاد: التقييم الاستراتيجي – تحرير: زلمي خليل زاد – (أبو ظبي – مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية – سلسلة دراسات مترجمة – العدد٥ – ط١ – ١٩٩٧) – ص٣٧.

٣. تطويق الصين من خلال تعزيز التحالفات مع خصومها (الهنـــد – فيتنـــام – كوريا الجنوبية – اليابان – تايوان).

٤. إضعاف التوازن القائم بين الدول النووية الكبرى عن طريق تطوير الـــدرع المضاد للصواريخ[١].

وبرأي الباحث، فإن العلاقات الصينية- الأمريكية تعد نموذجاً يجمع بين الصراع والتعاون، إذ تتوافر لكلتا الدولتين عناصر القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية والعلمية بما يؤهلهما للقيام بدور عالمي واسع. فالصين تسعى إلى مرتبة القوى العظمى من خلال تبنيها لاستراتيجيات تمكنها من التأثير في حركة التفاعلات الدولية، وفي الوقت ذاته تقر بوجود قوة عظمى أخرى هامة هي الولايات المتحدة الأمريكية لها مصالح حيوية، يتعين على الصين احترامها، لكن بالقدر ذاته الذي تحترم به الولايات المتحدة المصالح الصينية إقليمياً ودولياً. ولا تغيب عن الرؤية الصينية إمكانية حدوث خلافات مع الولايات المتحدة أو درجة من درجات التناقض، وربما التصارع، ولكنها ترى بأنه يمكن التعامل مع هكذا حالات بالطرق الدبلوماسية دون مواجهة مباشرة مع القوة الأمريكية. مع الإشارة إلى أن دعوة الصين لعالم متعدد الأقطاب يؤكد رغبتها في التحول إلى قوة عظمى، أو على الأقل بناء تحالف استراتيجي مع قوى كبرى (كروسيا مثلاً)، تنهي بذلك عصر الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي القائم. ودعوة الصين لتغيير النظام المالي العالمي ومؤسساته إنما يدل على الاستراتيجية التي تدعمها مجموعة من السياسات التي تهدف إلى نقل الصين إلى مكانة القوة العظمى الموازنة للطرف الأمريكي. ويرى الباحث أيضاً أن لدى الصين صعوبات ليست بالقليلة، ويمكن أن تضعف من انطلاقتها نحو العالمية، منها: صعوبة تعلم اللغة الصينية، فهي ليست كالانكليزية مثلاً واسعة الانتشار حول العالم. يضاف إلى ذلك موضوع الثقافة الصينية، على الرغم من تجذرها في عمق التاريخ، إلا أنها لا تشكل حافزاً للآخرين وصعبة التعولم كالثقافة الأوروبية أو الأمريكية. أخيراً، يضاف إلى ما سبق، عدم اقتران القدرات الاقتصادية الصينية بفعل عسكري على الأرض تظهر فيه إصرارها على

[١] صفاء الجبوري: "العلاقات الصينية-الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة" – مرجع سابق – ص١٩١.

حماية مصالحها في أية بقعة من العالم، وباعتقاد الباحث يرجع ذلك إلى أن الصين ليست من الدول الاستعمارية، بل إن الصين تعد نفسها من الدول النامية.

المبحث الثالث: عودة روسيا الاتحادية

تحتل روسيا أهمية خاصة، ليس لأنها لا تزال قوة عالمية عظمى بالمعيار العسكري، وبمعيار المساحة، والموارد الاقتصادية، والقدرات الكامنة العلمية والتكنولوجية فحسب. ولكن أيضاً نظراً لما شهدته، خلال السنوات الماضية، منذ تولي الرئيس "فلاديمير بوتين" رئاستها عام ٢٠٠٠، من خطوات جادة للعودة إلى مسرح السياسة العالمية، بعد سنوات من تفكك الاتحاد السوفياتي، وبروز بوادر خطر من احتمال التجزئة، وانفصال جمهوريات ومناطق عن جسد الدولة الروسية ذاتها.

ولروسيا أهمية مضاعفة، بالنظر لما تمثله من ميراث الامبراطورية السوفياتية، التي ظلت تحتل مكانة القطب العالمي، في ظل عالم ثنائي القطبية لأكثر من نصف قرن. وقد تبنت روسيا في السنوات الأخيرة مواقف في سياستها الخارجية أحيت التطلعات بعودة التوازن إلى قمة العالم، وكانت خطوات ومواقف السياسة الروسية في منطقة الشرق الأوسط تحديداً لافتة.

ولم يكن اختيار مجلة "تايمز" البريطانية للرئيس "فلاديمير بوتين" كرجل العام في أواخر ٢٠١٣، وقبلها مجلة "فوريس" في العام ذاته، وقبلهما مجلة "تايم" في ٢٠٠٧، إلا اعترافاً بدور القيادة الروسية في استعادة المكانة العالمية لروسيا.

فقد أعاد الرئيس "فلاديمير بوتين" مظاهر الصلابة لبلاده، وأعاد فرض احترامها كقوة كبرى في العالم نتيجة لتحسن وضعها الاقتصادي واستقرار وضعها السياسي، وإعادة الهيبة إلى قواتها العسكرية. كل ذلك انعكس على السياسة الخارجية الروسية في التأكيد على المصالح الروسية في العالم.

المطلب الأول: الإمكانيات الروسية

أولاً: الإمكانيات الاقتصادية

تعد روسيا أكبر دولة من حيث المساحة في العالم، إذ تبلغ مساحتها (١٧٠٩٨٢٤٠) كيلومتر مربع، يضاف إليها مساحة شبه جزيرة القرم التي انضمت إلى روسيا الاتحادية في بدايات العام ٢٠١٤. ويبلغ عدد سكان روسيا (١٤٣) مليون نسمة في العام ٢٠١٢، حسب بيانات البنك الدولي. ومساحة روسيا الكبيرة جعلتها غنية بالموارد الطبيعية، لاسيما موارد الطاقة من النفط والغاز والفحم، إذ تحتل المرتبة الثانية عالمياً في إنتاج النفط، والمرتبة الخامسة من حيث احتياطيه بنحو (٧٧) مليار برميل، والثانية عالمياً في إنتاج الغاز الطبيعي بنحو (٦١٠) تريليون متر مكعب، وهي الأولى عالمياً من حيث احتياطي الغاز[١].

مساحة روسيا والسهول فيها أسهمت بشكل كبير في زيادة مساحة الأراضي المزروعة، حتى بلغت مساحة الأراضي الزراعية (٢١٥٢٥٠٠) كيلومتر مربع. وحسب إحصائيات البنك الدولي فإن إيرادات موارد الغاز الطبيعي شكلت (٣,١٦%) من إجمالي الدخل القومي عام ٢٠١١، فيما شكلت الموارد النفطية ما نسبته (١٥,٤%) من إجمالي هذا الدخل في العام ذاته، يضاف إلى ذلك (١,٤%) إيرادات الفحم الطبيعي. وبشكل عام، فقد شكلت إيرادات الموارد الطبيعية ما نسبته (٢٢%) من إجمالي الدخل القومي الروسي عام ٢٠١١[٢]. كما وصل الناتج المحلي الروسي في عام ٢٠١٢ إلى أكثر من (٢) تريليون دولار بنسبة نمو لهذا الناتج بلغت (٣,٤%) في العام ذاته. وكنتيجة مباشرة لتشبيك روسيا لعلاقاتها الاقتصادية مع دول العالم عامة، والدول الآسيوية خاصة، ارتفعت مساهمة التجارة الخارجية في الناتج المجلي حتى وصلت أكثر من (٥١,٥%) في العام ٢٠١٢، في حين بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة (صافي التدفقات الوافدة) أكثر من (٥٠) مليار دولار، تبعاً لإحصائيات عام ٢٠١٢، ما انعكس إيجاباً على دخول الأفراد التي ارتفعت إلى (١٤٠٣٧) دولار في العام ذاته[٣].

---

[١] عبد العزيز بن صقر: "هواجس متبادلة: الخليج بين الحليف الأمريكي والوافد الروسي" – مجلة السياسة الدولية – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في مؤسسة الأهرام- العدد١٩٥ – كانون الثاني – ٢٠١٤ – المجلد٤٩ – ص٩٨.

[٢] الإحصائيات مأخوذة من موقع البنك الدولي – www.albankaldawli.org

[٣] المرجع السابق نفسه مباشرةً.

مع العلم أن روسيا سددت ديونها كافةً قبل مواعيد استحقاقها، وأصبحت في المرتبة الثالثة عالمياً من حيث حجم الاحتياطيات من الذهب والعملات الصعبة بعد الصين واليابان (بقيمة نحو ٥٣٧ مليار دولار) عام ٢٠١٢[١]. يضاف إلى ذلك موضوع هام، فبعد أن كانت روسيا دولة مستوردة للقمح، باتت تتمتع بالاكتفاء الذاتي من الحبوب منذ سنوات، وتصدر ملايين الأطنان من القمح سنوياً، (١٥,٣ مليون طن عام ٢٠١٢ بقيمة ٤,٢٨٢ مليار دولار، في واحد من أقل التقديرات، حيث بلغت صادرات القمح ٢٧,٢ مليون طن عام ٢٠١١). وقد حصلت روسيا على عضوية مجموعة الثماني (نادي القوى الاقتصادية الكبرى)، منذ عام ٢٠٠٢ (تم تجميد عضويتها حالياً بسبب موافقتها على ضم شبه جزيرة القرم كمحاولة للضغط على الحكومة الروسية)، كما حصلت على عضوية منظمة التجارة العالمية في آب ٢٠١٢، بعد مفاوضات استمرت (١٨) عاماً. وفي دراسة تحليلية، وصف خبراء مجموعة "سيتي غروب" الأمريكية السوق الروسية "ببر أمان أكثر استقراراً"، مقارنةً باقتصاد منطقة اليورو الذي تعصف به الأزمات[٢]. وهذه الأرقام والمؤشرات والنسب تدل بشكل واضح على نهوض روسيا من خمولها (أزمتها) لسنوات في عقد تسعينيات القرن العشرين، ودلالة على ما حققته القيادة الروسية من حالة استقرار سياسي واقتصادي، وخاصةً بعد وصول الرئيس "فلاديمير بوتين" إلى سدة الحكم.

ثانياً: الإمكانيات العلمية والعسكرية

ورثت روسيا الاتحادية القدرات العسكرية السوفياتية بكل قواتها السابقة، وحتى بعد اتفاقيات خفض التسلح، ما تزال روسيا تعد ثاني أقوى دولة في العالم، وهي تملك ثاني أكبر ترسانة أسلحة نووية يبلغ عددها حوالي (٣٠٠٠) رأس نووي جاهز للإطلاق[٣]. ولدى الدولة الروسية إمكانيات هائلة في مجال الصناعات العسكرية. ويرجع الفضل للرئيس "فلاديمير بوتين" في تعزيز موقف روسيا في السوق العالمية للسلاح، وهو أحد أهم إنجازاته خلال فترتي ولايته الأولى والثانية (٢٠٠٠ – ٢٠٠٨)، وذلك بعد تراجع

---

[١] عزت سعد الدين: "تكاليف المنافسة: التحديات أمام مكانة روسيا في الاستراتيجية العالمية" – مجلة السياسة الدولية- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في مؤسسة الأهرام- العدد١٩٥ – كانون الثاني – ٢٠١٤ – المجلد٤٩ – ص٨٨. الرقم مأخوذ من موقع البنك الدولي – www.albankaldawli.org

[٢] نورهان الشيخ: "القيادة المحسوبة: كيف استعاد بوتين المكانة العالمية لروسيا؟" – مجلة السياسة الدولية – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في مؤسسة الأهرام - العدد١٩٥ – كانون الثاني – ٢٠١٤ – المجلد٤٩ – ص٨٥.

[٣] وليم نصار: "روسيا كقوة كبرى" – المجلة العربية للعلوم السياسية – مركز دراسات الوحدة العربية – العدد٢٠ – خريف ٢٠٠٨ – ص٣٨.

الإنتاج الحربي الروسي، في فترة ما بين ١٩٨٨ – ١٩٩٣، بنسبة (٥٠%) على الأقل، ووصول الإنفاق العسكري إلى أدنى معدلاته عام ١٩٩٨ مع الأزمة المالية التي عصفت بالبلاد في أواخر حكم الرئيس الراحل "بوريس يلتسن". فقد زادت مبيعات روسيا من السلاح من (٣,٤) مليار دولار عام ١٩٩٩ إلى نحو (٧,٥) مليار دولار عام ٢٠٠٧، ثم إلى نحو (١٠) مليار دولار عام ٢٠١١، لتحتل المرتبة الثانية عالمياً. وعلى صعيد التعاقدات، قفزت قيمة عقود السلاح الروسي من (٦) مليار دولار خلال عقد التسعينيات إلى (٢٢) مليار دولار بنهاية عام ٢٠٠٧. وقد نجحت روسيا في جذب كل من فيتنام وماليزيا وأندونيسيا والجزائر وفنزويلا لشراء سلاحها إلى جانب الصين والهند اللتين تستحوذان وحدهما على نسبة (٨٠%) من إجمالي صادرات روسيا من السلاح[١].

وحسب بيانات البنك الدولي، يبلغ عدد أفراد القوات المسلحة الروسية نحو (١٣٦٤٠٠٠) عسكري حسب إحصائيات عام ٢٠١١، وقد سجلت روسيا زيادة في الإنفاق العسكري بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، إذ بلغ هذا الإنفاق (٤,٤٧%) من إجمالي الناتج القومي الإجمالي في العام ٢٠١٢، مقارنةً بـــ(٤,١٢%) في العام ٢٠١١[٢]. وحسب نشرة معهد استوكهولم لأبحاث السلام، فإن روسيا تعدّ خططاً لزيادات قادمة في الإنفاق العسكري، مع إنجاز مسودة ميزانية تظهر زيادة بمقدار (٥٣%) بالقيمة الحقيقية للأموال المخصصة للدفاع الوطني لغاية عام ٢٠١٤. وعلى المدى الأطول، تخطط روسيا لإنفاق (٧٤٩) مليار دولار على التجهيزات والمعدات العسكرية والبحث والتطوير وتقديم الدعم لإنتاج أسلحة روسية، إضافةً إلى دعم الخدمات العسكرية كافةً خلال الفترة (٢٠١١ – ٢٠٢٠)، مع وضع خطط لاستبدال (٧٠%) من التجهيزات العسكرية للحقبة السوفياتية، والاستعاضة عنها بتسليح حديث عام ٢٠٢٠[٣].

وفي هذا السياق تؤكد د. "نورهان الشيخ" أنه في عام ٢٠٠٨ تم التصديق على البنية الجديدة للجيش والأسطول الروسي حتى عام ٢٠٢٠، والتي تضمنت تغييرات جوهرية في بنية وقوام القوات المسلحة، بحيث تتألف من وحدات صغيرة العدد، وسريعة

---

[١] عزت سعد الدين: "تكاليف المنافسة: التحديات أمام مكانة روسيا في الاستراتيجية العالمية"- مرجع سابق– ص٨٨-٨٩.

[٢] الإحصائيات مأخوذة من موقع البنك الدولي – www.albankaldawli.org

[٣] SIPRI Book: Back Ground Paper On SIPRI Military Expenditure Data, 2011 – op.cit – P.5.

الانتشار محلياً وإقليمياً، مزودة بأسلحة متقدمة، وتقنية حربية خاصة، ومستعدة للتعامل الفعال والسريع مع المخاطر والتهديدات. وأبدى الرئيس "فلاديمير بوتين" اهتماماً ملحوظاً بالتدريب ورفع الكفاءة القتالية للجيش والأسطول الروسي، من خلال إجراء المناورات، وتزويد القوات الاستراتيجية الروسية بمنظومات حديثة من الصواريخ والدبابات والطائرات بدون طيار، والتي كانت ثمرة تطوير الصناعات العسكرية، وتشجيع الابتكارات والنماذج الحديثة للمنظومات المختلفة، ليس للارتقاء بالقدرات العسكرية الروسية فحسب، بل لزيادة قدرتها التنافسية في سوق السلاح. وتنظم روسيا معارض دولية للسلاح الروسي، وقد استعادت مكانتها كثاني أكبر مصدّر للسلاح في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وتستأثر روسيا ب(٢٦%) من إجمالي المبيعات العالمية من الأسلحة، بعائد إجمالي بلغ (١٥) مليار دولار عام ٢٠١٢[١].

وإذا كان كل من التعليم، والإبداع، والثقافة بمثابة مواد رئيسة في عالم اليوم، فإن الشعب الروسي ظل دائماً قادراً على إنتاج كل هذه القيم على المستوى الوطني في الداخل والخارج. وحسب بيانات البنك الدولي، فإن روسيا تنفق على البحث والتطوير (١,١١%) من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠١٢، بينما بلغ الإنفاق العام على التعليم نحو (٤,١%) عام ٢٠٠٨، وقد سجلت صادرات التكنولوجيا المتقدمة ما يزيد عن (٥,٤٤٣) مليار دولار في عام ٢٠١١، في حين تم تسجيل (٢٦٤٩٥) طلب الحصول على براءة اختراع عام ٢٠١١[٢].

المطلب الثاني: السياسية الخارجية الروسية وبروز روسيا كقطب دولي

بعد الانتخابات الرئاسية في روسيا عام ١٩٩١، وفوز الرئيس الأسبق "بوريس يلتسن"، شرعت البلاد بمرحلة التحول الهيكلي من الاشتراكية إلى الرأسمالية الليبرالية، وبدأت مرحلة الخصخصة لتؤدي إلى تزايد حجم المؤسسات والشركات الخاصة، وانحصر الاهتمام في التوسع في الملكية الخاصة. وفي نهاية العام ١٩٩٤ وبداية العام ١٩٩٥ بدأت المرحلة الثانية من برامج الخصخصة، والتي شملت المؤسسات الكبرى التي احتفظت بها الدولة، وتميزت هذه المرحلة بالعلاقات الوثيقة بين الرأسمالية

---

[١] نورهان الشيخ: "القيادة المحسوبة: كيف استعاد بوتين المكانة العالمية لروسيا؟" – مرجع سابق – ص٨٥.

[٢] الإحصائيات مأخوذة من موقع البنك الدولي –www.albankaldawli.org

والجهاز الحكومي، إلا أن الرأسمالية أبدت اهتماماً ضئيلاً بعملية (إعادة تنمية الصناعة) وفقدان الثقة في الاقتصاد القائم على الإنتاج، وأسفرت عن أزمة اقتصادية ومالية أصبحت تهدد البلاد بالانهيار[١]. وبعد سنوات من التطبيق الارتجالي للبرامج الإصلاحية، أدركت روسيا أن المعالجة بالصدمات وحدها لا تجدي دون أن تقوم أساساً على إقناع المجتمع نفسه بهذا النوع من المعالجة، ومع افتقاد الرؤية الواضحة للمستقبل برزت أخطاء عدة، أهمها:

الخطأ الأول الذي وقع فيه الإصلاحيون أنهم جعلوا روسيا موضعاً لخطط نظرية استهدفت خلق رأسمالية روسية قادرة على مسايرة العولمة والانفتاح على الأسواق، دون الوضع بالحسبان عقلية الشعب الذي سيخضع لهذا التحول الجذري ومدى استعداده لتقبله. أما الخطأ الثاني، فهو الاعتماد المفرط على المساندة المالية الخارجية، كأحد مظاهر الانفتاح المنشود، إلا أن النتيجة كانت هروب رؤوس الأموال إلى الخارج لتستقر في البنوك الأجنبية[٢].

وأدى استفحال الأزمة المالية التي اقترنت بإعلان البنوك إفلاسها في (١٨) آب ١٩٩٨ إلى تأكيد الفشل الذريع لسياسات الإصلاحيين، وبالشكل الذي أدى إلى التوجه نحو صندوق النقد الدولي من أجل الحصول على دعم مالي، في الوقت الذي قرر فيه الصندوق وقف إمداد روسيا بالقروض، نتيجة الأزمة، وفرض إجراءات داخلية وخارجية كشرط لمواصلة دعمه المالي لها[٣]. إلى أن استلم الرئيس "فلاديمير بوتين" سدة الحكم في روسيا، وكان قبلها قد استلم مجلس رئاسة الوزراء، وقد قدمه الرئيس "بوريس يلتسن" بأنه (مستقبل روسيا)، واعتمد "فلاديمير بوتين" سياسة خارجية قائمة على الواقعية والعملية والحرص[٤]، مرتكزاً على إنجازات كبيرة حققها في الداخل الروسي، فقد أحدث نقلة نوعية في القدرات الروسية معتمداً على بناء القوة الذاتية الروسية بشكل مستقل عن الدول الغربية، وذلك بالاعتماد على مبيعات الصناعات العسكرية والطاقة اللتين مكنتاها من تحقيق وفورات مالية، استطاعت من خلالها تسديد

---

[١] عبد العزيز الراوي: "توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة" – مجلة الدراسات الدولية – جامعة بغدد – الإصدار ٣٥ – ٢٠٠٨ – ص١٦٠-١٦١.

[٢] نبية الأصفهاني: "حكومة بريماكوف في مواجهة المأزق الروسي" – مجلة السياسة الدولية – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في مؤسسة الأهرام- العدد ١٣٤ – تشرين الأول – ١٩٩٨ – ص٢٤٦.

[٣] نبية الأصفهاني: "السياسة الخارجية الروسية في مرحلة التحول الديمقراطي" – مجلة السياسة الدولية – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في مؤسسة الأهرام - العدد ١٣٦ – نيسان – ١٩٩٩ – ص٢٢٤-٢٢٥.

[٤] عبد العزيز الراوي: "توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة" – مرجع سابق – ص١٦٢.

ديونها للمؤسسات الدولية، خاصةً صندوق النقد الدولي، وتحقيق استقلالها الاقتصادي، وتحقيق مرتبة متقدمة في التنمية البشرية على المستوى العالمي، وذلك كله في إطار رسالة "أخلاقية"، قوامها الالتزام بالقانون الدولي، واحترام سيادة الدول، في إطار مبادئ الأمم المتحدة[١].

وقد أبدى الرئيس الروسي " فلاديمير بوتين" اهتماماً ملحوظاً برجال القوات المسلحة انطلاقاً من كونهم الدعامة الأساسية للدولة الروسية وأساس هيبتها ومكانتها، وتم دفع رواتب الضباط والجنود المتأخرة لسنوات خلال تسعينيات القرن العشرين. واستطاع "فلاديمير بوتين" بمرونته أن يفتح حواراً مع القوى السياسية المختلفة، وأن يوجد لغة مشتركة مع الشيوعيين والقوميين دون التخلي عن العلاقات الوثيقة مع الاتجاه اليميني الليبيرالي، ما أدى إلى توافق كبير بين الرئيس والبرلمان (الدوما)، ودرجة عالية من الاستقرار السياسي لم تشهدها روسيا منذ سبعينيات القرن العشرين، كما استطاع "فلاديمير بوتين" استعادة هيبة الحكومة المركزية وقبضتها، وسلب حكام الأقاليم ما اغتصبوه من سلطات خلال حكم "بوريس يلتسن"، ما أدى إلى تراجع النزعات الانفصالية حتى داخل الشيشان ذاتها، والتي ظلت بؤرة أساسية لعدم الاستقرار[٢].

أولاً: أولويات السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة (١٩٩١ – ٢٠٠٠)

انعكس الوضع الداخلي في روسيا على علاقاتها بالخارج، إذ انحصرت أهداف السياسة الخارجية الروسية في محاولة استعادة المكانة التي يتبوؤها الاتحاد السوفياتي السابق في مرحلة الحرب الباردة، مع إحداث بعض التغييرات الجوهرية في هذا التطلع بحيث يتفق مع الوضع الجديد ليمكنها من تحقيق طموحاتها في عصر العولمة وحرية الأسواق[٣].

ويمكن تلخيص أهداف السياسة الخارجية الروسية في هذه المرحلة بالآتي[٤]:

١. تجنب الحروب النووية، ووضع التهديد بحرب عالمية جانباً.

٢. بناء علاقات تحالف وتعاون مع الديمقراطيات الصناعية المتقدمة.

---

[١] أبو بكر الدسوقي: "تحولات القوى الكبرى في الشرق الأوسط" – مجلة السياسة الدولية – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في مؤسسة الأهرام- العدد ١٩٥ – كانون الثاني – ٢٠١٤ – المجلد ٤٩ – ص٧.

[٢] نورهان الشيخ: "القيادة المحسوبة: كيف استعاد بوتين المكانة العالمية لروسيا؟"- مرجع سابق – ص٨٥.

[٣] نبية الأصفهاني: "انطلاقة جديدة لدبلوماسية روسيا الاتحادية"- مجلة السبياسة الدولية– العدد ١٣١– كانون الثاني– ١٩٩٨ – ص٢٦٧.

[٤] عبد العزيز الراوي: "توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة" – مرجع سابق – ص١٦٢-١٦٣.

٣. إنعاش الاقتصاد الروسي وتحسين مستوى معيشة الشعب، وتعزيز الديمقراطية في روسيا.
٤. السعي إلى تعزيز نفوذ روسيا في الفضاء السياسي للاتحاد السوفياتي السابق.
٥. منع انتشار الصراعات السياسية والعسكرية التي تؤدي إلى عدم الاستقرار في آسيا الوسطى.

وأهم نقطة في هذه المرحلة هو سعي روسيا إلى الاندماج في أوروبا الغربية، وهو الخيار الذي سعى إلى تحقيقه وزير الخارجية الأسبق "أندريه كوزريف"، إلا أن تقييم هذه المحاولة يشير إلى حصيلة ضئيلة، فلم يُكتب لها النجاح، وهذا ما يشير إليه "أليكس بوشكوف" بقوله: "لكي نفهم التطور الذي طرأ على سياستنا الخارجية يجب أن نعود قليلاً إلى الوراء. ففي العام ١٩٩١، أردنا أن نندمج في الغرب، ومن أجل هذا الهدف لم نتردد في أن نتقيد بسياساته، ربما كان هذا التطلع مهماً، وعلى أية حال فإن الغرب لم يرض بنا"[١]. والدليل على ذلك هو توسع حلف شمال الأطلسي "الناتو" وضم ثلاث دول إليه كانت في الماضي ضمن حلف وارسو.

أدت هذه التطورات، علاوةً على التطورات السياسية الداخلية، إلى تنامي الشعور لدى الروس في الارتياب في حقيقة نوايا الغرب نحو البلاد و تصاعد التوجه نحو صياغة دور لروسيا في الساحة الدولية أكثر توافقاً مع المصالح القومية، بدلاً من مواصلة السير في ركاب الغرب. وسجل وجود "ايفغيني بريماكوف" على رأس وزارة الخارجية الروسية محاولة لإعادة التوازن المفقود في عملية ترتيب أولويات السياسة الخارجية الروسية على النحو التالي[٢]:

١. تأكيد التمسك بمبدأ الشراكة بين روسيا والغرب، وهذا يعني قبول ضم حلف الناتو للجمهوريات الثلاث، مع التحذير من انتشار أسلحة الحلف إلى حدود روسيا وإلا تضطر موسكو إلى إعادة صواريخها النووية إلى مكانها القديم في مواجهة الدول الغربية.
٢. أهمية منطقة الشرق الأوسط وما تحويه من ثروات.

---

[١] نبية الأصفهاني: "السياسة الخارجية الروسية في مرحلة التحول الديمقراطي" - مرجع سابق – ص٢٢٥.
[٢] عبد العزيز الراوي: "توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة" – مرجع سابق – ص١٦٤.

٣. دعم التقارب مع جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابقة، ولا سيّما دول آسيا الوسطى.

لقد اتسم التحرك الروسي بمحاولة الحد من صرامة القرارات التي تتخذها الولايات المتحدة الأمريكية، من منطلق القطب الأوحد الذي بقي على الساحة الدولية، واقتراحها للحلول الوسط التي تتوافق أكثر مع تطبيق التسويات السلمية، ولم يخلُ هذا التحرك من توجيه انتقادات للسياسة الأمريكية. وظهر واضحاً أن روسيا لم تعد تقبل الالتزام التام بسياسة العولمة كما صاغها القطب الأوحد، ولهذا سعت إلى المواءمة بين أهدافها القومية وبين تحركاتها الدبلوماسية على الساحة الدولية، وتعبئة كل ما تملك من أوراق لصالح الاستفادة من مكانتها على الصعيد الدولي[١]. وفي هذا الإطار، ميزت روسيا بين قضيتين: التعاون مع حلف الناتو، وهو ما تقبل به روسيا ومن ثم انضمامها إلى "مجلس تعاون شمال الأطلنطي"، ثم إلى برنامج الحلف "المشاركة من أجل السلام". والثانية: قضية توسيع الحلف، وهو ما ترفضه روسيا تماماً، انطلاقاً من أن الهدف الأساسي من توسيع الحلف هو تطويق روسيا، وخاصةً أن خطوة الحلف القادمة بضم أوكرانيا وجورجيا ستجعله على أبواب موسكو[٢].

ووفقاً لما تقدّم، فقد ساعدت عوامل عدة في اتجاه الابتعاد عن السياسة المؤيدة للغرب، وعن البحث عن دور روسي وسياسة أكثر استقلالية تأخذ بعين الاعتبار المصالح القومية الروسية أساساً، وهذه العوامل هي[٣]:

١. فشل سياسة العلاج بالصدمة الاقتصادية.
٢. الانتخابات البرلمانية عام ١٩٩٥، التي أفرزت أكثرية شيوعية في مجلس الدوما، التي سيطرت على الوزارات الهامة كالداخلية، والدفاع، والأمن، وأصبح البرلمان معارضاً كبيراً لسياسات "بوريس يلتسن" الخارجية والداخلية.
٣. السلوك الأمريكي الذي تجلّى بعدم تنفيذ الوعود التي قُطعت لروسيا بمساعدتها اقتصادياً.

---

[١] نبية الأصفهاني: "السياسة الخارجية الروسية في مرحلة التحول الديمقراطي"– مرجع سابق – ص٢٢٦.
[٢] نورهان الشيخ: "روسيا ومحاولة استعادة الفرص الضائعة في الجوار القريب"– مجلة السياسة الدولية– مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في مؤسسة الأهرام - العدد ١٧٨– تشرين الأول– ٢٠٠٩– المجلد ٤٤– ص١٠٥.
[٣] عامر عواد: "التحول في العلاقات الروسية – الأمريكية"– المجلة العربية للعلوم السياسية– مركز دراسات الوحدة العربية– العدد ٢٦– ربيع ٢٠١٠– ص٥٣.

٤. قرار حلف الناتو بالتوسع شرقاً ليصل إلى حدود روسيا، وهو الأمر الذي تعده روسيا تهديداً لأمنها القومي.

وقد شكلت هذه الخطوات مقدمات أساسية باتجاه التحول الذي طرأ على السياسة الخارجية الروسية بشكل عام، وعلى العلاقات الروسية الأمريكية بشكل خاص، ولا سيما بعد عام ٢٠٠٠، إذ حاولت روسيا العودة لتؤدي دور القوة الكبرى المؤثرة من جديد بعد سبات استمر عقداً من الزمن. فعندما حاولت روسيا الاندماج مع الغرب، فشلت الجهود، لأن الغرب فقد الرغبة في تبني روسيا كبلد يخصه، وأيضاً لأن النخبة من الروس اختاروا احتضان وتبني أجندات سياسية متشددة داخلياً وخارجياً.

وكنتيجة، في الولاية الرئاسية الثانية للرئيس "فلاديمير بوتين"، تخلت روسيا عن هدفها في الانضمام إلى الغرب وعادت إلى خياراتها الأصلية وسلوكها كقوة عظمى مستقلة، أعادت تحديد أهدافها بـــ: الهيمنة الناعمة على جيرانها المباشرين، والمساواة مع مراكز القوى الرئيسة في العالم، كالصين والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، إضافةً إلى العضوية في النظام العالمي المتعدد الأقطاب[١].

ثانياً: توظيف القدرات الاستراتيجية وعودة القطب الروسي

إن انطلاق القيادة الروسية بهدف زيادة تعظيم قوة روسيا ونفوذها، واستعادة بعض قوة الاتحاد السوفياتي السابق، يأتي متوافقاً ورغبتها في استبعاد العودة لسياسات الحرب الباردة، لمعرفتها بأنها حرب مكلفة مادياً وسياسياً وأمنياً[٢]. وهو ما يظهر في العديد من التصريحات الصادرة عن المسؤولين الروس، بأنهم ليسوا في حرب باردة مع أحد، وخاصةً الولايات المتحدة الأمريكية، إلا فيما يمس أمنها القومي. كما سعت روسيا لتحقيق التكافؤ النووي مع الولايات المتحدة الأمريكية، وعملت على تأمين جوارها الإقليمي سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، وحددت سياستها الخارجية من خلال مبدأ الرئيس " فلاديمير بوتين"، الذي ركز على تطوير روسيا في عالم متعدد الأقطاب لا يخضع لهيمنة قوة عظمى واحدة، والعمل على استعادة دورها في آسيا، وتقوية علاقاتها مع الصين، من خلال شراكة استراتيجية، وتدعيم علاقاتها مع القوى الإقليمية،

---

[١] Trenin,Dmitri: "Russia Reborn, Reimagining Moscow's Foreign Policy" – Foreign Affairs-November /December 2009 – Vol. 88 – Number 6 – Page 64.

[٢] حميد السعدون: "الدور الدولي الجديد لروسيا"– مجلة الدراسات الدولية– جامعة بغداد– الإصدار ٤٢– السنة ٢٠٠٩– ص٣.

كالهند واليابان والقوى الصاعدة الأخرى، كالبرازيل وجنوب أفريقيا في تجمع "بريكس"، والاضطلاع بدور محوري قوي في منطقة الشرق الأوسط، والتحول من سياسة الحياد السلبي إزاء القضايا الدولية المختلفة ، لاسيما منطقة الشرق الأوسط، إلى سياسة المبادرات[١].

فقام الرئيس "فلاديمير بوتين" بتوظيف ما حققته إدارته من إنجازات اقتصادية وعسكرية وعلمية لخدمة أهداف سياسة بلاده الخارجية، من خلال سياسة واقعية وبراغماتية. وفي هذا السياق، أكد الرئيس الروسي على عناصر محددة في استراتيجية السياسة الخارجية الروسية. وهي[٢]:

١- وجوب أن تكون هذه السياسة وسيلة لتحديث روسيا.
٢- أولوية العلاقات مع دول الاتحاد السوفياتي السابق.
٣- العلاقات مع أوروبا تمثل أولوية تقليدية، ولا توجد بدائل للتعاون مع الاتحاد الأوروبي.
٤- ضرورة التعاون مع الدول الواقعة على الساحل الآسيوي من المحيط الهادئ من أجل تطوير سيبيريا.

وأعاد الرئيس "فلاديمير بوتين" طرح روسيا كدولة أوروبية ذات عمق آسيوي، الأمر الذي ينعكس بوضوح في الشعار الوطني الذي يعود بجذوره إلى الحقبة القيصرية، والمتمثل في نسر برأسين ينظر أحدهما إلى الغرب، والآخر إلى الشرق. فقد رأى الرئيس "فلاديمير بوتين" أن روسيا في أوروبا، والولايات المتحدة الأمريكية خارجها، وهو ما يعني أن التقارب بين روسيا وأوروبا أمر حتمي، و أن الروابط التاريخية والجغرافية والمصلحية عميقة[٣].

من ناحية ثانية، فقد حاول "فلاديمير بوتين" أن ينطلق في سياسته الخارجية من رؤية تقوم على التعاون والمصلحة مع الولايات المتحدة الأمريكية، إذ بات هناك مجموعة من القوى الكبرى تقود العالم، من بينها روسيا، وقد أشار الرئيس "فلاديميربوتين" إلى أن بلاده لا تنوي منازعة أحد، ولكنها تملك أن تؤثر في عملية تشكيل النظام العالمي،

---

[١] أبو بكر الدسوقي: "تحولات القوى الكبرى في الشرق الأوسط"- مرجع سابق- ص ٧.
[٢] عزت سعد الدين: "تكاليف المنافسة: التحديات أمام مكانة روسيا في الاستراتيجية العالمية"- مرجع سابق- ص ٨٩.
[٣] نورهان الشيخ: "القيادة المحسوبة: كيف استعاد بوتين المكانة العالمية لروسيا؟" – مرجع سابق- ص ٨٦.

لكي يكون صرح العلاقات الدولية المستقبلية متوازناً، وأن الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا أكبر دولتين نوويتين في العالم، ومن هنا، فإن كلا منهما شريك طبيعي للآخر في التعامل مع قضايا الأمن الدولي، ومنع انتشار الأسلحة النووية، وفي حل مشاكل الإرهاب الدولي[١].

إلا أن الواقع يشير إلى أن نجاح الولايات المتحدة في البقاء منفردة على قمة الهرم الدولي لم يمنعها من مواصلة استراتيجية خنق الدولة الروسية بوسائل شتى، منها الابتزاز الاقتصادي باستخدام المؤسسات الاقتصادية الدولية، كصندوق النقد والبنك الدوليين، وعرقلة انضمامها لفترة طويلة إلى منظمة التجارة العالمية، والتطويق الاستراتيجي عبر توسيع حلف الناتو، وذلك كله بغرض التأثير سلباً في معادلة القوة الروسية والدور الروسي. وبعد أحداث ١١/ أيلول عام ٢٠٠١، ورغم دخول روسيا في محور الحرب على الإرهاب، إلا أن الاستراتيجية الأمريكية لم تتعامل مع روسيا على أساس الحليف الموثوق به، بل إن احتلال أفغانستان لم يكن إلا خطوة متقدمة لتطويق روسيا[٢].

وهنا لابد من الإشارة إلى أنه عندما تخلت روسيا عن طموحاتها بالانضمام إلى الغرب، بدأت بالعمل على ما يسمى "رابطة الدول المستقلة"، هذا المشروع حاول قلب هذه الرابطة، "الجمهوريات السوفياتية ما عدا دول البلطيق الثلاث"، ليصبح مركز قوة روسي. ولم تهدف روسيا لاستعادة الاتحاد السوفياتي، بل للتأكد من الوفاء السياسي لهذه الدول تجاهها، والموقف المتميز لهذه الدول تجاه المصالح الاقتصادية الروسية، والنفوذ الطاغي للثقافة الروسية، وقد أطلق الرئيس الأسبق لروسيا "ديمتري ميدفيديف" على هذه المنطقة اسم "منطقة المصالح المتميزة" للاتحاد الروسي[٣]. ولذلك، فقد استندت الاستراتيجية الروسية إلى ضرورة إيقاف التمدد الغربي، ولاسيما الأمريكي، في مجال روسيا الحيوي في أوروبا الشرقية وجمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق، والعمل على استعادة مجالاتها الحيوية، والاقتراب على نحو واسع من مياه البحر الأسود. فعندما يتعلق الامر بأمن روسيا القومي، فإنها لا تتوانى عن استخدام قوتها العسكرية مباشرة (أوسيتيا الجنوبية مثلاً).

---

[١] المرجع السابق نفسه- نفس الصفحة.

[٢] عامر عواد: "التحول في العلاقات الروسية – الأمريكية"- مرجع سابق- ص ٥٨.

[٣] Trenin, Dmitri: "Russia Reborn, Reimagining Moscow's Foreign Policy", Op.Cit- p.65

لقد لعبت أحداث ١١/ أيلول عام ٢٠٠١، دوراً محورياً في تغيير التوجهات والمسارات الجيوبوليتيكية والاستراتيجية لروسيا، نتيجة توغل الولايات المتحدة الأمريكية في مناطق تعد تاريخياً كتلاً سياسية وجغرافية تدور في الفلك الروسي، بذريعة محاربة الإرهاب والأصولية والطالبانية. وقد أسهمت روسيا في المرحلة الأولى، وبشكل غير مباشر، في دعم المجهود الأمريكي لإسقاط حركة طالبان الأفغانية، خوفاً من امتداد المواجهات الأصولية إلى جمهوريات روسيا الإسلامية (الشيشان– داغستان– تترستان)، واستغلت القيادة الروسية أحداث ١١/ أيلول عام ٢٠٠١ من أجل تخفيف الضغوط والانتقادات الأمريكية لها، وللجهد العسكري الروسي في جمهورية الشيشان، على اعتبار أن حرب روسيا في الشيشان هي في حقيقة الأمر جزء من حرب روسيا على الإرهاب الدولي[١].

في إطار هذا التوجه، أيدت روسيا الغزو الأمريكي لأفغانستان عام ٢٠٠١، بل وسهلت للولايات المتحدة الأمريكية، ولأول مرة، الحصول على قواعد عسكرية في بعض دول آسيا الوسطى. كذلك اقترح الرئيس "فلاديمير بوتين" على الولايات المتحدة، عام ٢٠٠٣، التعاون في مجال الدفاع الصاروخي، وهو الأمر الذي سبق أن اقترحه الرئيس الأسبق "بوريس يلتسن" عام ١٩٩٣. لكن روسيا ما لبثت أن تحولت عن هذا التوجه نحو أوراسيا نتيجة عوامل عدة، أهمها: السياسة الانفرادية التي اتبعتها الولايات المتحدة بعد أحداث ١١/ أيلول عام ٢٠٠١، والتي همّشت الدور الروسي، وهو ما تمثل في عدم اكتراثها بالمعارضة الروسية لغزو العراق عام ٢٠٠٣، أو التشاور مع روسيا حول مستقبل إقليم كوسوفو. وقد ساعدها في هذا الأمر ارتفاع أسعار النفط ما أدى إلى زيادة الناتج القومي الروسي، وتقليل اعتمادها على المساعدات الغربية[٢].

وقد انتقد الرئيس "فلاديمير بوتين"، أثناء المؤتمر الـ /٤٣/ في ميونخ حول السياسات الأمنية في شباط عام ٢٠٠٧، إدارة الرئيس "جورج بوش الابن" وميلها المفرط والأحادي لاستخدام القوة المسلحة، ومشروعها لنظام الدفاع المضاد للصواريخ البالستية في أوروبا، وطالب بإنشاء نظام عالمي متعدد الأقطاب، وبتقوية دور القانون

---

[١] أيمن طلال يوسف: "روسيا البوتينية بين الأوتوقراطية الداخلية والأولويات الجيوبوليتيكية الخارجية ٢٠٠٠- ٢٠٠٨"- مجلة المستقبل العربي- مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت- العدد ٣٥٨- كانون الأول- ٢٠٠٨- ص ٨٦.

[٢] محمد السيد سليم: "التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية" مجلة السياسة الدولية- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في مؤسسة الأهرام - العدد ١٧٠- تشرين الأول- ٢٠٠٧- المجلد ٤٢- ص ٤٣.

الدولى، منتقداً "الهيمنة الاحتكارية" الأمريكية على السياسة الدولية، وأنه في ظل تلك الظروف، فإن أحداً لا يشعر بالأمن، مما يغذي سباق التسلح، ويشجع الدول الأخرى على حيازة السلاح النووي. وفي مناسبة الانتصار السوفياتي في "ستالينغراد" على النازية، وصف الرئيس "فلاديمير بوتين" الخطر الأمريكي بأنه يعادل الخطر النازي، عندما قال:" إن الأخطار التي شكلتها النازية لم تختف، وإنما اتخذت أشكالاً جديدة، فأفكار الرايخ الثالث التي تتسم باحتقار البشر، والسعي للهيمنة على العالم ما زالت قائمة"[١].

لقد تبين للقادة الروس، وخاصة في الفترة ما بعد عام ٢٠٠٤، أن الأهداف الأمريكية في آسيا الوسطى، وفي القوقاز، هو تمهيد الأرضيات المناسبة أمام الشركات البترولية الأمريكية العملاقة حتى تستثمر في بترول المنطقة، والتي تُعد حالياً الثانية من حيث الاحتياطي النفطي في العالم بعد الخليج العربي. وكانت دائماً الرغبة الأمريكية مسلطة على بترول القوقاز، وبحر قزوين، حيث آبار النفط الأذرية، إضافة إلى السعي الأمريكي الحثيث إلى تدشين خط جديد لنقل النفط والغاز الطبيعي عبر خط (نابوكو- تبليسي- سيمان التركي) على البحر المتوسط، من أجل الالتفاف على خطوط البترول الأخرى العابرة للأراضي الروسية وأوكرانيا وروسيا البيضاء إلى أوروبا الغربية[٢].

وفي الواقع، فإن سياسة روسيا الاتحادية، خلال ولايتي الرئيس "فلاديمير بوتين" (٢٠٠٠- ٢٠٠٨)، انطلقت من القناعة بأنه لم يعد للغرب تأثير يذكر في عملية صنع القرار الروسي. فبعد أن قامت بتسديد ديونها، حصلت روسيا على استقلالها عن مؤسسات التمويل الدولية، وفضلاً عن ذلك، فإن معظم النخب والمزاج العام في المجتمع الروسي يعتقدون بأن هدف الاستراتيجية الغربية، منذ انهيار الاتحاد السوفياتي، هو ضمان ضعف روسيا، ولا سيما من الناحية الجيوسياسية، وخضوعها للتحالف الأطلنطي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. وبما أن الرئيس "فلاديمير بوتين" قد قام بمواجهة هذه الاستراتيجية، فقد شن الغرب حملة على روسيا شملت محاولات لاحتواء نزعتها لسياسة خارجية مستقلة، من خلال توسيع حلف الناتو شرقاً، وإقامة

---

[١] عبد الحميد الموساوي: "العلاقات الروسية- الأمريكية من الشراكة الاستراتيجية إلى المنافسة الجيوسياسية"- مجلة قضايا سياسية- جامعة النهرين- العراق- السنة ٢٠٠٩- المجلد ١٦- الإصدار ١- ص ٤٦. ويُنظر أيضاً: محمد السيد سليم: "التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية"- مرجع سابق- ص ٤٤.

[٢] أيمن طلال يوسف: "روسيا البوتينية بين الأوتوقراطية الداخلية والأولويات الجيوبوليتيكية الخارجية ٢٠٠٠- ٢٠٠٨"- مرجع سابق- ص ٨٦.

قواعد عسكرية في آسيا الوسطى، ودعم الثورات الملونة في كل من جورجيا وأوكرانيا وقيرغيزيا، بل وتشجيعه جورجيا على شن حرب على روسيا ذاتها (أوسيتيا الجنوبية) في آب عام ٢٠٠٨، والسعي لإنشاء شبكات أنابيب لنقل نفط وغاز آسيا الوسطى كبديل عن الشبكات الروسية، وتشجيع المعارضة الموالية للغرب داخل روسيا، وتنفيذ خطط نشر منظومة دفاع صاروخي في أوروبا، ومنح اللجوء السياسي لبعض رجال الأعمال الروس المتورطين في قضايا فساد في الداخل الروسي[١]. وقد استطاعت روسيا استغلال (سلاح الطاقة) بشكل فعال لمعاقبة الأوروبيين حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية لانتزاع تنازلات جيوسياسية منهم. فعندما قطعت شركة غاز بروم العملاقة للنفط إمداد أوكرانيا بالغاز عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٩، بدا واضحاً أن استخدام الطاقة كسلاح مجدٍ وكارثي[٢]. وقد قامت روسيا بإيقاف هذه الإمدادات في العام ٢٠٠٩، على خلفية الأزمة الاقتصادية العالمية، وقد جددت هذه الأزمة من مخاوف أوروبا بشأن دور أوكرانيا كمركز رئيس لنقل احتياجاتها من الغاز الطبيعي (أكثر من ٤٠% من الغاز الطبيعي الذي تستهلكه أوروبا سنوياً مصدره روسيا، ويمر عبر أوكرانيا). وزاد الإدراك العملي بأن ذراع روسيا أطول مما يمكن للجميع التخيل[٣]. وكان ذلك نتيجة طبيعية للسياسة التي انتهجها الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين"، الذي رفع شعار "ماهو جيد لغاز بروم في الحقيقة والمنطق جيد لروسيا"، وغاز بروم شركة الغاز الوطنية الروسية، وهي المسؤولة عن توزيعه وتحديد أسعاره، وتعد أكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم[٤]. وهذا إن دل على شيء، فإنه يدل على أن مستقبل الطاقة في العالم سيتحول نحو الغاز، الأمر الذي تدركه روسيا جيداً وتعمل على استغلاله لتحقيق مصالحها وأهدافها.

لقد كانت الحرب الروسية– الجورجية عام ٢٠٠٨، على خلفية الصراع الانفصالي لإقليمي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، نقطة فاصلة ومهمة في مسار العلاقات الدولية، فقد أكدت روسيا من خلالها عملياً أن فكرة الكيان الأوروبي لن ترهبها، وأنها يمكن أن تحرك جيوشها إلى داخل الحدود الأوروبية لحماية مصالحها وأمنها القومي، وتحقيق

---

[١] عزت سعد الدين: "تكاليف المنافسة: التحديات أمام مكانة روسيا في الاستراتيجية العالمية"- مرجع سابق- ص ٨٩.

[٢] Trenin, Dmitri: "Russia Reborn, Reimagining Moscow's Foreign Policy"- Op.Cit- p.68.

[٣] يسرا الشرقاوي: "الشراكة الشرقية.. تكفير الاتحاد الأوروبي عن أخطائه"- مجلة السياسة الدولية- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في مؤسسة الأهرام- العدد ١٧٨- تشرين الأول- ٢٠٠٩- المجلد ٤٤- ص ١٠٠.

[٤] أيمن طلال يوسف: "روسيا البوتينية بين الأوتوقراطية الداخلية والأولويات الجيوبوليتيكية الخارجية ٢٠٠٠- ٢٠٠٨"- مرجع سابق- ص ٨٦.

رؤيتها في توازن القوى بينها وبين أوروبا، وللتدليل على أن تخطي روسيا لإدماج الدول الست* داخل النسق السياسي والاقتصادي الغربي ليس بالمسألة السهلة والمتيسرة[١]. وقد أظهرت هذه الحرب أن قدرات الولايات المتحدة الأمريكية محدودة، إذ فشلت إدارة الرئيس "جورج بوش الابن" في كبح رئيس جورجيا "ميخائيل ساكاشفيلي" عن عمله المتهور ضد جنوب أوسيتيا، محرضة شكوك روسيا حول دوافع الولايات المتحدة، ثم فشلت هذه الإدارة في إنقاذ "تبليسي" حين بدأت الحرب، ما زاد التساؤلات بين حلفاء الولايات المتحدة، على طول حدود روسيا، حول مصداقية الولايات المتحدة كضامن للأمن. وقد بدت ردة الفعل الأوروبية مفككة بالقدر ذاته، وفي حركة شديدة الرمزية، قطع حلف الناتو الاتصال الرسمي مع روسيا بسبب استخدامها للقوة "بشكل غير مناسب"، وثار نقاش حول مقاطعة الدول الغربية لروسيا، لكن هكذا تدابير لم تؤخذ أبداً بشكل جدي[٢].

لقد استطاعت روسيا أن تستخدم أسلحة القوة الناعمة بمهارة فائقة، من فتح أسواق حرة، وتقديم مساعدات اقتصادية، فضلاً عن مساعدة الدول الست في نيل عضوية المنظمات الدولية. والأهم هنا، أن عناصر القوة الناعمة لروسيا تأتي يداً بيد مع عناصر القوة الصلبة (من تحرك عسكري ممكن)، كما كان مع جورجيا، والحرمان من امتيازات تجارية، كما حدث مع أوكرانيا وغيرها، وبذلك تفوقت روسيا على القوة الناعمة للاتحاد الأوروبي، ونجحت في التلويح بالتناوب بين أدوات القوة الناعمة والصلبة، وبشكل فعال أكسب كلتا السياستين الكثير من المصداقية[٣].

وفي هذا السياق، لا بد من الإشارة إلى مشروع "التيار الجنوبي"، والذي يعد أهم مشروعات الطاقة التي تحتل أولوية لدى روسيا، وهو مشروع أنبوب غاز سيمتد عبر قاع البحر الأسود من ميناء (نوفوروسيسك) الروسي، إلى ميناء (فارنا) البلغاري، ليمتد بفرعين عبر شبه جزيرة البلقان إلى إيطاليا والنمسا. ويهدف المشروع إلى تنويع خطوط إمدادات الغاز الطبيعي الروسي إلى أوروبا، وقد وقعت شركتا (غاز بروم)

---

* الدول الست هي (جورجيا- أوكرانيا- أرمينيا- أذربيجان- بيلاروسيا- مولدافيا)، وقد تم إطلاق مبادرة في عام ٢٠٠٩، من قبل السويد وبولندا، لضم هذه الدول إلى الاتحاد الأوروبي، وعرفت هذه المبادرة باسم "مشروع الشراكة مع دول شرق أوروبا". هذه الدول تعرف باسم دول منطقة الجوار، وتمثل المنطقة الحدودية الفاصلة بين الاتحاد الأوروبي وروسيا، والأخيرة تعدها ضمن دائرة نفوذها التقليدي، وقد أصبحت هذه المنطقة مسرحاً لفصول الصراع القائم بين النموذج الروسي (سياسياً واقتصادياً) والنموذج الغربي، سواء في ثوبه الأوروبي أو عباءته الأمريكية.

[١] يسرا الشرقاوي: "الشراكة الشرقية.. تكفير الاتحاد الأوروبي عن أخطائه"- مرجع سابق- ص ١٠٠.

[٢] Trenin, Dmitri: "Russia Reborn, Reimagining Moscow's Foreign Policy"- Op.Cit-p.65-66.

[٣] يسرا الشرقاوي: "الشراكة الشرقية.. تكفير الاتحاد الأوروبي عن أخطائه"- مرجع سابق- ص ١٠٠.

الروسية و(ENI) الإيطالية اتفاقاً لإنشاء مؤسسة مشتركة للتخطيط لمد أنبوب "التيار الجنوبي". والنقطة الهامة في الموضوع هي أن هذا المشروع يعد منافساً قوياً لمشروع "نابوكو" الذي ترعاه الولايات المتحدة الأمريكية، والذي يهدف إلى مد أنبوب لنقل الغاز من منطقة بحر قزوين عبر الأراضي التركية إلى النمسا، دون المرور بالأراضي الروسية. فإذا ما تم بناء أنبوب "التيار الجنوبي" فإن الحاجة إلى مشروع "نابوكو" ستنتفي[١]. وفي ٢٠١٤/٤/٢٩، وقعت شركتا (غاز بروم) الروسية ونظيرتها النمساوية (OMV) مذكرة تفاهم لمد خط "التيار الجنوبي" لنقل الغاز الروسي إلى أوروبا حتى الأراضي النمساوية، وهو المخطط الأولي لخط "التيار الجنوبي"، وتقضي المذكرة الجديدة بمد خط بقدرة تمريرية تبلغ /٣٢/ مليار متر مكعب سنوياً إلى مدينة (باومغاراتن) النمساوية تحت قاع البحر الأسود مروراً بسواحل بلغاريا وعبر أراضي صربيا وهنغاريا، على أن يبدأ الضخ الأولي ضمن هذا القطاع عام ٢٠١٧. وتلحظ المذكرة مشاركة شركة (غاز بروم) في مركز التوزيع الأوروبي للغاز عبر الاستحواذ على (٥٠%) من أصول هذا المركز الذي تسيطر عليه شركة الغاز النمساوية، وتصل تكلفة مشروع خط "التيار الجنوبي" إلى نحو /١٦/ مليار يورو[٢].

ويتكامل هذا المشروع مع مشروع "التيار الشمالي"، لتصدير الغاز الروسي إلى ألمانيا، وبريطانيا، وهولندا، وفرنسا، والدنمارك. يضاف إلى ذلك العديد من المشاريع العملاقة التي تنفذها شركة (غاز بروم) الروسية لنقل موارد الطاقة إلى أوروبا الغربية، منها أيضاً الاتفاقية بين روسيا وبلغاريا واليونان، عام ٢٠٠٨، لتأسيس شركة لمد وتشغيل أنبوب "بورجاس- ألكسندر وبولس" لنقل النفط، ويتيح هذا المشروع، في حال تنفيذه، نقل /٥٠/ مليون طن من النفط الروسي سنوياً إلى جنوب وغرب أوروبا[٣].

يضاف إلى ذلك، توقيع كل من روسيا وبيلاروسيا وكازاخستان، في ٢٩- أيار ٢٠١٤، اتفاقية تأسيس الاتحاد الأوراسي في ختام اجتماع مجلس التعاون الاقتصادي لدول أوراسيا في مدينة أستانة (عاصمة كازاخستان). وستصبح الاتفاقية نافذة المفعول

---

[١] نورهان الشيخ: "روسيا ومحاولة استعادة الفرص الضائعة في الجوار القريب"- مرجع سابق- ص ١٠٥- ١٠٦.

[٢] الوكالة الروسية للأنباء (نوفوستي- أنباء موسكو)- باللغة العربية- (تاريخ الإطلاع ٣٠- ٤- ٢٠١٤)- على الرابط:
http://anbamoscow.com/russia/20140430/391025814.html

[٣] نورهان الشيخ: "روسيا ومحاولة استعادة الفرص الضائعة في الجوار القريب"- مرجع سابق- ص ١٠٦.

في ١/ كانون الثاني عام ٢٠١٥. ومن المتوقع أن تنضم دولتان أخريان همـا أرمينيـا وقرغيزيا إلى هذا الاتحاد. والجدير ذكره أن خمس احتياطي العالم من الغاز الطبيعـي وحوالي /١٥%/ من احتياطي العالم مـن الـنفط موجـودة فـي أراضـي الاتحـاد الأوراسي[١].

كل ذلك يشير إلى أن أوروبا تعتمد بشكل كبير على موارد الطاقة الروسية، وهذا له أهمية جيوسياسية تستغلها روسيا بفعالية لتحقيق أهدافها، فسـلاح الطاقـة، ولا سـيما الغاز، بات سلاحاً فعالاً أثبتت الوقائع جدواه.

لقد أدركت روسيا أنه ينبغي إعادة النظر في علاقاتها مع دول آسيا الوسـطى بعـد تفكك الاتحاد السوفياتي، فقامت بتقديم الضمانات المالية والدعم السياسي لـدول آسـيا الوسطى لتبقى في تحالف مع "الأخ الأكبر". وقد وجدت روسيا بعض القواسم المشتركة مع هذه الدول، مثل مساندتها لمحاربة الإرهاب والحركات الأصولية، وعمـدت إلـى حماية حدود هذه الدول البينية، وضمان عدم نشوب نزاعات حدوديـة مسـتقبلاً، كمـا كفلت "منظمة شنغهاي" التعاون الأمني والعسكري والإقليمي بهدف إبعاد هذه المنطقـة عن التجاذبات والاستقطابات والتدخلات الدولية والخارجية. فروسيا لا يمكن أن تقبـل العمل كوسيط لتسهيل ضخ موارد وثروات جمهوريات القوقاز وآسيا الوسطى لصـالح أيٍّ من القوى الكبرى، فهي تعد هذه المنطقة بمثابة منطقة نفوذ لها، تـرتبط ارتباطـاً وثيقاً بأمنها القومي ومصالحها الاقتصادية والاستراتيجية. ولعل وجود الملايـين مـن المواطنين الروس على أراضي هذه الجمهوريات، فضلاً عـن الاعتمـاد الاقتصـادي الكبير للجمهوريات السوفياتية السابقة على روسيا كأكبر شريك تجـاري لهـا، يؤكـد ويرسخ النفوذ الروسي في هذه الجمهوريات[٢].

لقد شهد عاما ٢٠١٣ و ٢٠١٤ أحداثاً هامة على الساحة الدولية، برز فيهـا الـدور الروسي الفعّال، مؤكداً أن روسيا الاتحادية دولة عظمى وقطب مـؤثر فـي مجـرى العلاقات الدولية، وقد تجلى هذا الدور في ملفات أربع، هي: أحداث مصر "ثـورة ٣٠

---

[١] الوكالة الروسية للأنباء (نوفوستي- أنباء موسكو)- باللغة العربية- تاريخ الإطلاع (٢٩-٥-٢٠١٤)- على الرابط:
http://anbamoscow.com/rus_politics/20140529/391642222.html

[٢] أيمن طلال يوسف: "روسيا البوتينية بين الأوتوقراطية الداخلية والأولويات الجيوبوليتيكية الخارجية ٢٠٠٠- ٢٠٠٨"- مرجع سابق- ص ٨٧- ٨٨.

حزيران"، الأسلحة الكيميائية السورية، ملف إيران النووي، وأزمة أوكرانيا وضم شبه جزيرة القرم إلى الأراضي الروسية بعد استفتاء شعبي.

وقد استطاعت روسيا الاستفادة من مسلسل أخطاء السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، بدءاً من العراق وانسحابها منه، فعندما عارضت وانتقدت الولايات المتحدة "ثورة ٣٠ حزيران" التي عزلت "محمد مرسي"، ممثل التيار الديني الإخواني في مصر، سارعت روسيا إلى تأييد حركة العزل، التي قام بها الشعب المصري نتيجة السياسة الممنهجة التي اتبعها هذا التيار في "أخونة" الدولة المصرية، وقامت بتفعيل اتفاق الشراكة الاستراتيجية الذي وقعته مع مصر في عام ٢٠٠٩، خلال زيارة الرئيس الروسي لها[١]. وتمت ترجمة ذلك من خلال زيارة وزيري الخارجية والدفاع الروسيين في تشرين الثاني عام ٢٠١٣، تفعيلاً لهذه الاتفاقية، في حين تسعى مصر لتفعيل علاقاتها بروسيا في إطار سياسة تنويع البدائل والخيارات التي أشار إليها "نبيل فهمي" وزير الخارجية المصري، بعد تجميد الولايات المتحدة جزءاً من دعمها العسكري لمصر بعد عزل "محمد مرسي"[٢]. وتأكيداً على تفعيل التعاون المصري- الروسي، في المجالات كافة، ولا سيما العسكرية منها، جاءت الرسالة الجوابية المصرية عبر زيارة وزير الدفاع "عبد الفتاح السيسي" ووزير الخارجية "نبيل فهمي" في شهر شباط عام ٢٠١٣، إلى موسكو، وهذا دليل على أن الحضور الروسي في مصر، حليفة الولايات المتحدة الأمريكية منذ اتفاقية "كامب ديفيد" مع الكيان الصهيوني، بات قوياً وفاعلاً، وخاصة بعد توقيع اتفاقيات لشراء مصر أسلحة روسية.

أما الحدث الثاني، الذي أعاد رسم الخريطة الجيوسياسية للمنطقة وغير معادلة التوازن الدولي القائمة، فهو التوصل إلى اتفاق نزع الأسلحة الكيميائية السورية. فبعد المحاولات الغربية، وخاصة الأمريكية، لاستصدار قرار من مجلس الأمن يجيز استخدام القوة ضد سورية، جاء الفيتو المزدوج، الروسي- الصيني، الثالث. فعمدت الولايات المتحدة الأمريكية، بذريعة استخدام الحكومة السورية للسلاح الكيماوي في منطقة "الغوطة الشرقية" بدمشق، إلى التحضير مع بريطانيا وفرنسا لتوجيه ضربة عسكرية لسورية، إلا أن التراجع البريطاني (إثر عدم منح مجلس العموم البريطاني

---

[١] عزت سعد الدين: "تكاليف المنافسة: التحديات أمام مكانة روسيا في الاستراتيجية العالمية"- مرجع سابق- ص ٨٩.

[٢] أبو بكر الدسوقي: "تحولات القوى الكبرى في الشرق الأوسط"- مرجع سابق- ص ٧.

لرئيس الوزراء "ديفيد كاميرون" تفويضاً لاستخدام القوات العسكرية ضد سورية)، إضافة إلى أن الأجواء الداخلية في الولايات المتحدة لم تكن مهيأة سياسياً واقتصادياً للتدخل العسكري في سورية، بعد أفغانستان والعراق، لم تجد فرنسا بداً من التراجع، ولا سيما بعد طرح روسيا لمبادرتها (بالاتفاق مع القيادة السورية)، لإتلاف الأسلحة الكيميائية السورية. ويكاد يجمع محللو العلاقات الدولية على أن هذه المبادرة أنقذت الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" وإدارته من ورطة كبيرة غير محسوبة النتائج، خاصة وأن تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية لا تزال تعصف بالاقتصاد الأمريكي، ولن يحتمل الدخول في مثل هكذا حرب، ما جعل الولايات المتحدة تميل للتوافق مع الرؤية الروسية والصينية القائمة على الحل السياسي للأزمة في سورية[١]. ولم يتوقف الأمر هنا، بل حاولت الدول الغربية، وعلى رأسها فرنسا، وبدعم من الولايات المتحدة الأمريكية، تمرير مشروع قرار في مجلس الأمن لتحويل الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية، فكان الفيتو الرابع المزدوج الروسي- الصيني ، للمرة الأولى في تاريخ منظمة الأمم المتحدة، وكان اللافت هو كلمة "فيتالي تشوركين"، المندوب الروسي الدائم في مجلس الأمن، عندما وجه حديثه للمندوب الفرنسي ساخراً، إذ قال:" أستغرب من بعض حلفائنا إصرارهم على مشروع هكذا قرار، وهم يعلمون مسبقاً مصيره"[٢]. في دلالة واضحة بأن الموقف الروسي بات ثابتاً فيما يتعلق بالأزمة في سورية، ولن يسمح بتمرير أي قرار بمجلس الأمن ضد سورية تحت الفصل السابع، وهي رسالة أدركها الطرف الأمريكي قبل الأوروبي. في هذا الإطار، يمكن فهم الاتفاق بين إيران ومجموعة (٥+١)، وهو الحدث الثالث، حول البرنامج النووي الإيراني، والذي تم التوصل إليه في شهر تشرين الثاني ٢٠١٣، (الاتفاق المبدئي)، في جنيف، إذ كان لروسيا، ومن ورائها الصين التي لها مصلحة حقيقية في عدم نشوب أي نزاع يهدد الاستقرار في المنطقة، دور كبير في هذا الاتفاق، عبر رفض العقوبات على إيران وتفضيلهما الحل الدبلوماسي، وهو ما أثمر عن هذا الاتفاق.

وفي الواقع، فإنه وبعد أن أعلنت كوريا الديمقراطية نفسها قوة نووية عام ٢٠٠٤، وأعلنت إيران الوصول إلى مستوى القدرة الصناعية على التخصيب عام ٢٠٠٩، بات

---

[١] ينظر المرجع السابق نفسه- ص ٦- ٧.

[٢] يمكن الإطلاع على وقائع الجلسة كاملة على موقع الأمم المتحدة على الرابط:
http://webtv.un.org/search/syria-security-council-7180th-meeting/3582570278001?term=SYRIA

ضبط هكذا نظام دولي، يتسارع فيه انتشار لمكونات القدرة النووية وأسلحة الدمار الشامل، يتطلب مزيداً من الالتزامات والموارد التي لا تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها الإيفاء بها مجتمعة، لا سيما أنها وبعد تبنيها مشروع الدرع الصاروخي، وجدت نفسها أمام مساومة تفرضها روسيا بحكم الأمر الواقع (إعادة النظر بمشروع الدرع الصاروخي مقابل أن تسهل روسيا عدم خروج إيران عن وضعها الدولي، بمعنى ضبط مستوى التسلح الإيراني برضاء المجتمع الدولي)[1].

وبرأي الباحث، فإن عودة الدور الروسي الفاعل إلى منطقة الشرق الأوسط، جاءت بالتزامن مع انكفاء الدور الأمريكي، لا سيما بعد سنوات من الحروب (العراق- أفغانستان)، كلفت الولايات المتحدة الأمريكية نحو /٤/ تريليون دولار في حرب العراق لوحدها، إضافة إلى الخسائر البشرية والمادية الكبيرة، والتي غيّرت الرأي الداخلي الأمريكي وجعلته أكثر انكفاء على مشاكله الداخلية المتمثلة بالمشاكل التي خلفتها الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الأمريكي.

أما الحدث الرابع، فهو قضية أوكرانيا، والحديث هنا يأخذ بعداً مختلفاً، فهذه المنطقة تعد منطقة النفوذ الروسي الحيوية، ويعد مشروع ضم أوكرانيا إلى الاتحاد الأوروبي تهديداً مباشراً لأمن روسيا القومي، إذ يصبح حلف الناتو على الحدود الروسية مباشرة، وهو ما لا تسمح به روسيا. وعلى هذا، فقد دعمت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي المعارضة في الانقلاب على الرئيس الأوكراني "فيكتور يانكوفيتش"، حليف روسيا، ما أدى ببرلمان شبه جزيرة القرم، ذات الأغلبية الروسية، إلى تقديم طلب إلى السلطات الروسية بقبول ضمها إلى روسيا، وذلك بعد استفتاء شعبي بيّن رغبة المواطنين هناك بالانضمام إلى روسيا. وهو ما حصل عندما وقع الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين"، مرسوماً بهذا الخصوص، في شهر آذار عام ٢٠١٤، ما رفع حدة التوتر مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي أرسلت "جو بايدن"، نائب الرئيس الأمريكي، إلى أوكرانيا لتقديم الدعم لـ "سلطات كييف". وهذا دفع الرئيس الروسي لاتهام الولايات المتحدة بالوقوف خلف أحداث أوكرانيا، ليأتي التحذير الروسي الأشد على لسان "فيتالي تشوركين"، مندوب روسيا الدائم في الامم المتحدة، أثناء جلسة مجلس

---

[1] صالح عباس الطائي- خضر عباس عطوان: "الهيمنة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي"- مجلة قضايا سياسية- جامعة النهرين- بغداد- الإصدار ١- المجلد ٢٥- السنة ٢٠١١- ص ٢٦.

الأمن الدولي حول أوكرانيا في ٢- أيار- ٢٠١٤، والذي حذر من عواقب كارثية تنطوي عليها مغامرة "سلطات كييف" في مناطق جنوب شرق أوكرانيا[١]. والمستقبل كفيل بتبيان ما ستؤول إليه التفاعلات والصراعات في تلك المنطقة.

وبرأي الباحث، فإن نقطتين هامتين يمكن استخلاصهما من أحداث أوكرانيا. الأولى: أن دور الجغرافيا السياسية عاد مرة ثانية إلى الواجهة في العلاقات الدولية، بعد ركون الغرب إلى التفسير السهل لما أُطلق عليه "نهاية التاريخ"، بعد انتصاره في الحرب الباردة، والدليل (الحرب الروسية الجورجية- ضم القرم إلى روسيا). النقطة الثانية: موضوع الطاقة (الغاز الروسي)، وهو ما أدى لاختلاف ردات الفعل الأوروبية من دولة إلى أخرى، وأثبتت روسيا أنها قادرة على التأثير الفعال في هذا المجال، لا بل والتأثير على بعض قرارات الدول الاوروبية حالما يكون الأمر تهديداً لمصالحها المباشرة. وبرأي الباحث أيضاً، فإن تجربة "روسيا- بوتين"، تنطوي على دلالات مهمة، أولها: أن للقيادة السياسية العليا في أية دولة الدور المحوري في نهضتها أو كبوتها، وقد كان الدور الذي لعبه الرئيس الروسي عاملاً أساسياً في استعادة روسيا لمكانتها، رغم بعض الصعوبات الاقتصادية التي تعترضها وبعض المشاكل الداخلية المتعلقة بالتعددية السياسية، وهذا يتسق مع أن للقيادة السياسية دور هام كأحد مصادر قوة الدولة المؤثرة في التوازن الدولي*. ثانيها: لا يمكن تصور دور فاعل لدولة ما، إقليمياً ودولياً، دون تماسك مجتمعي، واستقرار سياسي، وانتعاش اقتصادي، مع قدرات عسكرية تكفل لها الهيبة والمكانة. ثالثها: دور الدولة وقوتها لا يتناقضان مع الديمقراطية، فالديمقراطية لا تعني الفوضى، ولا يمكن تصور احترام للحقوق والحريات دون احترام لسيادة القانون. فللدولة الدور الرئيس في وضع الأطر الناظمة لحركة المجتمع اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً.

لقد عززت السياسة الروسية المتزنة والقائمة على عدم التدخل في الشأن الداخلي للدول، إلا ما يهدد أمنها القومي، واحترام خصوصية كل أمة، وحقها في اختيار المسار الذي يعزز الاستقرار والأمن فيها، من احترام القوى الدولية والإقليمية لروسيا، وتدعيم الثقة فيها كشريك وحليف يحترم شركاءه، وهو ما يؤكد اتساع دورها ومكانتها على

---

[١] موقع روسيا اليوم الاخباري (تاريخ الإطلاع: ٢- ٥- ٢٠١٤)-على الرابط التالي:
http://arabic.rt.com/news/692753/

* ينظر الفصل الثاني من هذا البحث: التوازن الدولي في ظل العولمة- ص ٦٦ وما بعدها.

الصعيدين الإقليمي والدولي، ويبشر بصعودها، مع غيرها، كقطب دولي وفاعل في النظام الدولي، وكسر معادلة التوازن الدولي التي فرضها القطب الأوحد، معتمدة على حقائق الواقع الذي يشير إلى أن العالم يتجه نحو الغاز كمصدر أساسي للطاقة، وهو ما تمتلكه روسيا وقادرة على التحكم به وبأسعاره في العالم.

المبحث الرابع: الولايات المتحدة الأمريكية وإمكانية استمرار الهيمنة

وجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، تتربع وحيدة على قمة الهرم الدولي، فسارعت إلى الترويج لمقولة "النظام الدولي الجديد"، على لسان الرئيس الأمريكي "جورج بوش الأب"، باعتباره يشكل تحولاً كبيراً في طبيعة العلاقات الدولية ومضمونها. وحاولت سياسياً وإعلامياً التبشير بقيم هذا النظام، الذي تسعى للهيمنة عليه، انطلاقاً مما مثله اقتصادها من قيمة خاصة هي الأمثل والأفضل في الاقتصاد الدولي، ليأتي الكاتب الأمريكي "فرانسيس فوكوياما"، ويتحدث عن هذا الاقتصاد الذي أكد تفوقه ونجاحه الكبير، ويجعل منه سقف العالم أو نهايته.

وبغض النظر عن الطروحات "البراغماتية" فإن تفرد دولة وحيدة بالهيمنة على العالم، هي الحالة الأولى، تقريباً، في التاريخ، إذ إن السمة المميزة لهذا التاريخ ظلت ملازمة له بتعددية قطبية وفق أشكال مختلفة. فقامت الولايات المتحدة بفرض معادلة توازن دولي لضمان هيمنتها المطلقة على النظام الدولي بتفاعلاته كافة.

والسؤال الذي يطرح هنا: هل تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية الاستمرار في هيمنتها على النظام الدولي وتفاعلاته؟ أم ستؤول تلك التفاعلات إلى تقلص الهيمنة الأمريكية؟ هذا ما سيحاول الباحث الإجابة عنه في هذا المبحث.

المطلب الأول: مقومات القوة الأمريكية

تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية أكبر اقتصاد في العالم، وتعد الأولى عالمياً من حيث الناتج المحلي الإجمالي، والذي وصل إلى أكثر من /١٦/ تريليون دولار عام ٢٠١٢، بمعدل نمو للاقتصاد وصل إلى /٣%/ سنوياً في العام ذاته. في حين بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، (صافي التدفقات الوافدة) نحو /٢٠٣/ مليار دولار، ما نسبته /١,٢%/ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٢ [١].

من ناحية ثانية، تعد الولايات المتحدة أكبر قوة تجارية، وقد عزا وزير التجارة الأمريكي الأسبق "كارلوس غوتيرز"، ذلك إلى اتفاقيات التجارة الحرة، إذ قال:" إنه

[١] الإحصائيات مأخوذة من موقع البنك الدولي : www.albankaldawli.org

على الرغم من أن بلدان اتفاقيات التجارة الحرة لا تشكل سوى /٧,٣%/ من إجمالي الناتج العالمي، فإن الصادرات إلى تلك البلدان تشكل /٤٢,٥%/ من صادرات الولايات المتحدة[١].

ويشكل تصريح وزير التجارة الأمريكي الأسبق "كارلوس غوتيرز" تجلياً حقيقياً لسعي الولايات المتحدة الأمريكية لإنشاء منظمة التجارة العالمية، فهي المستفيد الأول عالميا من اتفاقيات التجارة الحرة وفتح الحدود والأسواق العالمية أمام البضائع الأمريكية، ما انعكس إيجابياً على الاقتصاد الأمريكي.

وبالعودة إلى الأرقام، فإن إحصائيات البنك الدولي تشير إلى أن صادرات الولايات المتحدة من السلع والخدمات بلغت، /١٣,٥%/ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٢، أما نسبة التجارة في الخدمات فقد سجلت نحو /٦,٧%/ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في العام ذاته[٢].

لقد أدركت الولايات المتحدة الأمريكية ، المنتصرة بعد الحرب العالمية الثانية، أهمية الأبعاد الاقتصادية للقوة، فعملت على وضع استراتيجية مالية واقتصادية ترمي إلى دمج الاقتصاد الدولي خلال مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وعلى نحو يناسب مصالحها، فقامت، بالتعاون مع الدول الأوروبية خاصة، بإنشاء العديد من المؤسسات الرئيسة للنظام الاقتصادي العالمي، مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومنظمة التجارة العالمية، مكرسة سيطرتها على هذه المؤسسات لخدمة وتحقيق أهدافها، ليس فقط الاقتصادية منها، وإنما السياسية أيضاً (وفق معادلة القوة التصويتية التي تتمتع بها داخل هذه المؤسسات، والتي تعكس القوة الاقتصادية، بالإضافة إلى أن كبار مسؤولي هذه المؤسسات هم في الغالبية المطلقة من الأمريكان أو الأوروبيين)، وذلك من خلال المشروطية في إعطاء القروض والتسهيلات. ومما ساعد على تثبيت هذه الاستراتيجية هو أن هذه المؤسسات التي تتحكم في الاقتصاد الدولي تميل إلى تجسيد الليبيرالية الأمريكية*. يضاف إلى ذلك أن المكانة الاقتصادية للولايات المتحدة على الصعيد العالمي، تأتي أيضاً من خلال استحواذها على معظم أسهم الشركات المتعددة الجنسيات في العالم، ليس في المجال الاقتصادي فحسب، بل في

---

[١] سليم علي: "مقومات القوة الأمريكية وأثرها في النظام الدولي"- مجلة الدراسات الدولية- جامعة بغداد- العدد ٤٢- ٢٠٠٩- ص ١٥٦.

[٢] الإحصائيات مأخوذة من موقع البنك الدولي : www.albankaldawli.org

* ينظر الفصل الاول من هذا البحث- ص ٢٩، وما بعدها.

مجالات التكنولوجيا والإعلام والاتصالات*. من جهة ثانية، لا يزال الدولار الأمريكي، يحتل المرتبة الأولى عالمياً، فيما لدى الدول من احتياطي العملات الأجنبية لدى مصارفها المركزية.

إن المساحة الكبيرة للولايات المتحدة ، /٩٨٣١٥١٠ كم مربع/، أتاح لها فرصة كبيرة لتكون من أكبر الدول المنتجة والمصدرة للإنتاج الزراعي، ولاسيما الحبوب، إذ بلغ إنتاجها عام ٢٠١٢ /٣٥٦٩٦١٨٥٠ طن متري/، مقابل / ٤١٩٣٨٠٣٩٨ طن متري/ في العام ٢٠٠٩[١]، ويلاحظ أن هناك تراجعاً في الإنتاج، وهو بسبب الأزمة المالية العالمية وتخفيض الإدراة الأمريكية من دعمها للمزارعين والقطاع الزراعي، هذا الدعم الذي يخالف اتفاقيات التجارة الحرة التي تنص على رفع الدعم الحكومي.

أما في مجال الطاقة، فتشير إحصائيات البنك الدولي إلى أن إيرادات الولايات المتحدة من الغاز الطبيعي بلغت /٠,٠٩%/ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي تعد الولايات المتحدة من الدول التي ستكون بحاجة استيراد الغاز من الدول المصدرة له، لا سيما إذا تحول مصدر الطاقة من النفط إلى الغاز، ولذلك دلالة استراتيجية هامة، لا سيما أن روسيا لديها أكبر احتياطيات غاز في العالم. بينما بلغت إيرادات الولايات المتحدة من الفحم الطبيعي /٠,١%/ من إجمالي الناتج المحلي، وهو ما يفسر سعيها للسيطرة على منابع وموارد الطاقة في العالم، وخوضها حروباً من أجلها (العراق مثلاً).

لقد كان للخصائص التي يتمتع بها الاقتصاد الامريكي نتائج على الداخل، تمثل أهمها بارتفاع دخل الفردالأمريكي، الذي يعد من أعلى الدخول في العالم، إذ بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أكثر من /٥٠/ ألف دولار عام ٢٠١٢ [٢]. لكن هذا جعل من الولايات المتحدة من أولى دول العالم من حيث الاستهلاك الفردي، وهو ما يفسر، إضافة إلى حروب الولايات المتحدة والأزمة الاقتصادية العالمية، حجم الدين العام

* ينظر الفصل الأول من هذا البحث- ص ٤٤ وما بعدها.
[١] الإحصائيات مأخوذة من موقع البنك الدولي : www.albankaldawli.org
[٢] المرجع السابق نفسه.

الأمريكي الذي وصل إلى مستويات قياسية، ساوى حجم الإنتاج المحلي تقريباً، /١٦/ تريليون دولار في بداية عام ٢٠١٣ [١].

في المجال العسكري، فإن القوة العسكرية الأمريكية، تقليدية وغير تقليدية، مزودة بأحدث معدات ومستلزمات الحرب الحديثة التي تمكنها من قدرات فائقة وإمكانيات عالية الأداء في مختلف البيئات والظروف، في ظل دمج التطورات التكنولوجية كافة واستثمارها في المجال العسكري، والقصد بذلك النوعية وليس الكم فحسب.

ففي مجال الأسلحة النووية، تمتلك الولايات المتحدة نحو /٢٠٠٠٠/ رأس نووي، إضافة إلى ما تملكه من ترسانة ضخمة من الأسلحة ذات المفعول الإفنائي، (الكيمائية، والبايلوجية، والجرثومية..)[٢]. وتشير إحصائيات معهد استكهولم الدولي لأبحاث السلام أن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك /١٠٤٣/ قاذفة صواريخ بالستية، (منتشرة وغير منتشرة)، و /١٧٩٠/ رأساً حربياً محمولاً على صواريخ باليستسة، و/٨٢٢/ ما بين صواريخ عابرة للقارات وقاذفات ثقيلة (استراتيجية)، وغواصات حاملة للصواريخ الباليستية[٣]. يضاف إلى ما سبق الصواريخ الموجهة بالليزر، والطائرات من دون طيار، واستخدام الأقمار الصناعية لكشف الأهداف بدقة، والأخطر توجيه ضربات الكترونية (معلوماتية) باستخدام شبكة الأنترنيت، وتعطيل معدات الطرف المستهدف وإحداث شلل فيها دون قتال، وهو ما اصطلح على تسميته (الإرهاب الالكتروني).

وتحتل الولايات المتحدة الأمريكية المركز الأول من حيث الإنفاق العسكري على مستوى العالم، إذ بلغ إنفاقها /٧١١/ مليار دولار عام ٢٠١١، وحسب مؤشرات معهد استكهولم، فإن هذا الإنفاق أخذ بالتراجع، (نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية، وازدياد عجز الموازنة الأمريكية، والخلافات داخل الكونغرس الأمريكي لمرتين متتاليتين حول رفع سقف الدين العام في عامي ٢٠١١، و٢٠١٤)، يضاف إلى ذلك، حسب معهد استكهولم، عاملان أساسيان هما[٤]:

١- انسحاب القوات الأمريكية من العراق، والتحضير للانسحاب من أفغانستان، والذي يعني الإنفاق المتناقص على ميزانية الحرب الإضافية،

---

[١] راندا موسى: "النفط والسلاح: تحديات وآفاق الاقتصاد الأمريكي"- مرجع سابق- ص ١٢٩. وللتوسع أكثر يمكن الرجوع إلى المبحث الثالث من الفصل الثالث، (الأزمة المالية العالمية)- ص ١٣١ وما بعدها.

[٢] سرمد أمين: "نموذج القيادة الأمريكية للنظام العالمي الجديد- دراسة تحليلية"- مجلة الدراسات الدولية- جامعة بغداد- الإصدار ٣٥- السنة ٢٠٠٨- ص ١٠٠.

[٣] SIPRI Year Book 2012: Armaments, Disarmaments and International Security - op.cit- p 16.

[٤] SIPRI Year Book 2012- Background Paper on SIPRI Military Expenditure Data, 2011 - op.cit- p. 2-3.

والمعروفة بعمليات الطوارئ في الخارج، ويتوقع أن يستمر ذلك إن تم تنفيذ خطط عمليات إنهاء الصراع في أفغانستان، وإن لم تتورط الولايات المتحدة بأية حرب جديدة وكبيرة.

٢- قانون مراقبة الميزانية، والذي أقره الكونغرس الأمريكي في عام ٢٠١٢، في محاولة لتخفيض الدين القومي الأمريكي، ما سيؤثر على الإنفاق العسكري، وكان التأثير الفوري للقانون المطالبة بتخفيضات وصلت إلى /٤٨٧/ مليار دولار من ميزانية وزارة الدفاع الأمريكية، بدءاً من العام ٢٠١٢ حتى عام ٢٠٢١.

ويصل عدد أفراد القوات المسلحة الأمريكية إلى /١٤٩٢٢٠٠/ عام ٢٠١٢، مقارنة بـ /١٥٦٩٤١٧/ عام ٢٠١٠[١]. ولا شك في أن الإمكانيات الاقتصادية والصناعية أتاحت للولايات المتحدة إمكانية الانتشار العسكري الواسع في جميع أنحاء العالم، كما أنه في الوقت الذي أتاح فيه بُعد جبهات القتال والحروب عن الأرض الأمريكية، فرصة لها بالتخلص من آثار الحرب ودمارها، فإنه فرض أعباءً مضاعفة في التنظيم والتنسيق والتسليح والنقل والاتصال. يضاف إلى ذلك سيطرتها على حلف الناتو وقيادتها له، ما أضاف أعباء إضافية أثقلت كاهل الميزانية والاقتصاد الأمريكي[٢].

وهنا لابد من الإشارة إلى أن الولايات المتحدة سعت لنشر قواعدها في العالم بشكل كثيف، لكن المثير هو توجه الولايات المتحدة لإنشاء قواعد عسكرية لها في القارة الأفريقية، سعياً وراء مصادر الطاقة (النفط)، وتمثل ذلك في تعزيز الوجود العسكري الأمريكي في أفريقيا من خلال أسلوبين. الأول: ثنائي، والثاني: متعدد الأطراف.

فعلى المستوى الثنائي، عملت الولايات المتحدة على تكثيف وجودها العسكري في مختلف مناطق القارة الأفريقية، عبر اتفاقيات ثنائية مع كل من أريتيريا وجيبوتي وإثيوبيا، في كانون الأول عام ٢٠٠٢، وهي اتفاقيات تسمح للجيش الأمريكي بحرية الحركة في هذه البلدان لضمان أمن البحر الأحمر. ويتوفر للقوات الأمريكية موقع في أوغندا، يتيح فرصة مراقبة جنوب السودان حيث آبار النفط، إضافة إلى عدد من البلدان عملت الولايات المتحدة على تكثيف تعاونها العسكري معها، مثل (موريتانيا،

---

[١] الإحصائيات مأخوذة من موقع البنك الدولي : www.albankaldawli.org

[٢] سليم علي: "مقومات القوة الأمريكية وأثرها في النظام الدولي"- مرجع سابق- ص ١٦١.

تشاد، مالي، النيجر). وفيما يخص المستوى الثاني المتعدد الأطراف، فيمكن الإشارة إلى البرنامج الذي سبق وأطلقه الرئيس الأمريكي الأسبق "بيل كلينتون" واستمر في عهد "جورج بوش الابن"، وهو برنامج "فرقة المساعدة في عمليات التدريب الأفريقية"، لكن يبقى أهم تحول تشهده العلاقات العسكرية الامريكية مع القارة الأفريقية هو إعلان الرئيس الأمريكي الأسبق "جورج بوش الابن" عن إنشاء قيادة عسكرية موحدة جديدة للقارة الأفريقية (أفريكوم)، في ٧/ شباط/ ٢٠٠٧، لحماية مصادر الطاقة التي تعدها الولايات المتحدة مصلحة قومية استراتيجية[١].

وبرأي الباحث، فإن ذلك لا يخرج عن نطاق التنافس الدولي، لا سيما بين الولايات المتحدة والصين، على مصادر الطاقة في هذه القارة.

في هذا المجال، لا يمكن إغفال دور شركات تصنيع الأسلحة، فمن بين الشركات الـ ١٥ الكبرى المنتجة للسلاح في العالم عام ٢٠٠٥، تسع شركات منها أمريكية، وبحجم مبيعات وصل إلى /٢٤٤,٥/ مليار دولار[٢]. وبالتالي، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تتحكم بتجارة الأسلحة، وباتت وسيلة من وسائلها لدعم قوتها العالمية، وإضعاف خصومها ومنافسيها.

كما تعد الولايات المتحدة في مقدمة الدول الرأسمالية التي دشنت ما يسمى بـ"عصر الثورة الصناعية الثالثة"، أو ثورة المعلومات، وهو ما يعني ريادتها وتقدمها في مجالات التكنولوجيا المختلفة، وبالتالي باتت هذه التكنولوجيا واحدة من أهم ميادين القوة الأمريكية المؤثرة، سواء على الصعيدين المدني أو العسكري. فحسب إحصائيات البنك الدولي، وصلت قيمة الصادرات الأمريكية من التكنولوجيا المتقدمة /١٤٨/ مليار دولار عام ٢٠١٢، وقد تم تسجيل نحو /٢٦٨٧٨٢/ طلب للحصول على براءة اختراع للمقيمين في الولايات المتحدة في العام ذاته، يضاف إلى ذلك أن الولايات المتحدة تنفق نحو /٥.٤%/ من إجمالي الناتج المحلي على التعليم[٣]. كما تعد الولايات المتحدة أكبر منتج للبرامجيات في العالم، إذ يتجاوز إنتاجها /٤٥%/ من حجم الإنتاج العالمي، يليها الاتحاد الأوروبي بنسبة /٣٢%/، ثم دول آسيا بما فيها اليابان والهند، إذ تصل نسبة

---

[١] الحسناوي الحسن: "التنافس الدولي في أفريقيا.. الأهداف والوسائل"- المجلة العربية للعلوم السياسية- مركز دراسات الوحدة العربية- العدد ٢٩- شتاء- ٢٠٠١- ص ١١١- ١١٢.

[٢] راندا موسى: "النفط والسلاح: تحديات وآفاق الاقتصاد الأمريكي"- مرجع سابق- ص ١٢٩.

[٣] الإحصائيات من البنك الدولي: www.albankaldawli.org

إنتاجها إلى /١٨%/[١]. وفي الولايات المتحدة، فإن من بين /١٠٠/ شخص، /٨١/ يستخدمون الأنترنيت، حسب إحصائيات البنك الدولي. وتصدر الولايات المتحدة حوالي /٧٥%/ من البرامج التلفزيونية إلى العالم، وفي سبيل توسيع نشاطها الخارجي، فقد بادرت شبكات الإذاعة والتلفزيون الأمريكية إلى السيطرة على شبكات بث محلية في العديد من الدول، كما فعلت شبكة ABC مثلاً، والتي أصبحت مالكة للشركات الأساسية للراديو والتلفزيون في /١١/ بلداً في أمريكا اللاتينية. وقد أدى الانتشار الواسع للغة الانكليزية ، وهو أحد مقومات قوتها، فضلاً عن تطور وسائل الإعلام الأمريكية، إلى استغلال ذلك لفرض النموذج الأمريكي وعولمته. ومما ساعد على ذلك، فضلاً عن أشكال الجاذبية في الأسلوب الأمريكي، قدرة الولايات المتحدة وأدواتها على نشر هذا الأنموذج. ولا شك بأنه يتم توظيف فلسفة الإعلام الأمريكي في إطار الغزو الفكري المنظم، للتبشير بنمط الحياة الأمريكية، وفلسفة النجاح والمشروع الأمريكي، لبسط السيطرة والنفوذ بما يحقق أهداف الرأسمالية الأمريكية في نشر أنموذج الحياة الأمريكية على العالم[٢].

مما سبق، يمكن القول بأن مقومات القوة الشاملة التي تمتلكها الولايات المتحدة قد مكنتها من ممارسة دور مؤثر ومباشر في التفاعلات والسياسات كافة على الصعيد الدولي، الأمر الذي مهد لها الطريق نحو فرض إرادتها على النظام الدولي، ولا سيما بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، القطب السابق الموازن في المعادلة الدولية، مستغلة بذلك أدوات العولمة ومفرزاتها، فسخرت منظمة الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، لاتخاذ قرارات من شأنها تكريس واقع السيطرة الأمريكية على النظام الدولي، واستغلت بقدرة فائقة المؤسسات المالية الدولية، (صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية)، في طرح وفرض رؤاها ونمط اقتصادها الليبيرالي على العديد من دول العالم فيما يسمى "بالمشروطية"، عبر فرض شروط الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة بشكل يعيد ربط اقتصاديات العالم بالاقتصاد الأمريكي، وفتح الأسواق العالمية للبضائع الأمريكية. وساعد في ذلك كله وسائل الإعلام العالمية المُسيطر عليها أمريكياً، والتي روجت لعصر الهيمنة الأمريكية والنمط الأمريكي، الثقافي والسياسي والاجتماعي

---

[١] سليم علي: "مقومات القوة الأمريكية وأثرها في النظام الدولي"- مرجع سابق- ص ١٦٥.
[٢] المرجع السابق نفسه- ص ١٦٧.

والاقتصادي، بل حتى الحياتي، ليصل الأمر بوزيرة الخارجية الأمريكية السابقة، "مادلين أولبرايت"، لتصف محطة / CNN/، بأنها العضو السادس في مجلس الأمن الدولي. لكن السؤال الذي يطرح نفسه حالياً: بعد الأزمة الاقتصادية العالمية وبروز قوى صاعدة في النظام الدولي، هل تبقى الولايات المتحدة هي القطب المهيمن على هذا النظام؟ هذا ما سيتم بحثه في المطلب الثاني.

المطلب الثاني: تراجع الهيمنة الأمريكية وإعادة هيكلة النظام الدولي

تعني الهيمنة في المعنى المجرد، امتلاك طرف لعناصر قوة تمكنه من فرض إرادته على طرف آخر، ثم دفعه للتصرف وفق إرادته، والأمر لا يتوقف على الفرض أو القسر، إنما قد يشمل على الإقناع والموافقة في استجابات الطرف الثاني. وتأخذ الهيمنة في النظام الدولي معنى محاولة دولة بما تملكه من وسائل وعناصر قوة لفرض إرادتها على الدول الأخرى، وهي ترتبط بامتلاكها مشروعاً للهيمنة، بمعنى، إملاء سياسات ومواقف يستدعي أن تتناسب مع مصالحها القومية، أو منعها من اتخاذ سياسات ومواقف تتعارض مع ما تعده الدولة المهيمنة سلوكاً مضراً بمصالحها وبالقيم التي تدعو إليها[1].

ومع تفكك الاتحاد السوفياتي واختفائه من المسرح الدولي كقوة عظمى مناوئة للولايات المتحدة الأمريكية، انتهى عصر القطبية الثنائية وظهرت الولايات المتحدة كقوة مهيمنة على النظام الدولي. وجرى نقاش واسع حول طبيعة النظام الدولي، وهل سيكون نظاماً أحادياً أم ثنائياً أم متعدد الأقطاب.

وقد بلور "زبيغنيو بريجنسكي" وضع الولايات المتحدة في الحقبة الأخيرة من القرن الماضي، ووصفه بأنه وضع متناقض، فهي من ناحية، لا تواجه منافسين قادرين على مسايرة قوتها العالمية الشاملة، إلا أن هناك من ناحية أخرى قوى قد تهدد بتقويض دورها العالمي وقدرتها على التأثير الفعال في النظام الدولي. وثارت تساؤلات حول الدور الذي تمارسه الولايات المتحدة في العالم. وقد أجابت إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق "جورج بوش الابن"، والتي جاءت عام ٢٠٠٠، على هذا التساؤل، وتزامن ذلك

[1] صالح الطائي- خضر عطوان: "الهيمنة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي"- مرجع سابق- ص٦.

مع تعرض الولايات المتحدة لهجمات ١١- أيلول عام ٢٠٠١، وهو الحدث الذي أعاد تشكيل فكر الإدارة وصاغ مفاهيمها واستراتيجيتها. وتوافق ذلك مع تحكم مجموعة المحافظين الجدد في مراكز حساسة في البيت الأبيض والبنتاغون، بل ووزارة الخارجية، وهم الذين صاغوا استراتيجيات ومفاهيم الإدارة الجديدة، وهذه المفاهيم تبلورت في[١]:

١- تأكيد هيمنة الولايات المتحدة العالمية، ومنع أية قوة أخرى من أن تنافسها على هذه المكانة.

٢- استخدامها للضربات الإستباقية للقضاء على أي تهديد محتمل.

٣- العمل المنفرد وعدم الإكتراث بالمؤسسات والمنظمات الدولية وتجاهل حلفائها.

وقد أدت هذه المفاهيم إلى حربين شنتهما هذه الإدارة على كل من أفغانستان والعراق، إذ تجاهلت في الحالة الثانية مواقف الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن الذي لم يفوضها بحربها على العراق، كما لم تهتم لمواقف حلفائها مثل فرنسا، ولا حتى الدول الكبرى، كروسيا والصين، وكلهم رفضوا الحرب، ما جعلها تقف وحيدة، مع تدني صورتها الأخلاقية، وزيادة معاداة الشعوب لسياساتها، وخاصة شعوب الشرق الأوسط. فالسياسات الأمريكية أظهرت تناقضاً واضحاً بين ما تعلنه من مبادئ حول الديمقراطية واحترام إرادة الشعوب، وبين مصالحها التي تختلف مع هذه المبادئ في كثير من الأحيان. فانسحبت من العراق مخلفة وراءها دماراً وقتلى بمئات الآلاف، إضافة إلى انتشار ظاهرة الإرهاب، التي باتت تهدد المنطقة بأسرها. يضاف إلى ذلك، أنها تحاول حالياً الانسحاب من أفغانستان وتحاول استرضاء القوى الإقليمية في المنطقة، بما فيها إيران وروسيا، لتوفير انسحاب آمن لقواتها تحت ضغط تكاليف هذه الحرب، المادية والبشرية، وتداعيات الأزمة المالية العالمية.

وعندما جاء الرئيس الأمريكي، "باراك أوباما"، بدأ عهده بتقديم أجنداته السياسية كوسيلة "لجعل هذا القرن قرناً أمريكياً"، ولكن تصريحاته أثناء زيارته إلى أوروبا في شهر أيار عام ٢٠١١، عكست قناعته بأن على "القيادة الغربية أن تتكيف مع

---

[١] السيد أمين شلبي: "من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد"- مجلة السياسة الدولية- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في مؤسسة الأهرام- العدد ١٧٩- كانون الثاني- ٢٠١٠- المجلد ٤٥- ص ٣٤- ٣٥.

الواقع العالمي الجديد"، لينضم إلى ما يشبه الإجماع بين الساسة والأكاديميين، على أنّ تحوُّل الثروة والقوة من الدول الغربية إلى دول الشرق قد وصل إلى نقطة اللاعودة[١].

وهذا ليس بفعل الأزمة المالية العالمية فحسب، وإنما من الإحساس العام بتراجع قدرة الولايات المتحدة على استعادة زمام المبادرة وفرض الهيمنة، ويمكن الإشارة إلى خمسة ملامح أساسية تجسد تجلياً واضحاً لهذا المأزق التاريخي[٢]:

١- الأول يتعلق الأمر بالغرب بشكل عام، وليس بالولايات المتحدة فقط، فمع مطلع الألفية الجديدة بدأ يطرأ على ما يسمى "بالمركزية الغربية"، أي مركز القرار والتأثير العالمي، تغير ملحوظ بالانتقال إلى الشرق، لا سيما مع ظهور مراكز التأثير والفعل في النظام الدولي، كالصين والهند وروسيا، كفاعلين مؤثرين في النظام الدولي، وبالتالي لن تبقى الولايات المتحدة هي الطرف المهيمن على العالم.

٢- رافق المتغير الأول تراجع في القوة الذاتية للولايات المتحدة، لا سيما في قوتها الاقتصادية والمالية، مع ارتفاع سقف الدين الأمريكي إلى أكثر من /١٦/ تريليون دولار، ما دفع الصين للاستثمار في سندات الدين الأمريكي، إذ بلغت الديون الأمريكية من الصين نحو /١,٥/ تريليون دولار[٣]. وهذا برأي الباحث، رغبة من الصين في عدم انهيار الاقتصاد الأمريكي كون الصين هي أكبر دائن لها، وبالتالي لها مصلحة حقيقية في عدم حدوث هذا الانهيار. وهذا الامر أكده رئيس الوزراء الصيني الأسبق "وين جياباو" بتصريحه لمجلة "نيوزويك"، قائلاً: " ينبغي لنا أن نتعاون في هذا الشأن، ولطالما قدمت الصين يد العون للولايات المتحدة، لا سيما في أوقات عصيبة كهذه. وإننا نرى أن هذا العون سيسهم في استقرار الاقتصاد الدولي برمته ومؤسساته المالية، علاوة على الحيلولة دون وقوع فوضى عارمة، لذا أرى اليوم أن التعاون هو السبيل الأوحد"[٤].

---

[١] كارن أبو الخير: "تحولات القوة في عالم بلا أقطاب"- مجلة السياسة الدولية- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في مؤسسة الأهرام- العدد ١٨٥- تموز- ٢٠١١- المجلد ٤٦- ص ١٥٩.

[٢] خليل العناني: "أوباما.. قيود داخلية وتعقيدات خارجية"- مجلة شؤون عربية- العدد ١٤٠- شتاء ٢٠٠٩- ص ٥٠-٥٣.

[٣] مي مجيب: "استعادة التوازن: الاستدارة شرقاً وتحولات السياسة الأمريكية الشرق أوسطية"- مجلة السياسة الدولية- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في مؤسسة الأهرام - العدد ١٩٥- كانون الثاني- ٢٠١٤- المجلد ٤٩- ص ٦٥.

[٤] مارتين بولار: "انقلاب النظام العالمي رأساً على عقب، حقائق مالية بعد الدولار"- مجلة المستقبل العربي- مركز دراسات الوحدة العربية- العدد ٣٥٨- كانون الأول- ٢٠٠٨- ص ١٣٧.

٣- إن معضلة الولايات المتحدة لم تعد تتركز في نزولها من على قمة الهرم الدولي فحسب، وإنما في عدم قدرتها على تحقيق الاستقرار والأمن والمحافظة عليهما. فهي، وحسب سياساتها الساعية للهيمنة، كانت تضع خططاً على أساس خوض حربين إقليميتين في آن واحد وتحقيق الانتصار فيهما دون أن يعني ذلك إجهاداً للموارد الأمريكية أو تشتيتاً لها، أما حالياً، فإنها قادرة على الدخول في حربين إقليميتين منفصلتين لكن دون التأكد من ضمان الانتصار فيهما أو في إحداهما على الأقل. والحديث عن عناصر القوة الاقتصادية والثقافية هنا يعطي مؤشراً على تراجع مكانة الولايات المتحدة عالمياً، مقابل بروز عناصر قوة تنافسية للقوى الكبرى الأخرى[١]. وهناك أمثلة حاضرة على محاولة الولايات المتحدة حل المشكلات الدولية بالتعاون مع هذه القوى الكبرى، مثل ملف إيران النووي، والاتفاق بين إيران ومجموعة (٥+١) ، والذي ضمن لإيران حق استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، وتسليم الولايات المتحدة بمصالح ومناطق نفوذ القوى العظمى كروسيا وضمها شبه جزيرة القرم إلى الأراضي الروسية، والملف النووي لكوريا الديمقراطية والدور الصيني الفاعل لحل الأزمة بالطرق الدبلوماسية، والأزمة في سورية وتراجع الولايات المتحدة عن توجيه ضربة عسكرية ضد سورية، كلها أمثلة تؤكد تراجع المكانة المهيمنة التي تحظى بها الولايات المتحدة على مر سنوات.

٤- ثمة انقسام داخلي عميق في الولايات المتحدة، خاصة حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما تُرجم في الكونغرس الأمريكي منذ عام ٢٠١١ وحتى وقت إعداد هذه الدراسة بمرتين متتاليتين، لاسيما الصراع الحاد بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي حول رفع سقف الدين العام وسياسات الرعاية الصحية والضرائب وغيرها. فالجمهوريون لا يرون في الرئيس "باراك أوباما" سوى شخص متهور يأخذ البلاد نحو الهاوية بسياساته الاقتصادية، وحتى الخارجية.

وبرأي الباحث، فإن مرجعية ذلك هو طبيعة النظام السياسي الأمريكي ذاته، والذي يضم تيارات سياسية تتدرج في أربعة هي: الدعاة إلى الهيمنة، والدعاة إلى

[١] صالح الطائي- خضر عطوان: "الهيمنة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي"- مرجع سابق- ص ٩.

الامبراطورية، والدعاة إلى العالمية، والدعاة إلى العزلة، وكل منها له أنصاره في الداخل الامريكي، وكل منها يسعى للحصول على حظوة الرأي العام الأمريكي.

فـ "هنري كيسنجر، وزبيغينيو بريجنسكي، وريتشارد هاس"، وعلى الرغم من تقديرهم مكانة عناصر القوة الأمريكية، إلا أنهم أجمعوا على أن القدرة على صياغة وضع امبراطوري فيه من المتطلبات ما يفوق طاقة الولايات المتحدة[١].

٥- قصور الرؤية الاستراتيجية لدى إدارة الرئيس "باراك أوباما"، فعلى الرغم من الآمال التي عُلقت عليها في إصلاح الوضع العالمي للولايات المتحدة، إلا أنه لا توجد رؤية واضحة لكيفية تحقيق ذلك. ويبدو ذلك جلياً في محاولة " باراك أوباما" إرضاء مختلف الأطراف الدولية التي أغضبتها الإدارة الأمريكية السابقة، وهو بذلك يتبع استراتيجية "انسحابية" وليست استراتيجية مبادرة وهيمنة[٢].

وبرأي الباحث، فإن حجم الاستنزاف الذي تدفعه الولايات المتحدة الامريكية للإبقاء على وضعها المهيمن، مقابل نمو في عناصر قوة الدول الأخرى ككل، واتجاه متزايد للولايات المتحدة لأجل استحصال "شرعية" لأفعالها الدولية بدلاً من الفعل المنفرد، في قضايا باتت حساسة في النظام الدولي، كإيران وسورية وكوريا الديمقراطية، يعطي مؤشراً على أن هذا الاستنزاف يفوق بشكل كبير المكاسب المرحلية التي حققتها، ويبيّن بشكل جلي أن معادلة التوازن الدولي، التي فرضتها الولايات المتحدة عقب الحرب الباردة، قد كسرت. كما أن أحداث ١١/أيلول عام ٢٠٠١، لم ترفد الفعل الأمريكي، عبر تلمس جدية الولايات المتحدة في الرد على أي فعل يهدد مصالحها أو يتعرض لها، وما تبعه من اعتماد الحرب الاستباقية والوقائية في إدارة مصالح وسياسات الولايات المتحدة الأمريكية، فكلاهما عرض الولايات المتحدة ومصالحها للأخطار، ويمكن ملاحظة التشديدات الأمنية حول سفارات الولايات المتحدة في العديد من دول العالم. وبرأي الباحث أيضاً، فإن الدول الصاعدة، الصين، روسيا، الهند..، وبغية تغيير قواعد اللعبة الدولية وتعزيز دورها الإقليمي، سيكون لديها استعداد أكبر للدخول في مواجهات، قد لا تكون عسكرية بالضرورة، مع أطراف أخرى، وحتى مع الولايات

---

[١] عامر هاشم عواد: دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الامريكية الشاملة بعد الحرب الباردة- مرجع سابق- ص ١٨٦.

[٢] خليل العناني: " أوباما.. قيود داخلية وتعقيدات خارجية"- مرجع سابق- ص ٥٣.

المتحدة ذاتها، ليس من أجل تحقيق مكاسب مطلقة في أقاليمها، بل من أجل تحقيق قوة ونفوذ أكبر مما هو متاح في المرحلة الراهنة من علاقات القوى.

وبالتالي، هناك الكثير من الكتابات التي تشير إلى أن التوازن الدولي اهتز لغير صالح الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم فإن ذلك سيؤدي إلى انتهاء مرحلة الهيمنة الأمريكية على العالم. وقد تبلور في هذا الصدد عدد من الفرضيات والسيناريوهات يمكن إجمالها في التالي:

١- الفرضية الأولى: اللا قطبية: ويشير هذا السيناريو إلى أنه لا توجد دول كبرى يمكن النظر إليها على أنها أقطاب العالم، قياساً على الأقطاب المتعددة في القرون الماضية، أو قياساً على القطبين الرئيسين إبان الحرب الباردة، أو قطب واحد، مثلما حدث عقب انتهاء الحرب الباردة مباشرة. وهذا لسببين أساسيين، هما:

أ- ظهور دول ذات تأثير كبير على المستوي الإقليمي، ولكنها أقل قوة من الدول العظمى المعروفة، مثل: البرازيل، وإيران، والهند، وجنوب أفريقيا وغيرها، وهذه الدول تنافس القوى العظمى في الإطار الإقليمي.

ب- ظهور الفاعلين الدوليين غير الحكوميين على الساحة الدولية، وهؤلاء لهم قدرة على التأثير العالمي[١].

٢- الفرضية الثانية: استمرار القطبية الأحادية (الهيمنة الأمريكية): وحسب هذا السيناريو، فإن صعود قوى أخرى، غير الولايات المتحدة، كالصين وروسيا والهند والبرازيل، لن يؤثر على المكانة الأمريكية المهيمنة، وستبقى الولايات المتحدة قادرة على إخضاع الآخرين لسيطرتها. ويقوم هذا الفرض على أن كل ما تحتاجه الولايات المتحدة لمواجهة صعود القوى هو تغيير سياساتها الخارجية أساساً ثم الداخلية. فهي ليست بحاجة إلى سياسة امبريالية لأن الاقتصاد الأمريكي لا يزال الأقوى في العالم والأكثر إبداعاً في مجالات الكومبيوتر، والتكنولوجيا الحيوية. كما أن الولايات المتحدة

[١] دلال محمود السيد: "مقومات مفقودة: معضلات الدولة القائد في النظم الإقليمية والدولية"- موقع مجلة السياسة الدولية على الرابط:
http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/134/3662/%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%A9/%D9%85%D9%84%D8%AD%D9%82-%D8%A5%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%87%D8%A7%D8%AA-%D9%86%D8%B8%D8%B1%D9%8A%D8%A9/%D9%85%D9%82%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D9%81%D9%82%D9%88%D8%AF%D8%A9-.aspx#desc

لا تزال الأقوى على المستوى العسكري بشكل لا يمكن مقارنتها فيه مع كل القوى الصاعدة الأخرى[١].

لكن برأي الباحث، فإن الواقع يطرح معطيات وحقائق تناقض الكثير في هذا الفرض، وذلك بدءاً من الأزمة المالية العالمية، ورزوح الاقتصاد الامريكي تحت /١٦/ تريليون دولار كدين عام، مروراً بالانسحاب من العراق، والتحضير للانسحاب من أفغانستان، وتشوه الصورة الامريكية في العالم نتيجة سياساتها، يضاف إلى ذلك بروز قضايا دولية ليس بمقدور الولايات المتحدة مواجهتها وحدها، مثل الإرهاب، والمخدرات، والإيدز، ومشاكل البيئة، حيث لا تنفع القوة العسكرية وحدها.

٣- الفرضية الثالثة: التعددية القطبية: هناك عدد من الباحثين يقولون بأن النظام الدولي متجه نحو التعددية القطبية، ولكن المفكر، "جوزيف س. ناي، الابن"، يرى بأنه وعلى الرغم من أن لفظ تعدد الأقطاب أصبح تعبيراً شائعاً، إلا أنه إذا كان يعبر عن أحداث تاريخية مشابهة لتلك التي وقعت في القرن التاسع عشر، فإنه يكون مضللاً. فقد كان هذا النظام يعتمد على توازن قوى يضم خمس قوى على قدم المساواة تقريباً، في حين أن القوى التي ظهرت بعد الحرب الباردة لم تكن متساوية، فروسيا تعاني من مشكلات اقتصادية، ومازالت الصين تعد دولة نامية، وأوروبا تفتقر إلى الوحدة السياسية والدفاعية لممارسة دورها كقوة عالمية، واليابان لديها قوة اقتصادية وتكنولوجية، ولكن نصيبها من مصادر القوة محدود في مجال القوة العسكرية، إلى جانب ضآلة نصيبها من التأثير الثقافي والأيديولوجي[٢].

٤- الفرضية الرابعة: الاعتماد المتبادل متعدد المستويات: ويذهب الباحث برأيه مع المفكر،"جوزيف س. ناي، الابن"، من أن للسياسة الدولية مستويات ثلاثة، المستوى الأعلى العسكري: وهو أحادي، حتى الآن، حيث لاتوجد قوة عسكرية أخرى تقارع الولايات المتحدة الأمريكية، مع الأخذ بحقائق تراجع الإنفاق العسكري الأمريكي، وتزايد هذا الإنفاق لدول أخرى، كالصين وروسيا. المستوى المتوسط الاقتصادي: فهو

---

[١] السيد أمين شلبي: "من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد"- مرجع سابق- ص ٣٥.
[٢] جوزيف ناي: المنازعات الدولية- مقدمة للنظرية والتاريخ- مرجع سابق- ص ٢٧٥.

متعدد الأقطاب، كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والصين واليابان، إضافة إلى التكتلات الاقتصادية العالمية، وعلى رأسها مجموعة "بريكس". أما المستوى الأدنى من الاعتماد الدولي المتبادل، فهو متشعب القوى[1]. وبرأي الباحث، فإن بداية رسم هذا النموذج، أو السيناريو قد بدأت بالفعل، ولا تخرج الشراكة الاستراتيجية الروسية– الصينية عن هذا الإطار، فزيارة الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" إلى الصين* في ٢٠–٥–٢٠١٤، وتوقيع العديد من الاتفاقيات الثنائية في المجال العسكري (لا سيما المناورات البحرية تحت اسم التعاون البحري ٢٠١٤، في بحر الصين الشرقي)، والمجال الاقتصادي (وخاصة توريد الغاز الروسي إلى الصين)**، وذلك ضمن الشراكة الاستراتيجية بين الدولتين، والتنسيق بينهما في العديد من القضايا الدولية التي من شأنها تغيير مجرى العلاقات الدولية، ولا سيما حيال الأزمة في سورية، واستخدامهما لحق النقض (الفيتو)، لأربع مرات متتالية بشكل مزدوج، ضد مشاريع تهدد السيادة السورية، والتي كان آخرها في ٢٢– أيار– ٢٠١٤، ضد مشروع قرار فرنسي، مدعوم أمريكياً، لتحويل الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وبرأي الباحث، فإن المتغيرات على الساحة الدولية تفرض على الولايات المتحدة تغيير استراتيجياتها، وأن تفاوض الصين دفاعاً عن مصالحها الاقتصادية والمالية، وروسيا على مستوى التسلح النووي العالمي، والاتحاد الأوروبي على حماية قواعد التجارة الدولية، وربما البرازيل أيضاً، على مكانتها في أمريكا اللاتينية. يضاف أخيراً، أنه لو نجحت مجموعة "بريكس" في خلق واعتماد عملة احتياط موحدة، فإنها ستنهي الدور العالمي للدولار الأمريكي، الذي اعتمدت عليه الولايات المتحدة لعقود في فرض هيمنتها على الاقتصاد الدولي ومؤسساته الدولية.

إن الأزمتين السورية والأوكرانية أعادتا رسم الخارطة الجيوسياسية للعالم، وكان من أهم نتائجها أن النظام الدولي لم يعد قابلاً للهيمنة الأمريكية أو للمشروع الامبراطوري الأمريكي الذي وصفه المفكر الفرنسي، " روجيه غارودي"، بـ "امبراطورية ليس لها مشروع إنساني يمكن أن يعطي معنى للحياة والتاريخ".

---

[1] المرجع السابق نفسه مباشرة- ص ٢٧٦- ٢٧٧.

* الوكالة الروسية للأنباء (نوفوستي- أنباء موسكو)- باللغة العربية- تاريخ الإطلاع (٢٠-٥-٢٠١٤)- على الرابط:
http://anbamoscow.com/russia/20140519/391435118.html

** موقع روسيا اليوم الاخباري (تاريخ الإطلاع: ٢٠- ٥- ٢٠١٤)-على الرابط التالي:
http://arabic.rt.com/news/702117/

الخاتمة

بعد كل ما تقدم، تم التوصل إلى نتائج عدة، إلا أنه وقبل ذلك لا بد من الإشارة إلى أن العولمة أثرت وتؤثر في مجرى العلاقات الدولية، وبالتالي على طبيعة وشكل التوازن الدولي القائم. فالولايات المتحدة الأمريكية، التي وجدت نفسها بعد انهيار الاتحاد السوفياتي تتربع وحيدة على قمة النظام الدولي، سارعت إلى الترويج لما يسمى "النظام الدولي الجديد"، والتبشير بقيمه، وفق منظورها القائم على الهيمنة، وذلك انطلاقاً مما مثله اقتصادها من قيمة خاصة هي "الأمثل والأفضل"، ليصل الأمر بالمفكرين الأمريكيين، مثل (فوكوياما)، للحديث عن نهاية التاريخ ووقوفه عند الحقبة الرأسمالية الأمريكية.

وبالتالي، حاولت الولايات المتحدة الأمريكية توظيف قدراتها لفرض نموذجها القيمي على العالم. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الهيمنة هي طموح يتوافر لدى بعض الدول القوية، تسعى من خلاله إلى تعزيز أدوارها ومكانتها الدولية. إلا أنه، والحال كذلك، ونظراً لطبيعة عناصر القوة في عصر العولمة، وما هو متوقع من انتشارها على المدى المتوسط، فإن استمرار تمتع دولة واحدة بعناصر تيسر لها الهيمنة بات أمراً يصعب توافره. يُضاف إلى ذلك صعوبة احتكار الوسائل التكنولوجية لفترات زمنية طويلة. وبالتالي، ونتيجة لقوى نظام العولمة، أُعيد توزيع عناصر القوة بين القوى الفاعلة في النظام الدولي، ولا سيما الاتحاد الروسي والصين، التي استطاعت توظيف أدوات العولمة ومفرزاتها لصالحها، وعززت عناصر قوتها ونوّعتها. ونتيجة لذلك اختل التوازن الدولي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة.

ولما كانت الهيمنة تحوي عوامل السيطرة على الآخرين وتتطلب تحمل كلف والتزامات كبيرة، فإن الوصول إلى مرحلة إجهاد الموارد الأمريكية دفع بالولايات المتحدة إلى التحول من وضع الهيمنة إلى خاصية مرنة في إدارة النظام الدولي، وهي المشاركة.

فسعي الولايات المتحدة الأمريكية لحماية هيمنتها، تطلب منها المزيد من الإنفاق، وخاصة على المستوى العسكري، لكن تكاليف خوضها لحربين (العراق-

أفغانستان)، وتكاليف توسيع مناطق نفوذها إلى درجة كبيرة، وما أصاب اقتصادها من أزمة مالية جعلته يرزح تحت دين وصل إلى (١٦) تريليون دولار، أثر بشكل مباشر على قدراتها وعلى توجهات السياسة الخارجية لها، يُضاف إلى كل ذلك، بروز دول كبرى غير قانعة، كالاتحاد الروسي والصين، بدأت بالفعل بمواجهة الهيمنة الأمريكية في قضايا دولية عدة (كوريا الديمقراطية- سورية- إيران- أوكرانيا)، وأخيراً تصاعد الإستياء الشعبي في العديد من دول العالم وفي الداخل الأمريكي ذاته من السياسات الأمريكية التدخلية، هذا كله، سيدفع بالولايات المتحدة إلى تبني استراتيجيات تتوخى من خلالها إشراك القوى الكبرى الأخرى في تحمل كلف وحل القضايا الدولية.

النتائج

توصل البحث إلى نتائج عدة، هي:

١- النظام الدولي، يمر بمرحلة انتقالية، من هيمنة أمريكية، نحو اعتماد متبادل مع قوى دولية كبرى صاعدة، جراء التوزيع الجديد لعناصر القوة الذي أتاحته العولمة ومفرزاتها، ولاسيما ثورة المعلومات والاتصالات، وحركة رؤوس الأموال التي لا يمكن ضبطها في ظل نظام العولمة، وصعوبة سيطرة الولايات المتحدة على تفاعلات النظام الدولي كافة بشكل دائم. والنظام الدولي سيشهد مزيداً من تدخل إرادات دولية عدة، تطالب بمكانة وأدوار في هذا النظام. وسيكون مدخل توازن علاقات القوى الجديدة هو مزيد من الاعتماد المتبادل مقروناً باعترافٍ بمصالح الأطراف الفاعلة والمؤثرة في النظام الدولي.

٢- هناك دول عدة تبرز كقوى صاعدة، (كروسيا، والصين، والاتحاد الاوروبي، والبرازيل، والهند..)، لكن تبقى روسيا والصين، مع استبعاد الاتحاد الأوروبي كونه تابعاً للسياسات الأمريكية ولا ينتهج سياسة خارجية ودفاعية مستقلة عن الولايات المتحدة الأمريكية، هما الدولتان الأكثر رجاحة لتحمل أعباء القيادة الدولية، وذلك نظراً لكونهما عضوين دائمين في مجلس الأمن، وهي ميزة غير متاحة لبقية الدول، إضافة لما تملكانه من عناصر قوة مكنتهما من مزاحمة الولايات المتحدة على قيادة النظام الدولي، والاعتراف بمصالحما.

٣- تراجع وانخفاض في مكانة الولايات المتحدة الأمريكية بسبب تراجع قدراتها، وخاصة الاقتصادية، ما سيدفعها إلى تبني استراتيجيات عدة تتوخى من خلالها تعطيل بروز القوى الصاعدة. وبرأي الباحث، فإنها في هذه الحالة لن تستطيع ذلك، وبالتالي ستسعى لإشراك القوى الصاعدة في تحمل كلف والتزامات حل المشاكل والقضايا الدولية. وستحاول بقصد تقليل كلف دخولها في بعض التفاعلات (مثل الشرق الأوسط وشرق آسيا)، القيام بدور الموازن، بقصد ضمان لجوء الدول الإقليمية للولايات المتحدة لتسوية خلافاتها.

٤- العولمة كمنظومة تعكس التطور في التاريخ الإنساني، بمجالاته كافة، وتظهر درجة التشابك في العلاقات التي تذوب فيها الحدود، وتتراجع فيها الخصوصيات،

وتتكافل فيها الجهود والاعتماد المتبادل، ويصبح فيها العالم مجالاً لتحركها، أي أنّ العولمة، تشكل عملية أو مساراً عاماً لخلق ترابط ما بين المجتمعات الإنسانية، (بما فيها محاولة فرض النموذج الأمريكي)، فهي ذات صفة ديناميكية وتعددية في المجالات والأبعاد والصور والآليات، ما أدى إلى إعادة النظر في العديد من القضايا التي كانت تعد من المسلمات فيما مضى، (مثلاً إعادة النظر في الدور التقليدي للدولة، ومفهوم السيادة، في ضوء الدور المتنامي للشركات المتعددة الجنسيات)، لكن في الوقت ذاته، أثبت الواقع أن ليس كل ما تطرحه العولمة يجب التسليم به. فمثلاً، لولا تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية لانهارت اقتصاديات دول تعد قلاع الليبيرالية في العالم، (الولايات المتحدة وبريطانيا)، وهذا يقود إلى استنتاج آخر وهو أن العولمة خلقت جدلية للتكامل والاستبعاد في الوقت ذاته، فهي إذ تدعو وتشجع على إذابة الخصوصيات الوطنية والقومية، وجعل كل شيء سلعة، تباع وتشترى، فإنها تسهم بذلك في تكريس الهوة بين القوى التي تتمكن من ذلك ولديها قابلية للانصهار في قالب العولمة، وتلك التي تتمسك بخصوصياتها وترفض الذوبان في إطارها.

٥- تمخض عن العولمة ومفرزاتها، ولا سيما ثورة المعلومات والاتصالات، صراع على الزعامة، وبالتالي محاولة كسر معادلة التوازن المفروضة، ما حتم إعادة رسم آليات الضبط والتحكم في النظام الدولي، بما يتماشى وعولمة الطرح وأحادية الممارسة، وبالتالي أفرز ذلك مظاهر جديدة للقوة، غير العسكرية والاقتصادية، لتبرز القوة الناعمة وعنصر المعرفة كأحد عناصر القوة.

٦- إن الإدراك الدقيق لظواهر العولمة، وخاصة الثقافية منها، يتطلب دراسة متأنية ونقدية، على قاعدة غزيرة من المعلومات للتطورات التي لحقت بصور التفاعل الثقافي، وما يحدث من تقدم مذهل في تكنولوجيا الاتصال وثورة المعلومات، ويقتضي الأمر أيضاً أن لا تكون هذه الدراسة منفصلة عما يحدث من تطورات في موازين القوى الدولية، بعد انهيار قواعد وأسس العلاقات الدولية الحكومية وغير الحكومية لعصر الحرب الباردة، مع تفكك الاتحاد السوفياتي، وما استتبعه من تغيرات في معادلة التوازن الدولي، وما تقوم به القوى المسيطرة في المراكز الرأسمالية الغربية من محاولة إعادة بناء العالم بمنظماته وقواعده، وذلك بتنظيم

العلاقات بين الشعوب والحكومات والمنظمات غير الحكومية والاحتكارات العملاقة المتعددة الجنسيات، وذلك من أجل تطبيق القواعد والنظم التي فرضتها إرادات الحكومات الغربية، والشركات المتعددة الجنسيات، في الثقافة والإعلام والتسويق والبث الفضائي والأنترنيت وغيرها، بما يخدم تأثيرها الفعال في التوازن الدولي.

٧- أسهمت العولمة في تدويل العنف، تحت تأثير الفوضى، فقد وفرت العولمة الدوافع والأسباب والبيئة الملائمة لتحول الإرهاب من شكله التقليدي إلى شكله العولمي الجديد، من حيث إنها زادت الأغنياء غنى والفقراء فقراً، فتولدت بيئة حاضنة استغلها الإرهابيون في حشد الأفراد وتجنيدهم لتنفيذ الأعمال الإرهابية. وقد مدّت العولمة الإرهابيين بوسائل وتقنيات لم تكن موجودة في السابق، كما ساعدت، في الوقت ذاته، على انتشار هذا الإرهاب وتنوع أشكاله، بما تتيحه من إمكانية تدفق المعلومات والتقنيات عبر الحدود بشكل لم يسبق له مثيل، ما أدى لخروج مفهوم الأمن من مفهومه التقليدي إلى آخر أوسع هو الأمن العالمي، نتيجة للتهديدات الجديدة والتي يعد الإرهاب أهمها، وأدى ذلك كله إلى توسيع وازدهار سوق الأسلحة التي يعد الغرب أهم موردها.

٨- تبقى هناك إشكالية أن العولمة في الوقت الذي تضع فيه نوع من التنميط تتحدث عن التنوع الثقافي، وهنا لا بد من أن تكون خيارات المجتمعات التي لديها وعي تاريخي، بما يتسق وخصوصياتها الحضارية. لكن ما يخشاه المرء، بالنسبة للحالة العربية، أن تقع أجيال جديدة تحت طائلة فكرة التنميط أو الثقافة المعولمة، ما يمكن أن يؤثر على وحدة الثقافات المحلية، إذا لم يكن هناك مشروع يجعل من هذا التنوع إثراء في إطار وحدة الثقافة.

٩- بالنسبة للعرب، فقد كشف النظام الدولي المسمى "جديداً" بالنسبة للعرب، عن ازدواجية المعايير وضياع حقوقهم، بسبب ما انتهى إليه وضعهم، وخاصة بعد حرب الخليج الثانية. والحقيقة أن العرب لم يكونوا وحدهم ضحايا هذا النظام "الجديد" بل غالبية الدول النامية، إذ إن تعزيز الاقتصاد العابر للقارات، وتقليص السيادة الوطنية وأهمية الحدود السياسية، وغير ذلك من نتائج العولمة، سيؤدي إلى جعل هذه الدول مجرد سوق لتصريف البضائع الأجنبية، وستزداد درجة التبعية،

وافتقاد الخصوصية الثقافية والإجتماعية. ما يستدعي من هذه الدول، وخاصة الدول العربية، البحث عن صيغ العمل المشترك السياسي والاقتصادي، والاستفادة من الجوانب الإيجابية للعولمة ومقاومة سلبياتها، لتنتقل هذه الدول من حالة التلقي والتبعية إلى حالة التفاعل والمشاركة الفعالة في النظام الدولي، لا سيما وأن الوطن العربي لديه من الإمكانيات والموارد ما يتيح له أن يتبوأ مكانة متميزة في هذا النظام فيما لو استغلت هذه الموارد والإمكانيات بالشكل الأمثل. وهنا لا بد من الإشارة إلى عامل هام، وهو هجرة العقول والخبرات المبدعة القادرة على التعامل مع التطورات العلمية والتكنولوجية بكفاءة عالية إلى الخارج، لذلك يجب الحد من هذه الظاهرة و العمل على استقطاب مثل هذه الكفاءات وتحفيزها بكل السبل الممكنة.

١٠- تعد أحداث ١١- أيلول عام ٢٠٠١، نقطة تحول في صياغة النظام الدولي، عززت فيها الولايات المتحدة الأمريكية هيمنتها، وخاضت حربين (أفغانستان، العراق)، لتؤكد للعالم أجمع أنها قادرة على ضرب أية دولة أو حتى منظمة في أي مكان من العالم طالما أنها تهدد مصالحها، إلا أنه، والواقع يشير إلى ذلك، وبعد نحو /١٤/ عاماً على ما يسمى "الحرب على الإرهاب"، ونشر ما يسمى "الديمقراطية والقيم الليبيرالية" وما رافقه من تحول في مسار هذا النظام، تمثل في الأزمة المالية العالمية التي ضربت الاقتصاد الأمريكي ومن ثم العالمي، أكد هذا الواقع أن الولايات المتحدة لن تستطيع الهيمنة منفردة على هذا النظام، بعد خسائرها المادية والبشرية في هاتين الحربين، إضافة إلى الديون التي ترهق الميزانية الأمريكية، ما اضطرها إلى الإنكفاء والتراجع في العديد من القضايا التي تعدها تهديداً لأمنها القومي (كالملف النووي الإيراني، وطلب مساعدة الصين في حل قضية الملف النووي لكوريا الديمقراطية)، إذ إن تكاليف الهيمنة باتت أكبر بكثير من عوائدها، وبالتالي فإن التوازن الذي كان قائماً بات هشاً وفي طور الانتقال إلى معادلة جديدة.

١١- إن الدول المتحكمة بالتكنولوجيا، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، هي المستفيد الأول من العولمة ومفرزاتها، وقد استطاعت الولايات المتحدة أن تكرس موقعها الدولي المهيمن، معتمدة في ذلك على العولمة وآلياتها ومفرزاتها كافة، وما

سهل ذلك، عدم وجود طرف دولي آخر، في الفترة السابقة، يرغب في مزاحمة أو التصادم مع الولايات المتحدة التي كرست هيمنتها بقوة عسكرية كبيرة.

١٢- استكمالاً للنتيجة السابقة، ونتيجة للعولمة، وتشابك المصالح، وازدياد الاعتماد المتبادل، برزت قوى صاعدة (الصين)، وعادت قوى أخرى بناء قواها الذاتية (روسيا)، إلى الظهور على الساحة الدولية كأقطاب مؤثرة وفاعلة في النظام الدولي، مستغلة أدوات العولمة وآلياتها والأوضاع الاقتصادية للولايات المتحدة، وأخطائها المتكررة المتمثلة في الدخول بحروب غير معروفة النتائج، فالمجال الاقتصادي يعد الركيزة الأساس لأي تطور في بقية المجالات.

١٣- إن احتمال بروز الاتحاد الأوروبي كقوة منافسة للهيمنة الأمريكية يبقى بعيداً، لأسباب كثيرة، أهمها: عدم وجود سياسة خارجية ودفاعية موحدة مستقلة عن السياسة الأمريكية، وبرأي الباحث فإن الأوروبيين سلّموا بالهيمنة الأمريكية كنتيجة، لتمتعهم بالأمان الذي وفرته لهم الولايات المتحدة بقيادتها لحلف الناتو ومواجهة الاتحاد السوفياتي السابق. يُضاف إلى ذلك، احتمال تفكك الاتحاد ذاته، ولا أدل على ذلك من التصريحات المتكررة لرئيس الوزراء البريطاني، "ديفيد كاميرون"، من أنه سيسعى، وفق استفتاء شعبي، للخروج من الاتحاد، وهو ما سيكون بداية الطريق لتفكك الاتحاد الأوروبي.

١٤- استفادت الصين من العولمة ومفرزاتها وآلياتها، عبر منظمة التجارة العالمية، وباتت البضائع الصينية تغزو العالم، واستطاعت الصين، القوة النووية، أن تدخل عالم صناعة البرمجيات والألكترونيات، وتنافس البضائع الأمريكية في عقر دارها، يضاف إلى ذلك امتعاضها من السياسات الأمريكية المنفردة، وتجاهلها الصين في العديد من القضايا الدولية، ما دفع الصين لاستخدام حق النقض الفيتو، مع روسيا، لأربع مرات متتالية لإسقاط مشاريع قرارات في مجلس الأمن ضد سورية، وهذا دليل على رفض الصين الهيمنة الأمريكية المطلقة، ولكن الصين في الوقت ذاته، لا تريد انهيار الولايات المتحدة بشكل كامل لما لها من استثمارات وديون عليها، وبالتالي تكمن المصلحة الصينية في الحد من تأثير السياسات الأمريكية المهيمنة على العالم. يضاف إلى ذلك أن الصين لم تستطع طرح نفسها كدولة قائدة، أو طرح مشروع للقيادة، وعدم انجذاب العالم للثقافة الصينية، رغم

انجذابه إلى النموذج الاقتصادي الصيني، وربما لو استطاعت الصين أن تعمل على هذه النقطة، لا سيما الترويج في وسائل الإعلام، لأمكنها تعويم وتعميم ثقافتها، كما فعلت الولايات المتحدة، ولا يقصد بذلك السلع والبضائع فحسب، وإنما كسلوك سياسي يحتذى به، خاصة وأن الصين تنادي بتطبيق قواعد القانون الدولي واحترام الأمم المتحدة وميثاقها، وترفض الخرق الأمريكي له.

١٥- في هذا الإطار، يأتي الدور الروسي، إذ زادت روسيا على استخدام الفيتو أربع مرات متتالية، ضمها لشبه جزيرة القرم، رغم الانتقادات الغربية لها، لكن عندما يتعلق الأمر بأمنها القومي فإنها لا تتساهل، فالتطورات المتلاحقة للأزمة الأوكرانية لا تدع مجالاً للشك في أن روسيا لن تسمح لأية دولة أو حلف بتهديد أمنها القومي. وليس من المستبعد أن تتدخل روسيا عسكرياً في أوكرانيا، على غرار أوسيتيا الجنوبية عام ٢٠٠٨، طالما أن هناك تهديداً لمصالحها القومية في مجالها الحيوي.

١٦- إن الشراكة الاستراتيجية الروسية- الصينية ، إيذان ببدء مرحلة جديدة في النظام الدولي، وإعادة رسم الخارطة الجيوسياسية في العالم، بل إن الباحث يذهب إلى أنها نقطة تحول من نظام القطب الواحد المهيمن إلى نظام الاعتماد المتبادل متعدد المستويات، وما تم طرحه من أمثلة، لا سيما الأزمة في سورية، والأزمة الأوكرانية، كفيل في تأكيد هذه النتيجة.

المراجع:

الكتب:

١- أبو خزام، ابراهيم: أقواس الهيمنة- (طرابلس- ليبيا- دار الكتاب الجديدة- دار أويا للنشر والتوزيع- ط١- ٢٠٠٥).

٢- ـــــــ. الحروب وتوازن القوى- (الأردن- الدار الأهلية للنشر والتوزيع- ط١- ١٩٩٨).

٣- ـــــــ. العرب وتوازن القوى في القرن الحادي والعشرين: دراسة لواقع القوى العظمى وانعكاسات هذا الواقع على الوطن العربي والعالم – (طرابلس- ليبيا- مكتبة طرابلس العلمية العالمية- ١٩٩٥).

٤- أبو العلا، محمد حسين: ديكتاتورية العولمة- قراءة تحليلية في فكر المثقف- (القاهرة- مكتبة مدبولي- بدون طبعة- ٢٠٠٤).

٥- أبو عامر، علاء: العلاقات الدولية: الظاهرة والعلم.. الدبلوماسية والاستراتيجية (عمان- دار الشروق- ٢٠٠٤).

٦- أحمد، عزت السيد: انهيار مزاعم العولمة- قراءة في تواصل الحضارات وصراعها- (دمشق- منشورات اتحاد الكتاب العرب- ٢٠٠٠).

٧- الأحمر، أكرم: الجغرافيا السياسية- (دمشق – جامعة دمشق – ط٢ – ١٩٩٨).

٨- العالم، محمود أمين: الفكر العربي بين الخصوصية والكونية- (القاهرة- دار المستقبل العربي- ط١- ١٩٩٦).

٩- بينغ، تشنغ: جغرافية الصين، الظروف الطبيعية، اقتصاد، المناطق، المزايا الثقافية- (بكين- دار النشر الصينية عبر القارات- سلسلة أساسيات الصين- تشرين الأول – ١٩٩٩).

١٠- بريجنسكي، زبيغنيو: الفرصة الثانية ثلاثة رؤساء وأزمة القوة العظمى الأمريكية- ترجمة: عمر الأيوبي- (بيروت- دار الكتاب العربي- ٢٠٠٧)

١١- ـــــــ. الاختيار، السيطرة على العالم أم قيادة العالم – ترجمة: عمر الأيوبي- (بيروت- دار الكتاب العربي- ط١- ٢٠٠٤)

١٢- بكري، كامل: الاقتصاد الدولي، التجارة والتمويل-(الإسكندرية- جامعة الإسكندرية- ٢٠٠١).
١٣- توسان، إريك- ميبه، داميان: خدعة الديون- ترجمة: مختار بن حفصة- (دمشق- دار الطليعة الجديدة- ط١- ٢٠٠٥).
١٤- تود ، إيمانويل: ما بعد الإمبراطورية، دراسة في تفكك المجتمع الأمريكي- (بيروت- دار الساقي- الطبعة الأولى- ٢٠٠٣).
١٥- جارنم، ديفيد: مستلزمات الردع، مفاتيح التحكم بسلوك الخصم- (أبو ظبي- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة دراسات استراتيجية – العدد٢ – ط٣ – ١٩٩٨).
١٦- جراد، عبد العزيز: العلاقات الدولية (الجزائر، دار موفم، ١٩٩٢).
١٧- جراي، جون: الفجر الكاذب ،أوهام الرأسمالية العالمية- (القاهرة- المجلس الأعلى للثقافة- ط١- كانون الثاني- ٢٠٠٠).
١٨- جليلي، محمد رضا- كيليز، تيري: جيوسياسية آسيا الوسطى- (بيروت- منشورات دار الاستقلال للثقافة والعلوم القانونية- ط١- ٢٠٠١).
١٩- جونبرت، ديفيد: الدور المتغير للمعلومات في الحرب – تحرير: زلمي خليل زاد، و جون وايت – (أبو ظبي – مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية – سلسلة دراسات عالمية – العدد ٥٣ – ط١ – ٢٠٠٤).
٢٠- جيانج وينران: الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة – (أبو ظبي – مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية – ط١ – ٢٠٠٨).
٢١- حجار، جورج: العولمة والثورة، شعبي سيحكم- (بيروت- بيسان للنشر والتوزيع والإعلام- ط١- ٢٠٠٠).
٢٢- حجازي، أحمد مجدي: العولمة بين التفكيك وإعادة التركيب-(القاهرة- الدار المصرية- السعودية-٢٠٠٤).
٢٣- الحديثي، عباس غالي: نظريات السيطرة الاستراتيجية و صراع الحضارات – (عمان – دار أسامة – ٢٠٠٤).
٢٤- حسين، عدنان السيد: نظرية العلاقات الدولية- (بيروت- دار أمواج- ٢٠٠٣).

٢٥- حشيش، عادل: العلاقات الاقتصادية الدولية- (الإسكندرية- دار الجامعة الجديدة للنشر- ٢٠٠٠).
٢٦- الحمش، منير: الصين الشعبية عملاق قادم من الشرق - (دمشق- الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع - ط١ - ٢٠٠٢).
٢٧- حمه جان، بيشرو: تطور القانون الدولي العام في ظل النظام العالمي الجديد- (العراق- السليمانية- مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية- ٢٠١٠).
٢٨- حنفي، حسن- العظم، صادق جلال: ما العولمة؟-(دمشق- دار الفكر- ٢٠٠٠).
٢٩- الحيالي، نزار: دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة - (أبو ظبي - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية - ط١ - ٢٠٠٣).
٣٠- خدام، منذر: العرب والعولمة- (دمشق- وزارة الثقافة- الهيئة العامة السورية للكتاب- ٢٠٠٩).
٣١- الخزرجي، ثائر كامل: العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات- (عمان- دار مجدلاوي- ٢٠٠٥).
٣٢- ـــــ. العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات- (عمان- دار مجدلاوي- ٢٠٠٥).
٣٣- الدقاق، محمد سعيد: التنظيم الدولي- (الإسكندرية- الدار الجامعية- ١٩٨٦).
٣٤- الدليمي، مؤيد: الهيمنة الإعلامية الأمريكية وحرب الأكاذيب، استخدام الدعاية والتضليل لتبرير غزو العراق- (جامعة بغداد- ٢٠٠٨).
٣٥- دورتي، جيمس- بالتسغراف، روبرت: النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية - ترجمة: وليد عبد الحي- (بيروت- المؤسسة الجامعية للدراسات- ١٩٨٥).
٣٦- الدوري، عدنان طه: العلاقات السياسية الدولية- (طرابلس- ليبيا- منشورات الجامعة المفتوحة- ط٤- ١٩٩٨).
٣٧- راشد، عبد المجيد: الكارثة والوهم- مستقبل سياسة الإصلاح الاقتصادي بمصر في ظل العولمة- (القاهرة- مكتبة مدبولي- ط١- ٢٠٠٧).
٣٨- الرهوان، محمد حافظ- جامع، أحمد: العلاقات الاقتصادية الدولية - (القاهرة- شركة مطابع الطوبجي- ١٩٩٩).

٣٩- روس، دنيس: فن الحكم.. كيف تستعيد أميركا مكانتها في العالم- ترجمة: هاني تابري- (بيروت- دار الكتاب العربي- ٢٠٠٨).
٤٠- زاد، زلمي خليل: التقييم الاستراتيجي- (أبو ظبي – مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية – سلسلة دراسات مترجمة – العدد٥ – ط١ – ١٩٩٧).
٤١- زكي، رمزي: الليبرالية المتوحشة، ملاحظات حول التوجهات الجديدة للرأسمالية المعاصرة- (مصر- القاهرة- دار المستقبل العربي- ط١-١٩٩٣).
٤٢- زيجلر، جان: سادة العالم الجدد- كتاب سطور- (القاهرة- دار سطور للنشر- ط١- ٢٠٠٣).
٤٣- س. ناي، جوزيف الابن: المنازعات الدولية، مقدمة للنظرية والتاريخ- ترجمة: أحمد أمين الجمل ومجدي كامل- (القاهرة- الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية- ط١- ١٩٩٧).
٤٤- ـــــــ. مفارقة القوة الأمريكية- (الرياض- دار العبيكان- ط١- ٢٠٠٣).
٤٥- سعيد، ابراهيم: ما بين الجغرافية السياسية ومخاطر الجيبولوتيك والعولمة- (دمشق- دار الأوائل- ط١- ٢٠٠٦).
٤٦- السعيد، شريف طلعت: العولمة محاولة أولى للفهم، العولمة الاقتصادية، الفوائد والمحاذير- (الكويت- دار سعاد الصباح- ٢٠٠٥).
٤٧- السعيد، عبد العزيز وآخرون- النظام العالمي الجديد الحاضر والمستقبل عبر مفاهيم السياسة الدولية في المنظور العالمي- ترجمة: نافع أيوب لبس- (دمشق- منشورات اتحاد الكتاب العرب- ١٩٩٩).
٤٨- شدود، ماجد: العلاقات السياسية الدولية- (دمشق- منشورات جامعة دمشق- ط٢- ٢٠٠١).
٤٩- شيخ الأرض، عصام: انعكاسات العولمة على التنمية الاقتصادية- (دمشق- لا يوجد دار نشر- ٢٠٠٦).
٥٠- الصديقي، سعيد: الدولة في عالم متغير، الدولة الوطنية والتحديات العالمية الجديدة- (أبو ظبي- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية- ط١- ٢٠٠٨).

٥١- طوالبة، حسن: نظام الأمن الجماعي في النظرية والتطبيق- (الأردن- إربد- عالم الكتب الحديثة- ط١- ٢٠٠٥).
٥٢- الطيبي، زينة: الفرنكوفونية وحوار الثقافات – (بيروت- دار المؤلف – ط١ – ٢٠٠٢).
٥٣- عبد الحميد، عبد المطلب: العولمة الاقتصادية، منظماتها- شركاتها- تداعياتها- (الإسكندرية- الدار الجامعية- ٢٠٠٦).
٥٤- عبد الرحمن، خير الدين: آسيا مسرح حرب عالمية محتملة – (أبو ظبي – مركز دراسات الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية – سلسلة دراسات إستراتيجية – العدد ٥٦ – ط١ – ٢٠٠١).
٥٥- عبد الغني، مصطفى: المثقف العربي والعولمة- (القاهرة- الهيئة المصرية العامة للكتاب- ٢٠٠٠).
٥٦- عجام، ميثم صاحب: التمويل الدولي- (عمان- دار زهران – ط١- ٢٠٠٦).
٥٧- العالم، محمود أمين: الفكر العربي بين الخصوصية والكونية- (القاهرة- دار المستقبل العربي- ط١- ١٩٩٦).
٥٨- العزي، غسان: سياسة القوة- مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى- (بيروت- مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق- ٢٠٠٠).
٥٩- العقابي، علي عودة: العلاقات الدولية: دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات- (بغداد- دار الرواد- ٢٠١٠).
٦٠- علي، حسين: سيادة الدول بين تسييس القانون وقوننة السياسة- (دمشق- الهيئة العامة السورية للكتاب- ٢٠٠٩).
٦١- عواد، عامر هاشم: دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة- سلسلة أطروحات الدكتوراه (٨٠)- (بيروت- مركز دراسات الوحدة العربية- كانون الثاني- ط١- ٢٠١٠).
٦٢- عوض الله، زينب: الاقتصاد الدولي، نظرة عامة على بعض القضايا- (الإسكندرية- دار الجامعة الجديدة للنشر- ١٩٩٩).

٦٣- غراي، جون: الفجر الكاذب- أوهام الرأسمالية العالمية- ترجمة: أحمد فؤاد بليع- (القاهرة- المجلس الأعلى للثقافة- المشروع القومي للترجمة- ط١- العدد ١٢٤- كانون الثاني- ٢٠٠٠).
٦٤- الغريب، فنسان: مأزق الإمبراطورية الأمريكية- (مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت- لبنان- ط١- آذار- ٢٠٠٨).
٦٥- غريفيش، مارتن- أوكالاهان، تيري: المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية- (الإمارات العربية المتحدة- دبي- مركز الخليج للأبحاث- ٢٠٠٨).
٦٦- غدير، باسم: اقتصاد المعرفة- (حلب- دار شعاع للنشر والعلوم- ٢٠١٠).
٦٧- الغمري، عاطف: من يحكم أمريكا جماعة الصقور ونظرتهم للعرب وإسرائيل- (القاهرة- المكتب المصري الحديث- ط١- ٢٠٠٢).
٦٨- غوردون، فيليب: تعاظم دور حلف الناتو في الشرق الأوسط الكبير – (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجي – أبو ظبي – ط١ – ٢٠٠٨).
٦٩- فرج، أنور محمد: نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة- (العراق- السليمانية- مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية- ٢٠٠٧).
٧٠- كاغان، روبرت: الفردوس والقوة، أمريكا وأوروبا في النظام العالمي الجديد- (لبنان – شركة الحوار الثقافي – ط١ – ٢٠٠٤).
٧١- كيسنجر، هنري: هل تحتاج أمريكا لسياسة خارجية- (بيروت- دار الكتاب العربي- ط١- ٢٠٠٢).
٧٢- اللاوندي، سعيد: وفاة الأمم المتحدة- (نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع- الإدارة العامة للنشر- ط١- ٢٠٠٤).
٧٣- ـــــ. أمريكا والعالم حرب باردة جديدة- (نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع – الإدارة العامة للنشر- ط٢- ٢٠٠٤).
٧٤- ليريتو، ماري فرانس: الصندوق النقدي الدولي وبلدان العالم الثالث- ترجمة: هشام متولي- (دمشق- دار طلاس- ط١- ١٩٩٣).
٧٥- محمد، مهاتير- ايشيهارا، شنتارو: صوت آسيا- (بيروت- دار الساقي- ط١- ١٩٩٨)

٧٦- مركز البحوث العربية والأفريقية بالقاهرة، ومركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية بدمشق- الدولة الوطنية وتحديات العولمة في الوطن العربي- (القاهرة- مكتبة مدبولي- ط١- ٢٠٠٤).
٧٧- المعيني، خالد: الحافات الجديدة، التكنولوجيا وأثرها على القوة في العلاقات الدولية- (دمشق- دار كيوان- ط١- ٢٠٠٩).
٧٨- ـــــ. الصراع الدولي بعد الحرب الباردة- (دمشق- دار كيوان- ط١- ٢٠٠٩).
٧٩- مقلد، اسماعيل صبري: العلاقات السياسية الدولية- دراسة في الأصول والنظريات- (الكويت- دار كاظمة- ط٤- ١٩٨٣).
٨٠- مهنا، محمد نصر: مدخل إلى علم العلاقات الدولية في عالم متغير- (الإسكندرية- المكتب الجامعي الحديث- ١٩٩٨).
٨١- موسى، محمد: أضواء على العلاقات الدولية والنظام الدولي- (بيروت- دار البيارق- ١٩٩٣).
٨٢- ميرل، مارسيل: سوسيولوجيا العلاقات الدولية- ترجمة: حسن نافعة- (القاهرة- دار المستقبل العربي- ١٩٨٦).
٨٣- موردان، ميشال يوغنون: أمريكا التوتاليتارية- (بيروت- دار الساقي- ط١- ٢٠٠٢).
٨٤- نافعة، حسن- وآخرون: العولمة: قضايا ومفاهيم- (القاهرة- إصدارات جامعة القاهرة- ٢٠٠٠).
٨٥- ـــــ. الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً- (مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – لبنان – ط١ – ٢٠٠٤).
٨٦- نيدرفين، جان: العولمة والتهجين، محدثات العولمة- ترجمة: عبد الوهاب علوب- (القاهرة- المجلس الأعلى للثقافة – ٢٠٠٠).
٨٧- قبيسي، هادي: السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين : المحافظية الجديدة والواقعية- (بيروت- الدار العربية للعلوم ناشرون- ط١- ٢٠٠٨).
٨٨- هالبر، ستيفان- كلارك، جاناثان: التفرد الأمريكي المحافظون الجدد والنظام العالمي- (بيروت- دار الكتاب العربي- ٢٠٠٥).

٨٩- هيرست، بول- تومبسون، جراهام: مساءلة العولمة- الاقتصاد الدولي وإمكانات التحكم- ترجمة: ابراهيم فتحي-(القاهرة- المجلس الأعلى للثقافة - المشروع القومي للترجمة- ط ١- ١٩٩٩).
٩٠- هيكل، محمد حسنين: الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق- (القاهرة - الشركة المصرية للنشر العربي والدولي- ط٥- شباط- ٢٠٠٥).
٩١- وولفورث، وليم: استقرار عالم القطب الواحد- (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية- أبو ظبي- سلسلة دراسات عالمية- العدد ٣٦- ٢٠٠١).
٩٢- يسن، السيد: العولمة والطريق الثالث- (القاهرة- الهيئة المصرية العامة للكتاب- ١٩٩٩).

الدوريات

١- أبو الخير، كارن: "تحولات القوة في عالم بلا أقطاب"- مجلة السياسة الدولية- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في مؤسسة الأهرام- العدد ١٨٥- تموز- ٢٠١١.
٢- أحمد، صافيناز محمد: "قمة الأمريكيتين وإخفاق الطموحات الأمريكية"- مجلة السياسة الدولية- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في مؤسسة الأهرام- العدد ١٦٣- كانون الثاني- ٢٠٠٦.
٣- الأصفهاني، نبية: "حكومة بريماكوف في مواجهة المأزق الروسي"- مجلة السياسة الدولية- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في مؤسسة الأهرام- العدد ١٣٤- تشرين الأول- ١٩٩٨.
٤- ـــــــ. "السياسة الخارجية الروسية في مرحلة التحول الديمقراطي"- مجلة السياسة الدولية- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في مؤسسة الأهرام- العدد ١٣٦- نيسان- ١٩٩٩.
٥- ـــــــ. "انطلاقة جديدة لدبلوماسية روسيا الاتحادية"- مجلة السياسة الدولية - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في مؤسسة الأهرام- العدد ١٣١ - كانون الثاني - ١٩٩٨.

٦- أمين، سرمد: "نموذج القيادة الأمريكية للنظام العالمي الجديد- دراسة تحليلية"- مجلة الدراسات الدولية- جامعة بغداد- الإصدار ٣٥- السنة ٢٠٠٨.
٧- إيدام، سعد: "العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ١٩٩٠ – ٢٠٠٣ – دراسة في البعد السياسي" – مجلة كلية التربية الأساسية – جامعة المستنصرية – بغداد – العدد٥٠ – ٢٠٠٧.
٨- البحيري، ولاء علي: "إشكاليات النظرية والتطبيق: الصراع الدولي بعد الحرب الباردة"- مجلة السياسة الدولية- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في مؤسسة الأهرام- العدد١٩١- كانون الثاني- ٢٠١٣.
٩- بلوناس، عبد الله: "عولمة الاقتصاد- الفرص والتحيات"- مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية- المجلد ٢٤- العدد الأول- ٢٠٠٨.
١٠- بن صقر، عبد العزيز: "هواجس متبادلة: الخليج بين الحليف الأمريكي والوافد الروسي"- مجلة السياسة الدولية- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في مؤسسة الأهرام- العدد١٩٥- كانون الثاني- ٢٠١٤.
١١- بولار، مارتين: "انقلاب النظام العالمي رأساً على عقب، حقائق مالية بعد الدولار"- مجلة المستقبل العربي- مركز دراسات الوحدة العربية- العدد ٣٥٨- كانون الأول- ٢٠٠٨.
١٢- تشوسودوفيكسي، ميشيل: "عولمة الفقر"- ترجمة: رزق الله هيلان- مجلة النهج- سورية- مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي- العدد(٥٨)- ربيع ٢٠٠٠- السنة (١٦).
١٣- ثابت، أحمد: "نزعات السيطرة وأثرها على حوار الثقافات"- مجلة شؤون عربية- العدد ١١٠- ٢٠٠٢.
١٤- ـــــــ. "العولمة والخيارات المستقلة"- مجلة المستقبل العربي- مركز دراسات الوحدة العربية- العدد ٢٤٠- شباط- ١٩٩٩.
١٥- الجابري، علي عبد الكريم حسين: "الأسباب الكامنة وراء تفاقم الأزمة المالية العالمية وأثارها على الاقتصاد العالمي"- مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية- الإصدار ٢٠- السنة ٢٠٠٩.

١٦- الجبوري، صفاء: "العلاقات الصينية الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة"- مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية- المجلد ٣- الإصدار ١٢ – ٢٠١١

١٧- جاد، عماد: "الاتحاد الأوروبي: تطور التجربة" – مجلة السياسة الدولية- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في مؤسسة الأهرام- العدد ١٦١ – تموز – ٢٠٠٥.

١٨- حافظ، صبري: "العولمة والثقافة القومية- آليات الهيمنة والمقاومة"- مجلة إبداع- القاهرة- الهيئة المصرية العامة للكتاب- العددان (٢، ٣)- شباط- آذار- ١٩٩٩.

١٩- حامد، ناصر: "الآثار الاقتصادية لتوسع الاتحاد الأوروبي"- مجلة السياسة الدولية- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في مؤسسة الأهرام- العدد ١٥٧ – تموز- ٢٠٠٤.

٢٠- الحسن، الحسناوي: "التنافس الدولي في أفريقيا.. الأهداف والوسائل"- المجلة العربية للعلوم السياسية- مركز دراسات الوحدة العربية- العدد ٢٩- شتاء- ٢٠٠١.

٢١- حواس، صلاح- ابراهيم، توهامي: "تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية وضرورة إعادة بناء النظام المالي العالمي"- مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية- العدد ٢٠ – ٢٠٠٩.

٢٢- الحويش، ياسر: "منظمة التجارة العالمية قانون للعولمة الاقتصادية"- مجلة مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية- جامعة دمشق- العدد (١٢-١٣)- السنة الرابعة -٢٠٠٤.

٢٣- الحيالي، ياسمين هلال: "الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها"- مركز الدراسات الإقليمية- جامعة الموصل- دراسات إقليمية- الإصدار ١٩ -٢٠١٠.

٢٤- خزار، فهد: "الأهمية الجيوبوليتيكية لمنظمة شنغهاي وأثرها في السياسة الدولية" – مجلة آداب البصرة – جامعة البصرة – الإصدار ٦٥ – ٢٠١٣.

٢٥- داود، ابتهال محمد- سميران، علي: "العولمة والمؤسسات المالية والنقدية الدولية"- المجلة السياسية والدولية- جامعة المستنصرية- الإصدار ١٢- السنة- ٢٠٠٩.

٢٦- الدسوقي، أبو بكر: "تحولات القوى الكبرى في الشرق الأوسط" – مجلة السياسة الدولية- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في مؤسسة الأهرام- العدد ١٩٥ – كانون الثاني – ٢٠١٤.
٢٧- دياب، أحمد: "اقتصادات الأزمة في أوروبا: الأزمة المالية في اليونان وأيرلندا"- مجلة السياسة الدولية- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في مؤسسة الأهرام- العدد ١٨٤- نيسان ٢٠١١.
٢٨- الراوي، عبد العزيز: "توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة" – مجلة الدراسات الدولية – جامعة بغدد – الإصدار ٣٥ – ٢٠٠٨.
٢٩- رجب، إيمان أحمد: "الاقتراب من حالة اليقين"- اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية- ملحق مجلة السياسة الدولية- العدد ١٨٥- تموز ٢٠١١.
٣٠- الرفاعي، عبد الهادي- عامر، وليد- ديب، سنان علي: "العولمة وبعض الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عنها"- مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية- المجلد ٢٧- العدد ١- ٢٠٠٥.
٣١- روبرتسون، رولاند: "رسم خارطة للوضع العالمي، العولمة كفكرة محورية"- ترجمة: عبد الوهاب علوب- منشور في كتاب "ثقافة العولمة- القومية والعولمة والحداثة"- المجلس الأعلى للثقافة- المشروع القومي للترجمة- القاهرة- العدد ١٣٢- ط١- ٢٠٠٠.
٣٢- رو جونيرر، جيمس: "الأزمة وما وراءها"- مجلة التمويل والتنمية- العدد ٤٩- الرقم ٢- حزيران ٢٠١٢.
٣٣- سابا، الياس: "الأزمة المالية العالمية: أسبابها وانعكاساتها"- مجلة المستقبل العربي- مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت- العدد ٣٦٠- السنة الحادية والثلاثون- شباط- ٢٠٠٩.
٣٤- سعد الدين، عزت: "تكاليف المنافسة: التحديات أمام مكانة روسيا في الاستراتيجية العالمية" – مجلة السياسة الدولية- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في مؤسسة الأهرام- العدد١٩٥- كانون الثاني- ٢٠١٤.

٣٥- السعد، عبد الأمير: العولمة .. مقاربة في التفكير الاقتصادي- من كتاب: (العولمة والنظام الدولي الجديد)- مجموعة باحثين- سلسلة كتب المستقبل العربي(٣٨)- مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت- ط١- كانون الأول- ٢٠٠٤.
٣٦- السعدون، حميد: "الدور الدولي الجديد لروسيا" – مجلة الدراسات الدولية– جامعة بغداد– الإصدار ٤٢– السنة ٢٠٠٩.
٣٧- سلمان، سعدي: "العلاقات الأوروبية – الأمريكية في القرن الحادي والعشرين: تنافس أم مشاركة؟" – مجلة الدراسات الدولية – جامعة بغداد – الإصدار ٣٥ – السنة ٢٠٠٨.
٣٨- سليم، محمد السيد: "التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية" مجلة السياسة الدولية- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في مؤسسة الأهرام- العدد ١٧٠- تشرين الأول- ٢٠٠٧.
٣٩- سليمان' منذر: "دولة الأمن القومي وصناعة القرار الأمريكي: تفسيرات ومفاهيم"- مجلة المستقبل العربي- مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت- العدد ٣٢٥- السنة الثامنة والعشرون- آذار- ٢٠٠٦.
٤٠- الشرقاوي، يسرا: "الشراكة الشرقية.. تكفير الاتحاد الأوروبي عن أخطائه"- مجلة السياسة الدولية- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في مؤسسة الأهرام- العدد ١٧٨- تشرين الأول- ٢٠٠٩.
٤١- شلبي، السيد أمين: "من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد"- مجلة السياسة الدولية- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في مؤسسة الأهرام- العدد ١٧٩- كانون الثاني- ٢٠١٠.
٤٢- شنافة، صباح: "القوة الصينية تحدي الصيرورة التاريخية والموقع في مدار القوى العالمية" – مجلة العلوم السياسية – جامعة بغداد – العدد ٤٦ – ٢٠١٣.
٤٣- الشيخ، نورهان: "القيادة المحسوبة: كيف استعاد بوتين المكانة العالمية لروسيا؟" – مجلة السياسة الدولية – العدد١٩٥ – كانون الثاني – ٢٠١٤.
٤٤ ـــــ. "روسيا ومحاولة استعادة الفرص الضائعة في الجوار القريب"- مجلة السياسة الدولية- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في مؤسسة الأهرام- العدد ١٧٨- تشرين الأول- ٢٠٠٩.

٤٥- صالح، رعد: "الصين وإدراك الذات في ظل المتغيرات الدولية" – مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية – الجامعة المستنصرية – بغداد – العدد ٣٨ – ٢٠١٢.

٤٦- الطائي، صالح عباس- عطوان، خضر عباس: "الهيمنة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي"- مجلة قضايا سياسية- جامعة النهرين- بغداد- الإصدار ١- المجلد ٢٥- السنة ٢٠١١.

٤٧- عبد الحي، وليد: "المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي ١٩٧٨ – ٢٠١٠" – مركز الإمارات للدراسات والبحوث – أبو ظبي – ط١ – ٢٠٠٠.

٤٨- عبد العظيم، أحمد فاروق: "سياسة القوة في المشروع الأمريكي للنظام العالمي"- مجلة السياسة الدولية- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في مؤسسة الأهرام- العدد ١٥٨- تشرين الأول- ٢٠٠٤.

٤٩- عبد الناصر، وليد: "ماذا بقي من تأثير ماو في الصين اليوم؟" مجلة السياسة الدولية- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في مؤسسة الأهرام- العدد١٣٢- نيسان- ١٩٩٨.

٥٠- عبيد، منى: "السياسة الصينية تجاه دول شرق أفريقيا: السودان أنموذجاً"- المجلة العربية للعلوم السياسية- العدد ٢٩- شتاء ٢٠١١.

٥١- العتيبي، عبد الله بن جبر: "العولمة وسيادة الدولة الوطنية: بحث في مفهوم السيادة في نظرية العلاقات الدولية"- المجلة العربية للعلوم السياسية- العدد ٢٣- صيف ٢٠٠٩.

٥٢- عزام- هنري: "الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"- سلسلة محاضرات الإمارات (١٢٥)- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية- أبو ظبي- ط١- ٢٠٠٩.

٥٣- علي، سليم: "مقومات القوة الأمريكية وأثرها في النظام الدولي"- مجلة الدراسات الدولية- جامعة بغداد- العدد ٤٢- ٢٠٠٩.

٥٤- عمر، السيد أحمد: "إعلام العولمة وتأثيره في المستهلك"- مجلة المستقبل العربي- مركز دراسات الوحدة العربية- العدد ٢٠- آذار- ٢٠٠١.

٥٥- عمران، ماجد، إشراف: د.كلثوم، فيصل: "السيادة في ظل الحماية الدولية لحقوق الإنسان"- مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية- المجلد٢٧- العـدد الأول- ٢٠١١.

٥٦- العناني، خليل: "أوباما.. قيود داخلية وتعقيدات خارجية"- مجلة شؤون عربيـة- العدد ١٤٠- شتاء ٢٠٠٩.

٥٧- عواد، عامر: "التحول في العلاقات الروسية – الأمريكية"- المجلة العربية للعلوم السياسية- مركز دراسات الوحدة العربية- العدد ٢٦- ربيع ٢٠١٠.

٥٨- العيسى، طلال ياسين: "السيادة بين مفهومها التقليدي والمعاصر- دراسة في مدى تدويل السيادة في العصر الحاضر"- مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية- المجلد٢٦- العدد١- ٢٠١٠.

٥٩- قصبة، نبال محمود- الفحل، حسين: "تحليل الأزمة الماليـة العالميـة الراهنـة الأسباب والتداعيات والعلاج"- مجلة جامعة دمشق للعلـوم الاقتصـادية والقانونيـة- المجلد ٢٨ - العدد الأول- ٢٠١٢.

٦٠- قنوع، نزار- ناصر، سمير: "جماعات المصالح الاقتصـادية الدوليـة كإحـدى المظاهر الجماعية لاستخدام سياسة القوة في العلاقات الدولية"- مجلة جامعـة تشـرين للدراسات والبحوث العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية- المجلد ٢٩- العـدد ١- ٢٠٠٧.

٦١- كالينيكوس، أليكس: "الاستراتيجية الكبرى للإمبراطوريـة الأمريكيـة"- مركـز الدراسات الاشتراكية- مصر- العدد ٩٧- شتاء ٢٠٠٢.

٦٢- الكفري، مصطفى العبد الله: "آثار العولمة الاقتصادية على الدول العربية"- مجلة الفكر السياسي- اتحاد الكتاب العرب- دمشق- السنة الثانية عشرة- العدد ٣٧- ربيـع ٢٠١٠.

٦٣- كودريس، لورا- ناراين، وأديتيا: "إصلاح عيـوب النظـام"- مجلـة التمويـل والتنمية- العدد ٤٩- الرقم ٢- حزيران ٢٠١٢.

٦٤- لكريني، إدريس: "إدارة الأزمات الدولية في عـالم متحـول: مقاربـة للنمـوذج الأمريكي في المنطقة العربية"- مجلة المستقبل العربـي- مركـز دراسـات الوحـدة العربية- بيروت- العدد ٢٨٧- كانون الثاني- ٢٠٠٣.

٦٥- ليك، ديفيد: "السيادة الجديدة في العلاقات الدولية"- المجلة العربية للدراسات الدولية- المجلد الثامن- العددان الثالث والرابع- صيف/خريف٢٠٠٤.
٦٦- مجيب، مي: "استعادة التوازن: الاستدارة شرقاً وتحولات السياسة الأمريكية الشرق أوسطية"- مجلة السياسة الدولية- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في مؤسسة الأهرام- العدد ١٩٥- كانون الثاني- ٢٠١٤.
٦٧- مخادمة، محمد علي: "السيادة في ضوء متغيرات دولية"- مجلة الشريعة والقانون- جامعة الإمارات العربية المتحدة- كلية القانون- العدد ٣٤- نيسان- ٢٠٠٨.
٦٨- معزوز، لقمان- بودري، شريف: "المنافسة بين الدولار والأورو في ظل لا استقرار النظام النقدي الدولي" – مجلة الباحث – عدد٩ – ٢٠١١.
٦٩- مقلد، حسين: "محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة" – مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد ٢٥ – العدد الأول – ٢٠٠٩.
٧٠- ـــــــ. "المعوقات التي تواجه العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي" – مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية- المجلد ٢٧- العدد الثالث- ٢٠١١.
٧١- المنصور، عبد العزيز: "العولمة والخيارات العربية المستقبلية"- مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية- المجلد ٢٥- العدد الثاني- ٢٠٠٩.
٧٢- موسى، راندا: "النفط والسلاح: تحديات وآفاق الاقتصاد الأمريكي"- مجلة السياسة الدولية- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في مؤسسة الأهرام- العدد ١٩١- كانون الثاني ٢٠١٣.
٧٣- الموساوي، عبد الحميد: "العلاقات الروسية- الأمريكية من الشراكة الاستراتيجية إلى المنافسة الجيوسياسية"- مجلة قضايا سياسية- جامعة النهرين- بغداد- الإصدار ١- المجلد- ١٦- السنة ٢٠٠٩.
٧٤- الميداني، محمد أيمن عزت: "الأزمة المالية العالمية: أسبابها وتداعياتها ومنعكساتها على الاقتصاد العالمي والعربي السوري"- محاضرة ألقيت في ندوة الثلاثاء- جمعية العلوم الاقتصادية السورية- ٣ آذار- ٢٠٠٩.

٧٥- مجموعة من المؤلفين: "العرب والعولمة" - مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت- ٢٠٠٠.
٧٦- نصار، وليم: "روسيا كقوة كبرى" - المجلة العربية للعلوم السياسية - مركز دراسات الوحدة العربية - العدد٢٠ - خريف ٢٠٠٨.
٧٧- نعيم، معتز: "أثر الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في سوق العمل في الجمهورية العربية السورية"- مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية- المجلد ٢٣- العدد الثاني- ٢٠٠٧.
٧٨- النعيمي، صلاح الدين: "القوة الصلبة والقوة الناعمة للدولة"- مجلة دراسات فكرية- مركز الدراسات في القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي- مطابع دار البعث - العدد /٢٣/- كانون الثاني- ٢٠١١.
٧٩- نوفل، أحمد سعيد: "متحدون في التنوع: الاتحاد الأوروبي بين القدرات والتحديات" - المجلة العربية للعلوم السياسية - مركز دراسات الوحدة العربية - العدد ٢٦ - ربيع ٢٠١٠.
٨٠- هاشم، نوار: "قياس قوة الدولة: إطار تحليلي لقياس قوة الصين، مقارنةً بدول أخرى" - المجلة العربية للعلوم السياسية - العدد ٢٥ - شتاء ٢٠٠٩.
٨١- الوالي، عبد الجليل كاظم: "جدلية العولمة بين الاختيار والرفض"- مجلة المستقبل العربي- مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت- العدد ١- آذار- ٢٠٠٢.
٨٢- اليحياوي، يحيى: "القوة الناعمة، أو في التمظهرات الجديدة للتسلط"- مجلة المستقبل العربي- مركز دراسات الوحدة العربية- العدد ٣٦٩- تشرين الثاني- السنة الثانية والثلاثون- ٢٠٠٩.
٨٣- يوسف، أيمن طلال: "روسيا البوتينية بين الأوتوقراطية الداخلية والأولويات الجيوبوليتيكية الخارجية ٢٠٠٠- ٢٠٠٨"- مجلة المستقبل العربي- مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت- العدد ٣٥٨- كانون الأول- ٢٠٠٨.

الرسائل الجامعية

١- زكريا، جاسم محمد: مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر- رسالة دكتـــوراه في القانون الدولي العام- جامعة عين شمس- مصر- ٢٠٠١.

موسوعات

١- موسوعة أكسفورد العربية – دار الفكر – لبنان – المجلد السابع – ط١ – ١٩٩٩.

مواقع الانترنيت:

١- موقع الأهرام الرقمي:

* دياب، أحمد: "البريكس: تكتل القوى الصاعدة"- على الرابط:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=673776&eid=35

* سعيد، عبد المنعم: ما بعد الحرب الباردة: "النظام الدولي بين الفوضى والاستقرار"- على الرابط:
http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=793610

* سليم، محمد السيد: تطور الإطار النظري لعلم السياسة الدولية- على الرابط:
http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=221494

* اللاوندي، سعيد: "أمريكا- أوروبا العولمة، والعولمة المضادة"- على الرابط:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=219931&eid=284

* هلال، رضا محمد: " الجماعات الإثنية في جنـــوب آســـيا.. ديناميـــات الانـــدماج والانفصال- على الرابط التالي:
http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=95975

٢- موقع معهد استوكهولم الدولي لأبحاث السلام
http://www.sipri.org

1- SIPRI Year Book 2012- Background Paper on SIPRI Military Expenditure Data, 2011- Overview- Stockholm International Peace Research Institute.

2- SIPRI Year Book 2012: Armaments, Disarmaments and International Security- Summery- Stockholm International Peace Research Institute

٣- الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في البيئة- الدورة الثالثة والستون للجمعية العامة للأمم المتحدة- البند ٤٨ من جدول الأعمال- ٩ تموز- ٢٠٠٩ – على الرابط:
http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N09/399/81/PDF/N0939981.pdf?OpenElement
٤- توصيات لجنة خبراء ورئيس الجمعية العامة المعنية بإصلاح النظام النقدي والمالي والدولي- الجمعية العامة للأمم المتحدة- الدورة الثالثة والستون- البند ٤٨ من جدول الأعمال- ٢٩- نيسان- ٢٠٠٩- على الرابط:
http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N09/316/80/PDF/N0931680.pdf?OpenElement

٥- استراتيجية الأمن القومي- أيار- ٢٠١٠- موقع البيت الأبيض- على الرابط:
http://www.whitehouse.gov/sites/default/files/rss_viewer/national_security_strategy.pdf
٦- موقع الأمم المتحدة:
http://webtv.un.org/search/syria-security-council-7180th-meeting/3582570278001?term=SYRIA
٧- صندوق النقد الدولي على شبكة الانترنيت:
http://www.imf.org/external/pubs/ft/exrp/what/ara/whata.htm#wher
٨- البنك الدولي على شبكة الانترنيت
http://web.worldbank.org
٩- موقع البنك الدولي على الانترنت
http://www.albankaldawli.org
١٠- موقع منظمة التجارة العالمية على الرابط
http://www.wto.org.up
١١- موقع مركز الدراسات الاشتراكية- مصر
http://www.e-socialists.net/book/export/html/1803
١٢- موقع إحصائيات الاحتياطي الأمريكي على الرابط:
http://www.federalreserve.gov/releases/h6/discm3.htm
١٣- موقع استعراض التعداد السكاني العالمي- على الرابط التالي:
http://worldpopulationreview.com/countries/china-population/
١٤- موقع مجلة السياسة الدولية
* السيد، دلال محمود: "مقومات مفقودة: معضلات الدولة القائد في النظم الإقليمية والدولية"- على الرابط:
http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/134/3662/%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%A9/%D9%85%D9%84%D8%AD%D9%82-%D8%A5%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%87%D8%A7%D8%AA-%D9%86%D8%B8%D8%B1%D9%8A%D8%A9/%D9%85%D9%82%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D9%81%D9%82%D9%88%D8%AF%D8%A9-.aspx#desc

* الشرقاوي، يسرا: معاهدة لشبونة – الدستور الأوروبي سابقاً- على الرابط:
http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/12/116/1662/%D9%85%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%AA/%D9%85%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%AA/%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%87%D8%AF%D8%A9-%D9%84%D8%B4%D8%A8%D9%88%D9%86%D8%A9--%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A-%D8%B3%D8%A7%D8%A8%D9%82%D8%A7.aspx
* خليفة، محمد: "ضمور القدرات العسكرية الأوروبية"- على الرابط:
http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/132/3128/%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D8%B6%D9%85%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A9.aspx

مواقع إخبارية

١- موقع الـــ BBC العربية: الكونغرس الأمريكي يفشل في إقرار موازنة مؤقتـــة- تاريخ الإطلاع: الثلاثاء ١- ١٠- ٢٠١٣- على الرابط:
http://www.bbc.co.uk/arabic/business/2013/09/130930_us_congress.shtml
٢- الوكالة الروسية للأنباء (نوفوستي- أنباء موسكو)- باللغة العربية- بعنوان: بعد تجميد نابوكو الآسيوي.. النمسا تعود إلى التيار الجنوبي الروسي. (تاريخ الإطلاع ٣٠- ٤- ٢٠١٤)- على الرابط:
http://anbamoscow.com/russia/20140430/391025814.html
٣- الوكالة الروسية للأنباء (نوفوستي- أنباء موسكو)- باللغة العربية- بعنوان: روسيا وبيلاروسيا وكازاخستان تؤسس الاتحاد الأوراسي. (تاريخ الإطلاع ٢٩-٥-٢٠١٤)- على الرابط:
http://anbamoscow.com/rus_politics/20140529/391642222.html
٤- الوكالة الروسية للأنباء (نوفوستي- أنباء موسكو)- باللغة العربية- بعنوان: بوتين يفتتح مناورات "التعاون البحري" بين روســيا والصــين. تــاريخ الإطــلاع (٢٠-٥-٢٠١٤)- على الرابط:
http://anbamoscow.com/russia/20140519/391435118.html

٥- موقع روسيا اليوم الإخباري- بعنوان: تشوركين: لا مفر من عواقب كارثية إن لم توقف مغامرة كييف الإجرامية. (تاريخ الإطلاع: ٢- ٥- ٢٠١٤)-على الرابط التالي:

http://arabic.rt.com/news/692753/

٦- موقع روسيا اليوم الإخباري- بعنوان: روسيا تبرم صفقة لتوريد ٣ ملايين طن من الغاز المسال سنويا إلى الصين. (تاريخ الإطلاع: ٢٠- ٥- ٢٠١٤)-على الرابط التالي:

http://arabic.rt.com/news/702117/

الاتفاقيات

* نص اتفاقية بريتون وودز: اتفاقية المؤتمر النقدي والمالي للأمم المتحدة المنعقد في بريتون وودز /١- ٢٢ تموز ١٩٤٤/- دمشق- وزارة المالية- مطبعة الجمهورية العربية السورية- ١٩٤٦

المراجع الأجنبية

1- Byers. Micheal: International Politics (Oxford- Oxford University – Press- 2000).
2- Chipman. John: The Military Balance 2013- The Annual Assessment Of Global Military Capabilities And Defence Economics- Press Statement- (The International Institute For Strategic Studies- London- Arundel House- 14, March, 2013)
3- Marcuse, Peter: "The Languages Of Globalization"- Monthly Review, vol 52, (July, August), 2000.
4- Perraton. Jonathan,& Goldbatt. David,& Held. David, and Anthony. Mccrew: "The Globalization of economic activity- New political economy- Vol.2, no.2 -1997.
5- Military Power of the People's Republic of China- Annual Report To Congress- Office of the Secretary of Defense- 2007
6- Saskia.Sassen: Losing Control? Sovereignty in Globalization, (new York- Columbia University- Age of Press- 1996)
7- Sally. McNamara: The Lisbon Treaty: Implications For Future Relations Between The European Union And The United States, December – 15 – 2009

8- Shapiro. Jeremy,& Witney. Nick: Toward a Post – American Europe; a Power Audit of EU-US Relations – European Council Relations ECFR.EU – October – 2009
9- Trenin. Dmitri: "Russia Reborn, Reimagining Moscow's Foreign Policy" – Foreign Affairs-November /December 2009 – Vol. 88 – Number 6
10- UNCTAD Handbook Of Statistics, New York and Geneva, United Nation Publication, 2008.

جدول رقم (١) جولات التجارة في ظل الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجـــارة/ منظمة التجارة العالمية

السنة	المكان/ الاسم	الموضوعات المطروحة	عـــدد الدول
١٩٤٧	جنيف	الرسوم الجمركية	١٢
١٩٤٩	أنيسي	الرسوم الجمركية	١٣
١٩٥١	توركواي	الرسوم الجمركية	٣٨
١٩٥٦	جنيف	الرسوم الجمركية	٢٦
١٩٦٠-١٩٦١	جنيف/ جولـــة ديلون	الرسوم الجمركية	٢٦
١٩٦٤-١٩٦٧	جنيف/ جولـــة كيندي	الرسوم الجمركيـــة وتـــدابير مكافحـــة الإغراق	٦٢
١٩٧٣-١٩٧٩	جنيف/ جولـــة طوكيو	الرســـوم الجمركيـــة- التـــدابير غيـــر الجمركية- الاتفاقيات الإطارية	١٠٢
١٩٨٦-١٩٩٤	جنيف/ جولـــة أوروغراي	الرســـوم الجمركيـــة- التـــدابير غيـــر الجمركية- القواعد- الخدمات- الملكيـــة الفكريـــــة- تســـــوية المنازعـــــات- المنسوجات- الزراعة- إنشـــاء منظمـــة التجارة العالمية	١٢٣
٢٠٠٢-٢٠٠٤	الدوحة	كـــل الســـلع والخـــدمات- الرســـوم الجمركية- التدابير غيـــر الجمركيـــة- مكافحة الإغراق- الـــدعم الحكـــومي- اتفاقـــات التجـــارة الإقليميـــة- الملكيـــة الفكرية- البيئة- تسوية المنازعات	١٤٤